



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي * أم البواقي *
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد التنمية

تحت إشراف:
أ.د. السعدي رجال

من إعداد الطالب :
شوقي جباري

أعضاء اللجنة

رئيسا	جامعة أم البواقي	د عبد الحميد مدفوني
مقرارا	جامعة أم البواقي	أ.د السعدي رجال
ممتحنا	جامعة قسنطينة 2	أ.د مبارك بوعشة
ممتحنا	جامعة باتنة	أ.د عمر شريف
ممتحنا	جامعة قالمة	أ.د شريف غياط
ممتحنا	جامعة أم البواقي	د السعيد بريكة

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وما أوتيته من العلم

إلا قليلاً ﴾

صِدْقُ
العظيم

الإهداء

إلى ... والدي الكريمين أظل الله في عمريهما

إلى ... زوجتي وأولادي نور، صهيب، طه

إلى ... كل الأخوة والأخوات

إلى ... كل الزملاء والأصدقاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

كلمة شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين على فضله وتوفيقه لي على
انجاز هذه الأطروحة.

يسرني، أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي
الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور السعدي رجال لما قدمه
من آراء وأفكار قيمة وتوجيهات سديدة وبناءة طوال فترة
إعداد هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا الكرام، أعضاء
لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذه
الأطروحة.

وختاماً أتوجه بعميق الشكر والامتنان إلى كل من مدّ
يدّ العون والمساعدة وبأي صورة كانت وجزى الله الجميع
عني خيراً.

شوقي جباري

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
III	الإهداء
IV	كلمة شكر و تقدير
V	فهرس المحتويات
XVII	فهرس الجداول
XXII	فهرس الأشكال
XXV	فهرس الملاحق
أ-ل	المقدمة العامة
85-1	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول : تعريف الاستثمار وتصنيفاته
3	1- تعريف الاستثمار
6	2- تصنيف الاستثمار
12	المطلب الثاني : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
13	1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين
15	2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية
17	المطلب الثالث : مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر
17	1- مرحلة الازدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر 1800-1915
19	2- مرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر 1916- 1945
20	3- مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي 1946-1969

21	4- مرحلة التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر 1970 - 1990
22	5-مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر 1991-2006
23	6-الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية(من سنة 2007 حتى 2013)
26	المبحث الثاني : دوافع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
26	المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
27	1-دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر
30	2-دوافع إستيراد الاستثمار الأجنبي المباشر
32	المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
32	1- الاستثمار المشترك
35	2- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل
37	3- الاستثمار في المناطق الحرة
39	4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع
39	5- عمليات الاندماج و الاستحواذ
40	6-أشكال أخرى متداخلة
43	المطلب الثالث :الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
43	1-مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات
45	2-خصائص الشركات المتعددة الجنسيات
52	3- علاقة الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر
55	المبحث الثالث:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
55	المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفكر الاقتصادي

فهرس المحتويات

55	1- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية
56	2- النظريات المرتكزة على عدم كمال السوق
60	3- نظرية دورة حياة المنتج
62	4- نظرية الموقع
66	5- نظرية النهج الانتقائي
69	6- نظرية المدرسة اليابانية
70	المطلب الثاني :المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر
70	1-المحددات السياسية
73	2-الإطار التشريعي والتنظيمي
75	3- المحددات الاقتصادية
82	4-المحددات المالية والتمويلية
83	5-المحددات الاجتماعية والثقافية
85	خلاصة الفصل الأول
167-86	الفصل الثاني : جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي
87	تمهيد
88	المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه
88	المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه
88	1- تعريف النمو الاقتصادي
92	2- أنواع النمو الاقتصادي
94	المطلب الثاني : مصادر النمو الاقتصادي
94	1- رأس المال

95	2- التقدم التكنولوجي
96	3- النمو السكاني
97	4- الموارد الطبيعية
99	المطلب الثالث : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي
99	1- الناتج المحلي الإجمالي
103	2- مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
105	3- مقارنة القوة الشرائية
108	المطلب الرابع : النمو الاقتصادي والتنمية
108	1- مراحل تطور مفهوم التنمية الاقتصادية
110	2- مفهوم التنمية الاقتصادية
111	3- التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية
114	المبحث الثاني : التفسير الكتري و النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو
114	المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التحليل الكتري و نموذج هارود -دومار
114	1- التحليل الكتري
116	2- الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل نموذج هارود - دومار
125	المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل نموذج سولو
125	1- عرض نموذج سولو <i>Solow</i>
129	2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفقا لنموذج سولو
133	المبحث الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

فهرس المحتويات

134	المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي
134	1- قنوات نقل التكنولوجيا وفقا للاستثمار الأجنبي المباشر
136	2- عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر
142	المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية
142	1- أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة
143	2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (إحلال أم توسع)
148	المطلب الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع
148	1- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات
151	2- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات
157	المطلب الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي
157	1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (إحلال أم تكامل)
164	2- سبل تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي
166	خلاصة الفصل الثاني
259-168	الفصل الثالث : تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
169	تمهيد
170	المبحث الأول : ملامح تطور الاقتصاد الجزائري
170	المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات الدولية 1990-2000
170	1- تعريف سياسات التكيف الهيكلي و مضمونها
175	2- دوافع تبني الإصلاحات الاقتصادية
176	3- علاقة الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية

184	المطلب الثاني : مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014
184	1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأدواتها
186	2- برامج الإنعاش الاقتصادي الأهداف والمضمون
199	المبحث الثاني : مؤهلات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
199	المطلب الأول : الإطار التشريعي و المؤسساتي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
199	1- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر
202	2- الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار
206	3- الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
213	4- الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال تشجيع و ضمان الاستثمار
214	المطلب الثاني : وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والبنية الأساسية
214	1- حجم السوق
214	2- البنية التحتية
217	3- وفرة الموارد الطبيعية
217	4- الموارد البشرية
218	المطلب الثالث : استقرار المؤشرات الماكرو اقتصادية في الجزائر
218	1- النمو الاقتصادي
219	2- الميزانية العامة
222	3- الميزان التجاري
224	4- المديونية الخارجية
226	5- التضخم
227	6- استقرار سعر الصرف والاحتياطات

228	7-البطالة
230	المبحث الثالث : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
230	المطلب الأول : مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
230	1-تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر
232	2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي
232	3- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية
234	4- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة
235	5- مقارنة الجزائر مع دول شمال إفريقيا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
237	المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار الجزائري وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية
237	1-مؤشر التنافسية العالمية
238	2-مؤشر بيئة أداء الأعمال
239	3-تقارير المخاطر القطرية
241	4- مؤشر الحرية الاقتصادية
242	5-مؤشر الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
242	المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
243	1-العائق القانوني والإداري
244	2-غياب الإستقرار السياسي والأمني
246	3-عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
245	4-عائق البنية التحتية
245	5-انتشار الفساد بمختلف أشكاله

فهرس المحتويات

247	6- صعوبة الحصول على القروض البنكية
247	7- مشكلة العقار الصناعي
248	8- عشر برامج الخوصصة
250	9- عدم كفاءة سياسة الترويج للفرص الاستثمارية
250	10- تنامي الاقتصاد غير الرسمي
251	المطلب الرابع : سبل تفعيل عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر
251	1- تحسين الإطار التشريعي و المؤسسي
253	2- تسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي
253	3- إصلاح و تحرير القطاع المالي
254	4- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي
254	5- إرساء معالم الحوكمة لمحاربة الفساد
255	6- تأهيل الموارد البشرية
255	7- تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
256	8- توفير مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية
256	9- التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي
257	10- توفير البنية التحتية و تطوير الهياكل القاعدية
257	11- تحسين الفرص الترويجية إلى الاستثمار
258	12- معالجة مشكلة العقار الصناعي
259	خلاصة الفصل الثالث
340-260	الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر
261	تمهيد

فهرس المحتويات

262	المبحث الأول: الأسس النظرية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد
262	المطلب الأول : مدخل للاقتصاد القياسي
262	1- تعريف الإقتصاد القياسي
264	2- أهداف الاقتصاد القياسي
266	3- منهجية البحث في الإقتصاد القياسي
268	المطلب الثاني : نموذج الانحدار الخطي المتعدد
269	1- طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد
270	2- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد
271	3- تقدير معلمات الانحدار المتعدد
273	المطلب الثالث : تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد
273	1- الاختبارات الإحصائية
276	2- الاختبارات القياسية
287	المبحث الثاني: توصيف النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة
288	المطلب الأول : الدراسات السابقة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
297	المطلب الثاني : التعريف بالنماذج ومصادر تجميع البيانات
297	1- التعريف بالنماذج القياسية المستخدمة
303	2- مصادر تجميع البيانات
305	المطلب الثالث : الخصائص الإحصائية لمتغيرات النماذج القياسية
305	1- الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط لمتغيرات النموذج الأول
306	2- الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط لمتغيرات النموذج الثاني
308	3- الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط لمتغيرات النموذج الثالث

309	4- الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط لمغيرات النموذج الرابع
311	المبحث الثالث: تقدير وتحليل نتائج النماذج القياسية المستخدمة
311	المطلب الأول: تقدير وتحليل نتائج النموذج الأول
311	1- تقدير معلمات النموذج الأول
312	2- الدراسة الاقتصادية
313	3- الدراسة الإحصائية
315	4- الدراسة القياسية
319	المطلب الثاني: تقدير وتحليل نتائج النموذج الثاني
319	1- تقدير معلمات النموذج الثاني
320	2- الدراسة الاقتصادية
320	3- الدراسة الإحصائية
322	4- الدراسة القياسية
325	المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج النموذج الثالث
325	1- تقدير معلمات النموذج الثالث
326	2- الدراسة الاقتصادية
327	3- الدراسة الإحصائية
329	4- الدراسة القياسية
332	المطلب الرابع: تقدير وتحليل نتائج النموذج الرابع
332	1- تقدير معلمات النموذج الرابع
333	2- الدراسة الاقتصادية
334	3- الدراسة الإحصائية

فهرس المحتويات

336	4- الدراسة القياسية
340	خلاصة الفصل الرابع
341	الخاتمة العامة
349	قائمة المراجع
381	قائمة الملاحق
386	الملخصات

فهرس الجداول

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.	(1-1)
18	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913	(2-1)
25	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم خلال 2013-2011	(3-1)
46	توزيع نشاط شركة Nestle عبر العالم خلال 2006	(4-1)
47	أكبر عشر شركات عالمية مرتبة حسب المبيعات لعام 2004	(5-1)
65	العوامل المختلفة لنظرية الموقع المعدلة	(6-1)
68	بدائل تدويل نشاط الشركات حسب النظرية الانتقائية	(7-1)
74	التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار (2001-2008)	(8-1)
107	ترتيب العشر الدول الأولى ضمن مؤشر تعادل القوة الشرائية للنتائج المحلي الإجمالي لسنة 2014	(1-2)
123	متوسط معدلات النمو السنوية للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للدول محل الدراسة خلال فترات مختلفة	(2-2)
156	تطور تركيبة الصادرات الهندية	(3-2)
161	متوسط نسبة متغيرات دراسة "Wah Tan & Lean" للاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1970-2009	(4-2)
188	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	(1-3)
191	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية خلال 2001-2004	(2-3)
192	السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش 2001-2004	(3-3)
194	القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول 2005-2009	(4-3)
195	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	(5-3)
198	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	(6-3)
212	مقارنة بين حوافز الاستثمار بين قانون الاستثمار 1993 والأمر 2001	(7-3)
215	تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال والثابت في الجزائر 2002-2012	(8-3)

فهرس الجدول

216	عدد مستخدمى الانترنت فى الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	(9-3)
219	تطور معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 2001-2013	(10-3)
220	تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2013	(11-3)
222	تطور الميزان التجارى الجزائرى خلال الفترة 2000-2013	(12-3)
224	تطور حجم الدين الخارجى وخدماته نسبة للصاردات خلال الفترة 2001-2013.	(13-3)
228	تطور احتياطات وأسعار صرف خلال الفترة 2000-2013	(14-3)
229	معدلات البطالة فى الجزائر خلال الفترة 2000-2013.	(15-3)
232	مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 1997-2013.	(16-3)
233	توزيع الاستثمار الأجنبى حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2012.	(17-3)
234	التوزيع الجغرافى للاستثمارات الأجنبية المصرح بها خلال الفترة 2002-2012	(18-3)
236	مقارنة قدرة الجزائر فى استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر مع دول شمال أفريقيا خلال الفترة 2011-2013.	(19-3)
238	ترتيب الجزائر فى المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2013	(20-3)
239	درجة المخاطر القطرية ودرجتها المئوية	(21-3)
241	وضع الجزائر فى تقارير المخاطر القطرية	(22-3)
244	مقارنة بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال فى الجزائر بدول OCDE خلال سنة 2012	(23-3)
246	موقع الجزائر ضمن مؤشرات إدراك الفساد خلال الفترة 2006-2010	(24-3)
249	حصيلة حوصصة المؤسسات فى الفترة 2003-2007	(25-3)
252	تطور دخل العوامل نحو الخارج من الجزائر ما بين 2004-2010	(26-3)
294	ملخص لبعض الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادى	(1-4)
303	العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ضمن النماذج القياسية المستخدمة	(2-4)
304	مصادر تجميع بيانات متغيرات النماذج القياسية المستخدمة	(3-4)

فهرس الجداول

305	الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج الأول	(4-4)
306	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول	(5-4)
307	الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج الثاني	(6-4)
308	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني	(7-4)
308	الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج الثالث	(8-4)
309	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثالث	(9-4)
310	الخصائص الإحصائية لسعر الصرف و عدد مشتركى الهاتف الثابت لكل 100 شخص	(10-4)
311	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الرابع	(11-4)
312	نتائج تقدير النموذج الأول اللوغاريتمي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	(12-4)
315	نتائج اختبار <i>RAMSEY</i> لتوصيف النموذج الأول.	(13-4)
316	نتائج اختبار <i>Breusch-Godfrey</i> للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج الأول.	(14-4)
317	نتائج اختبار (<i>ARCH</i>) للنموذج الأول	(15-4)
319	نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي النموذج الثاني	(16-4)
322	نتائج اختبار <i>RAMSEY</i> لتوصيف النموذج الثاني.	(17-4)
323	نتائج اختبار <i>Breusch-Godfrey</i> للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج الثاني.	(18-4)
324	نتائج اختبار (<i>ARCH</i>) للنموذج الثاني	(19-4)
326	نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي	(20-4)
329	نتائج اختبار <i>RAMSEY</i> لتوصيف النموذج الثالث	(21-4)
330	نتائج اختبار <i>Breusch-Godfrey</i> للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج الثالث.	(22-4)
331	نتائج اختبار (<i>ARCH</i>) للنموذج الثالث	(23-4)
333	نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات	(24-4)
336	نتائج اختبار <i>RAMSEY</i> لتوصيف النموذج الرابع.	(25-4)

فهرس الجداول

337	نتائج اختبار <i>Breusch-Godfrey</i> للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج الرابع.	(26-4)
338	نتائج اختبار (<i>ARCH</i>) للنموذج الرابع	(27-4)

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2000	(1-1)
50	تطور ميزانية البحث والتطوير في الشركات المتعددة الجنسيات	(2-1)
53	مراحل توجه الشركات المتعددة الجنسيات نحو العالمية	(3-1)
60	دورة حياة المنتج الدولي	(4-1)
74	التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار الوطنية خلال (2001-2008)	(5-1)
107	العشر الدول الأولى ضمن مؤشر تعادل القوة الشرائية للنتائج المحلي الإجمالي لسنة 2014	(1-2)
118	عرض هندسي لنموذج هارود-دومار في النمو الاقتصادي	(2-2)
126	دالة الإنتاج و الاستثمار	(3-2)
129	الحالة المستقرة للاقتصاد في نموذج سولو	(4-2)
133	اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو	(5-2)
137	أشكال نقل التكنولوجيا باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر	(6-2)
155	تطور الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الهند خلال الفترة 1980-2009	(7-2)
158	أثر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي	(8-2)
189	التوزيع القطاعي السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	(1-3)
216	ترتيب العشر دول الأولى إفريقيا من حيث عدد مستخدمي الانترنت في سنة 2013	(2-3)
221	هيكل إيرادات الميزانية خلال الفترة 2009-2013	(3-3)
225	الدين الخارجي متوسط وطويل حسب نوع القروض	(4-3)
226	تطور معدلات التضخم للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2013)	(5-3)

230	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1993-2013 (مليون دولار)	(6-3)
233	توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2012.	(7-3)
243	المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر (%)	(8-3)
264	علاقة الاقتصاد القياسي بالنظرية الإحصائية، الرياضية، و الاقتصادية	(1-4)
266	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	(2-4)
281	مناطق القبول والرفض لإختبار دارين واتسون	(3-4)
283	الحالات المختلفة لتباين حد الخطأ	(4-4)
318	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول المقدر	(5-4)
325	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني المقدر	(6-4)
332	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث المقدر	(7-4)
339	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الرابع المقدر	(8-4)

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
382	البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج الأول	(1)
383	البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج الثاني	(2)
384	البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج الثالث	(3)
385	البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج الرابع	(4)

المقدمة العامة

تمهيد:

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي و بداية القرن الحادي والعشرين، وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيطها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة، ولعل من أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، تسابقها في استقطابه من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملاً منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية.

وقد إنقسم رواد الفكر الاقتصادي إلى فريقين حول مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ يعتبر الفريق الأول أن هذا الأثر يعد إيجابيا وذلك لأن تدفق هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة و استخدام أساليب الإدارة، الإنتاج، والتسويق الحديثة، والعمل على توفير مصدر متجدد يسهم في تمويل برامج التنمية في الدول النامية لأنها تعاني من تدني في حجم المدخرات المحلية، فضلا على زيادة الصادرات عن طريق تسهيل عملية نفاذ المنتجات إلى الأسواق الدولية، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لرفع كفاءة الموارد البشرية عن طريق مساهمته الفعالة في نقل المعرفة وتعليم وتدريب هذه الموارد. بالإضافة إلى دوره في رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض الاحتكار وتخفيف الشركات على تحسين جودة المنتجات والخدمات.

بالمقابل يرى الفريق الثاني أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد سلبيا، لأن نمط نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يزال بعيدا تماما عن ما يروج له أصحاب النظرة الإيجابية، حيث أن أغلب نشاطات البحث والتطوير تتركز في الدولة الأم؛ إذ تعمل الشركات الأجنبية على الاحتفاظ بمراقبة وتيرة الإنتاج ونشر البحث، كما تبذل أقصى جهد ممكن بهدف حماية نفسها ضد مخاطر الإنتاج والتقليد؛ و يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على مزاحمة الاستثمار المحلي وتقليص فرص نموه، لاسيما أن الشركات الأجنبية تتمتع بمزايا تنافسية وقدرة على ممارسة الاحتكار، بالإضافة إلى ذلك يشير أصحاب هذا الرأي إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، لكنه سرعان ما يحدث تشوهات في الأجل الطويل، تؤدي إلى ظهور معدلات نمو سالبة داخل اقتصاديات الدول المضيفة.

1- إشكالية الدراسة :

الجزائر، على غرار الدول النامية لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تجديد وتدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنة البنى التحتية بما يتلاءم و المتطلبات المستقبلية، إلا أن نصيبها من تدفقاته لم يتزايد بصورة ملحوظة بالأخص خارج قطاع المحروقات، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات. كما أن مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر لا تزال محل شك لدى كثير من متخذي القرار والباحثين.

وبناء على ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

❖ فيما يتمثل واقع ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي السبل المقترحة لتجاوز تلك المعوقات؟

❖ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر؟

❖ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة، قمنا بتبني الفرضيات التالية :

❖ هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ذلك نتيجة للمزايا التي صاحبه قدومه؛

❖ كثرة المعوقات و العراقيل حالت دون الاستفادة من المزايا العديدة التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

❖ هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي الجزائري؛

❖ هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية.

3- الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية فالدراسة تركز على تحليل حالة الجزائر بشكل أساسي، مع عرض بعض التجارب الرائدة كلما دعت الضرورة إلى تقديم حجج تدعم وجهة نظر معينة، أما الحدود الزمنية فقد حددت بالفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2013 وذلك للأسباب الآتية:

❖ شهدت فترة الدراسة ارتفاعا غير مسبوق للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الانتقال السلس نحو فلسفة اقتصاد السوق والتي تغطي المرحلة (1990-2000)، بالإضافة إلى المرحلة الممتدة من (2001 إلى 2013) والتي تميزت بارتفاع عائدات المحروقات وإطلاق سلسلة من برامج الإنعاش الاقتصادي، وخلال هذه الفترة تمكنت الحكومة مستفيدة من الأريحية المالية من تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وتحقيق جل التوازنات الاقتصادية الكلية؛

❖ صدور قوانين الاستثمار المحفزة لكل من الاستثمار المحلي و الأجنبي ، مما أدى إلى خلق بيئة مواتية نسبيا للاستثمار؛

❖ كثرة النقاش الدائر حول مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وما أملته هذه المرحلة من ضرورة تحرير رأس المال.

4- أسباب اختيار الموضوع :

من أبرز الأسباب الدافعة إلى اختيار موضوع البحث يمكن ذكر على وجه الخصوص ما يلي :

❖ تنامي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل بالنسبة للدول النامية، إذ ساعدت كثير من الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والجزائر على غرار الدول النامية في حاجة ماسة للاستفادة من هذا النوع من الاستثمار في نقل التكنولوجيا، وتأهيل المورد البشري، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل والتخلص التدريجي من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات؛

❖ يشكل ضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية إحدى الهواجس الكبرى بالنسبة للحكومة الجزائرية، لذا فإن هذه الدراسة تحاول البحث في مدى مقدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التأثير إيجابا في النمو الاقتصادي الجزائري و إخراج الحكومات من دائرة الهواجس؛

❖ الرغبة و الميول الشخصي في تناول هذا الموضوع، لاسيما بعد التعمق والتمعن في الدراسات السابقة.

5- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر من بين وسائل التمويل الحديثة نسبيا، والتي تمثل بديلا متميزا مقارنة بأشكال التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية، نظرا لانخفاض تكلفتها وتدني المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى كثرة النقاش الدائر حول مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تبرز الكثير من التجارب الدولية الرائدة (مثل الصين، الهند، ماليزيا..) قدرتها على الاستفادة من هذا المصدر في دفع النمو الاقتصادي، وخلق تكامل بين الاستثمار الأجنبي والمحلي خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

وتعد الجزائر من بين الدول الطامحة للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن قياس تأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي سيسهم في تقييم التجربة، وتحفيز الحكومة على معالجة مواطن الخلل.

6- أهداف الدراسة :

ترمي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- ❖ المساهمة في إثراء الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، ومحاولة ترجيح رأي أحد الفريقين أي إما أن يكون التأثير إيجابيا بسبب الدور الكبير الذي يؤديه في الحد من فجوة (الادخار - الاستثمار)، وكذا نقل التكنولوجيا المتقدمة و كفاءات إدارية تساهم في تحقيق عوائد إنتاجية موجبة، أو قد تكون آثاره سلبية إذ ترتب عن دخوله مزاحمة للاستثمار المحلي؛
- ❖ تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق هذا الهدف من خلال معرفة درجة تأثيره السلبي أو الإيجابي على النمو الاقتصادي؛
- ❖ الوقوف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكذلك التوزيع القطاعي والجغرافي له؛
- ❖ تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال إلقاء نظرة فاحصة على أهم المؤشرات المستخدمة في التعرف على مختلف أوجه بيئة الاستثمار، والتي تؤثر بشكل واضح على قرار المستثمر الأجنبي؛

❖ محاولة تقديم جملة من الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال معالجة مجمل العراقيل المثبطة للاستثمار بشكل عام والأجنبي بشكل خاص، بغية تسهيل عملية الاندماج الإيجابي في المنظومة الاقتصادية العالمية، وتعظيم فرص الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية.

7- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المعتمدة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها، حيث سيستخدم هذا المنهج في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة للعلاقة بينهما، و تحليل ملامح الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وتطور حجم هذا النوع من الاستثمار وتوزيعه القطاعي والجغرافي، فضلا على تقييم مناخ الاستثمار . كما تم اعتماد أسلوب التحليل القياسي الكمي، والذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية تستمد أسسها من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة، وهذا من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2013)، بالإضافة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والاستثمار المحلي الجزائري.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة، فقد تم استخدام المسح المكتبي لأكثر قدر ممكن من المراجع العربية و الأجنبية منها وكذا المقالات المتخصصة و الملتقيات الوطنية و الدولية، رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع البحث، كما تم استخدام شبكة الانترنت في كثير من الأحيان لجمع البيانات والمعلومات التي من شأنها خدمة موضوع البحث، ومن أهم الأدوات المستخدمة لتقدير النماذج القياسية وإجراء الاختبارات فقد تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews).

8- الدراسات السابقة

لقد نالت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر قسطا وثيراً من البحث والدراسة وذلك نظراً لأهميته بالنسبة للدول النامية عامة والجزائر خاصة، ولعل من أبرز الموضوعات المغذية للنقاش والجدال الدائر بين أوساط المفكرين والمختصين نجد: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لذا

سنركز على استعراض الدراسات التي أنصب اهتمامها على هذا الموضوع بحسب الترتيب الزمني لصدورها على النحو التالي:

- دراسة (جمال محمود عطية عبيد، 2002): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري-، قامت الدراسة بقياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1978-2000)؛ حيث تم القياس على المستويين الأول على المستوى الوطني باستخدام متغيرات اقتصادية كلية (متوسط إنتاجية العامل، الصادرات، الواردات، الاستثمار المحلي، معدل النمو الاقتصادي)، أما الثاني فكان على المستوى القطاعي باستخدام عدة متغيرات (متوسط إنتاجية العامل، الاستثمار المحلي، معدل النمو على مستوى القطاعات)، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له، كما كان هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة على الصادرات أما بالنسبة للواردات فقد كان التأثير سلبياً، وقد تحققت علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، أما على المستوى القطاعي فقد توصلت الدراسة لعدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي، بينما تحقق أثر إيجابي في قطاعي الخدمات والصناعة.

- دراسة (زياد محمد أبو ليلي، 2003): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، والتي هدفت إلى قياس تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة 1976-2003، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج الإجمالي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

- دراسة (هيثم أحمد إبراهيم الخشمان، 2006): مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح: حالة الأردن للفترة 1970-2004، لقد هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الانفتاح الاقتصادي باستخدام ثلاثة مقاييس للانفتاح (وهي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي السلعي ونسبة الصادرات إلى إجمالي الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى نسبة مؤشر الأسعار العالمية إلى المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية) على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للأردن خلال الفترة 1970-2004. وتبرز مشكلة الدراسة من الحاجة إلى معرفة السياسة التجارية المناسبة لجني أفضل الثمار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتمد الدراسة على

طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للوصول إلى هذا الهدف، وتشير نتائج اختبار استقرار البيانات إلى استقرار جميع المتغيرات المستخدمة عند الفرق الأول. وبعد تقدير معادلات التكامل المشترك تبين أن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق الاقتصادي حسب مقياسين من مقياس الانفتاح التي تم استخدامها، بالإضافة إلى ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي إلى تثبيط مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وتوصي الدراسة إلى ضرورة دعم الصناعات المحلية لزيادة تنافسيتها فضلاً على تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تتم في القطاع الصناعي.

- دراسة (محمد مطرود السمران، 2008): قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1981 إلى 2006، وذلك بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية قد توجهت نحو قطاع الصناعة مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني خلال تلك الفترة، كما بينت الدراسة أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأردن وله دور إيجابي، مما سينعكس على مستوى معيشة المواطن. كما أن التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحلية (تطور رأس المال البشري، الصادرات، تطور المؤسسات المالية والوسيط) كان إيجابياً وساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توسع عمليات الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة والاهتمام بتطوير رأس المال البشري مع التركيز على التدريب الذهني والسلوكي لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة، والسعي إلى التوسع في توقيع الاتفاقيات الاقتصادية على المستويات كافة من أجل فتح آفاق رحبة لغزو المنتجات المحلية للأسواق الخارجية.

- دراسة (رفيق نزاري، 2008): الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة : تونس والجزائر والمغرب، حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس والجزائر خلال الفترة 1991-2005 وذلك وفقاً لنموذج النمو الداخلي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي في المغرب تأثير إيجابياً لكنه بشكل ضعيف، ويعزى ذلك لارتباط مصادر تلك الاستثمارات بعمليات الخوصصة التي انتهجتها الدولة والتي شملت شركات صناعة وتكرير البترول وشركات الكهرباء وشركات

الاتصالات وامتدت إلى شركات صناعة السيارات وقطاع السياحة والملاحة الجوية والقطاعات المالية، في حين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس تأثيراً سلبياً، ذلك لأن التكنولوجيا المصاحبة لتلك الاستثمارات لا تعتبر حديثة بالنظر إلى تركيز تلك الاستثمارات في قطاعات وصناعات تقليدية كالنسيج، وبالتالي هي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة، أما بالنسبة الجزائر فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى تركيز نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف، الإنتاج، النقل والتكرير رغم التحسن الذي شهدته قطاعات أخرى كالاتصالات والصيدلة والصناعات الغذائية قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع السياحة.

-دراسة (Mahjoubia ZAITER LAHIMER, 2011)، تحت عنوان :

L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement.

العمل عبارة عن أطروحة دكتوراه تدرس تأثير تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي للدول النامية، إذ تقسم الدراسة تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي إلى ثلاثة أشكال هي : الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض البنكية والاستثمار في المحفظة المالية، من الناحية النظرية فإن تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي تؤثر إيجاباً على النمو من خلال تنويع المخاطر وتحفيز الاستثمار، أما بالنسبة للأثر السلبي فينشأ نتيجة للمزاحمة بين هذه التدفقات والاستثمار المحلي، عدم الاستقرار المالي، والمساهمة في انتشار الأزمات. وعلى مستوى الاقتصاد القياسي، فقد تم إعداد دراسة قياسية باستخدام تقنية منهج تحليل بيانات البانل لـ : 71 دولة نامية موزعة على عدة مجموعات.

تناولت الدراسة الأولى القياسية أثر تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2007 وكانت نتائجها أكثر تنوعاً، حيث أثر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي بالنسبة لمجموع عينة الدراسة، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت أثرها أقل إجماعاً في عينة الدراسة، في حين أظهرت الآثار المتعلقة بالاستثمار المحفطي أهمية إجراء التحرير التدريجي للاقتصاد، والنتائج المتعلقة بالقروض المصرفية ترتبط بمستوى التنمية في دول الدراسة. أما بالنسبة للدراسة القياسية الثانية فهي تعنى بدراسة تفاعل تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي مع التطورات المالية، الموارد البشرية، المؤسسية، والبنية التحتية؛ حيث أظهرت النتائج أن تأثير تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى التنمية للدول. كما بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي كبير من خلال التفاعل بين التطوير المؤسسي و الاستثمار المحفطي.

- دراسة (بلال بوجعة، 2013): سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات غير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي، إذ تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما توصلت الدراسة إلى نفس النتيجة بالنسبة للصادرات غير النفطية، ولقد أوصت الدراسة بأهمية استفادة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يوفرها اندماج الجزائر ضمن اقتصاد المعرفة.

-دراسة (Thaalbi Ines, 2013)، تحت عنوان :

Déterminants et impacts des IDE sur la Croissance économique en Tunisie

تهدف هذه الأطروحة إلى تحديد الشروط اللازم توفرها حتى تكون سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ذات أثر إيجابي على معدلات النمو، حيث اعتمدت الدراسة على نظرية النمو الداخلي لدراسة حالة تونس خلال الفترة (1970-2009)، وتم تقدير وتحليل نتائج ستة معادلات قصد تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتعرف على الشروط اللازمة التي تضمن تحقيق أفضل أثر غير مباشر لهذا النوع من الاستثمار. وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد إيجابيا و ذو معنوية إحصائية، أما بالنسبة إلى تأثيره على الاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا فقد كان إيجابيا، بينما حقق أثر سلبي على الصادرات. وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل الموارد البشرية، والعمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير مناخ الاستثمار وتوفير الأرضية لتحقيق الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تحاول قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على أكثر من نموذج واحد، بالإضافة إلى التعمق في عرض النظريات المفسرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، لأن الدراسات السابقة تميزت بعرض مختصر لها، كما أنها حسمت الجدال الدائر لصالح الفريق الذي يروج إلى حجم الآثار الإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى أصبح الأمر يمثل حتمية ومعادلة بديهية تدخل ضمن دائرة القضايا غير

القابلة للنقاش، بينما أثبتت الكثير من الدراسات التطبيقية وجود آثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بعض الدول.

علاوة على ما سبق، فجزء معتبر من الدراسات السابقة قد أهمل إجراء الاختبارات القياسية للنماذج المتبناة، وهو ما أدى إلى إضعاف قيمة النتائج المتحصل عليها لاسيما أن تواجه مشاكل قياسية ضمن النماذج يؤثر على مصداقيتها، وعلى العكس تحاول هذه الدراسة تفادي ذلك.

9- خطة الدراسة :

في سياق الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع وتليهم خاتمة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات وآفاق البحث، حيث اشتمل **الفصل الأول**: على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث خصص الأول لعرض مفهوم الاستثمار ومختلف تصنيفاته بشكل عام، ليتم بعد ذلك تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ورصد أبرز التطورات التاريخية التي عرفها، أما المبحث الثاني فقد درس دوافع استيراد أو تصدير هذا النوع من الاستثمار، بالإضافة إلى مختلف الأشكال التي يمكن أن يتخذها لعل أبرزها على الإطلاق الشركات المتعددة الجنسيات، في حين يعنى المبحث الثالث بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحليل أهم النظريات التي تعرضت إلى الظاهرة، ثم التعرض للمحددات المكانية التي يمثل توفرها ضروري لأي بلد يرغب في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ينما خصص **الفصل الثاني** في تحليل جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث إختص الأول بتعريف النمو الاقتصادي ومصادره ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى الفرق الكامن بينه وبين التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد قدم لتفسير الكثرى و النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، في حين يعنى المبحث الثالث بعرض التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال مناقشة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، وإحداث توسع أو إحلال مع التجارة الخارجية، والطبيعة العلاقة الكامنة مع استراتيجيات التصنيع لينفرد في الجزء الأخير ببيان العلاقة التي تربط الشركات الأجنبية بالمحلية وإن كانت إحلالية أم تكاملية.

أما **الفصل الثالث** فقد خصص لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، فالأول تناول ملامح تطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة 1990-2013، بينما تناول الثاني مؤهلات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المتمثلة في

عرض البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ومختلف الإمكانيات البشرية و البنى التحتية المتوفرة، بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويعنى المبحث الثالث بتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التعرف على تطور حجمه وتوزيعه الجغرافي والقطاعي، فضلا على مقارنة مؤشرات اجتذابه مع دول شمال أفريقيا، كما تم التعرف على مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار، والوقوف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر والسبل الكفيلة بتجاوزها.

فيما تناول **الفصل الرابع** و الأخير قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول لعرض الأسس النظرية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد، إذ انطلق بمدخل للاقتصاد القياسي بغية التعرف على مفهومه، وأهدافه، وبيان منهجية البحث في إطاره، ليتم تحديد طبيعة وفرضيات تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد ومختلف الاختبارات الإحصائية والقياسية، أما الثاني فيعنى بتوصيف النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة، وذلك بالوقوف على أبرز وأهم الدراسات التطبيقية والعمل على توصيف مختلف المتغيرات الخاصة بالنماذج القياسية المستخدمة ومصادر تجميع البيانات، في حين يعنى الثالث بتقدير وتحليل النتائج المتعلقة بالنماذج القياسية المعتمدة باجتيازها للاختبارات: الاقتصادية الإحصائية، و القياسية.

10- صعوبات الدراسة

باعتبار أن كل عمل أكاديمي لا بد أن يتعرض لجملة من الصعوبات و التي تختلف حدتها من بحث لآخر، فقد واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة صعوبات يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

❖ قلة البيانات الخاصة ببعض المتغيرات الاقتصادية ، مما أدى إلى عدم اعتمادها ضمن النماذج

القياسية للدراسة؛

❖ تضارب البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة لاسيما عند تعدد مصادر تجميعها؛

❖ نقص كبير في التقارير الاقتصادية التي ترصد وتحلل مختلف التطورات الحاصلة في الاقتصاد

الجزائري بالأخص التي تعنى بظاهرتي النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول :

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في دفع التنمية الاقتصادية في أي بلد، إذ يعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي؛ حيث يلعب دوراً في عملية سد فجوة التمويل الناشئة بين الادخار المحلي والاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية، كما يعتبر وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر أخذ يظهر على الساحة الاقتصادية منذ أواسط القرن التاسع عشر إلا أنه أحتل مكاناً بارزاً في الاقتصاد العالمي لاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة بعد أن حدثت تغيرات اقتصادية هامة، لعل أبرزها تنامي ظاهرة العولمة وتحقيق الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة على حركية الاقتصاد العالمي.

وعموماً تسعى الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك بهدف إيجاد مصدر لإدامة زخم نموها الاقتصادي وتحقيق أعظم استفادة ممكنة من هذه الاستثمارات.

وفي هذا الفصل نحاول تحديد الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أهم مضامينه من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول يتناول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، ودرس الثاني دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وعني الثالث بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول:

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، فهو يعد ظاهرة معقدة الجوانب، نظرا لحجم الصعوبات التي تواجه الباحثين في تحديد مفهوم دقيق لهذا المصطلح، وقصد الإحاطة به يتعين القيام بتحديد تعريف للاستثمار ومختلف أنواعه، ثم التعرّيج إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال عرض وجهة نظر كل من الاقتصاديين والمنظمات الدولية، وأخيرا سيتم من خلال هذا المبحث رصد أهم المراحل التاريخية التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وتصنيفاته

حظي الاستثمار باهتمام في الأدب الاقتصادي التنموي كونه يشكل أحد العوامل المؤثرة في الناتج الوطني، كما أن التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر على الدخل والاستخدام. وتبرز معالم ذلك الإهتمام في تعدد وجهات النظر واختلافه وتداخله بشأن مسألة تعريف الاستثمار، فضلا على التنوع الكبير في معايير تصنيفه، مما صعب عملية الإلمام به بشكل كامل.

1- تعريف الاستثمار:

هناك ثراء كبير في مجال التعاريف التي صيغت للاستثمار، نظرا لتعدد الزوايا والجوانب التي ينطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه وتحديد كافة أبعاده، وفي هذا المقام نورد تعريف الاستثمار من الزوايا: اللغوية، الاقتصادية، المحاسبية، والمالية.

1-1- تعريف الاستثمار لغوياً:

في المعنى اللغوي تستخدم كلمة الاستثمار وهي مصدر استثمر أي وظف ماله لزيادة دخله، أو للدلالة على طلب الحصول على الثمار والسعي للحصول عليه والانتفاع به¹، كما يقصد بالاستثمار لغة "طلب الحصول على الثمرة، وثمره الشيء ما تولد عنه أو المقصود منه نفعه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام عليه ونماه"².

¹ محمد بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 32.

² صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 18.

2-1- تعريف الاستثمار اقتصادياً:

ولقد أسهب الاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار ومنهم الاقتصادي *J.M.Keynes* والذي يرى أنه يمثل: "الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة، أو أنه الإضافات الحالية إلى قيمة رأس المال الحالية والتي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة معينة"¹.

ويعرفه *P. Samuelson* على أنه: "ثاني أهم عنصر من الإنفاق الخاص ويعتبر أنه بالنسبة للاقتصاد الكلي كلمة تعني الزيادة في مخزون رأس المال المادي (الآلات، المباني،... الخ)، أما بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة أرض، سهم أو سندات... الخ، ولا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك إنشاء حقيقي لرأس المال."²

كما عرفه *جيمس و ريجارد بأنه*: "تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة القدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل."³ في حين *Boum Bawerek* قدم تعريف محدد وواضح للاستثمار؛ حيث يعتبر: "أن الاستثمار قبل كل شيء هو التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وهذا من خلال شراء رأس المال التقني (آلات، معدات، المباني،... الخ) أو عن طريق رأس المال البشري (تكوين، تأطير العمال)"⁴.

بناء على ما سبق، نجد أن الاقتصاديين لم يدخروا أي جهد لتقديم تعريف لمصطلح الاستثمار؛ حيث يلاحظ المتفحص للتعريف السابقة درجة التقارب الكائنة فيما بينها وذلك من حيث المعنى، إذ تركز في مجملها على قيام المستثمر بتوظيف الأموال المتوفرة عن طريق شراء مختلف الأصول، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.

¹ جون ماينارد كيتز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عبدالروس، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص 116.

² *Paul Samuelson, Wiliam Nordhaus, Economie, Edition Economica, Paris, 2000, P424.*

³ جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 251.

⁴ *Patrick Epingard, Investir Face aux Enjeux Technologiques et informationnels, Edition Ellipes, Paris, 1991, P2.*

3-1- التعريف المحاسبي للاستثمار :

تعتبر الاستثمارات عن " الأصول الثابتة التي تستعملها المؤسسة بصفة دائمة لإنتاج وبيع السلع والخدمات، ولا يتم حيازتها بهدف البيع بل للاستخدام الدائم لذلك سميت بوسائل الاستغلال الدائمة، فهي مجمل الأملاك والقيم الدائمة المعنوية (حقوق الملكية الصناعية والتجارية، حقوق الاختراع، شهرة المحل، العلامات التجارية...) وغير المعنوية أو الملموسة (التجهيزات، الأراضي...) المنقولة (التجهيزات) وغير المنقولة (الأراضي...) التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها بوسائلها الخاصة، لا من أجل بيعها أو تحويلها وإنما لاستعمالها كوسائل دائمة للاستغلال سواء المخصصة للإنتاج أو الموجهة للعمليات غير المهنية (تجهيزات اجتماعية)"¹.

4-1- التعريف المالي للاستثمار :

من الناحية المالية ينظر إلى الاستثمار على أنه: "التضحية بالثروة الحالية (مؤكدة) للحصول على ثروة في المستقبل غير مؤكدة"².

كذلك يتحدد المفهوم المالي للاستثمار بأنه: " التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على الإيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"³.

في حين عرفه آخر بأنه: التخلي عن أملاك يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولمدة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك المدة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن"⁴:

❖ القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛

❖ النقص المتوقع في قوة تلك الأموال بفعل التضخم؛

❖ المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها، كما هو متوقع لها.

وخلاصة القول أن وجهات النظر الرامية إلى تقديم تعريف للاستثمار، تتفق في نقطة أساسية مفادها أن مفهوم هذا الأخير يرتكز على تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول

¹ عاشور كتوش، المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 77.

² خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم - تحليل - إستراتيجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص 28

³ Abdellah Boughaba, *Analyse et Evaluation de Projets*, 2^{eme} ed, Edition :Berti, Alger, 2005, P7.

⁴ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص 13.

على عوائد في المستقبل، وبالتالي فإن هذه التعريفات عبارة عن بيان مفهوم الاستثمار دون إضافة شيء إليه، وذلك سواء تعلق الأمر بأي من وجهة النظر الاقتصادية أو المحاسبية والمالية.

2- تصنيف الاستثمار:

نظرا لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف الاستثمارات، فهناك أنواع كثيرة لها، إذ قد تتداخل تلك التصنيفات فيما بينها أو مع بعضها البعض، بالشكل الذي يصعب عملية الفصل بينها، وعليه سيتم التطرق لأبرز تلك التصنيفات المتعارف عليها ومنها:

- ❖ التصنيف حسب الأصل محل الاستثمار؛
- ❖ التصنيف حسب توزيع الاستثمار؛
- ❖ التصنيف حسب نوع الملكية للاستثمار؛
- ❖ التصنيف حسب الهدف من الاستثمار؛
- ❖ التصنيف حسب الجنسية.

2-1- التصنيف حسب الأصل محل الاستثمار :

تصنف الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى:

أ- **الاستثمارات الحقيقية:** يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب... الخ، كل أصل له قيمة في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة.

يقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثم ثروة المجتمع، وذلك بما تلحقه من قيمة مضافة، لذا يطلق البعض على الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات¹.

والجدير بالذكر أن الاستثمار الحقيقي يقسم إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:²

- **الاستثمار الثابت:** يشير الاستثمار الثابت إلى التجهيزات الثابتة اللازمة للعملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والإنشاءات والمصانع، وهي تعمل رغم القدرات الإنتاجية في المستقبل.

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 77.

² إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 67.

- الاستثمار في المخزون: وهو الاستثمار الذي يتكون من الإضافات إلى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تسوق بعد، وكذلك تحتفظ المؤسسة بمخزون من المواد الخام والسلع تامة الصنع لمواجهة التغيرات في المستقبل، ويتكون المخزون نتيجة عدة أسباب منها ما يلي:

- مواجهة الطلب المستقبلي على المنتجات التي لا يتم تصنيعها في الحال.

- تخفيض التكلفة نتيجة الشراء بكميات كبيرة.

- يعتبر المخزون جزءاً لا يمكن تجنبه في العملية الإنتاجية.

- الاستثمار العقاري: يشير هذا النوع من الاستثمار في العقارات باعتبارها أصلاً طويل الأجل، والذي يتأثر بعوامل عديدة منها ما يلي:

- العائد على الاستثمارات الأخرى، حيث يؤدي انخفاض العائد على الأصول الأخرى وارتفاع العائد من الاستثمار العقاري إلى زيادة الاستثمارات الموجهة إلى هذا النشاط؛

- الثروة وزيادتها حيث يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العقار، وبالتالي تزيد الاستثمارات في مجال العقارات.

ب- الاستثمارات المالية أو الظاهرية: وهي تشمل الاستثمار في الأوراق المالية من خلال حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال الشركة أو سنداها، ويعتبر هذا الأصل حقاً مالياً يخول لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد¹. وتعرف أيضاً الاستثمارات المالية بأنها: "حصول امتلاك المستثمر (طبيعي أو معنوي) أدوات ملكية (الأسهل بأنواعها) وأدوات مديونية (سندات بأنواعها) لتحقيق عائد في ظل مخاطرة معينة"².

وعليه، فإن الاستثمارات المالية تشكل مجموعة غير متجانسة من البدائل، حيث تعد عملية الاستثمار فيها غاية في الأهمية لضمان التنمية الاقتصادية، والغرض منها الربط بين المدخرات المالية والاستثمار.

الجدير بالذكر أن تنامي الإبداعات والابتكارات المالية وتحرير حساب رأس المال، أنعكس سلبياً على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي (الرمزي، الوهمي) والاقتصاد الحقيقي، ومما لا شك فيه أن النتيجة الطبيعية للعلاقة المسبقة المتواجدة في النظام الرأسمالي تؤدي إلى نمو الاقتصاد المالي في شكل متتالية هندسية بينما تجعل الاقتصاد الحقيقي ينمو على شاكلة متتالية حسابية، وهو ما تكون

¹ محمد مطر، مرجع سابق، ص 79.

² إرشاد فؤاد التميمي وأسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية: تحليل وإدارة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص:

نتيجته تكرر حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية سواء من خلال الائتلاف أو الإفلاس. وإبان الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، أكد المختصون على طغيان الاقتصاد المالي مقارنة بالحقيقي، حيث نشأ ما يعرف بالهرم المقلوب فقد أصبحت الكتلة النقدية المتداولة مضافاً إليها حجم الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية المضاعفة في علاقة غير تناسبية مع حجم الثروة الحقيقية للدولة، وفي هذا المقام لا بد من الإشارة أن المفكر والأكاديمي الفرنسي *Maurice Allais* قد حذر من تراكم الديون بوتيرة أكبر بكثير من زيادة الثروة.¹

2-2- التصنيف حسب توزيع الاستثمار

يمكن تقسيم الاستثمار من حيث توزيعه على الأنشطة والهياكل الأساسية في المجتمع إلى ثلاثة أقسام هي:²

أ- الاستثمار في رأس المال البشري : ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع على العمل، كبعض أوجه الإنفاق على التعليم والتدريب ورفع المستوى الثقافي وتحسين المستوى الصحي، فضلاً عن زيادة الرفاهية الاجتماعية عن طريق تحسين الأحوال المعيشية.

ب- الاستثمار في البنية الأساسية: وهو يتمثل في الاستثمار في الطرق والنقل ووسائل المواصلات والسكة الحديدية، وبناء الموانئ، ويعتبر هذا الاستثمار بمثابة منتج بطريق غير مباشر؛ حيث يقدم منتجات وخدمات لتشغيل المشروعات الاقتصادية والزراعية والتجارية.

ج- الاستثمار المباشر في الإنتاج: وهو الاستثمار الخاص بالمشروعات الزراعية والصناعية والتجارية والتي تستهدف مباشرة إنتاج السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك أو للاستثمار.

2-3- التصنيف حسب نوع الملكية للاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى:³

¹ راجع أكثر: موريس آليه، "الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد"، ترجمة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، العدد الثاني، دار الخلدونية، الجزائر، 2000، ص ص 17-22.

² إبراهيم متولى حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص 35-36.

³ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص ص 22-23.

أ- استثمار حكومي أو العام : ويتمثل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهو عبارة عن استثمار رأس المال الحقيقي الجديد الذي يتم تحويله أما عن طريق فائض الميزانية أو القروض سواء أكانت داخلية أم خارجية.

ب- استثمار خاص: تطور هذا النوع من المشروع الفردي أو العائلي في نشاط محدد إلى شركات أو مؤسسات تضم عددا من المستثمرين في مختلف الشرائح الاجتماعية يوظفون مدخراتهم في المشاريع الإنتاجية والخدمية.

2-4- التصنيف حسب الهدف من الاستثمار :

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الهدف إلى:¹

أ - استثمارات الإحلال: يتم من خلال هذا النوع من الاستثمارات باستبدال التجهيزات والمعدات القديمة نظرا لتقدمها، أو بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة، التعطيلات المستمرة، بطء في الإنتاج حيث تعوض بتجهيزات جديدة تتمتع بنفس الخصائص التقنية.

ب- استثمارات التوسع: يرمى هذا النوع من الاستثمارات إلى رفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة، قصد مواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها أو خدماتها.

ج- استثمارات التحديث أو الترشييد: تمكن مثل هذه الاستثمارات المؤسسة من تحسين الإنتاجية، لكن بشرط تخفيض التكاليف والحفاظ على نفس الحجم الإنتاج بشكل متزامن.

د- الاستثمارات الإستراتيجية: تهدف المؤسسة إلى زيادة حصتها السوقية للسيطرة على الأسواق فهي بذلك تبني إستراتيجية هجومية، أو تستعمل إستراتيجية دفاعية من خلال المحافظة على وضعيتها التنافسية في حالة المنافسة الشديدة.

هـ- استثمارات التجديد: وهي عبارة على الاستثمارات التي يتم إنجازها عن طريق استغلال التكنولوجيا الجديدة، بهدف مجارات التطور التكنولوجي.

و- الاستثمارات الاجتماعية: تهدف الاستثمارات الاجتماعية إلى تحسين ظروف العمل، وتكون لها أثر إيجابي غير مباشر على مردودية المؤسسة مثل: إنجاز مطاعم للعمال، قاعات الرياضة مراكز

¹ كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص ص 11-12.

- Jacqueline et Florence Delahaye, *Finance d entreprise , Manuel et applications*, Dunod, Paris, 2007, P306.

الاصطيف وروضة الأطفال، وإن هذا النوع من الاستثمارات تحقق الاستقرار في وضعية العمال، مما ينعكس إيجاباً ويؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسة.

والجدير بالذكر أنه قد يجمع استثمار معين بين مختلف الأنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية التي قد تكون أيضاً مخصصة لأغراض تحقيق الإحلال، فضلاً على خدمة مجال البحث في نفس الوقت.

2-5- التصنيف حسب الجنسية :

تشمل أصناف الاستثمار حسب الجنسية على ما يلي:

أ- الاستثمارات المحلية أو الوطنية: وهي الاستثمارات التي تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن.

ب- الاستثمارات الأجنبية (الخارجية أو الدولية): حسب فريد النجار يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: " تلك الاستثمارات التي تتم في الخارج موطنها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات"¹.

أما *Alain Samuelson* يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: كل توظيف لأجل، يتدفق على دولة ما، ويحمل أحد الصيغ الآتية:²

- الاستثمار على المدى الطويل لقطاع غير نقدي مجسد من خلال المؤسسات والدولة؛
- الاستثمار في المدى القصير ممثل في القروض واقتراض القطاع البنكي، تحويلات الأفراد، الخواص أو الحكومة؛
- رصيد المداخيل لرؤوس الأموال المتواجدة في الخارج في شكل أرباح صافية معادة أو معاد استثمارها.

كما أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: " الاستثمار الذي يشمل الاستثمارات المباشرة كالمشروعات وفروعها و كالاتها، كما يشمل على الاستثمارات

¹ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

² *Alain Samuelson, Economie Internationale Contemporaine, Office des Publications Universitaire, Algérie, 1993, P47.*

غير المباشرة مثل الاكتتاب في الأسهم والسندات، وكذلك القروض التي يتجاوز أجلها الثلاث سنوات¹.

ومن خلال ما سبق من التعاريف، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يمثل مجموعة الموارد المالية التي يتم استثمارها خارج البلد الأصلي، والتي تشكل في مضمونها حركة لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن، وتتخذ تلك الاستثمارات أشكالاً متعددة تبعا للمعايير المنتهجة لتقسيمها، وفي هذا المضمار نقتصر على سرد التقسيمات الآتية:

-وفقا لصفة القائم بعمل الاستثمار: من خلال هذا المعيار يقسم الاستثمار الدولي إلى الاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد أو الشركات (المشروعات)، وكذلك الاستثمار الحكومي، الذي تجرته الدولة من خلال حكومتها أو من قبل الهيئات العليا سواء كانت قومية أو دولية.

-معيار الشكل: وفقا لهذا المعيار يقسم الاستثمار الدولي إلى قسمين هما الاستثمار بدون مقابل والاستثمار بالمقابل؛ فالأول هو ذلك الذي يجرى بين الدول بدون مقابل معين أي أنه عبارة عن هبة، وعادة ما يظهر في شكل مساعدة مالية، أما الثاني فهو عبارة عن ذلك النوع الذي يتم مقابل عائد ويشمل على سبيل المثال: القروض بمختلف أشكالها الممنوحة، أو شراء سندات أو أسهم... الخ.²

-معيار الطبيعة: جرى العرف الدولي على تقسيم الاستثمار الأجنبي من حيث الطبيعة إلى نوعين اثنين: استثمار مباشر واستثمار غير مباشر، حيث يتم الاستثمار المباشر "عند دخول السوق الأجنبي من خلال تطوير تسهيلات تجميع أو تصنيع موجودة في الخارج، إذ يمكن أن تكون تكاليف الإنتاج أقل نتيجة لتوفر عمالة أو مواد أولية خام أرخص، أو وفرات شحن، وبالمقابل يقدم هذا الاستثمار فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة وتكنولوجيا حديثة"³. في حين يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر "شراء سندات خاصة أو حكومية (اكتتاب) جديد أو الاتجار في قيم أسهم وسندات موجودة أصلا"⁴.

¹ دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص

² فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر و المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 7-8.

³ Philip Kotler & Gary Armstrong, *Principles of Marketing*, 12^{ed}, Pearson Prentice Hall, 2008, p.555.

⁴ Alain Samuelson, *OP.Cit*, P45.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن هدف المستثمر الأجنبي غير المباشر يكمن في القيام بمضاربات تجارية ترتبط بشراء وبيع الأسهم والسندات بغرض الحصول على الأرباح السريعة نتيجة لاستغلال الفروقات السعرية ما بين عمليات الشراء والبيع، وهذا ما يعني أن هذا النوع من الاستثمار له طابع مالي صرف ولا يصاحبه بأي حال من الأحوال نقل للأصول المادية أو غير المادية، كما أن الاختلاف بين النوعين من الاستثمار يرجع إلى بعدين، الأول عبارة عن بعد إداري يتعلق بدرجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما سواء كان هؤلاء المستثمرون أفراد أم شركات أم هيئات استثمارية، والثاني بعد زمني يترجم من خلال الأفق الاستثماري القصير أو طويل المدى.¹

وإجمالاً يمكن تجميع أهم الفروق الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من خلال الجدول (1-1)

الجدول رقم (1-1): الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
استثمار طويل الأجل.	استثمار قصير الأجل.
الهدف الرئيسي الوصول إلى الأسواق الأخرى ودعم القدرة التنافسية إضافة إلى تحقيق الأرباح.	الهدف الرئيسي تحقيق الأرباح من خلال المضاربة في الأسواق المالي.
يعطي المستثمر الحق في السيطرة على إدارة المشروع.	لا يعطي المستثمر الحق في السيطرة على إدارة المشروع.
الاستثمار في القطاع الحقيقي.	الاستثمار في القطاع المالي.

المصدر: وسيم جبر، دراسة وتحليل أثر العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه تخصص تمويل، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2007، ص41.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة كونية كثيرة التعقيد والصعوبة عند الدراسة، نظراً لما ناله من اهتمام منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وبالأخص بعد تزايد حدة أزمات المديونية، لذا فقد لقي عناية خاصة سواء من طرف المختصين أو حتى المنظمات الدولية.

¹ وحيدة جبر، ارتفاع نسبة الاستثمار المحففي في تركيبة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، الأسباب والمخاطر، "مجلة كلية الإدارة والاقتصاد"، الجامعة المستنصرية، العدد 40، العراق، 2002، صص 62-63.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين

إن إحدى المشاكل المطروحة بقوة هي صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب إختلاف الأنماط والأشكال التي يتخذها، إذ يبرز ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، ولذلك سنعرج على عرض جملة من التعاريف الخاصة بالمفكرين والكتاب في الاقتصاد فيما يلي :

يعرف الاقتصادي **John Dunning** والذي يعتبر أحد أهم المختصين في دراسة الاستثمار الدولي "الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من مبدأ مقارنة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛ حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضاً أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، توريد والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الرأس المال البشري، كما يؤكد **Dunning** الخاصية الفردية في الحركة الدولية لرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعوبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر"¹.

أما **Gregory Manikiw** فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه: " عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءاً من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبياً تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج إستعمالها في الدول المتقدمة"².

وعرفه **Kojima** بأنه يمثل: " التحركات في رأس المال الرامية بشكل أساسي إلى السيطرة على ادارة أرباح الشركات الأجنبية"³.

¹ أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 92.

² Gregory Manikiw, *Principles of Economics*, 4 th ed, Chaina, 2007, p561.

³ Kojima Kiyoshi, *Direct Foreign Investment*, Guildfed, London: Billing and Sons Ltd., 1982, p52.

في حين يعرفه **Bernard Guillochon** بأنه: " الاستثمار الذي يتشكل من كل : شراء من طرف مستثمر لرأسمال موجود في خارج بلد المنشأ، أو إعادة الاستثمار لفوائد فرع من الفروع، أو الإقراض والاقتراض لرؤوس الأموال بين المؤسسة الأم وفروعها"¹.

أما **جيل برتان** فيعرفه بأنه: " الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"².

وبأي حال من الأحوال لا يختلف الباحثون والكتاب العرب في مفهومهم للاستثمار الأجنبي المباشر عن غيرهم، فقد عرفه **عبد السلام أبو قحف** بأنه: "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"³.

أما **هيل عجمي** يقول بأن: "الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء أكانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم امتلاكه لأسهم في إحدى الشركات مع اكتتاب الحق لإدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف، وعليه فإن وجود هيئة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع والرقابة عليه وتزويده بالتكنولوجيا والموارد الأولية وقادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل وإقامة علاقات قوية مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي، ويعمل هذا الاستثمار في سوق منافسة غير تامة لأن المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان متعددة"⁴.

¹ Bernard Guillochon & Annie Kamecki, *Economie Internationale*, Edition Dunod, Paris, 2006, P165.

² جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 11.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

⁴ هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن : حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد الأهلية، عمان، 2001، ص 3.

2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية

لقد تعددت التعاريف التي قدمت من الهيئات الدولية لهذا المصطلح نظراً للأهمية التي يشكّلها عالمياً، ومن أهم ما جاء من تعاريف يمكن ذكر ما يلي :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD* على أنه: "توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيّاً كان المستثمر فرداً أم شركة".¹

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (I.M.F) الاستثمار الأجنبي بأنه "مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة"².

أما منظمة التجارة العالمية (W.T.O) فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.³

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) على أنه: "الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً"⁴.

في حين تعرفه الهيئة المحاسبية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات الأمريكي، بأنه: "كل التدفقات التي تتم إلى شركة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من ملكية شركة أجنبية شرط تمتع المقيمين بحصة هامة في بلد المستثمر وذلك ضمن ملكية هذه الشركة، حيث تختلف نسبة هذه الملكية من بلد لآخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نسبة الحيازة التي تتجاوز 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي كفيلاً لأن يعتبر هذا الاستثمار أجنبياً مباشراً"⁵.

¹ UNCTAD, *Investment regimes in the Arab world ISSUES and policies*, united nation, New York & Genève, 2000, P.15.

² UNCTAD, *world Investment Report 2004 : The shift Towards services*, Geneva and new York , 2004. p 345.

³ هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أمودجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص14.

⁴ ESCWA, *The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries* , U. N, New York, 2000, P 14.

⁵ H. Peter et P. Themis, *Economies Internationales*, 10^{eme} Edition, Economica, Paris, 1996, P82.

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر أجنبي مضيف يقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار"¹، وإنطلاقاً من ما سبق، يمكن استنتاج مايلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار طويل الأجل؛
 - الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما تسهر شركات متعددة الجنسيات على تنفيذه؛
 - يتمتع المستثمر الأجنبي المباشر بحق التملك الكامل أو الجزئي للمشروع، بشرط مشاركة المستثمر المحلي في هذه الحالة؛

- تمثل حصة 10% فما فوق من رأس المال المشروع معياراً و عتبة لاعتبار الاستثمار أجنبياً.
 من خلال التعاريف السابقة لكل من الاقتصاديين والمنظمات الدولية، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها بشكل كامل أو جزئي، كما يعمل على إدارتها ضمن البلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق 10% في رأس المال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبياً.

وتجدر الإشارة إلى أن المكونات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر تتشكل من ما يلي:

- رأس المال المساهم به: وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم)². ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج، وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع .

¹ سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005، ص 337.

² ESCWA , *comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region* , U. N, New York, 2001, P 3.

- الأرباح المعاد استثمارها: وتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف¹.

- القروض داخل الشركة: تتمثل معاملات الدين داخل الشركة، بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين².

ومن الملاحظ أن حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي. ففي عقد التسعينيات بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما حصة الشككين الآخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط 23% للقروض داخل الشركة، و 12% للأرباح المعاد استثمارها³.

المطلب الثالث : مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظهر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في كتابات (*Herbert feis*, 1930) لأول مرة، وبعد ذلك بثلاث عقود ظهر مصطلح الاستثمار المحفظي (استثمار غير مباشر) إذ أشار إليه ولأول مرة (*Mathew simon*, 1967) وذلك من خلال إشارته إلى الاستثمارات الأجنبية ومدى تأثيراتها على أسواق الأوراق المالية، ومنذ ذلك الحين أخذ الاستثمار الأجنبي يصنف إلى هذين الصنفين استثمار مباشر ومحفظي⁴.

وعموماً يمكن إيجاز التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ستة مراحل زمنية.

1- مرحلة الازدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر 1800-1915

ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، وقد ساعدت الظروف الاقتصادية والسياسية آنذاك في عملية تدفق الاستثمارات المباشرة، وتمثلت تلك الظروف في الاستقرار السياسي والاقتصادي وحرية التبادل التجاري وإزالة العوائق، وتوفر عنصر الأمان لتلك

¹ UNCTAD, *world Investment Report 1996 : Investment , Trade and International policy Arrangements* , Geneva and New York , 1996 , pp 219-220.

² هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص 15.

³ UNCTAD, *world Investment Report 2005 : Transnational Corporations and the Internationalization of R & D* , U. N, New York, 2005, p 8.

⁴ ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمه هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل "، ليبيا ، طرابلس ، 2006 ، ص 3 .

الاستثمارات الأجنبية، حيث أن معظم هذه الاستثمارات تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات والمتخصصة في استخراج الثروات الطبيعية التي تحتاجها الدول الأم.¹

ومن الدول التي برزت في مضمار الاستثمار الأجنبي المباشر المملكة المتحدة (بريطانيا) التي اشتهرت بسوقها في لندن بوصفه مركزا مهما لعقد قروض الاستثمارات الأوربية، وقد حذت كل من ألمانيا وفرنسا حذو إنكلترا فاشتهرت سوق باريس باستثمار رؤوس أموالها في عدد من الدول كأسبانيا والنمسا وذلك بتشجيع شراء سنداها المطروحة في سوقها أو الاكتتاب في عدد من المشاريع كمشاريع التصنيع ومشاريع صناعة النفط ووسائل النقل وطرقه. وقد رافق التطور الاقتصادي في ذلك الوقت حركة رؤوس الأموال الدولية في معظم البلدان إذ جاء ثلثا التمويل الدولي من أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، والجدول (1-2) يظهر توزيع الاستثمارات الأجنبية خلال سنة 1913.

الجدول رقم (1-2): توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913 .

البلدان المستثمرة	المبلغ (مليار دولار)	النسب المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية البريطانية، الولايات المتحدة، أمريكا اللاتينية، أوروبا.
فرنسا	5.8	19.3	روسيا، الإمبراطورية الفرنسية.
ألمانيا	6	13.7	أوروبا الوسطي، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية.
الولايات المتحدة	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية.
دول مختلفة منها:	7.5	17.3	
بلجيكا	2	-	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا.
هولندا	2	-	أوروبا.
سويسرا	1.5	-	أوروبا.
المجموع	44	100%	-

المصدر: جيل برتان، مرجع سابق، ص18.

¹ هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، دراسات إستراتيجية، العدد: 32، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص12.

ومن خلال الجدول (1-2) السابق يلاحظ سيطرت بريطانيا آنذاك على نحو 42 % من المجموع العالمي الكلي الذي يمثل بنحو 18 مليار دولار، وقد بلغت الاستثمارات الخارجية لبريطانيا في أواسط القرن التاسع عشر نحو 200 مليون جنيه إسترليني، آل معظمها إلى أوروبا وعلى هذا الأساس لم يكن بمقدور أية دولة في القرن التاسع عشر أن تبلغ الموقع الذي بلغته بريطانيا في الثروة الصناعية والمواد الأخرى، ولا بد من الإشارة إلى أن النسب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية كانت على شكل استثمار محفظي أما الاستثمار المباشر فقد كان محدوداً لأنه يقتصر على الشركات الكبرى.

ولقد انصبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة على قطاعات المواد الأولية (المعادن والزراعة) بنسبة 10.3% من مجموع الاستثمارات، بالإضافة إلى الاستثمار في البني التحتية بـ 40.6% من أجل استغلال الثروات الطبيعية خاصة في المستعمرات من الدول النامية، والتي تحتاجها دول أوروبا الغربية على التحديد وخاصة بريطانيا العظمى لأنها صاحبة رؤوس الأموال الموظفة، وأخيراً التجارة والصناعة بـ 5.5%. والملاحظ أن توجه الاستثمار كان يتبع البلاد التي تندفق إليها أفواج المهاجرين الأوربيين (الولايات المتحدة، كندا، استراليا، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا والبرازيل)، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا نسبة ضئيلة لم تتجاوز 6,8%.¹

2- مرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر 1916 - 1945

تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ما بين الحربين، إذ لجأت بعض الدول المتحاربة إلى تصفية قسم من موجوداتها في الخارج، وكذلك سحبت رؤوس أموالها من الخارج لتمويل الحرب، إذ انخفضت القيمة التراكمية للاستثمار الدولي إلى نحو 33 مليار دولار عام 1919 بعد أن كانت بنحو 66 مليار دولار عام 1913.²

وتميزت هذه المرحلة بتقلب الأدوار التقليدية للبلدان المصدرة لرأس المال إذ حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا، وتمت تصفية الاستثمارات الأوربية في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وعلى هذا الأساس اضطرت بريطانيا إلى تصفية ما قيمته 4 مليار دولار من استثماراتها في الخارج. وخلال هذه الفترة أحدثت أزمة الكساد العظيم اضطرابات نقدية كبيرة خلال عقد الثلاثينات، دفعت بأغلب الدول إلى فرض قيود على حرية انتقال رأس المال، فضلاً على تغيير نظم تمويل المشروعات واعتمادها على التمويل الذاتي والقروض المصرفية بدلاً من اعتمادها على التمويل

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 72.

² جيل برتان، مرجع سابق، ص 22.

الخارجي¹. كما استمر تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أزمة الكساد العظيم حتى مشارف الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث تراجعت الاستثمارات الأمريكية في الخارج نحو 11 مليار دولار عام 1939 وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منها حوالي 64% أي ما يقارب 7 مليار دولار أين إنجته نصفها إلى البلدان النامية ومعظمها تركز في دول أمريكا اللاتينية، أما التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فكان مركزا في القطاع الأول وإنتاج المواد الخام، قطاع التصنيع لاسيما قطاع النفط في أمريكا اللاتينية وفتزويلا والشرق الأوسط².

3- مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي 1946-1969

بعد الحرب العالمية الثانية، اشتدت الحاجة إلى رؤوس الأموال نتيجة الدمار ونفقات الحرب التي أهكت أوروبا وبلدانا أخرى، كذلك زادت الاستثمارات لغاية التنقيب عن النفط والمعادن بشكل ملفت للنظر من قبل البلدان الغنية، وبلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 9.675 مليار دولار خلال الفترة 1951-1955، حيث كان أغلبها داخل البلدان المتقدمة، ثم ازدادت حركة تصدير رؤوس الأموال إلى نحو 14 مليار دولار عام 1965، وهو ما يعتبر رقم قياسي إذ بلغ حجم رؤوس الأموال المصدرة أقصى درجاته بين الفترة 1925-1929 قيمة: 3 مليار دولار. وخلال المدة ما بين 1950 - 1960 لعبت الاستثمارات الأجنبية الخاصة دورا أقل أهمية في الاقتصاد العالمي، ولكن هذه الاستثمارات بدأت تزداد أهميتها في أواخر الستينات وأصبحت تهيمن على الاستثمارات الأجنبية في نهاية الثمانينات ولحد الآن، وكشفت السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ بداية السبعينات عن قوة الاتجاه إلى تدويل رأس المال بحيث أصبح تصدير رأس المال يحتل مكانة رفيعة في نشاط النظام المصرفي الدولي³.

وعموماً لقد تميزت هذه المرحلة بسيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمار الأجنبي، عبر مشروع مارشال الذي هدف إلى مساعدة الدول الأوروبية اقتصاديا من قبل الولايات المتحدة، لغايات إعادة الأعمار وبناء القدرة الاقتصادية لتلك الدول، وبعد إتمام عمليات الأعمار أصبحت الدول الأوروبية أيضا مصدرة لرؤوس الأموال، التي توجه معظمها نحو الأسواق المتطورة في كندا

¹ محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 29.

² هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 26-27.

³ فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، 1990، ص 126.

ودول أوروبية أخرى، وبسبب ارتفاع عائد الربح. مع إقامة السوق الأوروبية المشتركة أصبحت أوروبا المركز الرئيسي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في مجال الصناعات البترولية والتحويلية، وتراجع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد منتصف الستينيات لصالح اليابان وألمانيا وتميز التوزيع القطاعي في هذه المرحلة بالتركيز على صناعة البترول والصناعات الأخرى، كما لوحظ توجه جزء بسيط منه للأنشطة الأولية¹.

4- مرحلة التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر 1970-1990

لقد تزايدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية بصورة هائلة ابتداء من أوائل السبعينيات وحتى 1990 حيث شهدت هذه الفترة انكماشاً وانتعاشاً تبعاً للتغيرات الاقتصادية العالمية، فكانت فترة انكماش 1975-1977 بسبب حدوث الأزمة النفطية في البلدان المنتجة للنفط، تلتها فترة انتعاش: 1979-1981 ثم برزت اليابان: 1986-1990 كمستثمر كبير في الخارج، وتميزت تلك الفترة بكثرة عمليات الاندماج و عقود الامتياز كأنماط رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة.²

ولقد كان التوسع في تدفق الاستثمار المباشر إلى البلدان الصناعية للأعوام 1975-1990 قد ازداد بمعدل أكثر من 450%، بينما كان التزايد أقل من 200% في الدول النامية.³ وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 1975 ثم تراجعت في عام 1985 إلى 25% من إجمالي رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلال هذه العام نشأت دول جديدة مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كدول أوروبا الغربية واليابان حيث ارتفع نصيب هذه الأخيرة من: 6% عام 1975 إلى: 11% عام 1985.⁴

¹ هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 25-32

² محمد مطرود السميران، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007-2008، ص 29.

³ هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل): مرجع سابق، ص 16.

⁴ محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 53.

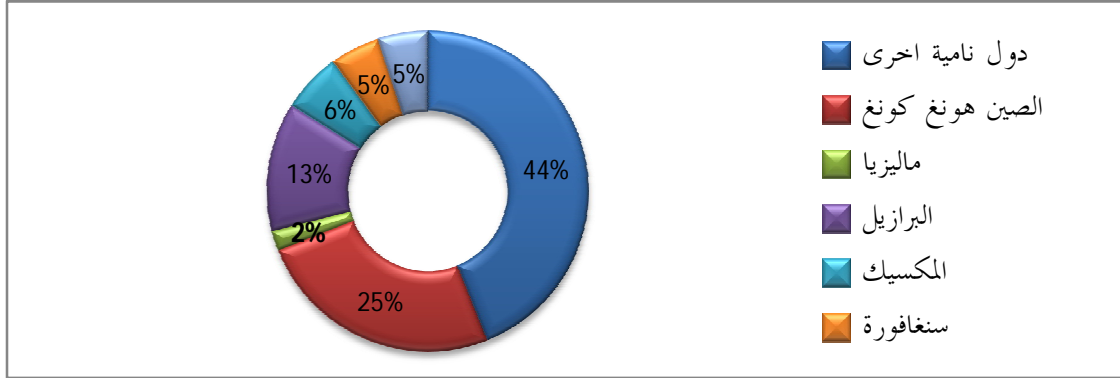
5-مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر 1991-2006.

تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً أربع مرات ، ثم عاد وتناقص خلال الفترة:1991-1993 إذ بلغ: 178-162-175 مليار دولار على التوالي وتعتبر البلدان الصناعية المتقدمة من أكثر الدول هبوطاً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة ، حيث انخفض من 176,4 مليار دولار في عام 1990 إلى:115,1-111,2 مليار دولار خلال العامين 1991 ، 1992 على التوالي ، ثم ارتفع إلى أن وصل إلى 135 مليار دولار لعام 1995 لتتوجه هذه الاستثمارات إلى الأسواق النامية التي شهدت نمواً متسرعاً في حركة الاستثمار الأجنبي، ونتيجة لتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات والتي تعد المحرك الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فقد ارتفع حجم هذه الاستثمارات على مستوى العالم ليصل إلى 226,4 مليار دولار في عام 1998.¹

وتجدر الإشارة إلى أن تغير هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يظهر بوضوح في قيام بعض الدول النامية كدول أم للشركات متعددة الجنسيات، خاصة من إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والوافدة إليه أعلى مستوى لها والذي قدر بحوالي 143.8 مليار دولار في عام 2000 مقارنة بـ37.9 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة(1989-1994)، كما حدثت أكبر زيادة في هذه التدفقات في شرق آسيا، حيث شهدت هونغ كونغ ازدهاراً غير مسبوق، إذ بلغت التدفقات الوافدة إليها حوالي 64 مليار دولار خلال عام 2000 لتصبح بذلك أكبر مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا وكذلك البلدان النامية² أنظر الشكل (1-1).

¹ هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص 23-44.

² زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث ، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2005، ص161.



الشكل رقم (1-1): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية سنة 2000

Source: UNCTAD, World Investment Report 2003, New York, 2003, P249.

وإلى غاية سنة 2006، استمر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو بأرقام قياسية، وبلغت نسبة نموه سنة 2006 حوالي 38% بحجم يعادل 1306 مليار دولار، والذي قارب الرقم القياسي المسجل سنة 2000، مما يعكس الأداء الاقتصادي القوي وموزع على فئات الاقتصاد الثلاثة: اقتصاديات البلدان المتقدمة النمو، اقتصاديات البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية في بلدان جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة.

6- الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية (من سنة 2007 حتى 2013)

لقد واصل الاستثمار الأجنبي خلال السداسي الأول من عام 2007 وتيرة الارتفاع حيث تجاوز معدل نموه 30%، أما في السداسي الثاني من نفس السنة أين انفجرت الأزمة المالية ابتداء من الولايات المتحدة لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة، فقد حقق معدل نمو منخفض يعادل 23%، أما خلال سنة 2008 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا محسوسا لكنه لم يمس كل الدول الاقتصادية بنفس درجة الحدة، نظرا لاختلاف الأثر الأولي للأزمة من بلد لآخر، إذ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة التي اندلعت بها الأزمة، لكنها واصلت التزايد بمعدل أبطأ مقارنة بالسنوات الفارطة في كل من الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية؛ حيث ارتفعت بـ: 14.8% لتصل إلى حدود 658 مليار دولار في البلدان النامية وبـ 33% لتصل إلى 121 مليار دولار في الاقتصادات الانتقالية، ويرجع السبب في ذلك لضعف درجة ارتباط الأنظمة المالية لديها مع الأنظمة البنكية والأوربية والأمريكية، فضلا على استمرار النمو الاقتصادي القوي الناجم عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية¹.

¹ الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة، 2010، ص 9.

وحسب المناطق، فقد ازدهرت التدفقات إلى حد كبير في أفريقيا 27% وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 13%، إلا أن الانكماش الاقتصادي العالمي طال هذه المناطق في النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009 مما أدى إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في دول شرق جنوب آسيا ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 17%، ليسجل رقما قياسيا 300 مليار دولار في 2008، قبل أن تتراجع بحدة في الربع الأول من 2009، ونفس السيناريو سجل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة؛ حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ: 26% لتصل إلى 114 مليار دولار في عام 2008 لتتخفف بعد ذلك بـ 46% في الربع الأول من عام 2009.¹

وعلى الرغم من التوترات وتصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2011 ارتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار من 1.3 تريليون دولار في 2010، ومتجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال الفترة 2005-2007 البالغ: 1.47 تريليون دولار، إلا أن التدفقات لا تزال أقل بنحو 23% عن الذروة التي بلغت خلال 2007. كما أن صافي إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (وهي بالأساس عمليات إستحواذ على الشركات وتوسعات في الخارج) هبط إلى 1.31 تريليون دولار في عام 2012 ووفقا للأرقام الأولية للأونكتاد فان الدول الغنية شكلت 90% من ذلك الهبوط مع اجتذباها استثمارات بلغت: 549 مليار دولار فقط في 2012. واحتفظت الولايات المتحدة بالصدارة بين مستقبلي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبلغت 147 مليار دولار تلتها الصين بتدفقات بلغت 120 مليار دولار.

وفي سنة 2013 عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار، كما صاحب هذا الارتفاع أيضا تزايد في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وبنفس النسبة لتبلغ 25.5 تريليون دولار. والجدول (1-3) الموالي يبين ذلك.

¹CNUCED, *Rapport sur L'investissement dans le Monde: Sociétés Transnationales Production Agricole et Développement*, Nations Unis, New York et Genève, 2009, p 7.

الجدول رقم (1-3): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم خلال

2013-2011

التدفقات الصادرة بمليار دولار			التدفقات الواردة بمليار دولار			المنطقة
2013	2012	2011	2013	2012	2011	
857	853	1216	566	517	880	الدول المتقدمة
250	238	585	246	216	490	الاتحاد الأوروبي
381	422	439	250	204	263	أمريكا الشمالية
454	440	423	778	729	725	الدول النامية
12	12	7	57	55	48	أفريقيا
326	302	304	426	415	431	آسيا
293	274	270	347	334	333	شرق وجنوب شرق آسيا
2	9	13	36	32	44	جنوب آسيا
31	19	22	44	48	53	غرب آسيا
115	124	111	292	256	244	أمريكا اللاتينية والكاريبي
99	54	73	108	84	95	الدول المتحولة
1410	1347	1712	1452	1330	1700	العالم

source: UNCTAD, world investment report, new york, 2014. <http://www.unctad.org>
Consulté le 12/11/2014.

ومن خلال الجدول (1-3) يتبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية قد بلغت رقماً قياسياً جديداً بقيمة: 778 مليار دولار، وهو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية، متفوقة بذلك على الدول المتقدمة، وقد أرجع المختصون ذلك بالأساس إلى نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحظى بأعلى حصة، بالمقابل تمكنت الدول المتقدمة من استقطاب 566 مليار دولار بزيادة تعادل 9.5% مقارنة بعام 2012، في حين نجحت الدول المحولة في الرفع من نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها لتصل إلى 108 مليارات دولار خلال عام 2013، أي بنسبة زيادة قدرها 28.6%. كما يبين نفس الجدول (1-3) أن التدفقات الصادرة قد ارتفعت بنسبة 9.2% لتبلغ 1410 مليارات دولار خلال عام 2013، علماً أن 61% من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 32% والدول

المتحولة بنسبة 7%، حيث حلت ستة دول نامية ومتحولة ضمن أكبر 20 دولة مستثمر في العالم في عام 2013.

وتجدر الإشارة أن الأونكتاد يتوقع استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاثة المقبلة ليلغ حوالي 1.6 تريليون دولار في عام 2014، و1.74 تريليون دولار في عام 2015 و 1.85 تريليون في عام 2016، مدفوعاً بشكل رئيسي من قبل النمو المرجح للاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة.

ومن المرجح حسب ذات المصدر أن يعود التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمط السائد قبل 2012، أي من المرجح أن تحظى الدول المتقدمة بحصة الأكبر من تدفقات هذا النوع من الاستثمار بنسبة 52% في عام 2016، وذلك بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتطورات السياسية والصراعات الإقليمية التي من الممكن أن تعيق التحسن المتوقع في تدفقات الاستثمار في الدول النامية والناشئة¹.

المبحث الثاني :

دوافع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث عرضاً مفصلاً للأسباب الدافعة لاستيراد وتصدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما سيتم تحليل مختلف الأشكال التي يتخذها هذا النوع من الاستثمار، من خلال إبراز المزايا والعيوب التي ينطوي عليها كل شكل من الأشكال وذلك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة، فضلاً على التعرض للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمثل أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، والأداة الأساسية لتجسيده على أرض الواقع.

المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات. وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،

الكويت، 2014، ص ص 70-71.

1-دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية :

1-1- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولته نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج- ولغرض تلاقي الإخفاق- بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.¹

1-2-زيادة العوائد: تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل: رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعاً لهذا التحليل نجد أن كثيراً من الشركات الأمريكية مثلاً تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثماراً مضموناً وعوائد عالية، كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلف الطاقة ووسائل النقل الضرورية... الخ.²، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية تستفيد من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

1-3- تخفيض المخاطر: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها

الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية... الخ فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.³ كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 76.

² نفس المرجع السابق، ص 77.

³ محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 24.

يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يجد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة¹.

1-4- زيادة المبيعات: تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما: اهتمامات المستهلكين والربائين بمنتجاتها أو بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء. إن زيادة وتوسع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية. وبهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانيات أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتجاوز القيود السابقة الذكر.

1-5- تحسين الموارد وضمان توافرها: يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير. هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكّنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية ورجحيتها².

1-6- زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر: فعلى سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دوراً هاماً في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية³.

1-7- الرغبة في النمو والتوسع: وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد، حتى تستفيد هي أيضاً من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

² غسان عيسى العمري، العضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسيات، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق"، 10-11/11/2009، الأردن، ص 20.

³ محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 24.

مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطراب شركة كرايزلر *Chrysler* وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد *Ford* وشركة جنرال موتورز *General Motors* اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين أيضاً إلى إنشاء فروع لهما، شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.

1-8- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.¹ كما أن هناك أسباباً خفية تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في الرغبة الجارحة للدول المتقدمة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري. وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى.² والجدير بالذكر أن درجة أهمية العوامل السابقة وترتيبها يختلف من مستثمر إلى آخر، فعلى سبيل المثال حسب الاستبيان الخاص بإحدى الدراسات التي أجريت في فبراير 2009 والذي شمل حوالي 2500 مؤسسة يابانية، تبين أن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قرار المؤسسات اليابانية للقيام بعملية الاستثمار في الخارج تتمثل في:³

- ❖ إرادة المحافظة على الإنتاج أو توسيع السوق المحلي : 38.2%
- ❖ تقليص التكاليف (أي جعل الأسعار أكثر تنافسية): 32.1%
- ❖ تقديم منتجات تتوافق مع أذواق المستهلكين المحليين: 23.3%
- ❖ أسباب أخرى: 6.4%.

¹ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

² طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 185.

³ أنيس الخياط، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 69، مارس 2010، ص 79.

2-دوافع إستيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية:¹

1-2- سد فجوة الادخار - الاستثمار: تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى المصادر التمويل الخارجية، والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على غيره من مصادر التمويل الأجنبي، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلاً، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحاً، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي. ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، مع حصوله على العملات الأجنبية، وهو ما يعتبر مكملاً للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتهجها الحكومات.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة يتجه نحو المشاريع المربحة ذات المردودية العالية، ويجتنب تمويل المشاريع غير المربحة. في حين أن القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة. وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في توجيهه والاستخدام الأمثل للموارد المالية.

2-2- نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة : 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص 56-58.

- محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 30.

استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

2-3- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات. فتدقق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تعطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجاباً على تحسين وضع ميزان المدفوعات.¹

2-4- تخفيض مستوى البطالة: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلاً من كثافة رأس المال.

2-5- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي و متزامن على الإنتاج المحلي. وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.

2-6- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملًا لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان .

¹ محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011، ص6.

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتعدد تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وترجع أسباب هذا التنوع والتباين إلى عدة عوامل، يمكن إيجازها كالآتي:¹

- اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

- اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسيات، أو التي ترغب في إنشاء استثمار أجنبي مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط الاقتصادي وأهداف الشركة،... الخ.

- خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه، ودرجة المنافسة في السوق.
- عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية، والتقنية والفنية، وكذا الأرباح المنشودة، فضلاً على المخاطر التجارية وغير التجارية.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسية هو بمثابة مسارات أو طرق أو أساليب لدخول الأسواق أو غزوها وذلك لأن الشركة الأجنبية أو المتعددة الجنسية قد تتبنى في سعيها لدخول أحد الأسواق العالمية أكثر من شكل من أشكال الاستثمار المباشر أو غير المباشر.² وقد أشارت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعاً تتمثل فيما يلي:

1- الاستثمار المشترك

تعد المؤسسات المشتركة شكلاً من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام، والمهارات

¹ محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 35-36.

² عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص

التنظيمية والتسييرية، وفنون الإنتاج. وتتوقف فعالية المشروعات المشتركة على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتمتع الشركاء المحليين بمراكز قوة.¹

ويرى تيربسترا *TerPstra* أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كفاياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

ويقترح ليفنجستون في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي أو وطني (شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر بالمشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعد استثماراً مشتركاً وهذا النوع من الاستثمار يعد أكثر تمييزاً من اتفاقيات الامتياز أو تراخيص الإنتاج إذ يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.²

وعموماً يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية:³

- الاتفاق يكون طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي يمارس نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.

- يمثل الطرف الوطني من قبل شخصية معنوية قد تكون تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أي مستثمر بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

- في جميع الحالات السابقة لا بد أن يتمتع كل أطراف الاستثمار بحق المشاركة في إدارة المشروع.

ولقد أصبحت صيغة المشاركة من الصيغ المهمة للشركات المتعددة الجنسيات لأنها تعكس التوافق ما بين الدول الأم والدول المضيفة، لأنها تمكن الدول المضيفة من الحصول على الموارد التكنولوجية والإدارية من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة ولو الجزئية على المشاريع المقامة على أراضيها، ويرجع سبب ظهور حقيقة المشاركة إلى موقف الدول المضيفة ولاسيما الدول النامية من الشركات المتعددة الجنسيات إذ وضعت قيوداً كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، كما أن بعض الدول تحظر تماماً نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

¹ إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 14

² عبد السلام أبو فحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995، ص 295.

³ سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 65.

ويتمتع الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي: ¹

- ❖ يعد من أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين أي في حالة وجود عوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكاً كاملاً لمشروع الاستثمار.
 - ❖ يساعد هذا النوع من الاستثمار على تخفيض المخاطر التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير تجارية مثل التأميم والمصادرة.
 - ❖ يساعد على تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الآخر الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة (شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي).
 - ❖ يعد وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير أو الوكلاء.
 - ❖ يساعد هذا النوع من الاستثمار تسهيل مهمة الطرف الأجنبي للحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام الأولية اللازمة للشركة.
- أما عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فتكمن في:
- ❖ احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي.
 - ❖ قد يسعى الطرف الوطني بعد مدة معينة إلى إنهاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار وهذا يعني ارتفاع درجة المخاطرة، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في الوقت المعين.
 - ❖ انخفاض القدرات المالية والفنية للمستثمر المحلي يؤثر سلباً على فعالية مشروع الاستثمار لتحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة الأجل.

¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية: مرجع سابق، ص 18-20.

- ❖ إذا كان الطرف الوطني متمثلاً بالحكومة فمن المحتمل أن تضع شروطاً أو قيوداً صارمة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم¹.
- كما تتمثل مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة في :
- ❖ إن هذا الشكل من الاستثمار إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.
- ❖ خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.
- ❖ تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
- ❖ تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة².
- في حين عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:
- ❖ حرمان الدول المضيفة المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- ❖ نظراً لاحتمال انخفاض القدرة المالية الوطنية فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جداً أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة، مثل زيادة فرص التوظيف، التحديث التكنولوجي.. الخ.
- ❖ من المحتمل جداً عدم توفر طرف وطني كفاء قادر على المشاركة الفعالة في هذا الأسلوب الاستثماري، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية إذ تكون إمكانياتها محدودة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع المشتركة المقامة وقلة عددها³.

2- الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل

- يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من "أكثر الأنواع تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسية ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة"⁴.

¹ سعيد يحيى، مرجع سابق، ص 66 .

² عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ص 296 .

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003، ص 27 .

⁴ سعيد يحيى، مرجع سابق، ص 66 .

ويعد هذا النوع من الاستثمار أكثر تفضيلاً للشركات المتعددة الجنسيات لأنه يضمن سيطرة كاملة على الإنتاج والتسويق، في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعد الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة إحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية والتي تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وتجدر الإشارة إلى أن شركات البلدان المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تنحصر على شركات الدول المتقدمة؛ حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في صدارة هذه البلدان وذلك بالنظر لارتفاع نصيبها النسبي من جملة تدفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات مباشرة إلى الدول النامية، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصناعات التحويلية في بلدان العالم الثالث 3 مليارات دولار سنوياً حتى عام 1993 وهو ما يعادل نسبة 22% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وقد تركزت هذه الاستثمارات في أمريكا اللاتينية بنسبة 60% وشرق آسيا بنسبة 30%، وقد حصلت البرازيل والمكسيك على أكثر من نصف إجمالي هذه الاستثمارات¹.

ومن أبرز المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر توافر حرية كاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، كما أن حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها يعتبر كبير، وذلك نظراً لانخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج المختلفة في الدولة النامية².

أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فتكمن في تعرضه لمخاطر التأمين أو المصادرة أو التصفية الجبرية لاسيما في دول العالم الثالث، حيث اجتاحت هذه الأخيرة موجة من عمليات التأمينات خاصة في النصف الأول من عقد السبعينيات من القرن العشرين، وذلك كنتيجة منطقية لتزايد الحركات التحررية آنذاك، فقد لوحظ خلال عقد الستينيات تأمين البلدان النامية إلى 455 مشروعاً أجنبياً منها 32 في قطاع التعدين و40 في قطاع البترول،

¹ روبرت ر. ميللر، محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 1، واشنطن، مارس 1993، ص 16.

² عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ص 303.

و 98 في الزراعة... الخ، أما في السبعينيات أمتت الدول النامية 914 مشروعاً أجنبياً¹. وقد بدأت مخاطر التأمينات تتلاشي تدريجياً إلى أن انتهت بشكل نهائي في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبالتالي فتحت الدول النامية صفحة جديدة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً للدور الذي لعبه في تنمية بعض الأقطار النامية.

3- الاستثمار في المناطق الحرة

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة. إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وحذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (الترانزيت) وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين². ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية القائم بها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية المغرية، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة³.

وقد حققت بعض البلدان في مختلف أنحاء العالم نجاحاً باهراً عن طريق المناطق الحرة التي أنشأها، كما حدث في جمهورية الدومينيكا في البحر الكاريبي، حيث أصبحت تعتبر مصدراً رئيساً للمنسوجات والملابس والأحذية والبضائع الإلكترونية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد منحت أغلب تلك السلع إعفاءات من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية مبادرة حوض

¹ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، الكويت، 1986، ص 202.

² الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني 1995، ص 48.

³ J.R.Markusen, *Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development*, *Eroupean Economic Review*, London, Vol 43, 1999, p335.

الكاريبي¹. وتتميز المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء، ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:²

-المزايا المتعلقة بالبلد المضيف:

- ❖ العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس الأموال الجديدة؛
- ❖ تخفيض مستويات البطالة من خلال توفير فرص للعمل؛
- ❖ القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد؛
- ❖ تنمية المناطق النائية والأقل تقدماً؛
- ❖ زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات؛
- ❖ تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

-المزايا للمستثمرين الأجانب:

- ❖ الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار معقولة؛
- ❖ تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة؛
- ❖ الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة؛
- ❖ الاستفادة من البنى الأساسية التي تقدمها الدولة المضيضة للمشاريع المقام على أراضيها؛
- ❖ يتحصل المستثمرون الأجانب على حق الإقامة داخل البلد .
- ومن أهم العيوب الموجهة إلى المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر فيها ما يلي:
- ❖ خلق مناطق متفاوتة في نسب النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة الواحدة.
- ❖ شيوع ظاهرة التهريب غير القانوني والبضائع المقلدة وسرقة العلامات التجارية واعتمادها بدون موافقة صاحبها الأصلي.
- ولقد كان الباعث الأساسي الذي أعطى المناطق الحرة مفهوماً جديداً هو عولمة الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة بين المناطق على اجتذاب الاستثمار الأجنبي واكتساب التكنولوجيا، وسعي البلدان النامية لتعزيز قدرتها الإنتاجية في الأسواق العالمية.

¹ جون د. سولفيان و جين روجرز، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة، واشنطن، 2004، ص 46.

² عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 46.

4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

وهو عبارة عن "مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معيناً (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه"¹. كما أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

5- عمليات الاندماج و الاستحواذ:

يقصد بالاندماج (*Fusion*) إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ (*Acquisition*) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية. ولقد أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دوراً جوهرياً في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، وإعادة تخصيص الأصول في المنشآت. و مثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبته سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات. حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة امتدادها الجغرافي، و توسيع حصتها في السوق العالمي.²

ولعل من الأسباب الدافعة لهذا التوجه ما يلي:³

- ❖ البعد الإستراتيجي للشركات، حيث تستهدف تقليص التكاليف وتنويع المنتجات والامتداد الجغرافي؛
- ❖ الاستفادة من فرص التمويل المتاحة؛
- ❖ البيئة الخارجية، على اعتبار أن معظم الشركات ترغب في تعزيز التعاون مع منافسيها، بحثاً عن التوسع والنمو.

¹ مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004، ص ص 18-19.

² أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق آسيا، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001، ص 06.

³ Sharan Kahn, *Global Mergers and Acquisitions: the year of Mega Deal*, *Global Finance*, September, 1998, pp 10-11.

والجدير بالذكر أن دراسة قام بها كل من "Philippe" & "Pierre" لعينة تتكون من: 78 دولة (نامية وناشئة) خلال الفترة (1987-2005) بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يعزز النمو، في حين أن عمليات الاندماج والاستحواذ ليس لها تأثير يذكر على النمو. و تستمد هذه النتيجة التطبيقية قوتها من التحليل النظري؛ القائل بأن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يعكس التوسع في رأس المال للبلد المضيف وهو ما يفسر المساهمة الإيجابية له في النمو الاقتصادي، أما عمليات الاندماج والاستحواذ لا تعدو إلا أن تكون عبارة عن نقل للملكية، و بالتالي لا ينجر عنها إنشاء استثمارات جديدة.¹

6- أشكال أخرى متداخلة:

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي تعد متداخلة من حيث كونها استثماراً مباشراً أو غير مباشر وبالإمكان عدّها من الاستثمار المباشر لاحتوائها ولو على جزء بسيط على عملية تحويل لموارد مادية وبشرية وتقنية وهي باختصار الآتي:²

6-1- اتفاقيات التراخيص: وبموجبها تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية، مقابل دفع جزافي، وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة إلى إمتيازات أخرى تتمثل في إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسوية بالمنتج.

وتقسم عقود التراخيص إلى نوعين، الأول يطلق عليه التراخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية؛ حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار. أما النوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فان الشركات متعددة الجنسية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر.³ وتحقق هذه العقود مزايا هائلة للشركات الأجنبية من بينها: حماية النظام الاحتكاري في مجال التكنولوجيا من التصدع نتيجة الشيوخ التقادم والتقليد وبالتالي لا ترخص المبتكرات التكنولوجية التي تستطيع الاحتفاظ بها كمورد احتكاري، وإنما ترخص فقط المبتكرات التي تتعرض

¹Philippe Harms & Pierre-Guillaume Méon, *the growth effects of greenfield investment and mergers and acquisitions: econometric investigation and implication for mena countries*, Working Paper N^o:794, Economic Research Forum, November 2013, P16.

² Charles Oman et autres, *les nouvelles forme d'investissement dans les pays en voie de développement*, OCDE, 1989, pp11-13

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص ص 495-494.

للتقادم والشيوع والتقليد، كما تحقق مثل هذه العقود للشركات المستثمرة أيضاً عائداً مالياً كبيراً يساعد على تغطية نفقات البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي¹.

6-2- عقود التسيير (الإدارة): والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف، مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وعادة ما تشمل هذه العقود توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط وبناء التعليم، والاستخدام والإدارة الفنية والموازنة والمحاسبة وإدارة الإنتاج، وذلك لقاء عوائد مادي².

6-3- اتفاقيات توزيع الإنتاج : يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية، بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية وتسييرية وتسويقية، بالاستكشاف والتنقيب، مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج³.

6-4- عقود منتج ومفتاح في اليد: حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيات اللازمة له، وصيانته؛ وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد).

وتفضل الشركات الأجنبية استعمال هذه العقود لمزاياها المتعددة، كعدم المخاطرة برأس مال كبير في إنجازها، كما أن هذا النوع يعتبر وسيلة أساسية للتخلص من قيود الدولة الأم التي تواجه الشركات الأجنبية عندما ترغب في التوسع، مثل ما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة (كمشروعات البتروكيماويات)، كما أن هذه العقود تعتبر مدخلاً جيداً للاستثمار المباشر دون تحمل تكلفة حقيقية لهذا الاستثمار⁴.

6-5- عقود التعاقد من الباطن (المناوله): يصعب في بعض الحالات أن تقوم الشركات بجميع مراحل العمليات، فعادة ما يقتصر نشاطها على بيع الخدمة الهندسية، أو إدارة المشروع، أو تسويق

¹ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: مرجع سابق، ص 229.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 324.

³ B.HUGONNIER, *Investissements directs, coopération internationale et firmes multinationales*, Economica, Paris, 1984, P174.

⁴ عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 324.

المنتجات...، و لذلك تسعى هذه الشركات إلى التعاقد من الباطن على الأنشطة، أو المراحل التي لا تقوم بتنفيذها مع مقاولين آخرين لتنفيذ المرحلة أو النشاط المعهود إليهم، و تنطوي صفقات التعاقد من الباطن على اتفاقية بين وحدتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير قطع الغيار، أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر (الأصيل)، و يقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية، و بعلامته التجارية¹. و يأخذ التعاقد من الباطن الأشكال الموالية:²

- ❖ التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية، حيث يقوم المنتج الأصلي للسلعة بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج هذه السلعة وفقا لمواصفات محددة، في نفس الوقت الذي يقوم فيه المنتج الأصلي بإنتاجها، و يظهر هذا الشكل نتيجة لتزايد الطلب و بهدف تغطية الطلبات الإضافية من السلع، و يمثل هذا الشكل علاقة مؤقتة بين الطرفين (تكامل أفقي).
- ❖ التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص، حيث يقوم المنتج الأصلي بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة (تكامل رأسي)، كما تخصص الشركات في نفس المرحلة أو الحلقة من سلسلة القيمة المضافة.
- ❖ التعاقد من الباطن مع المورد، حيث يقوم المقاول الفرعي بالسيطرة التامة على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج، بعد الاتفاق مع المنتج الأصلي على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.

ولهذا الشكل مميزات عديدة بالنسبة للشركات المحلية تتمثل في³:

- التمتع بالاستقلالية المالية الذاتية؛
- الكتلة الأجرية منخفضة؛
- مسؤولية تحديد الأجور وشروط العمل ملقاة على عاتق الطرف الأجنبي؛
- إمكانية تصريف جزء من الإنتاج.

¹ جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011، ص ص 155-156.

² شوقي جباري و حمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية- تجربة إيطاليا الثالثة و وادي السلكون نموذجين-، المجلة الجزائرية للعوامة و السياسات الاقتصادية، تصدر عن مخبر العوامة و السياسات الاقتصادية، العدد: 03، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 43.

³ Denis Tersen . Jean Luc Bricout, *L'investissement international*, édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996,p62.

أما فيما يخص العيوب التي تكتنف مثل هذا النوع، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:
 - بقاء الشركات المحلية مجرد شركات منتجة بتكاليف منخفضة لحساب الشركات الأخرى دون المشاركة في عملية تطوير المنتج أو التسويق له دولياً.
 - إمتناع الدول النامية عند استعمالها لهذا الشكل من الاستثمار عن طرح بعض الأسماء التجارية واكتفائها بما تطرحه الشركات الأجنبية في الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أحدثت الشركات المتعددة الجنسيات الكثير من التغيرات في بناء النظام العالمي الجديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية، إذ تحول النشاط الاقتصادي من بسيط إلى نشاط مركب من عوامل تتمثل في الإنتاج والتجارة والمال في آن واحد، كنتيجة منطقية لقدرة العالمية على استخدام الثورة التكنولوجية المتطورة والاستفادة من الوفورات الخارجية.

1- مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:

يرد مصطلح " الشركة المتعددة الجنسيات *Multinational Corporation*، على عدة تسميات وإن اختلفت كلها في الألفاظ فهي تؤدي معنى واحداً؛ حيث يلاحظ استخدام مصطلح الشركات فوق الوطنية *Supranational Corporation*، عابرة للحدود أو القارات *Transnational Corporations*، وكذا الشركات الدولية *International Corporations*، في حين تم التعبير على نفس المعنى باستخدام اصطلاح الشركات الكونية أو العالمية *Global Corporation*"¹.
 ورغم الافتقار إلى معطيات منهجية مبنية، فقد ساد توافق على أن الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات ظهرت في الاقتصاد العالمي بعد منتصف القرن التاسع عشر وأنها ترسخت بحلول الحرب العالمية الأولى، وساعد نماء التجارة العالمية في عقد العشرينيات على نمو الشركات المتعددة الجنسيات، لكن هذا النمو سرعان ما تباطأ خلال عقد الثلاثينيات كنتيجة لأزمة الكساد الأعظم، وكذلك هو الأمر نفسه بالنسبة لعقد الأربعينات الممزق بالحروب، ليعود نموها إلى التوسع المتذبذب بعد عام 1950.²

¹ عثمان هندي، ناديه جبر، العولمة وسيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص.28.

² بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2009، ص ص 47-48.

لقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم للشركات المتعددة الجنسيات وتحديد العوامل التي ساعدت على تجاوز مراحل تطورها إلى مرحلة العالمية والسيطرة على الأسواق العالمية وتجاوز الحدود الجغرافية، لذا قد يكون من الضروري استعراض بعض التعريفات المتداولة للمفهوم كما يلي:

يعرف بروك *Brook* الشركة المتعددة الجنسيات بأنها: "أية شركة تقوم بممارسة نشاطها الرئيسي سواء الصناعي أو الخدمي في بلدين على الأقل"¹.

بينما يرى رولف بأنها: "الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25 % من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار."²

ويركز آخر في تعريفه للشركات المتعددة الجنسيات على أنها الشركات: هي كل مؤسسة تنتسب إلى بلد معين ويكون لها نشاطات ثابتة بإشرافها في بلدين أجنبيين على الأقل بواسطة فروع، وتستثمر في أصول إنتاجية أو مبيعات أو تشغيل الفروع، وتحقق أكثر من 10% من مجموع مبيعاتها."³

كما تعرف على أنها عبارة عن "كيان اقتصادي يزاوِل التجارة والانتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً"⁴.

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن الشركة المتعددة الجنسيات هي عبارة عن كيان اقتصادي مقرها الرئيسي في الدول الأم، تمارس نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وتملك فروع موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيراً ما تعمل على الاندماج مع شركات من دول أخرى، كما تعتبر المسيطر الأساسي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة دول العالم، مما جعلها تحوز على حوالي ثلث التجارة العالمية.

¹ M. Z. Brook and H. L. remmers, " *The strategy of multinational enterprise: organization and finance* ", London: Logman , 1971, P. 5.

² عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية: مرجع سابق، ص 132.

³ ميشال جريتمان، ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسية، معهد اللغات والترجمة، نيقوسيا، 1989، ص 7.

⁴ أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، بغداد، 2010، ص 118.

2- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص الآتية:

2-1- الهيمنة والانتشار:

إن ما يبين قوة الشركات المتعددة الجنسيات، هو ضخامة حجمها وتنوع نشاطاتها وإمكانية اختراقها الحدود، وقد أصبحت تمثل رقما صعبا في التجارة الدولية، وقد تزامن تطورها مع تطور النظام الرأسمالي، إذ بعد الحرب العالمية الثانية انتشر هذا النوع من الشركات بشكل مذهل. إذ تشير الإحصائيات أنه في عام 1970 كانت هناك 7000 شركة عملاقة،¹ أما في عام 2005 فقد ارتفع الرقم إلى 70000 شركة أم. وأرجع المختصون أسباب الزيادة المذهلة لعدد الشركات المتعددة الجنسيات إلى موجة الانفتاح الذي عرفته الدول بالأخص النامية منها، لاسيما في ظل تنامي تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تشرف عليها الهيئات المالية الدولية، فضلاً على تعاضم عمليات الاندماج والتمليك عبر الحدود.²

وتتبع الشركات المتعددة الجنسيات عدة طرق في الانتشار والهيمنة، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- الانتشار داخل الشركات: في هذا النموذج تعطي الشركة الأم أقصى درجات المرونة في التخلص من أي مصنع لديها، فيمكن عند اللزوم (في حالة ضغوط سياسية) مثلاً أن يتوقف الإنتاج ويغلق المصنع، وينتقل الإنتاج إلى مصنع من النوع نفسه في دولة أخرى، وهذه الطريقة تتحقق على مستوى الشركة الأم التي تراقب شبكة الفروع المنشأة في عدة دول، والتحويل هنا يعتبر داخلي بالنسبة للشركة بغض النظر عن البعد الدولي.³

- الانتشار بإنشاء فروع: يتعلق الأمر هنا بالشركة التي توقف جزءاً من نشاطها داخل بلد معين وتقوم بإنشاء فرع للإنتاج في بلد آخر بالخارج، وتحقيق هذا النشاط يعتبر ثمرة إستراتيجية التنمية وعلى سبيل المثال نجد أن شركة "Nestle" قد وزعت نشاطاتها خارج حدود سويسرا صوب الدول الأوروبية و الأمريكية بل إلى كل أرجاء المعمورة، كما هو مبين في الجدول (1-4).

¹ غالب أحمد ميهوب، العرب والعملة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 456، (حزيران/يونيو) 1997، ص.67.

² بوبكر بعداش، مظاهر العملة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص 45.

³ Michel Rainelli, *Les Stratégies des Entreprises Face a la Mondialisation, Management Société, France, 1995, P. 75.*

الجدول رقم (1-4): توزيع نشاط شركة Nestle عبر العالم خلال 2006

الموظفين	المصانع	المبيعات	
41%	32%	40%	أمريكا
34%	41%	40%	أوروبا
2.6%	1.8%	1.6%	منها سويسرا
25%	27%	20%	آسيا وأفريقيا وأوسينيا

Source : Keith Head , *Elements of Multinational Strategy*, version 6.9, Canada, May 2007, P112.

- الانتشار بالخارج: قد تجد الشركات المتعددة الجنسيات من مصلحتها اللجوء إلى شركات أخرى للحصول على ما تحتاجه من إنتاج وبذلك تتخلى عن بعض مراحل الإنتاج من أجل التركيز والتخصيص في مراحل أخرى، وربما يتحقق ذلك من خلال إتباع إستراتيجية التحالفات أو عقد اتفاقيات، بالمقابل قد تلجأ هذه الشركات إلى بيع أو حل بعض فروعها. فعلى سبيل المثال إذا كانت الشركة تسعى إلى إنتاج وتسويق منتج ما، يمكنها إجراء تحالفات مع شركات أخرى تتحمل ثقل البحث والتطوير والتصنيع والتسويق، فالعبرة من إقامة مثل هذه التحالفات الإستراتيجية تكمن في التعويض عن نقص الخبرة والاختصاص في حل المجالات التي تنشط بها الشركة.¹

وفي هذا المجال قامت شركة جنرال موتور بغلق عددا من المصانع المغذية المملوكة لها وشراء تلك المكونات من شركات أخرى من أمريكا ومن خارجها. بل حتى من شركة تويوتا *Toyota* اليابانية أكبر منافسيها، ويسمى هذا الأسلوب بـ *Outsourcing*.

وتجدر الإشارة إلى أن من أكثر المقاييس تعبيراً على ضخامة الشركات المتعددة الجنسيات نجد حجم المبيعات السنوية؛ حيث يبين الجدول الموالي مبيعات أكبر عشر شركات عالمية على المستوى العالمي.

¹ Jose Represas de Almeida, *patenting strategies and the patent cooperation treaty (pct)*, Paper Presented at the International Workshop on Management and Commercialization of Inventions, Monterrey (Mexico), April 17 to 19, 2002, p2.

الجدول رقم (1-5): أكبر عشر شركات عالمية مرتبة حسب المبيعات لعام 2004

اسم الشركة	البلد المنشأ	الصناعة	حجم المبيعات مليون دولار
إكسون موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية	البتترول	291252
بريتش بتروليوم	المملكة المتحدة	البتترول	285059
رويال دتش، شل	المملكة المتحدة	البتترول	265190
توتال	فرنسا	البتترول	152353
جنرال موتورز	الولايات المتحدة الأمريكية	السيارات	193517
فورد	الولايات المتحدة الأمريكية	السيارات	171652
تويوتا	اليابان	السيارات	171467
جنرال إلكتريك	الولايات المتحدة الأمريكية	الإلكترونيات	152866
فودافون	المملكة المتحدة	الاتصالات	62494
فرنس تيليكوم	فرنسا	الاتصالات	58545

Source: UNCTAD, World Investment Report, New York, 2006, P280.

من خلال قراءة بيانات الجدول (1-5) نلاحظ أن الشركة الأولى في حجم المبيعات هي الشركة الأمريكية (إكسون موبيل) والتي بلغت مبيعاتها 291252 مليون دولار، وبلغت احتياطياتها النفطية 12، 312 مليون برميل، وأصولها نحو 143 مليار دولار، وعائداتها لعام 2005 نحو 88 مليار دولار، ثم تليها (بريتش بتروليوم) البريطانية و(رويال دتش شل)، وهكذا يتضح أن أكبر الشركات متعددة الجنسيات مبيعا في العالم هي شركات نفطية عملاقة وتابعة للدول المتقدمة.¹ وفي ذات السياق، فقد شكلت إيرادات أكبر 500 شركة عالمية متعددة الجنسيات سنة 1996 نسبة 40% من الناتج العالمي أي ما يعادل 11000 مليار دولار، بالمقابل عام 2001 بلغ نصيب 200 منها من الناتج الإجمالي العالمي حوالي 50%.²

¹ سيف هشام صباح الفخري، الشركات المتعددة الجنسيات وأنواعها السياسية والاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010، ص ص 15-16.

² بوبكر بعداش، مرجع سابق، ص 44.

2-2- إقامة التحالفات الإستراتيجية

يقصد بالتحالفات الإستراتيجية إحلال التعاون محل المنافسة - التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق - بهدف السيطرة على المخاطر و التهديدات و المشاركة في الأرباح و المنافع و المكاسب الملموسة و غير الملموسة كالحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجيا و المعلوماتية، و من ثمة توفير تكاليف القيام بهذه العمليات. و تنطوي التحالفات الإستراتيجية على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين الشركات، أو بين الحكومات و الشركات بشأن مشروع معين، لتحقيق هدف إستراتيجي محدد لكل طرف من أطراف العقد.¹

وعموماً تحاول الشركات متعددة الجنسيات دائماً المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها، وذلك لكي تستفيد كل واحدة من المزايا الخاصة التي بحوزة الأخرى؛ كالمزايا التكنولوجية، المعرفة الفنية، أساليب التسويق، المهارات الإدارية، و من أجل ذلك تسعى الشركات إلى الدخول في عمليات الاندماج.²

ومما لا شك فيه أن هذه الاندماجات كان لها أثر كبير في اتساع نطاق الشركات متعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال فقد تم دمج المؤسسات خلال عام 1999 كالاتي:³

- قامت شركة (IBM) للحواسيب بالدخول في اتفاق شراكة مع شركة (DELL) التي تعمل بنفس المجال بموجبه توافق على إمداد شركة (IBM) بمكونات الأجهزة لمدة 7 سنوات، مقابل 16 مليار دولار.
- تم دمج مجموعتي الاتصالات دويتش تيلكوم الألمانية وتيليكوم الإيطالية في صفقة قيمتها 82 مليار جنيه إسترليني.
- تمكنت مجموعة فولفو السويدية للسيارات بشراء منافستها سكايا السويدية لصناعة الشاحنات مقابل 53.7 مليار دولار.

2-3- التفوق التكنولوجي:

تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدراً أساسياً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة

¹ فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية: من المنافسة إلى التعاون - خيارات القرن 21 -، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص 14.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 152.

³ محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2005، ص 308 - 313.

التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة، وإن قوة الشركات متعددة الجنسيات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة وضعا احتكاريًا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، إن احتكارها هذا يمكنها من استغلال نقل التكنولوجيا وهو منبع قوتها المالية.¹

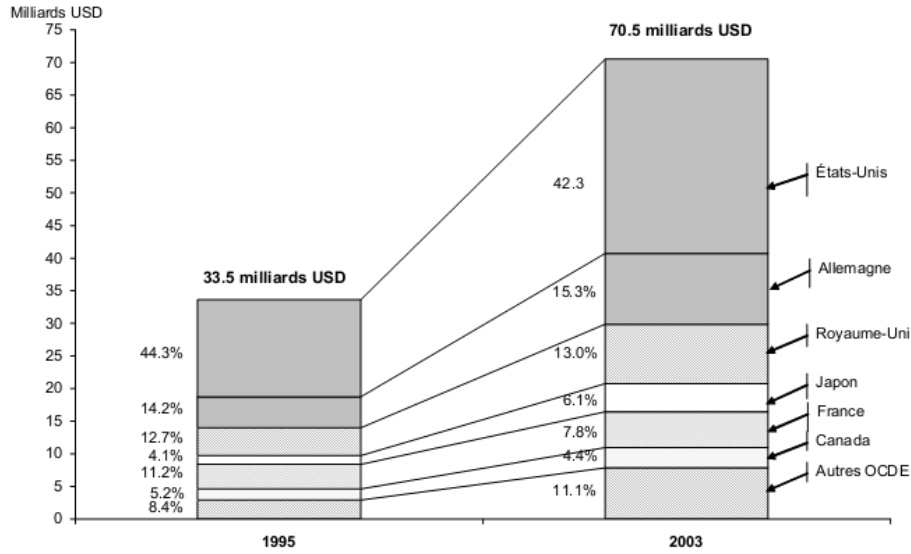
وزاد إنفاق العالم على البحث والتطوير على خمسمائة مليار دولار عام 1999 وأنفقت الشركات الثلاثمائة الأولى أكثر من 253 مليار دولار على البحث والتطوير فيها، وتكرس بعض الشركات 35% من مبيعاتها للبحث والتطوير، وتخصص شركات تكنولوجيا المعلومات والشركات الدوائية للبحث والتطوير نسبة أعلى من مبيعاتها تتراوح بين 10 و50%، في حين بعض الشركات تخصص جميع مواردها في البحث والتطوير.² والتكنولوجيا وحدها لا تكفي بل لابد من تحويلها إلى منتجات و سلع قادرة على التزاحم في الأسواق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التكنولوجيا ليست حيادية بل تنشأ في بيئة علمية واجتماعية محددة، وبالتالي فإن المناداة بنقل التكنولوجيا من دول المركز إلى دول المحيط بشكل غير مدروس وبدون وجود فلسفة أو إستراتيجية للعلم والتكنولوجيا إنما يعني نقل العلاقات الرأسمالية من دول المركز إلى دول المحيط.³

ويمكن إبراز التفوق التكنولوجي لهذا النوع من الشركات من خلال إلقاء نظرة على التطورات الحاصلة في ميزانية البحث والتطوير الخاصة بها كما هو موضح بالشكل (1-2).

¹ نوزاد عبد الرحمن الهبيتي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا، 2000، ص53.

² أنطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 263، 2001، ص51.

³ سلمان رشيد سلمان، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 111.



الشكل رقم (1-2): تطور ميزانية البحث والتطوير في الشركات المتعددة الجنسيات

Source: Mohamed Harfi et Claude Mathieu, Internationalisation de la R&D des entreprises et attractivité de la France, Revue Horizons stratégique, centre d'analyse strategique, N07, 2008, P7.

من خلال قراءة بيانات الشكل البياني السابق يتضح حجم التزايد الكبير الذي تشهده ميزانية البحث والتطوير بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات؛ حيث بلغت نسبة الزيادة في الميزانية عام 2003: 10.44% مقارنة بسنة 1995، وتبقي شركات الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة.

4-2- إدارة الشركات المتعددة الجنسيات وتنظيمها

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة هذه الشركات وتجهيد ما ترغبه وأداة للتعرف على نواياها المستقبلية، فالتخطيط يمكنها من اقتناص الفرص وزيادة العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل الفائدة على رأس المال المستثمر.

وعموماً يمكن تحديد طبيعة العلاقة داخل الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى اتخاذ القرار كما يلي:¹

❖ **القرارات الإستراتيجية:** والتي تحدد من خلالها اتجاهات الشركة وأهدافها والبدائل المحتملة

عند التغير في البيئة العالمية، وهذا النوع من القرارات تكون صادرة عن الشركة الأم.

❖ **القرارات الإدارية:** والتي تنظم نشاط مختلف الموظفين والموازنة يتم اتخاذها بالتشاور بين

الشركة الأم وفروعها.

¹ سيف هشام صباح الفخري، مرجع سابق، ص 21.

❖ القرارات الخاصة بالعمليات يتم اتخاذها على مستوى الفروع.

2-5- تعبئة الكفاءات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات من الكفاءة ودرجة الفائدة التي سيقدمها للشركة تعد المعايير الأساسية الحاكمة لعملية اختيارهم، وبالتالي المعيار الغالب والمعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من المورد البشري المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات وكذا المشاركة وبشكل مستمر في الدورات التدريبية.

2-6- تعبئة المدخرات العالمية

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعبئة المدخرات من الأسواق الدولية من خلال العمل على طرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية والأسواق الناهضة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من السوق المحلية للقطر المضيف.¹

2-7- المزايا الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية كاحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية وأساليب المراقبة والتسويق مما يكسبها قدرات تنافسية عالية وعالمية لا يتوفر عليها في كثير من الأحيان المنافسون لها، كما أن امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لهذه القدرات التنافسية يؤدي إلى تعظيم إيراداتها وأرباحها بالأخص في ظل المزايا التمويلية المتمثلة أساسا في قدرتها على الاقتراض بأيسر الشروط نظرا لصلابة مركزها المالي.²

الجدير بالذكر أن هناك أقل من عشر شركات دولية تتحكم في أغلب تجارة العالم في مجال البوكسايت والنحاس والرصاص والألمنيوم والحديد الخام والموز والشاي، إذ ثلاث شركات فقط تتحكم بما نسبته 70% من إنتاج وتسويق الموز في العالم، كما أن ست شركات فقط تسيطر على 60% من تجارة البوكسايت و 70% من تجارة العالم من الألمنيوم.³

¹ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 284.

² أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص ص 124-125.

³ زكريا مطلق الدوري أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 56.

3- علاقة الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة. ولقد أكد المؤتمر الذي دعت إلى انعقاده منظمة الاتحاد الأطلسي للولايات المتحدة في مارس 1976 على هذه النتيجة؛ حيث تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات فهي المعبر الأساسي لهذه الظاهرة¹.

وتظهر طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات من خلال اتفاقهما على القيام بعملية تدويل الإنتاج، الذي يعتبر نقلاً جزئياً أو كلياً للعملية الإنتاجية إلى بلدان عديدة مع التحكم في نفس رأس المال. وينطوي مفهوم تدويل الإنتاج على اختلاف واضح بين الباحثين نظراً لاعتباره مفهوماً اقتصادياً متعدد الأبعاد بين مختلف جوانبه، فبعض الباحثين أمثال "Ruzzier" يرى بأن التدويل هو: "عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية"²، و حسب "Gankema" فإن التدويل هو: "عملية تتألف من مجموعة من الخطوات التي تمكن الشركة من تسويق منتجاتها بانتظام في الأسواق الخارجية"³.

و يرى البعض الآخر بأن التدويل هو: "عملية أو مراحل متتابعة تقوم على مزيج من المهارات المختلفة التي تمتلكها المؤسسة أو التي تسيطر عليها، و التي تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجياً في الأسواق الدولية"⁴.

من خلال قراءة التعاريف السابقة يتبين بأن الشركات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائياً أو بطريقة غير مدروسة، بل لا بد من تمرين، إما بالخبرة المكتسبة من خلال استغلال سوق له خصائص متقاربة جغرافياً و نفسياً من السوق المحلي، أو من طرف وسطاء أو وكلاء؛ فالتدويل هو عملية مكونة من مراحل متتالية تسمح للمؤسسة باكتساب الخبرة تدريجياً في الأسواق الأجنبية.

¹ أ. ميرونوف، مرجع سابق، ص 91.

² Serge Amabile et autres, "Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales – les cas de pme méditerranéennes", p4.

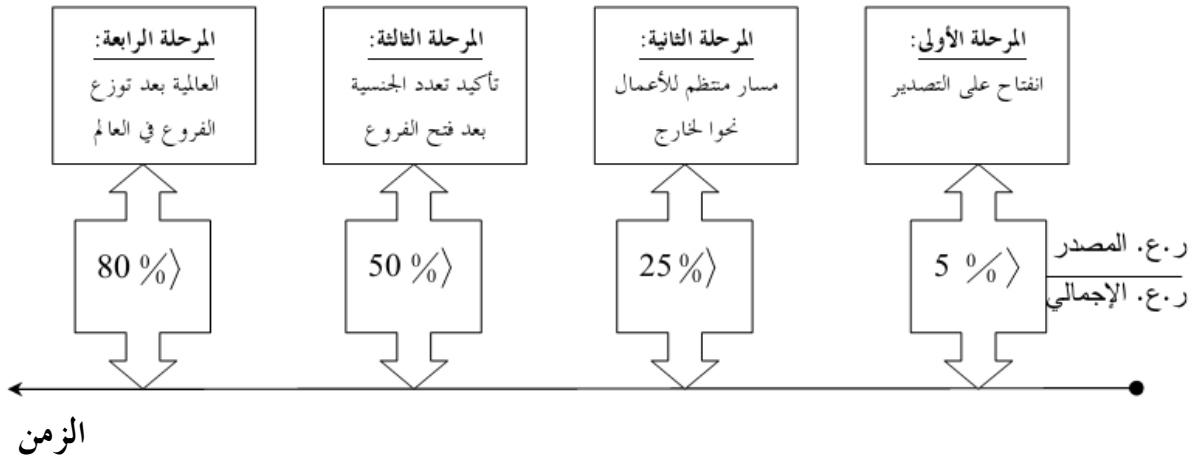
<http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf>, Consulté le 15/09/2011.

³ Ibid, p6.

⁴ Soulimane Laghzaoui, "L'internationalisation des PME : pour une relecture en termes de ressources et compétences", p 12.

http://www.entrepreneuriat.auf.org/IMG/pdf/A4C11_FINAL.pdf, Consulté le 15/09/2011.

وتجدر الإشارة إلى أن وصول أي شركة إلى العالمية يمر بعدة مراحل أساسية يمكن بيانها من خلال الشكل (3-1).



الشكل رقم (3-1): مراحل توجه الشركات المتعددة الجنسيات نحو العالمية

Source: P. Joffre, *comprendre la mondialisation de l'entreprise*, Éd Economica, Paris, 1994, P12.

من خلال الشكل (3-1) يتبين أن المرحلة الثالثة هي الأكثر حساسية مقارنة بالمرحلتين الأخرى إذ يتم في هذه المرحلة فتح فروع بكل أقسامها المالية والبشرية لتعمل خارج البلد الأم، وذلك بغرض توفير الأرضية إلى المرحلة الرابعة؛ لتصبح هذه الشركات في مرحلة متقدمة ومعقدة. لأن أعمالها تكون عابرة للحدود الوطنية ولا ترتبط ببلد معين أو جنسية محددة، وبالتالي تجسد الشركات المتعددة الجنسيات أسمى معاني التدويل في هذه المرحلة الأخيرة، إذ يفوق رقم الأعمال المصدر أكثر من 80% من رقم الأعمال الإجمالي المحقق من طرفها¹.

وتجدر الإشارة إلى أن حركات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي دوراً بارزاً ورئيساً في ربط اقتصادات وطنية كثيرة أي في بناء نظام دولي متكامل الإنتاج. ومما ساهم في توسيع التدفقات المالية وسرعة حركتها هو عولمة الإنتاج الذي تقوده هذه الشركات، وهذا الأمر يستلزم تطور مقابل في عولمة المؤسسات المالية ووجود بنوك متعددة الجنسيات لمنح التمويل الدولي، وبذلك نجد أن هناك علاقة وطيدة بين ظاهرة التدويل والشركات المتعددة

¹ شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد الأول، 2014، ص ص 66-67.

الجنسيات في ظل العولمة. وعموما فإن تأثير هذه الشركات يعد عميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهو يتمثل بالنقاط الآتية¹:

-**التأكيد على صفة العالمية**: من الطبيعي إن الشركات المتعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيس في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظم عابر القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد ، ومن خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية كافة .

-**التأثير على النظام النقدي الدولي**: من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطيات الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات ومدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي .

-**التأثير على التجارة العالمية**: نتيجة استحواذ هذه الشركات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فأثرت بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تملكه من قدرات تقنية هائلة وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة .

-**التأثير على توجهات الاستثمار الدولي**: تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2003 ، إن حجم الاستثمار الدولي ، المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 300 مليار دولار والتي تدفقت في مختلف أنحاء العالم .

إن الشركات المتعددة الجنسية تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا ، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة حيث تستحوذ هذه الدول على 85 % من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ، ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15 % فقط من النشاط الاستثماري لتلك الشركات .

¹ كريم نعمة النوري ، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد ، مجلة علوم إنسانية ، الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات ، www.uluminsania.net, Consulté le 10/09/2009.

المبحث الثالث:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحديد وتفسير الأسباب الدافعة لتوجه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في دولة ما دون غيرها. لأجل ذلك قدمت ضمن إطار الفكر الاقتصادي العديد من النماذج والنظريات المفسرة لهذا السلوك، كما أن هناك الكثير من المحددات المكانية التي تدعم قرار المستثمر الأجنبي للاستثمار بشكل مباشر خارج الوطن الأم.

المطلب الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الفكر الاقتصادي

إن تدقيق النظر في مختلف الطروحات النظرية المفسرة والمحددة للدوافع الحاكمة لتوجه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في الخارج، يتأكد من تنوعها وتباين الأسس التي تعتمد عليها في تفسير ذلك السلوك، لذا فمن خلال هذا الجزء سنحاول عرض أبرز النظريات التي يزخر بها الفكر الاقتصادي والتي تعتبر بمثابة محددات للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياساً على حركة التجارة الدولية و المال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث افترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود، وأن الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري، ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار والاستثمار الأجنبي المباشر، يعد انتقالاً لعوامل الإنتاج، ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسيات نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثرها قوة.¹

تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، فرأس المال يتحرك من بلد إلى آخر استجابة للفروق الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن ثم فالنظرية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى.² فرأس المال ينتقل من بلد يتميز بالوفرة فيه إلى آخر يتسم

¹ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: مرجع سابق، ص 25.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 44.

بندرته اعتماداً على الاختلافات في أسعار الفائدة، أي ينتقل من البلد الذي تكون فيه معدلات العوائد مرتفعة، وهذه الفكرة ناشئة من فرضية مفادها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات الأجنبية تحاول أن تعمل موازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته فلو افترضنا أن العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في البلد الأم على افتراض أن التكاليف الحدية متساوية، ففي هذه الحالة يكون الحافز للاستثمار في الخارج أقوى من الداخل.¹

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولا يمكنها أن تشرح دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض المنافسة الكاملة في الأسواق، وهو ما يسقط عن الشركات المستثمر تمتعها بميزة التفوق (الاحتكار)، لأن مثل هذه الأسواق تتيح للشركات المحلية شراء التكنولوجيا والمهارات الأخرى المتوفرة للشركات غير المحلية، كما أن النظرية تفترض ضمناً أن هناك معدلاً واحداً للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول، وهي بذلك لا تتوافق مع واقع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار الأجنبي وخروجه في وقت واحد، بالإضافة إلى أن عامل الربحية ليس هو العامل الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل توسيع نطاق السوق.²

2- النظريات المرتكزة على عدم كمال السوق

وتقوم هذه النظريات على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، وفي هذا المجال "يرى Hood & young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السوق"³. ومن النظريات المستندة لعدم كمال السوق يمكن ذكر:

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، صص 26-27

² رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص 187.

³ صفوة عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة للآثار المحتملة لاتفاق TRIMS على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، 9-11 مايو 2004، ص 1774.

2-1- نظرية الميزة الاحتكارية

يعتبر الاقتصادي الكندي "هايمر" من رواد هذه النظرية، وتعتمد هذه الأخيرة على احتكار القلة، بحيث أن الشركات الاحتكارية تقوم بتحديد سعر مرتفع للمنتج لأنها تتعامل مع العديد من المستثمرين، وبغية تعزيز فرص النمو فإنها تقوم على الاستيلاء على أسواق خارجية للإنتاج فيها، وبالتالي تصبح لها إقامة وتوطنين بلد أجنبي، وهذا ما يؤدي بهذه الشركات إلى تحمل مصاريف إضافية راجعة إلى: تعدد أذواق المستهلكين، بعد الفرع عن المقر الرئيسي للشركة، عوائق قانونية، عراقيل ثقافية ولغوية... الخ. وفي هذه الحالة يصبح للاستثمار الأجنبي سلوكاً هجومياً لأنه لا يعمل من أجل تحقيق الأرباح السريعة، بل يسعى للنمو المستمر والسيطرة، وهذا السلوك ينفي الطابع الدفاعي الذي يستهدف المحافظة على الأسواق للتصدير فقط.¹

وعموماً حتى تتمكن عرض النظرية يتطلب الأمر التمييز بين الاستثمار الأجنبي الأفقي والاستثمار الأجنبي العمودي، فالاستثمار الأجنبي الأفقي يعتبر تنوعاً جغرافياً لخطوط إنتاج الشركة، ويحصل عند قيام الشركة المستثمرة بإنتاج المنتجات نفسها التي تنتج في البلد الأم، أما الإنتاج الأجنبي العمودي فهو لجوء الشركة المستثمرة لدول أجنبية لإنتاج سلع وسيطة تستعملها في عملية الإنتاج المحلية (وهو ما يمثل تكامل عمودي خلفي) أو الاستثمار لإنتاج وتسويق منتجاتها بدقة وإحكام للمشتري النهائي (ويعرف التكامل العمودي الأمامي) مثل تأسيس مصنع تجميع أو فرع مبيعات.²

تفترض نظرية الميزة الاحتكارية أن الشركة المستثمرة تمتلك ميزات تنافسية تمكنها من تجاوز الحدود الوطنية والعمل في دول أجنبية وتسمح لها بتحقيق أرباح أكثر من الشركات المنافسة في الدولة، نتيجة انفرادها بميزات لا تتوفر في الشركات الأخرى في الأسواق المفتوحة، وتقع الميزات الاحتكارية للشركة المستثمرة بالخارج ضمن نوعين³:

- المعارف المتميزة: تتضمن المعارف المتميزة جميع المهارات غير الملموسة التي تمتلكها الشركة وتعطيها ميزة تنافسية متى ما قامت بعمليات مثل: التكنولوجيا أو المهارات الإدارية والتنظيمية والمهارات

¹ Josette Peyrard, *Gestion financière internationale*, Vuibert, Paris, 1995, p184.

² محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 161.

³ رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مرجع سابق الجزء الثاني، ص 187-188.

التسويقية وغيرها. وتشتق الميزة الاحتكارية من سيطرة الشركة على استعمال معارفها كأصول تتحول إلى منتجات متميزة، إن كل أرصدة المعارف لها صفة السلع العامة كما أن التكلفة الحدية لاستغلالها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر معدومة أو صغيرة جداً بالنسبة لإيراداتها، ويعتبر هذا الأمر غير ممكن بالنسبة للشركات المحلية في الدول الأجنبية.

إن امتلاك معارف متميزة تمكن الشركة المستثمرة من خلق منتجات مختلفة تميزها عن المنتجات المنافسة. وبذلك تكتسب درجة من السيطرة على أسعار المنتج تمكنها من تحويل الإنتاج إلى أسواق أجنبية بتكلفة قليلة، وقد أكدت البيانات التجريبية افتراض نظرية الميزة الاحتكارية ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي بشكل رئيسي بأغلب الصناعات كثيفة المعارف¹.

- احتكار القلة : تركز هذه النظرية على فرضية القائد المتبع، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أن دوافع الشركات المتعددة الجنسيات تكمن في الطبيعية الاحتكارية للأسواق، إذ تعمل هذه الشركات على تقسيم الأسواق فيما بينها حيث لا يكون هناك مجالاً للشركات الأخرى للدخول إلى هذه الأسواق الاحتكارية، لذلك تواجه صعوبة في النمو عن طريق المضاربة السعرية، فتسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى زيادة ربحيتها ونموها بالسيطرة على الأسواق الخارجية وبالإنتاج فيها، وحالما تبدأ شركة ما بالاستثمار في الخارج يختل التوازن في السوق الاحتكارية مما يدفع بقية شركات المنافسة للقيام برد فعل معاكس وإن لم تفعل ذلك فإنها تتعرض لخطر تزايد وتنامي الميزة الاحتكارية لدى الشركات الأولى².

تلقي نظرية المنفعة الاحتكارية الضوء على ظاهرة الاستثمار المتناظر، لأن المعارف المتميزة محصورة في شركات محددة وليس في دول بعينها. ورغم أن النظرية تقوم بتقدير التركيب الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد، إلا أنها أغفلت أهمية المزايا المكانية كعامل هام محدد للاستثمار في الخارج، ولم تول إهتماماً بالقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة للاستثمار، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على الممارسات الوقائية التي تتخذها الشركات متعددة الجنسية لحماية أنشطتها وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها³.

¹ محمد صالح القرشي، مرجع سابق، ص 163.

² محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: مرجع سابق، ص 26.

³ أمير حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 31.

2-2- نظرية تدويل الأسواق الوسطية

وترجع هذه النظرية إلى كل من باكلي وكاسن *M. Casson et P.j. buckley* إذ قاما بإنجاز أعمال وأبحاث في سنة 1976 نتج عنها صياغة نظرية تدويل الأسواق الوسيطة؛ حيث بينا أن إتخاذ الشركات إلى قرار تجسيد استثمارات بالخارج، يتوقف على التوازن بين مجموعات من العوامل تتمثل في:¹

- ❖ العوامل الخاصة بالفرع الصناعي المعين (طبيعة المنتجات، هيكل السوق، نطاق الإنتاج).
- ❖ العوامل الخاصة بالإقليم (الحدود الجغرافية، طرق المواصلات، والتقاليد الثقافية).
- ❖ العوامل الخاصة بالدولة (العوامل السياسية، التشريعات الضريبية، والمالية... الخ).
- ❖ العوامل الخاصة بالشركات (الخبرات الإدارية والإنتاجية).

ومنه يفهم إن مثل هذه العوامل هي التي تدفع بالشركات متعددة الجنسيات إلى تدويل الإنتاج، كما اعتبرا بأن قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة وهي التكنولوجيا، ولكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة التي يجب أن تتوفر لديها منها مختلف المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة، الرأسمال البشري... الخ، ومن ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل.

إلى جانب هذا تعتبر النظرية أن أسواق المنتجات الوسطية هي أسواق تتضمن (المعارف، التراخيص، الإعلام، الماركات(العلامات)... الخ)، وتعتبرها بأنها أسواق غير كاملة، مما يؤدي إلى جعل الشركات تعتبرها مواقع هامة و مغرية لاقتحامها، الأمر الذي يؤدي بها إلى اتخاذ قرار التدويل لتأكيد ما قدرتها فيها بحكم ما تمتلكه من الإمكانيات التكنولوجية و الإدارية و الفنية.²

ورغم أن هذه النظرية تحاول تفسير بعض العوامل التي تؤثر على حركية رؤوس الأموال الدولية، إلا أنها لا تخلو من بعض الانتقادات، التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:³

- ركزت النظرية على عامل المعرفة أكثر من غيره من العوامل الثلاثة الباقية، كما أنها أولت اهتماماً محدوداً بجوانب التكلفة والعائد المرتبط بالمجموعات الثلاثة الأخرى؛

¹ أ.ميرنونوف، مرجع سابق، ص 19.

² فارس فضيل، مرجع سابق، ص 76.

³ عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 84.

- اعتمدت النظرية على تقديم تفسيرات لتدويل النشاط الاقتصادي في الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى، فضلاً عن عدم قيامها بتفسير الكيفية التي تتم بها عملية التدويل للشركات المتعددة الجنسيات في قطاع الخدمات؛¹

- أهملت هذه النظرية العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار (عوامل التوطن)، علاوة على مجموعة العوامل الأربعة السالفة الذكر، والتي تدفع بالشركات إلى تدويل بعض أو كل نشاطها. الشيء الذي يفسر الاستثمارات في الصناعات الإستخراجية: كالمعادن النحاس والبتروول... الخ.

3- نظرية دورة حياة المنتج:

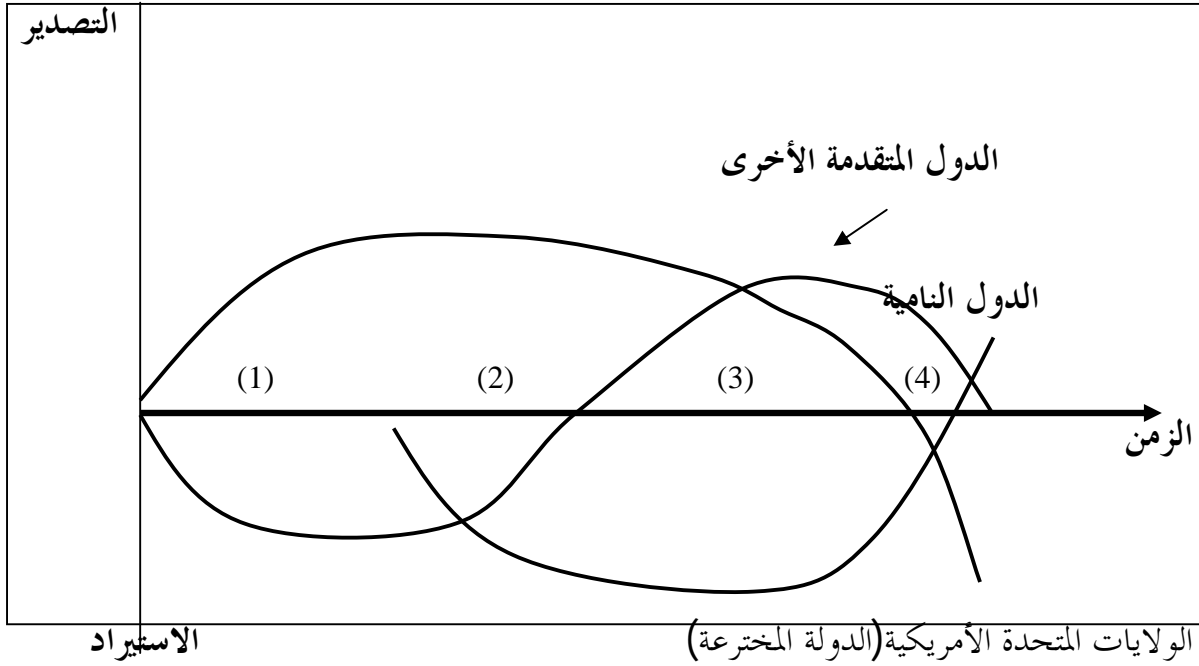
ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي رايغوند فارنون (*R. Vernon*) حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر²، ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، ويصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل³.

ولقد تمكن ريمود فرنون أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها والعمل على تفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وتتضمن دورة حياة المنتج أربعة مراحل رئيسية، انظر الشكل رقم (1-4).

¹ Josette Peyrard, *Op-cit*, p186

² Denis Terson et John L. Bricaut, *Op-cit*, p62.

³ B. Hugonnier, *Op-cit*, p174



الشكل رقم (1- 4): دورة حياة المنتج الدولي

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص 401.

ومن خلال الشكل (1-4) يظهر أن دورة حياة المنتج تتكون من المراحل الآتية:¹

- **مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي:** ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة، وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث، إلا أن إنتاج السلعة يظل محل اختبار حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه .

- **مرحلة النمو والتصدير:** خلال هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع .

- **مرحلة نضوج السلعة:** وتتميز باستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج، مما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، ليصبح السوق المحلي متشبع، أما في الأسواق الخارجية فقد يتعرض وضع الشركة للتهديد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية التي تفرضها

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 151-153.

الدول المستوردة، مما يدفع الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير لتدعيم مركزها الاحتكاري .

- **مرحلة الانحدار والتدهور:** مع مرور الزمن يصبح أمر تقليد السلعة من جانب المنتجين في الدول الأجنبية وارداً، وعندما تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجياً حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، فتعمل الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل تغيير شكل السلعة، أحجامها، وألوانها وأسعارها... الخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة .

كما تشدد نظرية دورة حياة المنتج على حقيقة أن مزايا الشركات متعددة الجنسيات لم تكن ثابتة وإنما تتغير بمرور الوقت، وقد أجريت دراسات أخرى حول هذه النظرية مثل دراسة ويلز 1961، هرش 1971 حيث دلت النتائج أن أداء وسلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بخصائص السلعة ذاتها ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية ما يلي¹ :

❖ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة

السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة .

❖ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع

وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية .

❖ تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام

التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف

وفلسفة الشركة، وخصائص متخذي القرارات... الخ

❖ لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة

لنجاحها.

4- نظرية الموقع

جوهر هذه النظرية يكمن في ارتباطها بالأسس التي سيتم على أساسها اختيار الدولة

المضيقة للاستثمار، والتي ستصبح مقراً للشركات المتعددة الجنسيات، وهذا يعني أن قرارها الاستثماري

¹ علي عباس، مرجع سابق، ص 155.

مرتبطة بموقع الدولة المضيفة بالإضافة إلى المتغيرات الدولية المحيطة بها، وذلك بهدف بعث الشركات المتعددة الجنسية إلى نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية¹.

ويؤكد عدد من الاقتصاديين على أن هذه النظرية تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحث والتطوير للشركات الأجنبية، ويضيف (Dunning) أن هذه النظرية تؤكد على العوامل ذات الصلة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية².

كما يؤكد Dunning أن البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر يجب عليه أن يعرض مزايا المكان التي تجعله أكثر جاذبية كموقع للاستثمار الأجنبي من الدول الأخرى، ولخص مسح أجراه الاقتصادي (أجارول) في عام (1980) المحددات الاقتصادية الأساسية لجاذبية الدول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكداً على الفرق في معدل على رأس المال فيما بين الدول، وإستراتيجية تنويع المحفظة الاستثمارية للمستثمرين، والحجم السوقي للبلد المضيف³.

وعلى أساس هذه النظرية أخذت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تظهر بأشكال وأنواع عديدة أهمها⁴:
- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد: تتمثل محددات هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في وفرة المواد الخام وملائمة البنية الأساسية المادية والبشرية، بما يشمل العمالة قليلة التكلفة ولاسيما التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة والمرونة، والإمكانيات التكنولوجية وقدرات الإبداع. وركزت أغلب الدراسات الميدانية على فروقات كلف العمل وترى بأن الشركات تبدأ بنقل عملياتها إلى الخارج لأجل زيادة أرباحها وذلك لقبول العاملين في البلد المضيف أجور عمل أقل نسبياً مما في البلد الأم.

- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الأسواق: يتأثر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الأسواق ونموها في البلدان المضيفة (الذي يتأثر بشكل رئيس بأداء الاقتصاد الكلي، ولاسيما مستوى الدخل الوطني ونموه ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي) إن حجم السوق يستند إلى حجم الناتج

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 86.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص 403.

³ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 57.

⁴ John H Dunning. Re-Evaluating the benefits of foreign direct investment, *Journal of Transnational corporations, UNCTAD, UN VO 13 NO.1, 1994.* pp35-36

المحلي الإجمالي، ويعد حجم السوق محددًا تقليدياً مهماً لهذا النوع من الاستثمار، إذ تستطيع الأسواق الكبيرة أن تستوعب عدداً كبيراً من الشركات وان تتيح لكل منها جني فوائد وفورات الحجم¹، ويمكن تضمين نوعاً آخرًا هنا وهو الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير والذي يتطلب قدرة البلد المضيف على إيصال صادراته إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وتوافر مناطق عمليات التصدير وخدمات الاتصالات.

- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة: يمول هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر من الأرباح المعاد استثمارها ويتم التعهد به من قبل الشركات متعددة الجنسية التي تم تدويل عملياتها أصلاً، وهو يوجه لتحقيق وفورات الحجم من خلال التكامل العمودي والأفقي بقصد ترشيد العمليات وتعظيم الأرباح وتدنية التكاليف وذلك بالاستغلال الكامل للمزايا النسبية للبلدان المضيضة. وأهم محدداته هي الكلف المنخفضة نسبة إلى الإنتاجية فضلاً عن كلف الموارد والمدخلات الوسيطة (النقل والاتصالات) علاوةً على موقع البلد في ترتيبات التكامل الإقليمية².

وتجدر الإشارة أنه تم تعديل نظرية الموقع على يد روبوك وسيموندس، حيث اقترحا إضافة بعض العوامل المكملة للعوامل السابق، والتي تتشكل من ثلاثة مجموعات الأولى عبارة عن عوامل تشتمل على المتغيرات الشرطية وتمثل في خصائص المنتج والخصائص المميزة للبلد المضيف وعلاقاته مع البلدان الأخرى، أما المجموعة الثانية تتمثل في العوامل الدافعة وتشتمل على الخصائص المميزة للشركة ومركزها التنافسي، في حين المجموعة الأخيرة وهي عبارة عن العوامل الحاكمة والتي تتكون من الخصائص المميزة للبلد المضيف والخصائص المميزة للبلد المصدر. والجدول الموالي يلخص العوامل السابقة³.

وقد وجهت لهذه النظرية الانتقادات الآتية⁴:

❖ إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابق عرضها؛

¹ UNCTAD, *World Investment Report, the Determinants of Foreign Direct Investment*, New York. 1998,p350

² *Ibid*,p107

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص404.

⁴ رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004، ص ص 611-612.

- ❖ إن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة؛
- ❖ تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشاراتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل: الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة لتشجيع شركائها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات وارتفاع تكاليف العمالة... الخ.

الجدول رقم (1-6): العوامل المختلفة لنظرية الموقع المعدلة

العوامل الشرطية	أمثلة
خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/حدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية... الخ.
الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري خصائص البيئة السياسية الاقتصادية... الخ.
العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات والبضائع والأفراد، التجارة الدولية... الخ.
العوامل الدافعة	أمثلة
الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة
المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية... الخ.
العوامل الحاكمة	أمثلة
الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار أو الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ.
الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي: مرجع سابق، ص 405-406.

5- نظرية النهج الانتقائي

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج والأساليب التي تؤدي بها إلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد طورت هذه النظرية من قبل (John Dunning) في الأعوام: 1977، 1979، 1980 والتي تتأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية، وتكمن المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها¹.

إن قرار الشركات في التوطن بالخارج، والشكل الذي يأخذه، يستجيب أساساً لمنطق الاقتصاد الجزئي الخاص بالشركة في المقام الأول، إذ يمكن أن يثبت إقليم ما جاذبيته لبعض الأنشطة وليس غيرها. وهذا ما يفسر في غالب الأحيان سبب وجود تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الإقليم المضيف. وعموماً فإن اختيار شكل التوطن ومكانه يكون على أساس مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة (الحصول على الموارد الطبيعية والتكلفة والقوى العاملة الماهرة، والحوافز الضريبية للشركة، الوصول التفضيلي إلى بعض الأسواق الخارجية،.... الخ).

وفي إطار هذه المقاربة قام Dunning بتقديم النظرية الانتقائية (*The Electic Theory*) والتي تعتبر في نظر كثير من المختصين من أبرز النظريات المفسرة لسلوك المستثمر الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لشموليتها والقبول الواسع الذي حظيت به وقدرتها المتناهية في تفسير ظاهرة تدويل. كما تعرف أيضاً تحت اسم نموذج (OLI*) (الملكية، التوطين، التدويل) ويؤكد هذا النموذج على وجود ثلاث مزايا تفسر دوافع اختيار الشركة متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر².

كما أن وجود الشركات متعددة الجنسيات يعكس التفاعل المتبادل بين ثلاث مجموعات من المزايا (الملكية، الموقع، وإضفاء الطابع الداخلي "OLI") للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المزايا تكمن في³:

¹ هناء عبد الغفار السامرائي، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 18، 1999، ص 121.

² Slim Driss, " L'Attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie", *Région et Développement*, no. 25, 2007, p140.

(Ownership, Localisation, Internalisation).

³ شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية: مرجع سابق، ص 69.

- مزايا الملكية الخاصة بالشركة التي تمنحها قوة احتكارية ذات ميزة تنافسية.
- مزايا الموقع الخاصة بالدول المضييفة والتي تجعله موقعاً أكثر جذباً لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأم.
- مزايا التدويل أو إضفاء الطابع الداخلي والتي تتحقق عندما تصبح المعاملات داخل الشركة أكثر كفاءة لخدمة السوق للحصول على الربح الاحتكاري من المعاملات خارج الشركة. وقد بين دانغ أن توجه الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمنزلة وظيفة ذات ثلاثة شروط:¹

الشرط الأول : ضرورة امتلاك الشركة لمزايا تنافسية أكبر من تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة لها، مما يمكنها من توريد أي سوق معين أو مجموعة من الأسواق. وقد تنشأ هذه المزايا سواء من ملكية متميزة، أو من خلال مجموعة من الأصول المدرة للعائد المجزي، أو من قدرتها على تنسيق هذه الأصول مع أصول أخرى بطريقة تحقق له منافع تنافسية مقارنة بمنافسيها، أو المنافسين المحتملين.

الشرط الثاني : يتمثل في مدى إدراك الشركات للمصلحة في تدويل الإنتاج و/أو الاستخدام تلك الأصول، وبالتالي إضافة قيمة لهم.

الشرط الثالث : فيتمثل في كون التدويل نشاط مرتبط بالعوامل التي يجب توافرها في الموقع، حتى تتمكن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة من خلال استخدام معيار القيمة المضافة لكل خيار.

وتعتبر الشروط في حد ذاتها المحددات الرئيسية التي تدفع بالشركات إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا توافرت الشركة على مختلف الإمكانيات الخاصة بها مثل التكنولوجيا، و وفورات الحجم، وسهولة الدخول إلى الأسواق وإمكانات الدولة المضييفة مثل الهياكل القاعدية ونوعية المدخلات، والإمكانات المرتبطة بالتدويل مثل خفض تكاليف الصرف وحماية مهارة التسيير، فإنها تتخذ قرار الاستثمار الأجنبي كخيار أول، وأما الخيار الثاني فيتحقق عندما تستطيع الشركة الجمع بين (O) و (I) وبالتالي تنجح إلى التصدير كأسلوب لاخترق الأسواق، في حين يقتصر الخيار الثالث على التنازل على الرخص، في حالة توفر المؤسسة على الإمكانيات الخاصة بها فقط (O)².

¹John H. Dunning, "The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future", *International Journal of the Economics of Business*, vol. 8, no. 2, 2001, p176.

² Denis Terson et John L. Bricaut, *Op-cit*, p 69.

وقد بين داينينغ أن هذه المزايا تختلف من دولة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، بينما يمكن اعتبار هذه المزايا أساسية ومتكاملة، بل إنها تؤثر على طبيعة قرار تدويل الإنتاج لدى الشركات المتعددة الجنسيات والجدول (7-1) الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (7-1) : بدائل تدويل نشاط الشركات حسب النظرية الانتقائية

الميزات			صور الدخول إلى الأسواق الأجنبية
مزاي إحلل السوق (I)	مزاي التوطين (L)	المزاي الاحتكارية (O)	
+	+	+	الاستثمار الأجنبي المباشر
-	+	+	التصدير
-	-	+	منح تراخيص الإنتاج

Source: Jean-Louis Mucchielli, *relation économiques internationales*, éd Hachette, paris, 1994, P89.

- الجدير بالذكر أن من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:¹
- ❖ حسب هذه النظرية ، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ، وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجية النظرية وصحة تفسيراتها؛
 - ❖ إن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية وعدم استقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني والحروب وغيرها من الأحداث ، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها؛
 - ❖ من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة والنامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة وحماية الطبيعة.

¹ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 101.

6- نظرية المدرسة اليابانية:

يعد الارتفاع الكبير والسريع للاستثمارات اليابانية المباشرة نحو الخارج خلال السبعينيات هو السبب الذي أدى بالاقتصاديين إلى تحليل هذه الوضعية وتفسيرها انطلاقاً من النموذج الأمريكي، الذي يعتمد على الميزة التنافسية للمؤسسات الأمريكية ودورة حياة المنتج، ومن بين هؤلاء كوجيما **KOJIMA** إذ تعتمد نظريته على الميزة النسبية للدول، فالاستثمار الياباني المباشر يتمتع بميزة تتمثل في تحويل التكنولوجيا والمعرفة، مما يؤدي إلى تحسين وظيفة الإنتاج في البلدان المضيفة، حيث تعمل هذه الأخيرة على إعادة التصدير نحو البلدان الأصلية وإلى الدول الأخرى.¹

من خلال هذه النظرية تؤكد المدرسة اليابانية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة مع الاستبدال الجزئي للسوق، فان المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث برهن على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صيغها، والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية.²

ولقد بقيت نظرية كوجيما صالحة لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة السبعينيات لكن بعد هذه الفترة، أصبحت غير معبرة عن الواقع بسبب ملاحظة نمو الاستثمارات اليابانية المباشرة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية... الخ، وذلك بدل الاستثمار في البلدان الآسيوية. ولعل السبب الرئيسي الذي حفز العديد من الشركات اليابانية للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، يكمن في الإنتاج بأسعار تنافسية نظراً لضعف الدولار الأمريكي مقارنة بالين الياباني.³

وفي نفس المجال أكد جون دينج أن هناك بعض القيود التي تحد من قدرة نظرية كوجيما في الاستثمار الأجنبي المباشر من المساهمة في وضع فهم عام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. فنظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها لدرجة انه يؤكد أن الاستثمار الأجنبي

¹ Denis Terson et John L. Bricaut,, *Op-cit*, p65.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة : مرجع سابق، ص58.

³ Josette Peyrard, *Op-cit* ,P190.

المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية ويلعب دوراً إيجابياً في عمليات الإصلاح للاقتصاديات القومية للدول المضيفة .

حتى مع افتراض كونه نموذجاً للاقتصاد الكلي إلا أنه غير كافٍ لتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظراً لكونه نموذجاً نيوكلاسيكي فإنه غير قادر على تفسير أو تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى ترير عملية الإنتاج الدولي والاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للأقطار¹.

المطلب الثاني: المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تغيرت وجهة النظر اتجاه مسألة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، حيث اعتمدت العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء سياسات واستراتيجيات لجذب تلك الاستثمارات، وشكلت ظاهرة العوامل المتحركة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جديلاً واسعاً بهدف تحديد المحددات الحاكمة لعملية انسياب مثل هذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة.

1- المحددات السياسية

تلعب العوامل السياسية دوراً لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على إستقرار الأوضاع السياسية فيها، فراس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة².

تأسيساً عما سبق، يعتبر توفير الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً وضرورياً، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقاً رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي:

❖ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو ديكتاتورياً؛ فالدولة الديمقراطية توفر قدراً من الأمان لرأس المال الوطني الأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة : مرجع سابق، ص ص 58-59.

² دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص 82

استثمار أمواله في تلك الدولة وذلك بخلاف النظم الديكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر¹.

❖ رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية .

❖ درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية².

وعموماً فإن حوادث الانقلابات السياسية، الاغتيالات، وأعمال الشغب والتراعات المسلحة المتكررة في الحكومات كل هذه الأمور مجتمعة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، فكلما كان المناخ السياسي للقطر أكثر استقراراً كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في ذلك القطر³.

وتفيد الكثير من الأبحاث التحريية التي أنجزت في مجال تحديد طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن تواجد ارتباط سلبي بينهما، حيث يعتبر الاستقرار السياسي والأمني العامل الأساسي من بين العوامل الأخرى، إذ يلعب دوراً هاماً في تبديد مخاوف الشركات الأجنبية، فعلى سبيل المثال لم تسمح الإدارة الأمريكية للاستثمار في كوبا أو إيران حتى لو كان هذا الإجراء يضيع عليها فرص الاستثمار في قطاعات واعدة ضمن هذه الدول، كما أن هذه الإجراءات تركت ساحة المنافسة فارغة للشركات اليابانية والأوروبية للاستثمار في مثل هذه الدول⁴.

وفي دراسة **Tallman** تم اختبار حالة الخطر السياسي في الدولة الأم، والتأثير على التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استخدمت الولايات المتحدة كدولة مضيفة، وعدد من الدول الصناعية كدول أم، وتوصل إلى أن انخفاض الخطر السياسي المحلي قلل من

¹ نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، صص 90-91.

² محمد قويدري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص 7.

³ مفيد ذنون يونس و دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد: 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، تموز 2006، صص 104-105.

⁴ Charles-Albert Michalet, *la séduction des nations ou comment attirer les investissements*, Edition: Ecomomica, paris, 1999, pp 73 -74.

التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يؤدي تحسن العلاقات السياسية بين الدول إلى زيادة التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر¹.

و كذلك وجدت دراسة **Basu and Srinivasan** أن الاستقرار السياسي يعد واحداً من أهم المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر لاختيار موقع الاستثمار في إفريقيا². وفي نفس الإطار أكدت دراسة **Henley** على أن الاستقرار السياسي له علاقة إيجابية بالتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى حاجة الشركات في كسب ثقة الحكومة في عدم تأميم استثماراتها، كما أن الصراع والتزاع يدمر استثماراتهم ويجعل الأعمال التجارية باهظة التكلفة³.

وعلى النقيض من الدراسات السابقة توصلت دراسة **Green** عام 1973 إلى عدم وجود علاقة ذات معنوية بين الاستثمار الخارجي للولايات المتحدة وعدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، كما أوضح **Agarwal** في دراسته الصادرة عام 1980 عدم وجود دليل علمي على تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁴.

والجدير بالذكر أن عدم الاستقرار السياسي لا يؤثر سلباً على جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يميل المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في استخراج الموارد الطبيعية مثل: الخشب والنفط وغيرها من الموارد، وذلك رغم حجم المخاطر الكبيرة التي قد يتكبدتها، فهو يتحصل على عائد مجزي.

كما تشير أغلب التحقيقات التي أجريت حول دول جنوب آسيا وأفريقيا أن المخاطر السياسية يعبر عنها بمستوى الجريمة، وأعمال الشغب، والتراعات العمالية والفساد⁵.

¹ Stephen Tallman , Home country political risk and foreign direct investment in the united states, *Journal of international Business studies*, Vol. 19 , Issue 2, 1988,pp219 -234.

² Anupam Basu and Krishna Srinivasan, *Foreign Direct Investment in Africa-Some Case Studies*, IMF Working Paper No. 02/61, March 2002,P3.

http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=879545 Consulté le 4/03/2011

³ John's Henley, *Chasing the Dragon: Accounting for the under-performance of India by Comparison with China in Attracting Foreign Direct Investment*, *Journal of International Development*, UK, 2004, No. 16, P1040.

⁴ حسن رفدان الهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل:

تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص66.

⁵ overseas development institute, *foreign direct investment flows to low-income countries: a review of the evidence*, briefing paper, September 1997, PP6-7.

www.odi.org/resources/docs/2626.pdf Consulté le 15/02/2009

2- الإطار التشريعي والتنظيمي :

إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالاً تستلزم تهيئة الأطر القضائية و الأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتاً طويلاً، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية ، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي:¹

❖ وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار ، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.

❖ سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .

❖ وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والتزاهة المطلوبة.

❖ وجود ضمانات كافية تقي المستثمر وتبديد مخاوفه من كل أنواع المخاطر وتزرع بدورها الطمأنينة، وتزيد من فرص حصوله على العوائد الاستثمارية المجزية. وتشمل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر في هذا المجال : التأمين ، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، سلب حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية حركية رأس المال دخولا وخروجاً، بالإضافة إلى أهمية وجود نظام حماية حقوق الملكية الفكرية..... الخ.

ونظراً لأهمية هذا العامل عملت العديد من البلدان على إجراء العديد من التغييرات التنظيمية على مستوى اللوائح الوطنية المتعلقة بالاستثمار رغبة منها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل، وتشير التحقيقات التي قام بها الأونكتاد أن ما يقارب من 95% من 1200 تغيير أو تعديل حاصل في التشريع الخاص بالاستثمارات الأجنبية في الدول النامية للفترة الممتدة 1991-2000 كانت لمصلحة المستثمرين الأجانب²، أما بالنسبة للتعديلات الحاصلة خلال الفترة (2001-2008)، فيمكن إبرازها من خلال الجدول (1-8) والشكل (1-5) الموالين:

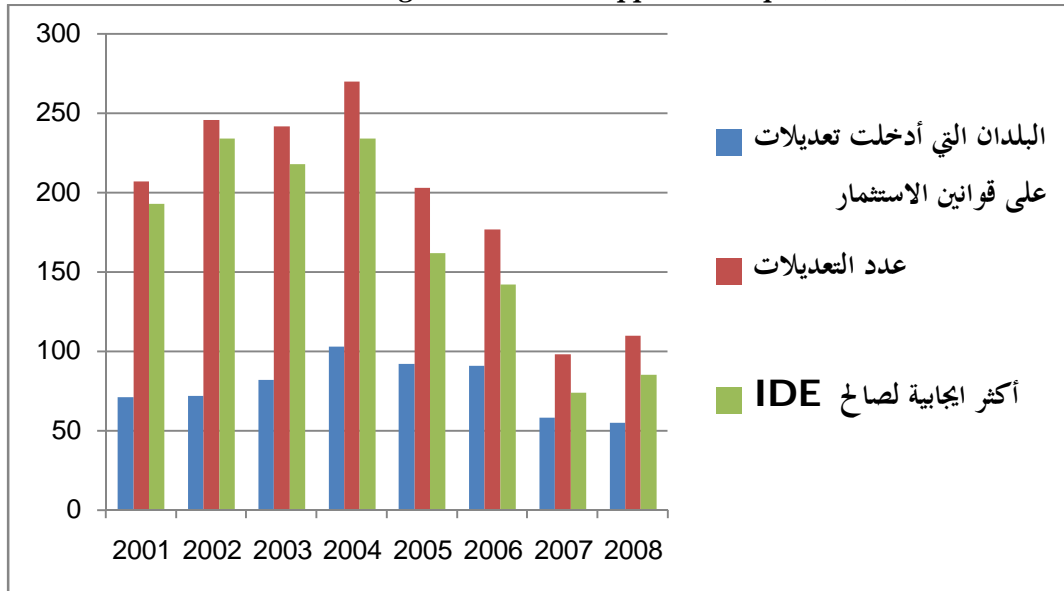
¹ United Nations, *The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries*, New York , 2000, p9

² موفق أحمد السيدية و بشار ذنون محمد الشكرجي، كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسة دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الرفادين، العدد: 93، المجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009، ص 238.

الجدول رقم (1 - 8): التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار (2001-2008)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
55	58	91	92	103	82	72	71	البلدان التي أدخلت تعديلات
110	98	177	203	270	242	246	207	عدد التعديلات
85	74	142	162	234	218	234	193	أكثر ايجابية لصالح IDE
25	24	35	41	36	24	12	14	أقل ايجابية لصالح IDE

Source: CNUCED, *Rapport sur L'investissement dans le Monde: Sociétés Transnationales Production Agricole et Développement* :op-cit, 2009,P15.



الشكل رقم (1-5): التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار الوطنية خلال (2001-2008)

المصدر: تم إعداده بناء على الجدول السابق

ومن خلال تفحص الجدول والشكل السابقين يتبين أن أغلب التعديلات التي آخذت بها العديد من البلدان كانت في صالح الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث خلال سنة 2008 بلغت عدد التدابير المنتهجة 110 منها 85 تعتبر ايجابية اتجاه هذا النوع من الاستثمار، إلا إن مسألة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يتوقف بأي حال من الأحوال على إصدار المزيد من التعديلات الرامية إلى تحقيق أفضل انفتاح اقتصادي، بل أن الأمر يتطلب توفر جملة من العوامل

المتداخلة والمتشابكة التي تسعى إلى خلق بيئة ملائمة تستميل الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفر له فرصة حقيقية لتعظيم الأرباح والنماء.

3- المحددات الاقتصادية

و تشمل على الآتي :

3-1- حجم السوق و معدل نموه:

إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، تشكل كلها المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر. لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر¹. فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة مثلاً المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة². "مثلاً ميزة المكسيك هي إمكانية التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لاتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، ما يجعل المجال كبيراً أمام الدول التي تفرض عليها الولايات المتحدة شروطاً في تجارتها مثل أن تدخل إلى السوق الأمريكية عن طريق المكسيك وهذا ما تفعله اليابان. وذلك أيضاً ما يحدث في هنغاريا وإيرلندا اللتين كانتا تتميزان بمصوهلما على شروط تفضيلية في الأسواق الأوروبية، ما جعلهما محط أنظار الكثير من الشركات"³.

ويقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدله وحصّة الفرد منه التي تعكس القوة الشرائية التي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات متعددة الجنسيات،

¹ السعدي رجال و شوقي جباري، تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد:14، جامعة واسط، العراق، 2014، ص72.

² دلال بن سميّة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على التنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص31.

³ سلام الربضي، النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية إشكالية العلاقة بين الدولة ورأس المال، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص140.

وتؤكد الدراسات التحريية وجود علاقة ايجابية بين المستويات الأعلى للمبيعات للشركات المستثمرة في البلد المضيف وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر¹. وفي الدراسة التي أجرتها الأنكتاد سنة 1998 حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للنتائج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر².

وعلى نفس النسق أوضحت دراسة كل من *Papamastassion & Pearce* عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من *Cunninghamk & Grean* وكذلك دراسة *Dunning* عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط قوية موجبة بين النتائج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر³.

3-2- الموارد الطبيعية:

يُعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة، و من الناحية التاريخية، يعتبر توافر الموارد الطبيعية في الدولة المضيفة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل المواد الخام، والمنتجات الزراعية، والمعادن، ففي القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة، كما لوحظ أن (60%) من الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتجه إلى القطاع الأولي بسبب توافر الموارد الطبيعية حتى منتصف القرن العشرين⁴.

3-3- درجة الانفتاح الاقتصادي : يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية اختلال في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق أفضل ربحية ممكنة، فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيداً عن فرض القيود⁵.

¹ UNCTAD, *World Investment Report, the Determinants of Foreign Direct Investment: op-cit, 1998, P108.*

² *Ibid, PP135-140.*

³ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 51.

⁴ *Aln M. Rugaman, Forty Years of the Theory of the Transitional Corporation, UNCTAD, UN, Vol. No. 2, New York, August 1999, p24.*

⁵ نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص 87.

وهنالك العديد من المقاييس التي تستخدم للتعبير على درجة انفتاح اقتصاد ما، وحسب إحدى الدراسات يتسم الاقتصاد بالانفتاح إذا تم استيفاء الشروط الخمسة الآتية:¹

- ❖ أن يكون متوسط معدل التعريف الجمركية أقل من 40 %؛
- ❖ متوسط الحواجز غير الجمركية هي أقل من 40 %؛
- ❖ أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20 % من معدل الصرف الرسمي؛
- ❖ عدم وجود حكومة اشتراكية؛
- ❖ عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية .

وفي دراسة قام بها كل *Liargovas & Skandalis* عام 2012 باستخدام عينة تتكون من 36 دولة نامية خلال الفترة 1990-2008، تم قياس الانفتاح التجاري باستخدام ثمانية مؤشرات مختلفة. توصلت النتائج التجريبية الرئيسية لتحليل الانحدار أن الانفتاح التجاري يساهم بشكل إيجابي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات النامية.²

كذلك أوضحت دراسة *Grinols* عام 1986، أن لتحرير التجارة أثراً إيجابياً على قرارات الاستثمار و بشكل خاص في حالة الانضمام إلى كتلتا اقتصادية. إذ لوحظ منذ منتصف الثمانينيات قيام عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية بإجراء إصلاحات في هيكل اقتصادياتها ، تضمنت تحريراً للتجارة و عقد اتفاقيات ثنائية تنطوي على تخفيض قيود التجارة، هذا إلى جانب عناصر الموقع في الدول المضيفة (مثل: انخفاض تكاليف النقل و اتساع حجم السوق) و درجة الانفتاح للاقتصاد .. الخ. باعتبارها محددات هامة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.³

¹ Athanasios Vamvakidis, *Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?*, Vol. 46, No. 1, IMF, March 1999, P46.

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.195.7456&rep=rep1&type=pdf> Consulté le 15/09/2009

² Panagiotis G. Liargovas & Konstantinos S. Skandalis, *Foreign Direct Investment and Trade Openness :The Case of Developing Economies, Social Indicators Research*, N106, 2012, P323 .

<http://s3.amazonaws.com/academia.edu.documents/30384646/SIR.pdf> Consulté le 16/09/2013

³ Earl L. Grinols, *Foreign Investment and Economic Growth :Characterization of a Second –Best Policy Welfare Gains*, *Journal of International Economic* , North Holland Vol .21, 1986, p165. <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/0022199686900127> Consulté le 15/09/2009

3-4- الاستقرار الاقتصادي

من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريف الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملاً حاسماً في تشويه الحقائق الاقتصادية أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام.¹

والجدير بالذكر أن كل من التضخم وسعر الصرف تستعمل كمؤشرات للدلالة على استقرار الاقتصاد الكلي، لذا سيتم تناول كل منها بشكل منفصل كما يلي:

أ- التضخم:

يقيس معدل التضخم الارتفاع العام في مستوى أسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض القوة الشرائية. وإن ارتفاع معدل التضخم يكون له تأثير سلبي وكبير على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. وإن معدل التضخم مؤشر لعدم استقرار الاقتصاد الكلي، ويعكس وجود توتر في الاقتصاد الداخلي وعدم قدرة الحكومة، ويعتبر معدل التضخم العامل الحاسم في التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر معدل التضخم عالياً إذ تجاوز 10% سنوياً، فإذا بلغ 30% أو 40% أو تجاوز 100% سنوياً، يدخل منطقة الخطر سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الوطنية أو الأجنبية.²

ومع ذلك يشير بعض المختصين إلى أن ارتفاع معدل التضخم يعني الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى وجوب زيادة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد المضيف بهدف السيطرة على التضخم وتخفيض مستويات الأسعار، وبالتالي تصبح مثل هذه الاقتصادات جاذبة

¹ عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص ص 145-146.

² عمر صقر، مرجع سابق، ص 53.

للاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لارتفاع مستويات الأرباح المتوقعة. وعليه يمكن القول إن التضخم يؤثر إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

وقد بينت دراسة كل *Schneider and Frey* والتي مست عينة تتكون من 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأنه مؤثر يدل على ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة. ويمثل هذا الأمر مخاطر للمستثمرين تترجم بتوقع إقبال القطر المضيف على انتهاج سياسات غير مرغوبة².

وفي دراسة لـ *Oti -Prempeh* تبين أن التضخم يعد واحد من المحددات الثلاثة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الماليزي. وأشار *Akinboade, et al* أيضاً إلى أن انخفاض معدل التضخم علامة على الاستقرار الاقتصادي الداخلي للبلد المضيف، في حين ارتفاع معدل التضخم يشير إلى عدم قدرة الحكومة على موازنة ميزانيتها. كما يؤكد أحد المختصين أن البلد الذي يتمتع بسجل جيد في إدارة معدلات التضخم المنخفضة فهو يتميز بوحدة من العوامل الهامة لتشجيع المستثمرين للاستثمار³.

ب- سعر الصرف

إن عنصر الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية، وضمان قابليتها للتحويل، من الدعامات الأساسية لتعزيز الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم له، بالإضافة إلى تيسر عمليات التخطيط المتعلقة بالاستيراد والتصدير، الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع الصادرات الوطنية والحيلولة دون تذبذب أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة، كما أن تحقيق استقرار أسعار الصرف من شأنه احتواء الضغوط التضخمية وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، عن طريق تقليل مخاطر المشروعات الاستثمارية وتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة تعكس معدلات العائد الحقيقي، قصد ضمان اختيار الاستثمارات الخاصة ذات الإنتاجية المرتفعة⁴.

¹ Preeti Flora, Gaurav Agrawal, *Determinants of Direct Foreign Investment as a Means of International Market Entry: A Review, Indian Journal of Economics and Development*, Vol 2 (4), 2014, P66.

² ميلان براهيبات، يوري دادوش، أوجه التفاوت في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 3، واشنطن، سبتمبر 1996، ص 50.

³ Preeti Flora, Gaurav Agrawal, *op-cit*, P67.

⁴ عماد فايز أمين، الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1970-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002، ص 29.

ولقد بينت دراسة كل من "تميم و جابريل" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان يتأثر بالاستثمار المحلي وبسعر صرف الين الياباني وذلك باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للإنتاج المحلي وامتداد له، حيث تؤثر التغيرات في سعر الصرف على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر فقد وجد أن الانخفاض في قيمة العملة الوطنية للبلد المضيف بنسبة 6% تجاه الين يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان بمعدل 10%، لان الانخفاض في قيمة العملة يقلل من تكاليف الإنتاج والاستثمار في البلد المضيف قياسا بالتكلفة في البلد الأصلي، مما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ربحية.¹

وعلى نفس النسق بينت دراسة لـ: *Jaratin and others 2014* أثر تحركات أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 1971-2009 لكل من ماليزيا والفلبين وتايلاند وسنغافورة. وأظهرت النتائج التجريبية وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر لحالة سنغافورة، وماليزيا، والفلبين حيث يلاحظ ارتفاع العملة المحلية لهذه الدول مما انعكس إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما بينت الدراسة أن كل من سنغافورة والفلبين تظهر في المدى الطويل السببية ثنائية الاتجاه بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تبرز السببية أحادية الاتجاه في ماليزيا.²

3-5- البنى التحتية:

تعد البنى التحتية محددًا تقليدياً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تغطي العديد من الجوانب كالطرق والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعاً، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي والسريع للمشاريع الاستثمارية.³

وعموماً الدول التي تتمتع ببنى تحتية فقيرة تشكل عقبة حقيقية أمام الاستثمار من وجهة نظر

¹ تميم بيومي و جابريل ليبرت، الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية، التمويل والتنمية، سبتمبر 1997، ص13.

² *Jaratin Lily and others, Exchange Rate Movement and Foreign Direct Investment in Asean Economies, Economics Research International, Hindawi Publishing Corporation, Article ID 320949, Volume 2014, P8.*

<http://dx.doi.org/10.1155/2014/320949> Consulté le 15/10/2014

³ السعدي رجال و شوقي جباري، مرجع سابق، ص72.

المستثمر الأجنبي، الأمر الذي يدعو مختلف الدول إلى السعي للحفاظ على البنى التحتية في صورة حديثة وخالية من العيوب لكي تزيد وتعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر.¹ ولقد أبرزت العديد من الدراسات التجريبية أمثال دراسة: (*Asiedu 2002 , Imad and Bully 2006, Kinda 2008*) أن جودة البنية التحتية لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استخدمت إحدى الدراسات الحديثة لـ: *Hoang* لعام 2012 مؤشراً للعدد الإجمالي للهواتف ومستخدمي الهواتف المحمول (لكل 100 فرد) للتعبير عن تطور البنية التحتية في دول جنوب شرق آسيا²، ومن خلال الدراسة القياسية تبين أن معامل تطوير البنية التحتية الإيجابي وذو دلالة إحصائية، وعلية يمكن القول إن نوعية البنية التحتية تلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب شرق آسيا³.

3-6- تكلفة العمالة ودرجة توافر العمالة الماهرة:

إن تكلفة العمل النسبية محدد مهم من الناحية الإحصائية واقتصادية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصاً في الاستثمارات كثيفة العمل، فمثلاً قرار الاستثمار في الصين تأثر بشدة بمعدل الأجور المنخفض السائد فيها، وكما أن النمو السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى فيتنام كان يعود أيضاً إلى توافر العمل المنخفض التكلفة، ومن ناحية أخرى فإن عدم مرونة سوق العمل والأجور المرتفعة نسبياً في دول أخرى قد عرقل حركة التدفقات الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁴

حيث وجدت دراسة *Feenstra & Hanson* لعام 1997 أن تكاليف العمل المنخفضة لها تأثير كبير على الاستثمارات الخاصة بعملية التجميع في المكسيك. ولذلك يعد توافر عنصر العمل الماهر وشبه الماهر من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن التجارب أثبتت أن نوعية قوة العمل ومهاراتها، تعتبر أكثر أهمية من عنصر التكلفة التي تقدم تعليماً وتدريباً جيداً لقوة العمل تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

¹V.N Balasubramanyam ,*Foreign Direct Investment in Developing Counties Determinants and Impact, OECD Global Forum ON Intrenational Investment New Horizons & policy challenges for Foreign Direct Investment in the 21st century, Mexico, 26 – 27 November 2001, p3*

² *Hong Hiep Hoang, foreign direct investment in southeast asia: determinants and spatial distribution, Working Paper Series, DEPOCEN, No. 30,2012,P12*

³*Ibid, P15.*

⁴*Mehmet Baykal, “Factors Influencing the Success of US Ventures in Turkey” , 7 July, 2003,P17,Web: www.rpi.edu/~baykam/Proposal3.doc ,Consulté le 15/09/2009*

وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة *Mody and Sinha* لعام 1998 أن تكاليف العامل غير المدرب لم تكن جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الياباني، بل كانت نوعية العمل هي العامل المؤثر، وكذلك وجدت دراسة *Iizaka and Parker* (2000) أن متوسط تكاليف الأجور لم تكن معنوية ولكن نوعية العمل كانت معنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الياباني والأمريكي في الصين.¹

3-7- العائد على الاستثمار:

يعد العائد على الاستثمار احد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لان المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة معينة.²

4- المحددات المالية والتمويلية

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتمثل هذه الحوافز في:³

4-1- الحوافز المالية: تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة لإثمانات ضريبية الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

4-2- الحوافز التمويلية: تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأمين والمصادرة.

¹ سامية عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 23، جامعة القاهرة، مارس 2005، ص ص 11-12.

² دلال بن سميحة، مرجع سابق، ص 33.

³ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص ص 39-40.

4-3- الحوافز الأخرى: تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر معلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من ارض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف لإنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع. هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية منها:¹

❖ **تخصيص إعانات للبنية التحتية:** يتم تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

❖ **تخصيصات للخدمات:** والتي تتمثل في خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية معلومات عن السوق، جودة ورقابة جودة على المنتج.

❖ **أفضلية السوق:** حماية من منافسة خارجية.

❖ **تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي:** أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة، أفضليات في معالجات أخطار سعر الصرف.

إن هذه الحوافز لا تعد مسألة نظرية إنما هي مسألة تطبيقية بحتة وتخضع للتقويم الخاص بالكلف والمنافع.

5- المحددات الاجتماعية والثقافية

يتعاضد اهتمام المستثمرين بالجانب الاجتماعي والثقافي للدولة المضيفة من خلال تعرفهم على نمط المعيشة، نظام التعليم ومستوياته، نسبة الأمية، نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، عدد المواليد والوفيات، الفقر والبطالة، وكذلك العادات والتقاليد السائدة، مستوى الإعلام، النقابات العمالية ودورها، الدين... الخ².

وتعتبر العوامل الاجتماعية من أخطر وأهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات، وتشمل الموقف الكلي للمجتمع اتجاه مسألة استقطاب الاستثمار الأجنبي بكافة أشكاله. وبعبارة أخرى، لكي

¹ سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 172.

² Charles-Albert Michalet, *op-cit*, P74.

يتعدى المستثمر الحدود فإنه يحاول دائماً فهم ومعرفة نظرة المجتمع وموقفه تجاه طبيعة تلك الاستثمارات ومصادرها.¹

وضمن أحد الدراسات الحديثة لـ *Sekkat 2013* التي تعنى بدراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان العربية بالمقارنة مع التدفقات من دول غير عربية، ولهذا الغرض يجري تحليل عينيتين على حدة : الأولى تخص الاستثمارات العربية البينية المباشرة والأخرى تركز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العرب من دول غير عربية. ولقد بينت النتائج فرقا في محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية اعتماداً على الموردين (عربية أو غير عربية) وأن العرب يستثمرون أكثر مما ينبغي في غيرها من الدول العربية.

ومع ذلك فإن النتيجة الأكثر إثارة للانتباه تكمن في الفرق الموجود بين محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي العربي والموارد المستقطبة، ويشير مثل هذه الفرق أن رأس المال البشري ونوعية المؤسسات والبنية التحتية والانفتاح لا يؤثر على قرار المستثمر العربي لتحديد موقع بلد عربي معين في حين أنها تؤثر على المستثمرين من غير العرب وبالتالي فإن لأي دولة عربية لجذب المزيد من الاستثمار العربي المباشر لا تحتاج بالضرورة لتتوافق مع الأدبيات بقدر ما تلعب المحددات الاجتماعية والثقافية دوراً رائداً في توجيه مثل هذا النوع من الاستثمار.²

¹ موقف أحمد السيدية، و بشار ذنون محمد الشكرجي، مرجع سابق، ص 238.

² Khalid Sekkat, is there Anything special With intra-Arab capital Flows ?, *Working Paper*, N.812, Economic Research Forum, 2013, PP1-20.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل، تتضح درجة تنامي دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بشكل خاص، فهو يمثل لها بديلاً ومصدراً هاماً يعوضها عن سلبيات مصادر التمويل الدولية الأخرى، كالقروض الأجنبية والإعانات والتي أثقلت كاهل هذه الدول وقوضت فرص التنمية الممكنة، نظراً لارتفاع تكلفة تمويلها. وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل فعالة للدول النامية وآلية ناجعة لمجابهة العجز في موازين مدفوعاتها، وأداة لها قدرة متناهية في القضاء على البطالة، كما تلعب دوراً في جلب التكنولوجيا الحديثة ونقل المعرفة من خلال تعليم وتدريب الموارد البشرية، ويعمل على رفع درجة المنافسة مع الشركات المحلية مما يؤدي إلى تنمية قدراتها التنافسية وفتح المجال أمام المنتجات المحلية لغزو الأسواق الدولية. و توفير مصدر متجدد للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي سبيل الظفر بهذا النوع من الاستثمارات وجدت جل الدول نفسها ملزمة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة الخارجية وإتباع فلسفة اقتصاد السوق، مما أجبرها على ضرورة مراجعة وهيكلتها نظمها وقوانينها الداخلية، وتقديم جملة من الضمانات والتحفيزات المغرية، فضلاً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي من خلال وضوح السياسات الاقتصادية، وتحقيق التوازنات الكلية، وتمتعها بالديمقراطية، قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الاستثماري الملائم .

الفصل الثاني:

**جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر
والنمو الاقتصادي**

توهيد:

يزخر الأدب الاقتصادي في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بكثير من الاختلاف والجدل، إذ تم اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة متغير خارجي، حيث أن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تنظر دراسات أخرى إلى أن معدل النمو الاقتصادي عبارة عن متغير داخلي، بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع، أو كما أوضحت نظريات التبعية من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، لكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوهات في الأجل الطويل في الدول المضيفة.

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن هناك جدال دائر ومتواصل بين فريقين لكل منهما حججه وبراهينه على اعتبار النمو الاقتصادي متغير داخلي أم خارجي، كما أن الدراسات الاقتصادية تحمل في طياتها تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود آثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، من خلال تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتعظيم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، بالمقابل تقر دراسات أخرى بحجم الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، نظرا لما يسببه من مزاحمة للاستثمار المحلي.

عموماً يتغذى هذا الجدل الدائر بين أوساط المختصين من النقاش الفكري الدائر حول مسألة جدوى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية في الدول النامية بشكل عام والنمو الاقتصادي خاصة، وعليه يحاول هذا الفصل مناقشة جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتناول مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه، ويدرس الثاني التفسير الكتري و النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، ويعنى الثالث بالتفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو.

المبحث الأول :

مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه

منذ كتابات آدم سميث إلى يومنا هذا، والنمو الاقتصادي يحتل في أذهان كثير من الاقتصاديين وصناع القرار أهمية بالغة، إذ تسعى جل الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، تفضي إلى تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، كما أن شقاً معتبراً من الدراسات الأكاديمية أصبحت تركز على دراسة النمو الاقتصادي طويل الأجل. مقارنة بظاهرة النمو قصير الأجل، ذلك لأن البحث في النمو ينصب على مدى قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات بوتيرة متزايدة وخلال فترة زمنية طويلة. وعليه سيخصص هذا البحث من أجل تحديد تعريف النمو الاقتصادي، وبيان أنواعه ومصادره، بالإضافة إلى إبراز أهم المؤشرات المستخدمة لقياس هذه الظاهرة، والاختلاف الكامن بينها والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً حديثاً نسبياً في التاريخ البشري، تسعى غالبية الدول إلى تحقيقه وذلك سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة. وعليه سيخصص هذا المطلب لتعريف بالنمو الاقتصادي وبيان أنواعه.

1- تعريف النمو الاقتصادي

يعرف *S.Kuznets* النمو الاقتصادي للدولة بأنه : "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"¹. وحسب *DIEMER* يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة مستدامة في الحجم، مصحوبة بتغيرات هيكلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة. كما يعتبر هذا المؤشر دليل على حجم التغير في الاقتصاد، وغالبا ما تستخدم المجاميع الاقتصادية لقياس النمو الاقتصادي مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والناتج الوطني الإجمالي"².

¹ ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسني و محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص175.

² Arnaud DIEMER, *ECONOMIE GENERALE, ECONOMIE – GESTION, IUFM AUVERGNE, P95.*

www.oeconomia.net/.../cours/economiegenerale/.../04.croissance.pdf,

Consulté le 12/11/2011.

و يقصد بالنمو الاقتصادي حسب أوجست سوانينبيرج : "الزيادة في الدخل الوطني أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما، ويعد نمو إجمالي الناتج المحلي أمراً أساسياً لتحسين مستوى المعيشة، الذي يتم قياسه بواسطة إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالإضافة إلى ذلك، يعد النمو الاقتصادي دليلاً عاماً على نجاح النشاط الاقتصادي لأية دولة"¹.

وحسب *Bourdonne te Martos* : "النمو الاقتصادي عملية معقدة، تعتمد على التقييم طويل الأجل، الذي يترجم من خلال زيادة الأبعاد المميزة للاقتصاد والتحول الهيكلي للمجتمع، ويتم قياس ذلك باستخدام التغيرات الحاصلة في مؤشر الإنتاج معبر عنه بالحجم (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)"². ويعتبر *Bourdonne te Martos* أن السبب في الأخذ بالأسعار الثابتة هو التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية والراجعة في الأساس إلى التغيرات السعرية، لذا هو يرى ضرورة استبعاد أثر تغير الأسعار من الناتج المحسوب بالأسعار الجارية حتى يصبح مؤشراً مقبولاً في عملية قياس النمو.

وقد لخص *Nicolas Kaldor* سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر في الآتي:³

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريباً عبر فترات طويلة من الزمن؛
- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريباً يزيد على المعدل نمو العمل؛
- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساوية على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال - الناتج لا يبين أي اتجاه؛
- لمعدل الربح (الربح/رأس المال) اتجاه أفقي؛
- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيراً معتبراً من بلد لآخر؛
- تميل الاقتصاديات التي تعرف أنصبه عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (استثمار/الناتج) مرتفع.

ويعرف نزار سعد النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة الإمكانيات أو الطاقات الإنتاجية وتقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي ... ويعتبر النمو الاقتصادي إحدى المشكلات الاقتصادية التي تواجه أقطار العالم في بحثها المتواصل عن طريقه يمكن بواسطتها تحقيق مستويات أعلى

¹ أوجست سوانينبيرج، الاقتصاد الكلي بوضوح، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص187.

² *Matouk Belataf, Economie du développement, office des Publications universitaires, Alger, 2010, P7.*

³ روبرت سولو، نظرية النمو، ترجمة: ليلي عبود، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص44.

للمعيشة لسكانها. وهي لذلك تسعى لرفع معدلات النمو في إمكاناتها الإنتاجية بقدر ما تسمح لها مواردها وما يواجهها من مشكلات أخرى"¹.

في حين عرف عماد الدين النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) ونوعيتها المعروضة، في الاقتصاد من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية"².

وعموماً لا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيراً في تحديدها تعريف للنمو الاقتصادي حيث يلاحظ أن معظم الآراء قد اتفقت على أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة حديثة نسبياً تعبر عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو متوسط دخل الفرد الحقيقي، مما يؤدي إلى تحسن في مستوى المعيشة.

ومن خلال قراءة التعاريف السابقة، يمكن القول أن تعريف النمو الاقتصادي يتضمن تحقق الشروط الأساسية الآتية:³

- أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، أي أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالباً ما يشكل هذا الأخير عائقاً أمام النمو الاقتصادي، لذلك يتوجب على الدول الاهتمام بمعالجة تزايد السكان وإلا فإن مجدها لن تؤدي إلى تقدم يذكر، وعليه يمكن كتابة المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني

والجدير بالذكر أن بعض الاقتصاديين يركز على أهمية السكان وتركيباتهم في النمو الاقتصادي باعتباره أحد أهم عوامل الإنتاج، فالمشكلة لا تكمن في حجمهم بقدر ما ترتبط بمؤهلاتهم وكفاءتهم، فعلى سبيل المثال الصين على الرغم من امتلاكها تعداد سكاني كبير إلا أنها حققت نهضة اقتصادية يقند بها.

¹ نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 41.

² عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، (غير منشورة)، 2008، ص 14.

³ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص 17-18.

- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثيراً من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي بقيت إسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه يمكن كتابة المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

-من الضروري أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو متوسط نصيب الفرد مستمرة و للأجل الطويلة وليست عابرة، أي أن معدل النمو لا يزول بزوال الأسباب التي أدت إلى حدوثه لأنها تعتبر عوامل عارضة أو ظرفية. بمجرد زوالها ينخفض معدل النمو، وخير مثال على ذلك ما حدث إبان الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي؛ حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج الوطني الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد منه. كما يعمل النمو الاقتصادي على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني. بما يحقق معدلاً مرتفعاً في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشية أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها، ويكمن مفتاح تحقيق ذلك في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل نمو الادخار والاستثمار.

- وقد تمت الإشارة، في التعريف الأخير إلى مسألة النوعية لكي تعكس القدرة التنافسية لكل سلعة أو خدمة معروضة في الاقتصاد. وتبرز أهمية الجودة في ظل الإنتاج الخدمي (التعليم والصحة، الخدمات الحكومية،...)؛ التي تمثل في جوهرها مخرجات الجهاز الإنتاجي الخدمي مدخلات في الجهاز الإنتاجي السلعي لاسيما قطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة¹. لذا فإن نوعية هذه المخرجات تمثل قوة دافعة للقدرة التنافسية، وأداة فعالة تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي وتعظم فرص استدامته للأجل الطويلة.

¹ عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سابق، ص 14.

2- أنواع النمو الاقتصادي

تعدد المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد أنواع النمو الاقتصادي، كما أنها في تطور مستمر بسبب حجم الدعم والاهتمام الفكري من طرف الأكاديميين، وكذا صناع القرار على مستوى الدولة، و سنتنصر على تقسيم أنواع النمو وفقاً لمعيار درجة التخطيط، و معيار درجة حدة النمو.

2-1-التصنيف حسب درجة التخطيط من عدمه

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي وفقاً لهذا المعيار إلى الأنواع الآتية:¹

أ-النمو الطبيعي: وهو النمو الذي يتحدد بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي ، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وتتلخص العمليات الموضوعية لهذا التحول في أربع عمليات يمكن إيجازها فيما يلي:

❖ **العملية الأولى:** هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

❖ **العملية الثانية:** هي عملية تراكم أولي لرأس المال في بادئ الأمر كان مركزاً على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.

❖ **العملية الثالثة:** هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه بل بهدف المبادلة في السوق ثم ومن خلال المداخل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك. إن هذا التحول الذي يطرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلع تتداول في السوق، وليست للاستهلاك الذاتي فحسب إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية النقدية الدافعة إلى نمو المجتمعات تاريخياً.

❖ **العملية الرابعة:** وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، بمعنى أن يتشكل سوق محلي فيصبح لكل إنتاج سوق فيها عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام السوق وطني واسع.

إن المتبع للتطور الحاصل في المجتمعات النامية، يلاحظ بأن هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات السابقة إلا بصورة جزئية، وذلك نظراً لعدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته، كما أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها لم تتطور إلى نظام رأسمالي.

¹ حبيب كميل والبي حازم، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997، ص ص 17-18.

إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأسمالية المتطورة بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر، بموجب الترابطات الأمامية والخلفية وكذا أثر كل من المضاعفات والمعجل.

ب- النمو العابر: وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار والثبات، وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق.

يسود هذا النمط من النمو بشكل كبير في الدول النامية؛ حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، لكنه سرعان ما يتلاشى بنفس السرعة التي ظهر بها، وكون هذا النمو يحصل على بني اجتماعية وثقافية فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، وهو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية.

ج- النمو المخطط: وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضاً بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط أصبح نشاطاً واسعاً تمارسه دول عديدة. وغدت التنمية بذلك هدفاً غالياً تسعى لتحقيقه كافة دول العالم، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، وتحقيق مستوى التشغيل الكاملة وفقاً لإملاءات النظرية الكثرية الرامية إلى معالجة الأزمات الدورية.

2-2- التصنيف حسب درجة حدة النمو

ويمكن تصنيف أنواع النمو حسب درجة حدة النمو إلى:¹

أ- نمو واسع النطاق: ويتم الحصول عليه من خلال زيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي، كتوظيف المزيد من العمالة أو الآلات أو المواد....

ب- النمو المكثف: وهو ما يعني أن النمو المتحقق بشكل رئيسي راجع إلى استخدام أكثر كفاءة للقوة الإنتاجية: زيادة القيمة المضافة /عامل، إدماج التقدم التقني داخل الاقتصاد، كفاءة الآلات، إعادة هيكلة داخلية للإنتاج.

¹ Matouk Belattaf, *op-cit*, PP15-16.

ج- النمو المحتمل: هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية وذلك بالنظر إلى الموارد المتاحة، حيث يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات وكذلك تأهيل الموارد البشرية من أجل تحقيق الإنتاجية المثلى.

د-النمو المتوازن : ويشير إلى النمو الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية والمتمثلة في: توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات؛ التشغيل الكامل، غياب الضغوط التضخمية.

ه-النمو المتسارع : يعني أن النمو يتزايد بنسبة ثابتة، على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي، فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايد بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين، وعادة ما يطلق على هذا النوع بالنمو الهندسي.

و- النمو الصفري: يرجع ظهور معدل النمو الصفري إلى الدراسة التي قام بها نادي روما تحت إشراف *Dennis Meadows*. (في معهد ماساشوستيس للتكنولوجيا MIT)، وتشير إلى أن معدل نمو السكان يتزايد بشكل آسي قياساً بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضاً نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط لتنتشر المجاعة بنهاية المئة السنة المقبلة، وعموماً يعبر معدل النمو الصفري على ذلك المعدل الذي يحافظ على التوازن البيئي من خلال تنمية نشاطات القطاعات التي تحافظ على البيئة، كما يشترط أن يخضع معدل النمو إلى تزايد ثابت ومستمر.

المطلب الثاني : مصادر النمو الاقتصادي

إن التحديد الدقيق لمصادر النمو الاقتصادي، يسهم في معرفة الآليات والإجراءات الواجب انتهاجها لتحفيز النمو الاقتصادي؛ حيث لا يتمكن أي بلد من زيادة الدخل إلا من خلال زيادة أو تحسين مدخلات العملية الإنتاجية داخل الاقتصاد، إذ أن استخدام تكنولوجيا جديدة أو موارد بشرية تتمتع بالمهارة تؤدي إلى إحداث النمو الاقتصادي المنشود. وعموماً يمكن عرض مصادر النمو الاقتصادي في النقاط الآتية:¹

1- رأس المال :

ينقسم رأس المال لقسمين :

- رأس مال مادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال إنتاجي؛

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 74.

- رأس المال البشري يتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل، فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي¹.
والجدير بالذكر أن الدول النامية تتميز بفضالة مدخراتها المحلية، وبالتالي هي تعاني من ندرة رأس المال الذي يشكل عنصراً أساسياً للتنمية الاقتصادية، كما أن الدول التي تمتلك ثروات كالنفط أو معادن أخرى فافتصادها تتسم بالتبعية لهذا المورد، فهي بحاجة ملحة إلى تحقيق تنمية في بنية الاقتصاد وجعله متنوع بشكل يؤدي إلى تكوين رأس المال. ولذلك يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الأدوات التعويضية التي تعمل على سد فجوة تمويل التنمية، وتوفير الوقود الكافي لتحريك عجلة التنمية بأنسب التكاليف مقارنة بمصادر التمويل الخارجية².

وعلاوة عما سبق، يشير الاقتصادي *Gary Becker* الحاصل على جائزة نوبل لأبحاثه عن رأس المال البشري أن إجمالي حجم التعليم والتدريب والمهارات وحتى صحة الأفراد يشكل نحو 75% من ثروة الاقتصاد الحديث. ولم يذكر بيكر شيئاً عن الماس أو النفط أو الذهب، بل المعلومات التي نحملها في عقولنا، حيث يقول: "يجب أن نسمي اقتصادنا باقتصاد رأس المال البشري، لأن هذا هو حاله حقاً. ويبقى رأس المال البشري هو الأكثر أهمية في حين تنطوي سحت أنواع رأس المال الأخرى على جانب آخر من الأهمية، مثل رأس المال المادي الذي يظم الآلات والمصانع ورأس المال النقدي ورأس المال البشري وبالفعل فإن رأس المال البشري في الاقتصاد الحديث يعد أهم نوع من أنواع رأس المال الذي يزيد الثروة ويدفع عجلة النمو"³.

2- التقدم التكنولوجي:

التقدم التكنولوجي هو ثاني أهم مصدر من مصادر النمو الاقتصادي ويمكن أن يتحقق هذا التقدم أما من خلال بناء القدرات الذاتية في تطوير المنتجات وأساليب الإنتاج أو الاستفادة من التقدم التقني الذي تحقق في بلدان أخرى. وفي كلتا الحالتين يتطلب التقدم التقني استثمارات إضافية ومتزايدة أما بشكل سلع تؤدي إلى بناء مؤسسات وقدرات علمية لأغراض البحوث والتطوير، و أما بشكل سلع إنتاجية متطورة تقنيا تستورد من بلدان متقدمة. في هذا المضمار وبالنظر لضعف الإمكانيات

¹ بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني 1995-2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص13.

² عباس جبار الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي-دراسة للجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 17، كانون الثاني: 2006، ص 44.

³ تشارلز ويلان، الاقتصاد عارياً عرض طريف ومشوق للمفاهيم الاقتصادية، ترجمة: زينب حسن البشاري، كلمات عربية، بيروت، دون سنة للطبع، ص148.

الاستثمارية في البلدان النامية فأما لا تستطيع تحقيق التقدم التقني السريع الذي يساعدها في زيادة إنتاجيتها وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي¹.

ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي. ولا يعتبر امتلاك التكنولوجيا شرطاً كافياً لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام، يمكن التحصل عليه².

وعموماً يعتبر التقدم التكنولوجي من وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين عنصراً هاماً لدفع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذلك فإن استقبال فنون العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية، فضلاً على تطويع الموارد الطبيعية بالشكل الذي يؤدي في المحصلة إلى خدمة التنمية الاقتصادية، وضمن هذا السياق يمكن أن يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أبرز الطرق التي يمكن انتهاجها من طرف العالم النامي من أجل الحصول على التكنولوجيا³.

3- النمو السكاني:

يعني النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل، والذي يعتبر في نظر الكثير من المختصين أحد العوامل الإيجابية لدفع النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين تتزامن مع زيادة في الاستهلاك أي في حجم الطلب، وبالتالي زيادة حجم السوق، ورغم مقدار الحجج المؤيدة لهذه الفكرة لكن قد يؤدي النمو السكاني المتزايد إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وعموماً يتوقف شكل التأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي إيجاباً أو سلباً على مدى قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية التي يتسبب النمو السكاني في بروزها⁴.

وتعاني الدول النامية من مشكلة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وذلك كنتيجة حتمية لارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات السنوية؛ حيث من المعلوم أن مجتمعات البلدان النامية تتصف بمعدلات عالية للولادة مقارنة بالمجتمعات المتقدمة لأن الأطفال يعتبرون من وجهة نظرهم ضماناً لمستقبل العائلة ومصدر من مصادر معيشتها، لذا ففي المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية

¹ نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 375.

² محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 10.

³ عباس جبار الشرع، مرجع سابق، ص 44.

⁴ ميشيل تودار، مرجع سابق، ص 171.

ونتيجة ظروف العناية الصحية واهتمام الحكومات بالقضاء على الأمراض المتوطنة والمتفشية في البلدان النامية، تنخفض عادة معدلات الوفيات وترتفع معدلات النمو السكاني بحيث تكون ضغوطا إضافية على عملية النمو الاقتصادي، لأن كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج سوف يتوزع على عدد أكبر من العاملين، وبالتالي فإن المحافظة على المستوى الإنتاجية للعاملين أو زيادته تتطلب تراكم رأسمالي أكبر لتحقيق الاستثمار الذي يتلاءم والاحتياجات المطلوبة، ولا تمتلك البلدان النامية رأس المال اللازم لذلك بل أهما تعاني أصلاً من فجوة تمويلية حادة¹.

4- الموارد الطبيعية:

تمثل وفرة الموارد الطبيعية أحد المحددات الهامة في أي بلد لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفر مصادر الطاقة، مثل البترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما حدوث نمو اقتصادي بل أن الأمر مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية. فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ، المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة، يؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي². وبالتالي تعاني مثل هذه الدول من لعنة الموارد التي ترسم معالمها العلاقة الكامنة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتعرف لعنة الموارد على أنها: ظاهرة تفشت في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو الاقتصادي والأداء الحكومي أسوأ ما يمكن، وعليه تصبح هذه الموارد الطبيعية عائقا حقيقيا ومثبطا لتحقيق النمو الاقتصادي التي تصبوا مثل هذه الدول لتحسينه³. ووفقا لنظرية *staple of Théorie of Growth*، فإن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد النفطية والمعدنية يمكنها التغلب على إشكالية نقص الموارد المالية من خلال جذب الشركات الأجنبية لاستغلال مواردها الطبيعية وبناء قطاع للصناعة الاستخراجية، وبمجرد بدء الإنتاج فإن الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية، وكذلك معالجة وإضافة قيمة إلى النفط أو المعادن قبل أن يتم تصديرها إلى الدول الغنية، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها، وبالتالي فإن النتيجة النهائية ستكون تحقيق نمو يعتمد على هيكل اقتصادي متنوع⁴.

¹ نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص ص 376-377.

² بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 14.

³ Adam Wellstead, *The (Post) Staples Economy and the (Post) Staples State in Historical Perspective*, *Canadian Political Science Review*, Vol 1(1), June 2007, p 8. www.cfs.nrcan.gc.ca/bookstore_pdfs/27351.pdf, Consulté le 10/11/2010.

⁴ Michael Ross, *Extractive sectors and the poor*, Oxfam American Report, October 2001, P6. www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/ross/oxfam.pdf Consulté le 9/10/2009.

والجدير بالذكر أن لعنة الموارد على ارتباط وثيق بمصطلح المرض الهولندي الذي أطلقت عليه هذه التسمية نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950، بعد اكتشاف النفط و الغاز في بحر الشمال، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي. وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة الإيكونوميست البريطانية في 1977/11/26¹. ويقول البروفيسور *Joseph Stiglitz* وهو اقتصادي حاصل على جائزة نوبل: "بعد اكتشاف هذه الموارد الطبيعية السخية اكتشف الهولنديون أنهم يواجهون معدلات متزايدة من البطالة، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم مادياً من الاكتفاء باستحقاقات البطالة. وزاد من تفاقم الظاهرة إلى أن أدت حصيلة الموارد الطبيعية من الطاقة إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الوطنية في هولندا، فكان أن ارتفعت أسعار السلع التي أنتجتها هولندا، ما أفضى إلى عجز هذه السلع عن المنافسة في أسواق التصدير، بل جعل الواردات من الخارج أقل سعراً ومن ثم أصبحت أفضل اختياراً للمستهلك المحلي. وكانت نتيجة هذا كله اضمحلال النشاط الإنتاجي - الصناعي بالذات، وتلك ظاهرة يطلق عليها وصف اللا تصنيع"². وصفوة القول أن الاقتصاديين حذروا من خطورة اعتماد الدول على موارد طبيعية فقط، لأن ذلك ينشأ عنه دول غنية ومواطنين فقراء، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي.

علاوة عما سبق، ثمة علاقة قوية متبادلة بين مستوى رأس المال البشري في دولة ما وبين تقدمها الاقتصادي، ولا توجد علاقة متبادلة بين الموارد الطبيعية ومستوى المعيشة. فعلى سبيل المثال تعد اليابان وسويسرا من أغني دول العالم، مع أن كلا منهما تمتلك موارد طبيعية شحيحة نسبياً. أما نيجيريا فحالتها عكس ذلك، حيث لم تسهم ثروتها الضخمة من النفط في رفع مستوى معيشة

¹ Ghislain Nzini, *Maladie hollandaise, un problème d'ajustement : cas du Congo*, Institut de Recherche et d'Enseignement sur la Paix, thinking africa, NAP n° 8 – 31 juillet 2013, P2.

² Joseph Stiglitz, *We Can Now Cure Dutch Disease*, Guardian, August 18, 2004, https://www0.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/download/opeds/We_Can_Now_Cure_Dutch_Disease.htm; Consulté le 9/10/2009.

مواطنيها بصورة نسبية، كما جرى استنزاف الثروة المعدنية في أفريقيا على الحروب الأهلية الوحشية التي لم تكن لتستمر لولا أن مولتها تلك الثروة¹.

المطلب الثالث : مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، إلا أنه سيتم التركيز على المؤشرات الأكثر انتشاراً في قياس النمو.

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه : " القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة ضمن البلاد في فترة زمنية معينة، نموذجياً، يهتم المحللون وصناع السياسة العامة بالمقاييس السنوية للناتج المحلي الإجمالي، لكنهم يقومون أيضاً بعمل تقديرات فصلية. إن الهدف هو تقدير التدفق العام للإنتاج الحالي ضمن شعب ما، والدخل الذي يولده، خلال الوقت. قد يقول البعض أنه مثل قراءة "نبض" الاقتصاد، لكن يجب أن نكون مهتمين جداً باستعارتنا هنا، فالاقتصاد ليس مثل جهاز القلب والأوعية الدموية ... إلا أنه حتى في ضوء كل تعقيدات النظام الاقتصادي الحديث، مع ملايين القرارات التي تتخذ في الدقيقة أكثر الاقتصاديين واثقون من أن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي يعطينا بعض التوجيهات بالنسبة إلى مدى جودة أداء الاقتصاد بشكل إجمالي"².

ويعتمد تعريف الناتج المحلي الإجمالي على العناصر التمييزية الآتية:³

- عند حساب الناتج المحلي الإجمالي يتم حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية فتمثل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع، وذلك قصد التخلص من مشكلة ازدواجية الحساب ؛

- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بشكل لصيق بالنشاطات الممارسة من طرف المقيمين داخل البلد أو الإقليم المعين؛

- عادة ما يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة، وقد تعتمد دول أخرى حسابه كل ثلاثة أشهر، بهدف تكوين صورة واضحة على حجم الإنفاق الوطني خلال تلك الفترة الزمنية،

¹ تشارلز ويلان، مرجع سابق، ص148.

² بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ترجمة : ليندا الحمود، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 391-392.

³ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 38-39.

وكذلك حصر إجمالي السلع والخدمات المنتجة والداخلية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بشرط استبعاد السلع والخدمات التي أنتجت في الفترة السابقة ؛

- ينصب اهتمام الناتج المحلي الإجمالي على السلع والخدمات الخاضعة للتبادل، إذ تهمل عند احتسابه المنتجات المخزونة والمهملة من عمليات التسويق؛

- يشتمل احتساب الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات المنتجة والمباعة على حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة اجتماعياً، وبالتالي تهمل النشاطات غير المشروعة أو التي تنسب إلى ما يعرف بالاقتصاد الخفي؛

- اعتماد القيمة السوقية (أو الحقيقية) للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف من إعداد الحقائق حيث يمكن أن يحتسب هذا الناتج بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة ولاشك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم الاسمية.

وتستخدم بعض الأدبيات والدراسات التطبيقية مؤشر الناتج الوطني الإجمالي كبديل عن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ويختلف الناتج الوطني الإجمالي عن غيره في أنه "يتضمن كل السلع والخدمات المنتجة من طرف المواطنين الدائمون في بلد ما في فترة زمنية معينة، بمعنى آخر أنه يشمل الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الدخول المتأتية من الاستثمارات الأجنبية"¹.

ويعد الناتج الوطني الإجمالي المقياس الأكثر شيوعاً في حساب الدخل الوطني لتحديد الأداء الاقتصادي الكلي، ولكن منذ عام 1991 حاول محاسبو الدخل الوطني وصناع السياسة العامة تركيزهم إلى مقياس الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي، لأن الاختلافات الكمية بينهما ليست بتلك العظيمة على سبيل المثال: الاختلاف بين الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي والناتج الوطني الإجمالي الأمريكي أقل من 0,1%.²

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما تم اعتبار الربع المتأتي من بيع النفط والموارد الطبيعية الأخرى دخلاً، فإننا نكون قد دخلنا في أكبر مغالطة، ذلك لأن هذا النوع من الدخل لا يمثل سوى عملية لتحويل الأصول الثابتة إلى أصول سائلة، كأن الأمر أشبه بمن باع أثاث بيته، ولقد تنبه في هذا المجال الاقتصادي: *Joseph Stiglitz* إلى جانب من هذه المغالطة حين قال: "الناتج المحلي الإجمالي، يمثل المقياس الاقتصادي الأهم، عفى عليه الزمن وأصبح مضللاً. فهو أشبه بتقويم شركة بناءً

¹ Mohamed Haddar, *Macroéconomie, deuxième édition, centre de Publication Universitaire, Tunisie, 2006. P49.*

² بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، مرجع سابق، ص ص 393-394.

على سيولتها النقدية الحالية وإغفال الاستهلاك في الأصول والكلف الأخرى¹. وبالتالي يخفي الناتج المحلي الإجمالي استهلاك الأصول الثابتة، بالإضافة إلى الصافي الخارجي، لذلك فهو يعتبر مقياس مضلل ولا يبين ما إذا كانت الدولة تعظم الثروات الوطنية أم تعري الوطن من ثرواته. كما أن هناك مشكلة حساسة لا تبرزها المحاسبة الوطنية تتعلق باحتساب عوائد بيع الموارد الطبيعية ضمن تركيبة الناتج المحلي الإجمالي من دون أن تأخذ بعين الاعتبار النضوب الحاصل في المصادر الطبيعية. ونظراً لتلك التحفظات تم استحداث مقياس أدق يصطلح على تسميته بالدخل الوطني الصافي المنقح والذي يحسب وفقاً للعلاقة الآتية:

الدخل الوطني الصافي المنقح = الناتج المحلي الإجمالي + الدخل الصافي الخارجي - استهلاك رأس المال الثابت - استهلاك رأس المال الطبيعي.

إن استخدام مثل هذا المقياس، سيظهر مقدار التآكل الحاصل في ثروة البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية رغم مظاهر الرفاه والبدخ المالي الذي تعيشه هذه البلدان (على سبيل المثال دول الخليج). كما يعتبر مقياس الدخل الوطني الصافي المنقح القياس الصحيح لمقدار نمو الدخل الوطني، واستخدامه يمثل بداية حقيقية لتحقيق الإدارة ورقابة ومحاسبة أفضل في المستقبل بهدف حماية مصالح الأجيال القادمة².

تؤكد معظم الإحصائيات والدراسات الاقتصادية على أهمية استخدام الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي لأنه يعبر بصورة أفضل عن حالة النشاط الاقتصادي في بلد ما، لكن يجب استعماله بحذر لأنه يتأثر بالتغيرات الحاصلة في الأسعار، وعليه يفرق الاقتصاديون في هذا المجال بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي؛ ويعبر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الناتج المحسوب بالأسعار الجارية لسنة القياس، في حين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمثل الناتج المحسوب بالأسعار الثابتة أي أسعار سنة الأساس، ويهدف القياس بهذه الطريقة إلى تجنب التقلبات الحاصلة في الأسعار بين سنة القياس (أي سنة المقارنة) وسنة الأساس. وتستخدم الأرقام القياسية لتحويل القيمة النقدية إلى قيمة حقيقية، ولعل من أبرزها المكمش الضمني للناتج المحلي الإجمالي (*déflateur*) الذي يمثل

¹ عمر الرزاز، من الربيع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، في: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 2012، ص 195.

² نفس المرجع السابق، ص 196.

حاصل قسمة الناتج الاسمي على الحقيقي، حيث يؤدي استخدام هذا المؤشر إلى معرفة درجة التغير في مستوى الأسعار وبالتالي هو يعتبر كمقياس للتضخم أو لقيمة النقود المتغيرة¹.

على الرغم من وضوح وسهولة الحصول على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على حجم المشاكل والصعوبات التي يواجهها هذا المقياس (بالأخص عند اعتماده لحساب النمو الاقتصادي)، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية²:

- ضعف وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية؛ حيث قد تغفل الإحصاءات الرسمية على ذكرها، فالأمر يحتاج إلى بنية تحتية متطورة وخبرات معرفية دقيقة حتى يتسنى الحصول على أرقام موثوقة بما تمثل الناتج المحلي الإجمالي؛

- مشكلة حساب المدفوعات التحويلية والتي يقصد بها المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل كالإعانات والهبات والهدايا. وهذه المدفوعات يجب استثناءها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي؛

- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، حيث يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حساب الدخل، حتى تكون النتائج فعلية وحقيقية ويتم ذلك بحساب أجره البناء؛

- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة والمستعملة، فالسلع المعمرة التي تباع وتشتري لأكثر من مرة لا تدخل قيمتها في حسابات الدخل، نظرا لأن قيمتها تحتسب في سنة الإنتاج، لذا فإن تكرار حسابها مرة أخرى يدخلنا في مشكلة الازدواجية لذا يجب تفادي ذلك؛ كما تبرز هذه المشكلة عند حساب قيمة السلعة أكثر من مرة لاسيما السلع الوسيطة، ومثل هذه الوضعية تؤدي إلى تضخيم الناتج المحلي الإجمالي؛

- إن الناتج المحلي الإجمالي ليس سوى أداة قياس، ولكن من الصعب التعبير عن مجموعة كيانات معقدة في رقم واحد. ولذلك، هناك الكثير من المآخذ على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس على التقدم الاجتماعي فهو لا يقيس أي نشاط اقتصادي يجري بدون مقايضة مالية، مثل العمل الذي تقوم به ربة المنزل في تحضير العشاء والاعتناء بالأطفال وترتيب المنزل، وهذا يعني أن هذا النوع من العمل الإنتاجي يدر دخلا ولكنه مهمل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي³، بالإضافة إلى صعوبة قياس قيمة

¹Gregory N. Mankiw and Mark P. Taylor, *Principes de l'économie*, 2^e Edition européenne, Nouveaux Horizons, Paris, 2011, PP 636-637.

² تومي صالح، مرجع سابق، ص 51-52.

- نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 166-169.

³ تشارلز ويلان، مرجع سابق، ص 207.

المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها، كالصناعات المتزلية، والاستهلاك الشخصي للمزارعين لجزء من المحصول على سبيل المثال؛

- لا يشمل الناتج الوطني الإجمالي الأعمال غير القانونية كالأعمال التي لا يصرح بها أو الصفقات التجارية التي لا تعلن لأسباب التهرب من دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية وما شابه ذلك ففي بعض الأفطار يقدر إنتاج هذه الأعمال بنسبة كبيرة من الناتج الوطني، ويطلق عليه إنتاج اقتصاد الظل ففي إيطاليا مثلاً يقدر هذا الإنتاج بـ: 25%-30% من الناتج الوطني الإجمالي، وفي الأرجنتين يقدر بنسبة تصل إلى 60% من الناتج الوطني الإجمالي الرسمي.

- لا يمكن الاعتماد على معدلات النمو المحسوبة على أساس مؤشر الناتج الوطني، لمعرفة نمط توزيع الدخل بين فئات المجتمع. فهو لا يعتبر أداة لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل، حيث كلما زادت الفروق في الدخل بين طبقات المجتمع الواحد زاد الاختلاف في مستويات رفاهيتها، لذا لا يمثل هذا المؤشر مقياس دقيق لتحديد مستويات الرفاهية في المجتمع؛

- نظراً لصعوبة تقدير اهتلاك رأس المال على مستوى الاقتصاد ككل، لاسيما مشروعات رأس المال الاجتماعي، مما يؤدي إلى إعفاء الناتج الوطني الصافي من تحمل تكاليف حقيقية، وينجر عن ذلك تقييم الاقتصاد بمستوى أداء أعلى من الحقيقي؛

- تغير وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى يؤدي إلى تباين الناتج المحلي الإجمالي، واختلاف معدلاته النمو، ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما سبق الإشارة إلى ذلك.

2- مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر المقياس الأكثر توضيحاً من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم الحصول عليه من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي السكان من أجل الحصول على مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: "ويعكس هذا المؤشر متوسط الدخل لمواطني البلد، ويستخدم كمؤشر للتعبير على مستويات المعيشة والتنمية باعتباره يشير إلى كمية السلع والخدمات المتاحة في البلد ومقارنتها مع البلدان الأخرى وكذلك عبر السنوات. ويرى الأكثريّة من العلماء أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمثل أنسب المعايير للدلالة على درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المتخلفة، حيث أنه لا يهمل عامل السكان"¹.

¹ Gérard Cornilleau, croissance économique et bien-être, *Revue de l'OFCE*, n96, Janvier 2006, P13.

وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذا المؤشر في غالبية دول العالم، إلا أن الدول النامية خاصة تواجه جملة من الصعوبات لحساب هذا المؤشر، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- عدم توفر إحصائيات دقيقة عن التعداد السكاني والدخول ؛

- اختلاف أسعار الصرف وتقلبها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى صعوبة استخدام هذا المؤشر للمقارنة بين الدول.

- عدم تحديد أي الطرق تحسب للتحليل، حيث على سبيل المثال اختلاف المختصين حول تحديد نوع السكان الذين ينسب إليهم الدخل لحساب متوسط دخل الفرد، فمنهم من يرى ضرورة تقسيم الدخل على إجمالي السكان سواء العاملين منهم أو غير العاملين، لأن ذلك يقدم صورة واضحة عن مستوى المعيشة في الدولة، وهناك فريق آخر يرى ضرورة تقسيم الدخل على السكان المشتغلين، وحتهم في ذلك أن هذا المتوسط يقدم صورة عن مستوى الإنتاجية للدولة. وهناك إجماع على حجية وجهة النظر الأولى، وذلك على اعتبار أن الاهتمام في قياس النمو الاقتصادي ينصب على تحديد مستوى المعيشة، وليس مستوى الإنتاجية، وهو ما يعني التركيز على الدخل المنفق وليس المنتج¹.

وقد بين *S.Kuznets* في مقالته الصادرة سنة 1955 العلاقة الموجودة بين التباين في توزيع الدخل والمستوى المحقق من التنمية الاقتصادية التي أطلق عليها فرضية المنحنى المنقلب (-Inverse-U)، حيث عمل على المقارنة بين الهند وسيريلانكا وبورتوريكو وبريطانيا والولايات المتحدة. وقد لاحظ أن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد في حالة البلدان النامية. وعليه أقترح وجود منحنى له شكل U؛ حيث أكد أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المرحلة الأولى من التنمية ثم يصل إلى أقصى درجاته، ليعاود الارتفاع مرة أخرى، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية².

وتستخدم أغلب الأبحاث التطبيقية مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) في دراسة محددات واتجاهات النمو الاقتصادي، ويمكن حساب النمو بشكل بسيط من خلال مقارنة متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية بسابقتها، بمعنى استخدام المعادلة الآتية:

¹ كامل بكرى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 389-390.

² عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 104.

$$g = \frac{PIBHR_t - PIBHR_{t-1}}{PIBHR_{t-1}}$$

حيث:

$PIBHR_t$: متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في السنة t.

$PIBHR_{t-1}$: متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في t-1.

g: معدل النمو الاقتصادي

والجدير بالذكر أنه يمكن حساب معدل النمو الاقتصادي المتوسط المعبر عن فترة زمنية معينة، قصد استخدامه في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل. فإذا أشرنا إلى معدل النمو المركب بالرمز G فإن حسابه يكون وفقا للمعادلة التالية:

$$G = \sqrt[N]{\frac{PIBHR_n}{PIBHR_0}} - 1$$

بحيث أن :

$PIBHR_n$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في نهاية الفترة n؛

$PIBHR_0$: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بداية الفترة؛

N: تعني طول الفترة الزمنية.

3- مقارنة القوة الشرائية :

إن المعضلة التي تواجه المحللين وصناع السياسات الذين يحتاجون إلى إجراء مقارنات بين البلدان تكمن في تمتع كل دولة بعملة خاصة بها، فضلا عن اختلاف الأوضاع الاقتصادية من بلد إلى آخر نظرا لتعدد الهيكل الاقتصادي لكل بلد ومرحلة التنمية التي تمر بها. ويوفر نظام الحسابات الوطنية إطارا لكل بلد، يضمن وضع تدابير للوصول إلى تحقيق الأداء الاقتصادي المنشود، من خلال تقدير الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي والمجاميع الخاصة بهم. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق مقارنات دولية إلا من خلال تحويل الناتج المحلي الإجمالي والمجاميع إلى عملة موحدة باستخدام تعادل القوة الشرائية أو أسعار الصرف¹. وعلى هذا الأساس تعمل منظمة التعاون والتنمية OCDE والمنظمات الدولية الأخرى على نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي من خلال مقارنة

¹ Frederic A. Vogel, *What Is a Purchasing Power Parity?*, world bank ,P1. site web http://siteresources.worldbank.org/ICPINT/Resources/270056-1255977254560/6483625-1338834270350/FVogel_WhatIsPurchasingPowerParity.pdf, Consulté le 9/10/2009.

الناتج المحلي الإجمالي للبلدان عند عملة مرجعية عادة ما تكون الدولار الأمريكي؛ حيث على سبيل المثال تنشر منظمة التعاون والتنمية مجموعات من معدلات تعادل القوة الشرائية كل ثلاث سنوات، اعتماداً على مقارنات تفصيلية للأسعار الدولية. تفضي إلى ترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم، بمعنى أن مقياس تعادل القوة الشرائية (*Purchasing Power Parity (PPP)*) يسهم في تحديد درجة الرفاهية الاقتصادية بشكل نسبي بين دول العالم¹.

وحسب *OCDE* يعرف تعادل القوة الشرائية بأنه الأسعار النسبية، والتي تظهر نسبة أسعار بالعملة الوطنية من نفس السلعة أو الخدمة في بلدان مختلفة. بمعنى آخر تعادل القوة الشرائية هو معامل تحويل يعبر عن عدد وحدات عملة البلد المطلوبة لشراء نفس الكميات من السلع والخدمات في السوق المحلية، أي كما يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. تُمكن النسبة (*PPP*)، من مقارنة تكلفة مجموعة السلع التي تشكل إجمالي الناتج المحلي في مختلف البلدان. وهي تشير إلى عدد الدولارات اللازمة لشراء سلع بقيمة دولار في البلد المعني مقارنةً بالولايات المتحدة². ومن الأمثلة المعروفة للمقارنة منتج واحد هو مؤشر: *BigMacCurrency* التي تقوم مجلة الإيكونوميست بنشره تحت اسم "*burgernomics*"، حيث تعادل القوة الشرائية *BigMac*³ يعبر عن معدل التحويل الذي يلزم لشراء هذا النوع من الهامبرغر خارج الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ورد في الموقع الإلكتروني للمجلة بتاريخ 25 جوان 2011. أن تعادل القوة الشرائية بين استراليا والولايات المتحدة بالنسبة لسلعة *BigMac* هو الثمن المدفوع في استراليا من عملتها الوطنية مقسوماً على السعر المدفوع في الولايات المتحدة ($1.12 = 4.07 / 4.56$)، مما يعني المستهلك يدفع \$ 1.12 لإجراء عملية شراء في استراليا التي من شأنها أن تكلف \$ 1,00 في الولايات المتحدة⁴.

وتعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، والجدول والشكل الموالي يبين ترتيب العشر الدول الأولى من حيث قيمة هذا المؤشر خلال سنة 2014.

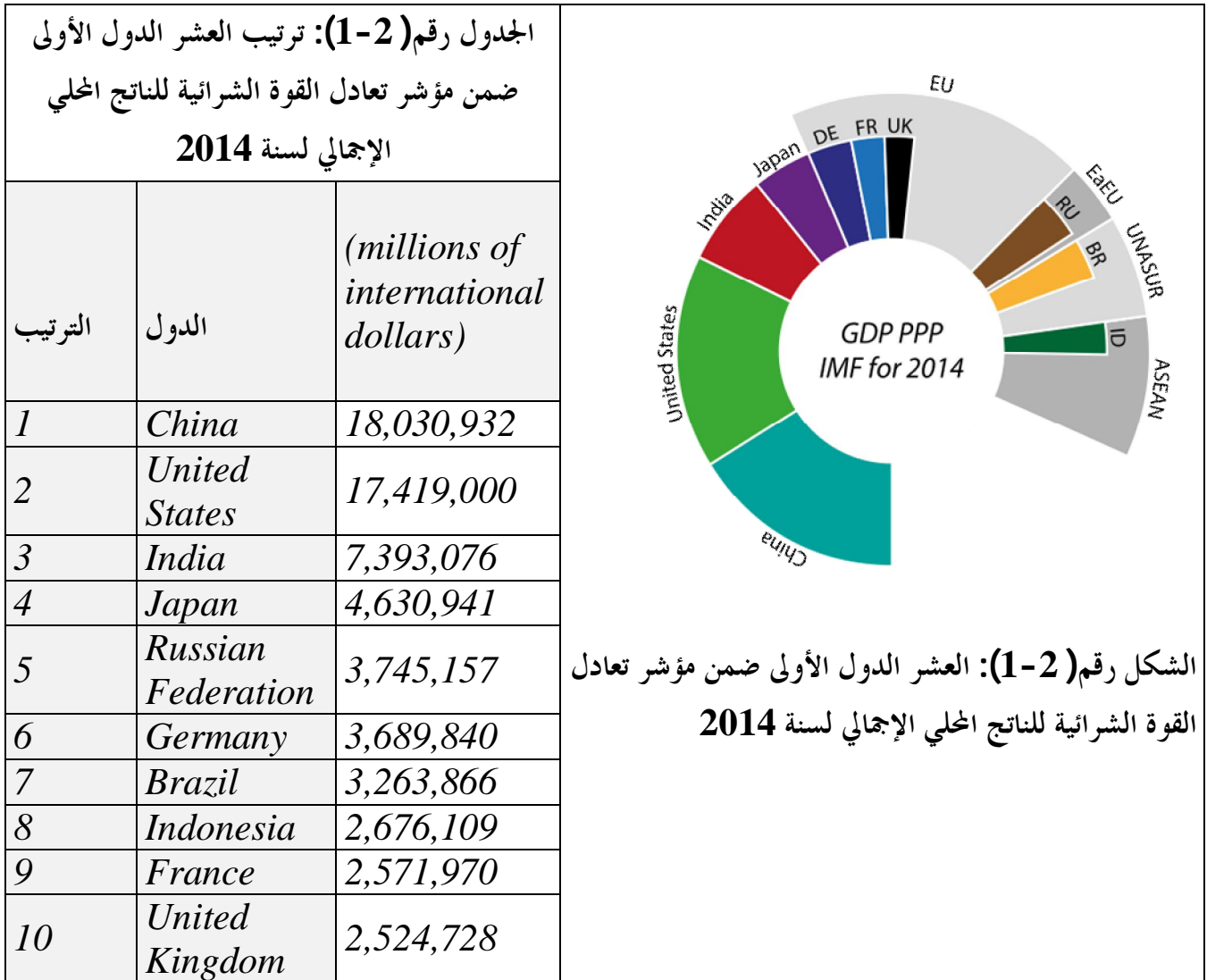
¹ Paul Schreyer and Francette Koechlin, *Purchasing power parities –measurement and uses*, STATISTICS BRIEF, N3, OCDE, March 2002, P1.

<http://www.oecd.org/std/prices-ppp/2078177.pdf> Consulté le 4/09/2010

² *Ibid*, P1.

³ نوع من الهامبرغر المباعة من قبل مطاعم ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم.

⁴ Frederic A. Vogel, *OP-Cit*, P1.



Source : <http://data.worldbank.org/data-catalog/GDP-PPP-based-table>

من خلال الجدول (1-2) والشكل (1-2)، يلاحظ أن الصين قد تمكنت أن تتفوق لأول مرة على الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن هذا المؤشر ويرجع ذلك في نظر الكثير من المختصين إلى تزايد حجم الاحتياطات بالدولار الأمريكي والارتفاع الذي تشهده قيمة عملة الين في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى وتيرة النمو الاقتصادي المتزايدة والمتنامية بشكل ملفت للنظر، كما أن الأوضاع الخاصة التي تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، ورغبتها في تخفيض قيمة الدولار قصد اكتساب أسعار تنافسية وتحفيز الصادرات، كل هذه الأمور شكلت الأسباب التي جعلت من الصين تأخذ الصدارة على مستوى هذا المؤشر.

ويعاب على مقياس تعادل القوة الشرائية (PPP) ربطه بطريقة تعسفية بين الأداء الاقتصادي ومعدل تبادل العملة المحلية بالدولار الأمريكي، وبالتالي هو يتأثر بشكل كبير بالتقلبات

الحادة التي تشهدها الأسواق الدولية لأسعار الصرف، لذا تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يعد مضللاً لأنه يخفي الكثير من الحقائق الاقتصادية خاصة إذ تعلق الأمر بالدول النامية بشكل خاص، لذلك تم الاستعاضة عنه بالاعتماد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها¹.

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي والتنمية

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أبرز التطورات الحاصلة في مفهوم التنمية، ثم التعريف بالتنمية الاقتصادية، وذلك بهدف تكوين فكرة عن هذا المفهوم، وذلك تمهيداً لعرض الفروق الجوهرية بين التنمية والنمو الذي يمثل حجر الزاوية في أغلب الدراسات البحثية.

1- مراحل تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد مر مفهوم التنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل، حيث تم التركيز في بداية الأمر على جانب النمو الاقتصادي، مما يعني أن التنمية تمثل الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل ولمدة زمنية طويلة، وبهذا المفهوم لا يمكن إلا اعتبار التنمية مرادف للنمو الاقتصادي السريع، وامتدت هذه المرحلة من الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف العقد السادس من القرن العشرين وتميزت بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كمدخل لزيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع². وقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولاً من مجرد التحقيق المستمر للزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي، فقد ثبت من تجارب التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية (وبخاصة في أمريكا اللاتينية) أن الكثير من هذه البلدان استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج الوطني الإجمالي، إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان بقيت منخفضة بل تدهورت إلى مستويات أدنى في بعض الدول، ويدل هذا بأن التنمية بمفهومها الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة المتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، لذلك بدأ الاهتمام منذ عقد السبعينات يتحول باتجاه التنمية الشاملة وذلك من خلال تبني سياسات ترمي إلى إزالة أو التخفيف من الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، وقد أصبحت هذه الأهداف تشكل المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية المنتهجة في أي بلد³.

¹ عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سابق، ص 19.

² بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص 11.

³ عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 18.

وعموماً تميزت هذه المرحلة بتعدد الأهداف وتضاربها مما صعب مسألة التوافق بينها، وبالتالى تحقيق هدف التنمية الشاملة أصبح يمثل معادلة صعبة أو مستحيل، ولقد ساهمت هذه الوضعية على سطوع مفهوم التنمية المستدامة، حيث احتل هذا المفهوم مكاناً مرموقاً من الجدال منذ النصف الثانى من ثمانينيات القرن الماضى، وبالتحديد بعد نشر تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية عام 1987، وحسب هذا التقرير جاء تعريف التنمية المستدامة بأنها تلك: "التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية من دون إعاقة مقدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتها"¹. وعليه تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي لعملية التنمية، ونظراً لأن البيئة بمختلف أبعادها هي المحيط الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه الكفيل بضمان بقاءه، فإنها هي المتضرر الأكبر، بسبب عجزه عن تحقيق التوليفة المتوازنة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية، ومنه سيصبح الوفاء بمتطلبات الأجيال الحاضرة سبباً في عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الأجيال المستقبلية، وهذا كله يعود إلى سعي الإنسان لتحقيق التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى على حساب البيئة².

وقد قدم محبوب الحق الاقتصادي الباكستاني نقداً لاذعاً لهذا التعريف وذلك باستناده إلى منطق التنمية البشرية، إذ يجب استدامة الحياة الإنسانية، والبيئة الطبيعية تعتبر وسيلة لتحقيق هذه الاستدامة ولا تمثل بأي حال من الأحوال غاية في حد ذاتها، وفي ظل هذا يتوجب على كل جيل مقابلة احتياجاتها دون أن يترتب على ذلك ديون لا يمكن الوفاء بها، ويقصد بهذا الطرح البديل تفادي تراكم الديون البيئية (النشأة عن تلويث البيئة واستنفاد الطبيعة)، والديون المالية (الراجعة إلى الإقراض غير الرشيد)، والديون الديموغرافية (السماح بتزايد بالنمو السكاني غير المنتظم ومعدلات التحضير العالية)، والديون الاجتماعية (إهمال الاستثمار في تنمية الإنسان)³.

علاوة عما سبق، يوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلازم التنمية البشرية مع التنمية المستدامة، حيث يقصد بالتنمية البشرية إفساح المجال أمام الإنسان لعيش حياة مديدة، تتميز بحصوله على التعليم، الصحة، وتحقيق ذاته، أما التنمية المستدامة فتعني إفساح المجال أمام أجيال الغد، ويتوسع التقرير في توضيح تلازم القضيتين. بملاحظة أن التنمية البشرية بتركيزها على تعدد أبعاد التنمية: "تكمل النهج التقليدية للاستدامة، وتذكرنا بأن المناقشات حول كيفية الاستدامة لا تقل أهمية عن

¹ *Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement, de l'ONU, présidée par Madame Gro Harlem Brundtland, Avril 1987, p43.*

² محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 316.

³ علي عبد القادر علي، ملاحظات استكشافية على النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 2012، ص 50.

معرفة ما الذي يجب أن يكون مستدامًا. وتعني التنمية البشرية توسيع حريات الإنسان وخياراته، بحيث يتمكن من تلبية حاجاته وتحقيق رغباته وطموحاته... ووفقا لمفهوم التنمية البشرية لا يقل الإنصاف بين الأجيال الحالية والمستقبلية أهمية عن الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد¹.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تباينت وجهات النظر في تحديد مفهوم دقيق للتنمية الاقتصادي ، حيث يرى فرنسوا بيرو بأن التنمية عبارة عن : "التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، بهدف جعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة، وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو - الذي هو ضروري للتنمية - المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاتفاقيات تعوقه عديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان"².

وبحسب *Amartya sen* الفيلسوف الهندي والحامل لجائزة نوبل للاقتصاد تعد: "عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية، والوسيلة الرئيسة لتحقيق التنمية المرغوبة. ويمكن فهم الغاية الأساسية باعتبارها الدور البنائي للحرية في عملية التنمية... ويعني الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشمل هذه الحريات المقدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية. بينما يعني الدور الأدواني للحرية بالطريقة التي تساهم فيها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر"³.

كما يعرف أحد المختصين التنمية بأن : "تتضمن معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها. وهناك أربعة معايير يمكن تقدير التنمية على أساسها هي:

- النمو الذي يتم بين فترة وأخرى، مما يدل على ازدياد متوسط استهلاك الفرد عبر الزمن. وينبغي أن يكون هذا الازدياد مستمرا ومتواصلا ؛

- التقويم المبني على الموازنة بين الأشخاص. ويجب أن يؤدي النمو في هذه الحالة إلى تقليل الفوارق بين مستويات المعيشة لمختلف فئات المجتمع؛

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة، 2010، ص 19.

² محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 13.

³ علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص ص 46-47.

-المقارنات الدولية التي تحدث عموما في الفترة ذاتها. والتنمية يدل عليها هنا ارتفاع مستويات المعيشة بشكل عام وتقليص التفاوت بين الدول بالنسبة لمتوسط الاستهلاك الفردي؛
-التقويم على أساس الموازنة بين الأنظمة. ومعيار تقويم التنمية يستند إلى إمكان الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى باستخدام جميع ما يتوافر من المعرفة والتكنولوجيا استخداما كاملا¹.
إن المعايير السالفة الذكر، تبين أن عملية التنمية ليست بالضرورة لصيقة بتحسين مستوى المعيشة بصورة عامة فقط، بل أنها تؤكد على وجوب حدوث تبديلات اقتصادية واجتماعية عامة، وإعادة توزيع الناتج الوطني من أجل تقليل التفاوت بين الدخول الحقيقية للأفراد داخل المجتمع الواحد.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف للتنمية، يمكن القول أنها عبارة عن نقلة نوعية مركبة تستهدف إلى جانب تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج عن طريق الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة، تحقيق تطوير جوهري في مستوى رفاهية المجتمع. وتقليل حجم التفاوت الموجود في الدخول الحقيقية بين أفراد المجتمع، ومن أجل الوصول إلى ما تصبو إليه عملية التنمية لا بد أن يتمتع البشر بالحرية فهي تمثل صمام الأمان لتحقيق التحول السهل والمنظم للمجتمع.

3-الفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية

تركز حل مؤلفات التنمية الاقتصادية على التفرقة بين التنمية والنمو الاقتصادي، ويحاول كل مؤلف جاهدا إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين، إلا أن هؤلاء المؤلفين يتفقون على أن النمو الاقتصادي يعني النمو الكمي لكل من الناتج المحلي والدخل الوطني، كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو بالإضافة إلى النمو الكمي يجب إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنى المجتمعات بهدف توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع كما أنه لصيق بالبلدان المتخلفة، وبناء على ما سبق يمكن القول أن التنمية مفهوم أشمل وأعم من النمو.²
ويميز بونيه بين المفهومين النمو والتنمية حيث يقول "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"، أما جوركنسون فيقول: "أن الفرق بين نظريات التنمية ونظريات النمو يكمن في أن نظريات التنمية تركز اهتمامها على الموازنة بين تراكم رأس المال وزيادة السكانية في حين

¹ عصام حوري و عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 2000-2001، ص214.

² فايز إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص ص 399-427.

تركز نظريات النمو على التوازن بين التوظيف والادخار¹. ويقدم شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" تفسيراً لكل من مفهوم النمو والتنمية إذ يرى أن النمو هو تغير تدريجي منتظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد أما التنمية فهي نتاج قوى تعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل يظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة. وتؤكد أوسولا هيكس على أن "مفهوم النمو ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصادياً والتي تتميز باستغلال مواردها المعروفة استغلالاً شبه كامل أما مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها"².

في حين حاول الاقتصادي فلاديمير كوسوف تقديم تعريف لكل من النمو والتنمية مفاده أن النمو يشير إلى التغيير في حجم الاقتصاد، في حين أن التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه، بل أيضاً على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيماً لإنتاجية العمل الاجتماعي. أي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره، وهي القطاعات الأكثر حركية (ديناميكية) على امتداد أجل طويل. والقطاعات الأكثر حركية تعني بمعناها النسبي في الزمن والمكان³.

وعلى العموم إن حدوث النمو الاقتصادي (أي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع، ويمكن بيان ذلك كالآتي⁴:
- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق الزيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية للتخلف؛

¹ عماد الدين أحمد المصباح، مرجع سابق، ص ص 23-24.

² عصام حوري و عدنان سليمان، مرجع سابق، ص 220.

³ مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 73، الكويت، يناير / كانون الثاني 1984، ص 211.

⁴ جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 30-32.

- من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات؛

- ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلاً في تزايد الاختلالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للنتائج الوطني الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلاً) وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج والخدمات (أي توزيعها بين أقاليم الدول المختلفة)، وفي توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، في إشباع الحاجات الأساسية للناس، وفي سوق العمل (باتتشار البطالة من جراء الاختيار الشيء للتكنولوجيا مثلاً)؛

- يمكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية، هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية، كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني؛

- ويقال أن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وبتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعى المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة¹؛

- إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق؛

¹ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 32.

- يحصل النمو حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار، لان الاحتلال يأتي ليهدم لا يبني، ويأخذ ولا يعطي، وهذا ما يتجلى بوضوح شديد في فلسطين التي عانت ومازالت تعاني منذ عقود مضت من قصور مجالات التنمية بكافة أشكالها، فما زالت تفتقر إلى كثير من عناصر البنية التحتية في كافة الجوانب والميادين، لكن ذلك لم يمنع من نمو وزيادة في عدد السكان والمصانع والمباني، والمؤسسات التعليمية، ودخل الأفراد رغم أنهم تحت الاحتلال.

المبحث الثاني :

التفسير الكنزوي و النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر

والنمو

سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على النظرية الكنزوية والتي تعتبر في نظر الكثير من المختصين بمثابة تمهيداً، لعرض وجهة نظر التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما سيتم الاستعانة بالدراسات التطبيقية بهدف إثبات أو نفي صحة النظريات التي ترسم معالم هذه العلاقة المدروسة.

المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل

التحليل الكنزوي ونموذج هارود -دومار

يعنى هذا المطلب بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل النظرية الكنزوية، وذلك تمهيد لعرض نموذج هارولد ودومار الذي يناقش العلاقة في ظله بتفصيل أكبر.

1- التحليل الكنزوي

لم يصل كينز إلى حد وضع نموذج في مجال النمو الاقتصادي على غرار النماذج المشهورة، بل جاءت تحليلاته متمثلة في سياسات وأدوات اقتصادية أكثر من كونها نظرية للنمو، ولكن أفكاره قد ساعدت الكثيرين في ما بعد لصياغة نظريات النمو الاقتصادي، لذا سنعكف على عرضها قصد تمهيد الطريق لفهم نظريات النمو التي عنيت بتفسير طبيعة العلاقة بين الاستثمار و النمو الاقتصادي. وقد ركز تحليله على دراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية. فقد أهتم التحليل الكنزوي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال.

وقد رأى كيتز أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في التوسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل¹.

وأنتقد كيتز الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية وأهمها قانون ساي ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، حيث يتحدد مستوى الاستخدام من خلال الطلب الفعال، الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة².

باختصار شديد "ركز (كيتز) على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار - الإنفاق العام - الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبيًا أو إيجاباً في حجم الناتج وإجمالي الصادرات"³. ويصف (كيتز) من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية)، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار⁴. وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكتري والتي تعطي بالصيغة الآتية :

$$\Delta y = K_I \times \Delta I$$

بحيث أن:

Δy : التغير في الدخل ، K_I : المضاعف ، ΔI : الزيادة في الاستثمار

وبالتالي حسب النظرية الكتريية يعتبر الطلب الفعال العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كيتز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول

¹ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة: تونس، الجزائر، المغرب -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 77.

² هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 381-382.

³ عمر عثمان زروح، عبد الله إبراهيم فائد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال أفريقيا (حالة ليبيا، تونس و مصر) للفترة (1986-2005)، بحوث و مناقشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط العربي تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، ليبيا، طرابلس، 2007، ص 6.

⁴ أبديجان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 294-295.

التكنولوجي. وبالتالي فإن التحليل الكتري لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث ترك كيتز موضوعات النمو والتنمية الاقتصادية مفتوحة.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل نموذج هارود - دومار

2-1- عرض نموذج هارود - دومار *Harrod- Domar*

لقد تزايد الاهتمام بنظريات النمو الاقتصادي بوصفها أحد أبرز فروع النظرية الاقتصادية، ويرجع الفضل إلى ذلك للجهود المبذولة من طرف الكثير من الباحثين، ولعل على رأسهم Domar في مقاله الشهيرة: "التوسع الرأسمالي، معدل النمو والعمالة" التي نشرت عام 1936. وكذا الاقتصادي روي هارود Roy Harrod في مقاله الشهيرة "محاولة صياغة النظرية الحركية" التي نشرت عام 1939 ومن النتائج التي تربت على صدور هاتين المقالتين إتساع الاهتمام بنظرية النمو الاقتصادي سواءً أكان ذلك على المستوى الكلي أو على مستوى التشابك الصناعي¹. وقد نشر هارود نموذجه لاقتصاد مغلق إذ ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي لبيان ديناميكية النظام الكيتري مركزاً على الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار المتمثل في الطلب الفعال من ناحية، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى². وتقوم هذه النظرية على الفرضيات الآتية:³

❖ ثبات الميل الحدي للادخار؛

❖ الاقتصاد مغلق؛

❖ الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار؛

❖ ثبات المستوى العام للأسعار. بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي، وكذلك ثبات أسعار الفائدة؛

❖ هناك توازن أي تحقق الاستخدام الكامل؛

❖ ثبات معامل (رأس المال / الناتج)، فعلى سبيل المثال إذا افترضنا وجود علاقة اقتصادية بين

رصيد رأس المال (K) وإجمالي الناتج (Y). بمعنى انه إذا لزم ما قيمته 3 مليون دولار من رأس

المال الثابت (آلات وأجهزة) لإنتاج يساوي ما قيمته مليون دولار من الناتج، فإن هذا يعني

¹ أبي محمد صبري الوتار و أنيل عبد الجبار الجومرد، مدخل إلى الاقتصاد الرياضي، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993، ص 199.

² هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 383.

³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 74-75.

أن أي إضافة رصيد رأس المال (من خلال الاستثمارات الجديدة) سوف تعطي ناتجا سنويا بنفس النسبة 3/1 وهذه النسبة تسمى معامل رأس المال كما تعتبر مقياساً لكفاءة رأس المال¹.

وعموماً فقد حاول نموذج Harrod-Domar أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، ويتحقق ذلك عند تساوي جانبي العرض والطلب بالمجتمع، وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغير للجانبين عبر الزمن. وقد تم صياغة أفكار Harrod-Domar في شكل نموذج رياضي يعبر عنه كمايلي²:

$$g = \frac{s}{K/y}$$

حيث تعبر الرموز: y, K, s, g على التوالي على : معدل النمو ، معدل الادخار، رأس المال، الدخل أو الناتج.

وقصد فهم كيفية صياغة معادلة النموذج يمكن إتباع الخطوات الآتية:³

$$S = sy \dots \dots \dots (1)$$

لدينا الادخار الإجمالي (S): هو عبارة عن دالة تابعة للدخل.

بحيث: S: الميل المتوسط للادخار.

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (2)$$

في حين يعرف الاستثمار بالمعادلة (2) بأنه التغير في رصيد رأس المال.

أما v يمثل معامل رأس المال وهو عبارة عن حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو أنه حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة.

$$v = \frac{K}{y} \dots \dots \dots (3) \Rightarrow K = v.y \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta k = v.\Delta y \Rightarrow v = \frac{\Delta K}{\Delta y} \dots \dots \dots (5)$$

وبمفاضلة المعادلة رقم (4) نحصل على:

وبما أن شرط توازن الاقتصاد يتمثل في التساوي بين الادخار الإجمالي مع الاستثمار.

$$I = S \dots \dots \dots (6)$$

وباعتماد المعادلة رقم (5) يمكننا أن نصل إلى:

$$I = \Delta K = v\Delta y \dots \dots \dots (7)$$

¹ محمد عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 157.

² محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 91-93.

³Frédéric Teulon, *Croissance crises et développement*, collection Major, 9^e edition, puf, France, 2010, P112.

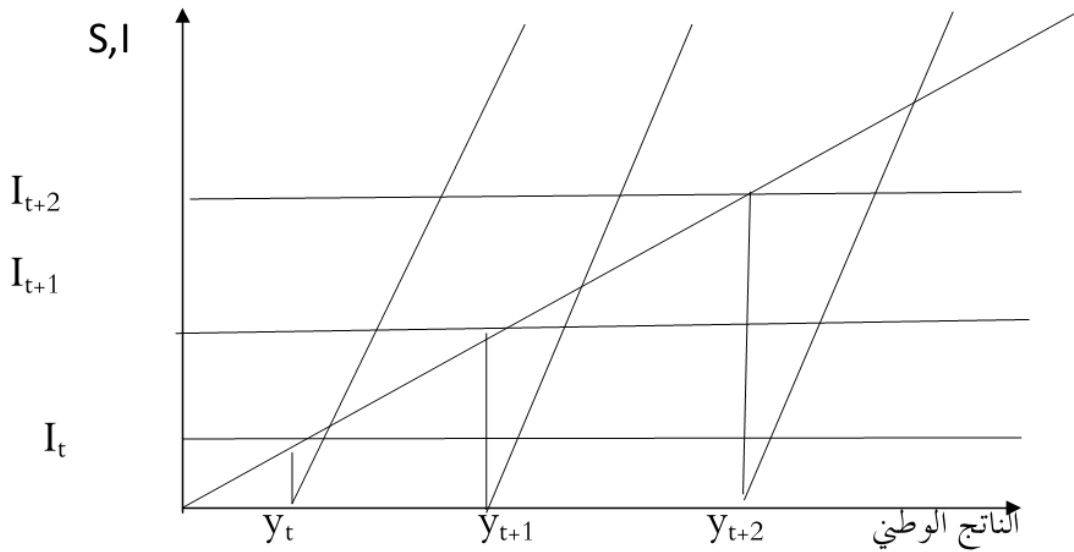
وبتعويض المعادلة رقم (7) و(1) في (6) يمكن التوصل إلى النتيجة الآتية:

$$sy = v\Delta y \dots\dots\dots(8)$$

$$g = \frac{\Delta y}{y} \text{ وبما أن معدل النمو } g \text{ هو:}$$

$$g = \frac{s}{v} = \frac{s}{K/y} \dots\dots\dots(9) \quad \text{ومنه نكتب:}$$

ومن العلاقة السابقة يتبين أن شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها هارود -دومار والذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوماً على نسبة رأس المال على الناتج. وبناء على ذلك يسود الاقتصاد حالة من التوازن الحركي حينما ينمو ذلك الاقتصاد بمعدل مساو لحاصل ضرب نسبة الطاقة الإنتاجية إلى رأس المال في متوسط الادخار للمجتمع. ويمكن تفسير المتحصل عليها سابقاً هندسياً من خلال الاستعانة بالشكل (2-2) البياني الآتي:



الشكل رقم (2-2) : عرض هندسي لنموذج هارود-دومار في النمو الاقتصادي

المصدر: أبي محمد صري الوتار و أثيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سابق، ص 209.

من خلال الشكل البياني، يتحقق المستوى التوازني في الزمن t عند النقطة a ؛ حيث يتساوى الاستثمار I_t مع الادخار S_t ، ولكي تستغل الطاقة الإنتاجية بكاملها عند بدء الفترة $t+1$ يجب أن يكون مستوى الاستثمار مساوياً لـ I_{t+1} هذا المستوى من الإنفاق الاستثماري يؤدي بدوره إلى إضافة طاقة إنتاجية جديدة، ويترجم ذلك من خلال الانتقال إلى نقطة التوازن b وهكذا ودواليك. إن ضمان التوازن المستمر للاقتصاد مرهون بنمو الاستثمار، ونمو رصيد رأس المال بمعدل

مساو لحاصل ضرب نسبة الطاقة الإنتاجية إلى رأس المال في الميل الحدي أو المتوسط للدخار للمجتمع.

والجدير بالذكر أن خصوصيات هذا النموذج تكمن في إهماله للجانب النقدي والمالي، بالإضافة إلى أن نموذج هارود يقترب من نموذج دومار، ذلك على الرغم من أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويتغاض كلية على شرط التوازن في سوق العمل، بالمقابل فإن تحليل هارود أكثر انسجاما وتكاملا، نظرا لأنه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن ضمن السوقين، فضلا على طبيعة العقبات المواجهة لتحقيق التوازن الآني فيهما، وعلى الرغم من تلك الاختلافات المفصلية إلا أن التحليلان يحققان نفس النتيجة المذكورة أنفا¹.

وقد ميز هارود في نمودجه بين ثلاثة تصورات لمعدل النمو هي:²

- **معدل النمو الفعلي: (g)** الذي يتحدد استناداً إلى كل من نسبة الادخار ونسبة رأس المال إلى الناتج، أي معامل رأس المال.

- **معدل النمو المضمون أو المرغوب: (g_w)** وهو المعدل الذي يستخدم كامل مخزون رأس المال، و يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف.

- **معدل النمو الطبيعي: (g_n)** وهو عبارة عن أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل وأوقات الفراغ.

وبهدف استمرار تحقيق التشغيل الكامل، يتطلب الأمر نمو الإنتاج بمعدل طبيعي، و يعني ذلك ضمناً حدوث مساواة بين معدلات النمو السابقة، ويعد هذا الأمر مستحيل لان العوامل المتعلقة بنمو العمالة ونمو الإنتاجية وتراكم رأس المال تعد خارجية ومستقلة، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى استحالة الحصول على التشغيل الكامل بصفة مستمرة. أما في الوضعية التي يكون فيها معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يصبح الاقتصاد يعاني من حالة من الانكماش المتتالي، وبالتالي سيكون معدل النمو المرغوب أكبر من معدل النمو الفعلي، ومن أجل تفادي هذا الفأض يجب أن ينمو الاقتصاد بنفس مقدار معدل النمو المرغوب، ومن أجل تحقيق التوازن بين معدل النمو المرغوب ومعدل النمو الطبيعي، يجب تخفيض معدل الادخار نظراً للكساد، أما في الوضعية المعاكسة عندما يكون معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المرغوب فإن قوى السوق تعمل على دفع معدل نمو الاقتصاد إلى تحقيق معدلات نمو أكبر من المستهدفة، مؤدية إلى حالة من النقص في رأس المال،

¹ Gilbert Abraham-Frois, *Dynamique Economique*, 7 édition, Dalloz, 1991, PP181-186.

² Frédéric Teulon, *op-cit*, P111.

واقتراب لمعدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، عادة ما تؤدي مثل هذه الوضعية إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.¹

2-2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفقا لنموذج هارود-دومار

لقد بين التحليل السابق نظرية النمو الاقتصادي لنموذج هارود-دومار، وحتى تتمكن من فهم طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل هذا النموذج لابد من الأخذ بعين الاعتبار رأس المال الأجنبي، وكما هو معلوم فإن رصيد رأس المال يتكون من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي أي:²

$$K = I_d + I_f$$

بحيث: I_d : الاستثمار المحلي، أما I_f : الاستثمار الأجنبي (مباشر، وغير مباشر). وبالتالي يصبح معدل النمو كالتالي:

$$g = \frac{(I_d/y + I_f/y)}{v}$$

$$g = s/v + \frac{(I_f/y)}{v}$$

$$s = \frac{I_d}{y}$$

ونستنتج أن :

ومن خلال هذا النتيجة تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو، ونظرا لأن الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية المفاضلة بين البدائل الآتية:³

❖ التنازل عن معدل النمو المستهدف؛

¹ صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص38.

² Glenn Firebaugh , *Growth Effects of Foreign and Domestic Investment, American Journal of Sociology, The University of Chicago Press, Vol. 98, No. 1 ,July, 1992, P128. <http://www.jstor.org/www.sndll.arn.dz/stablepdf2781194.pdf>acceptTC=true, Consulté le 06/09/2010*

³ شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، مجلة الإستراتيجية و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد: 04، جانفي 2013، ص 213.

- ❖ رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع؛
 - ❖ اللجوء إلى الاقتراض المحلي و/ أو الخارجي؛
 - ❖ تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي .
- ويلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويهدد استقرارها، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي (في حالة رفع سعر الفائدة)؛ مما يؤثر سلباً على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلباً على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحاً بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.¹

والجدير بالذكر أن العديد من الدراسات الاقتصادية تستند إلى نموذج هارود-دومان (Harrod-Domar) لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي؛ حيث استهدف النموذج بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار (Saving Gap) أو فجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap)، ولتغطية النقص الفادح في الادخار فإنها تستعين بالمساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات، أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية².

ولقد أوضح Firebaug عام 1992 في إطار نموذج Harrod-domar أن هناك تكامل ينشأ بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أن زيادة التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وأن هذه النتيجة تشير ضمناً إلى فكرة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتي عكف رواد الفكر الاقتصادي الحديث على مناقشتها بأكثر استفاضة. ويقصد بالتكاملية في هذا المجال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز على مزيد من الاستثمار المحلي، دون أن

¹ جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراة في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص ص 127-128.

² ميشيل توادرو، مرجع سابق، ص ص 128-129.

يعتبر عاملاً مثبطاً له، وبالتالي يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري للقضاء على ضعف المدخرات المحلية خاصة في الدول النامية بسبب حجم الفجوة الكبيرة بين الادخار و الاستثمار، والتي ينشأ عنها بطء مزمّن في معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول.¹

والجدير بالذكر أنه في مجال تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو قام *Bisat* وآخرون، بدراسة لتوضيح العلاقة بين النمو والاستثمار والادخار في 13 دولة عربية (الجزائر، البحرين، مصر، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات) وخلال الفترات: (1974-1985)، (1986-1996)، (1971-1996) وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تم الحصول على النتائج الملخصة بالجدول (2-2) الموالي:

¹ Glenn Firebaugh, *op.cit*, pp114-157.

الجدول رقم (2-2): متوسط معدلات النمو السنوية للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج للدول محل الدراسة خلال فترات مختلفة

الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج			الدولة
(1996 - 1986)	(1985 - 1974)	(1996-1971)	
7,9 -	0.8-	3,6 -	الجزائر
1,1-	1.7-	0.9 -	البحرين
0,3	1.7	0.8-	مصر
-7,5	1.5	2,9-	الأردن
1.2	7.5-	3.0-	الكويت
4.8-	2.0-	2.3-	لبنان
0.7-	0.1	0.2-	المغرب
0.9	5.7	2.4-	عمان
2.2-	4.5-	2.8-	قطر
0.1-	4.6-	1.1-	السعودية
1.0-	2.6 -	1.4	سوريا
0.7	1.1	1.4	تونس
0.9-	5,8-	3.2-	الإمارات

Source : Amer Bisat., Mohamed A.El-Erian. and Thomas. Helbling, Growth Investment, and Saving in the Arab Economies, IMF working paper WP/97/85, july 1997, P19. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9785.pdf> Consulté le 4/06/2009

لقد بررت الدراسة وجود المعدلات السالبة لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الكثير من الدول بانخفاض الاستثمار في تلك الدول، وما لذلك من تأثير سلبي على النمو الاقتصادي مقاسا بنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، بالإضافة إلى ما تعانيه معظم الدول من هياكل ديموغرافية مختلفة مثل انخفاض متوسط أعمار قوة العمل وانخفاض التوظيف بالشكل الذي ينعكس على انخفاض الإنتاجية.

كما خلصت الدراسة إلى تحديد أبرز العناصر التي يجب التركيز عليها لتحفيز النمو في الدول العربية والتي تتمثل في:¹

- ❖ ضرورة تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- ❖ التعجيل بالإصلاحات الهيكلية؛
- ❖ استثمار أكثر كفاءة في القطاعات الاجتماعية؛
- ❖ بناء وتطوير قاعدة مؤسسية ومعلوماتية.

ويستلزم هذا الأمر زيادة التكوين الرأسمالي الثابت عن طريق زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاقتصاد ذلك لما لهذا العامل من تأثير مباشر وغير مباشر على تحفيز النمو الاقتصادي، كما يجب العمل على زيادة المدخرات المحلية بالشكل الذي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي بالتبعية، علاوة عن تحقيق التكاملية في تمويل الاستثمار اعتماداً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-3- الانتقادات الموجهة لنموذج Harrod-Domar

من جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج، يمكن سرد النقاط الآتية:²

- يعتبر افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية وذلك نظراً لإمكانية تغيرهما خاصة في الأمد الطويل، وعليه يشكل تغير الفن الإنتاجي تأثيراً واضحاً على إنتاجية رأس المال والعوامل الإنتاجية الأخرى؛

- عدم إهتمام النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛

- فرضية ثبات نسب إستخدام كل من رأس المال و العمل غير واقعية بسبب إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، بالإضافة لتأثير التقدم التقني؛

- تعتبر فرضية المساواة بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، لاسيما إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

وتجدر الإشارة إلى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الجديدة، هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأمد. لأن زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معدل رأس المال الناتج، تاركاً معدل النمو طويل الأمد دون تغيير. إن هذه فكرة تعتمد على انخفاض

¹ Amer Bisat, Mohamed A.El-Erian. and Thomas. Helbling, *op-cit*, PP.27-33.

²مدحت القريشي، مرجع سابق، صص76-77.

إنتاجية رأس المال عند حصول زيادة في معامل رأس المال الناتج، لكن هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات فإن هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد وبالتالي فإن النمو يصبح داخلياً.

المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل نموذج سولو

1- عرض نموذج سولو Solow

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1986، تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود-دومار ويعتبر النموذج روبرت سولو من أهم الأعمال لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان هدف سولو تقديم حلاً للمشكلة التي واجهت هارود-دومار حيث يقول: "في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة من هارود و دومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدأ على كل من هارود دومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر: متى يكون الاقتصاد الوطني قادراً على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن:

معدل الادخار الوطني = معامل رأس المال الناتج .معدل نمو القوى العاملة

كما كانت كتابات هارود بصفة خاصة مليئة بادعاءات غير مبلورة بان النمو المتواتر يمثل في أي وضع نوعاً من التوازن الذي يتسم بعدم استقرار كبير، وأي انحراف صغير عن هذا الوضع سيكون مصيره التضخم المتناهي بعملية بدأت وكأنها تعتمد أساساً على تعميمات غامضة في شأن سلوك التنظيم"¹.

عموماً يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، وحاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة². حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقدها معظم الاقتصاديين أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي

¹ روبرت سولو، مرجع سابق، ص 14-15.

² ميشيل تودار، مرجع سابق، ص 150.

لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت .

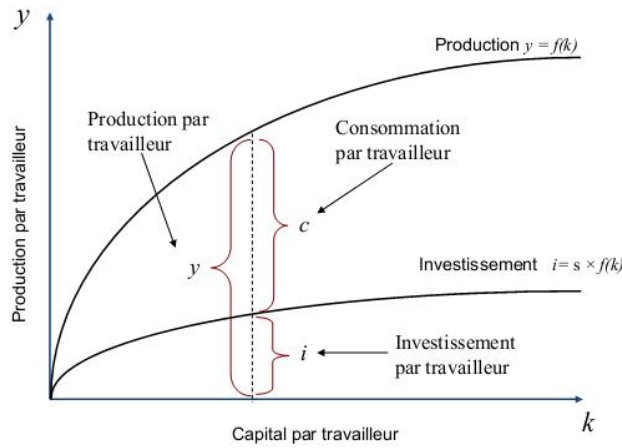
وقد قام سولو باختبار هذه الفرضية بناء على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين الأعوام (1909-1949)، من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى جزأين منفصلين :

❖ الجزء الأول: مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.

❖ الجزء الثاني: الجزء الذي لا يمكن أن يرجع لزيادة رأس المال.

ولقد جاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين، حيث أظهرت الدراسة أن (12,5%) فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، في حين يعود الجزء المتبقي من نمو الإنتاجية لما سماه سولو **بالتحول التقني**، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية الحاصلة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر العامل الحاسم في نمو الإنتاجية¹.

ومن أجل التعرف أكثر على نظرية سولو في النمو في شكلها الرياضي ، يمكن الاستعانة بالشكل البياني (2-3) التالي لمعرفة دالة الإنتاج والاستثمار.



الشكل رقم (2-3): دالة الإنتاج و الاستثمار

Source : Achour Tani Yamna , *L'analyse de la croissance économique en Algérie, THESE De Doctorat en Sciences Option : Finances Publiques, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2013-2014, P91.*

¹ فريديريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، العبيكات، السعودية، 2002، صص 40-41.

-دالة الإنتاج: تبين دالة الإنتاج لكل عامل العلاقة بين المخرجات (الناتج) لكل فرد ونسبة رأس المال لكل عامل. ومن خلال الشكل (2-3) يلاحظ انه مع ارتفاع رصيد رأس المال لكل عامل (K) يرتفع الناتج لكل عامل (y) نتيجة لتكثيف رأس المال الذي يزيد من إنتاجية العامل، ولكن الزيادة المتحققة في الإنتاج لكل عامل عند المستويات العليا لكثافة رأس المال اقل منها عند المستويات الدنيا بسبب تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال. ويعبر عن دالة الإنتاج بالمعادلة الآتية:

$$y = f(K, L) \dots \dots (1)$$

بحيث أن: K: رأس المال، أما L: العمل.

وتتميز هذه الدالة الإنتاج بالخصائص الآتية:¹

-الخاصية الأولى: الإنتاجية الحدية متناقصة

$$\forall K > 0, L > 0, \begin{cases} \frac{\partial F}{\partial K} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 \\ \frac{\partial F}{\partial L} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0 \end{cases}$$

وبما أن المشتقة الثانية أقل من الصفر، فإن ذلك يؤكد على تناقص الإنتاجية الحدية.

-الخاصية الثانية: غلة الحجم ثابتة

حسب سولو فإن غلة الحجم ثابتة، أي أن كل زيادة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى نفس الزيادة

في حجم الإنتاج وهو ما تترجمه العلاقة التالية:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L), \forall \lambda > 0$$

وهذا يعني أن دالة الإنتاج متجانسة ومن الدرجة الأولى.

-الخاصية الثالثة: تحقق شروط *Inada* عام 1963 وهي ترجع إلى الاقتصادي الياباني *Ken-*

Ichi Inada

$$\begin{cases} \lim_{K \rightarrow 0} F_K = \lim_{L \rightarrow 0} F_L = \infty \\ \lim_{K \rightarrow \infty} F_K = \lim_{L \rightarrow \infty} F_L = 0 \end{cases}$$

-دالة الادخار: يعبر عنها بالمعادلة التالية: $E = s.y \dots \dots (2)$

¹ Achour Tani Yamna , *op-cit*, PP87-88.

حيث تشير (S) إلى الميل الحدي (أو المتوسط) للادخار، و (y) تمثل دخل الفرد وافترض أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل، لذلك فإن الادخار للفرد يساوي (sy)، كما أن المعادلة السابقة تدل على أن نسبة من الناتج ستدخر وتستثمر.

$$\dot{k} = s.y \dots \dots (3) \Rightarrow \dot{k} = s.f(K, L) \dots \dots (4)$$

وبما أن $f(K, L)$ دالة متجانسة ومن الدرجة الأولى يمكن كتابة المعادلة السابقة كمايلي :

$$\dot{k} = s.f\left(\frac{K}{L}, L\right) \dots \dots (5)$$

وباعتبار أن رأس المال للفرد يساوي $k = \left(\frac{K}{L}\right)$ فإن:

$$\left(\frac{K}{L}\right) = s.f(k) \dots \dots (6)$$

$$k = \left(\frac{K}{L}\right) \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L) \Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L}$$

$$\dot{k} = s.f(k) - k \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots (7) \quad \text{فإن:}$$

وقد افترض سولو أن معدل الزيادة في اليد العاملة $\frac{\dot{L}}{L}$ ثابتة وقيمتها تعادل n :

$$\dot{k} = s.f(k) - kn \dots \dots (8)$$

يحسب تراكم رأس المال بتخفيض $\delta \times K$ من المعادلة رقم (8) وتصبح معادلة النمو

$$\dot{k} = s.f(k) - (n + \delta)K \dots \dots (9)$$

حيث أن δ : معدل اهتلاك رأس المال .

وتعني المعادلة رقم (9) أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة ثلاث عوامل¹:

❖ الاستثمار للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد؛

❖ معدل اهتلاك رأس المال للفرد $\delta \times K$ الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس

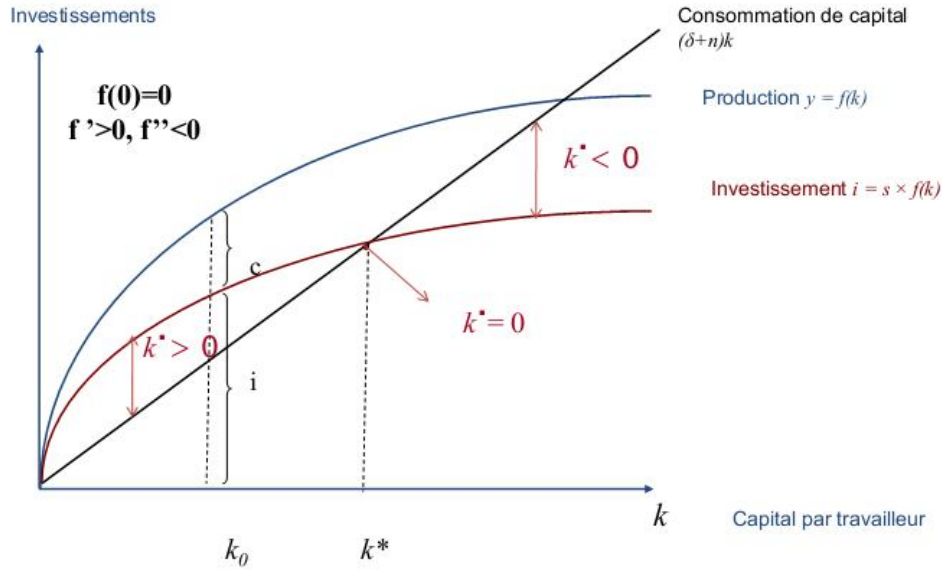
المال للفرد؛

❖ معدل انخفاض رأس المال نتيجة للنمو السكاني، والذي تؤدي إلى الزيادة فيه إلى

انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

¹ رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص 61-62.

و يمكن توضيح النتيجة السابقة المتوصل إليها في المعادلة رقم 9 بالاستعانة بالشكل (2-3) التالي:



الشكل رقم (2-4): الحالة المستقرة للاقتصاد في نموذج سولو

Source : Robert J.Gordon, *Macroeconomics, 11th Edition*, PEARSON Addison Wesley, New York, 2009, P330.

ويتضح من الشكل السابق الذي يمثل الحالة المستقرة للاقتصاد، إن الادخار الإفراد هو نسبة ثابتة من دخولهم، وأن منحني الادخار يبين مستوى الادخار عند كل مستوى نسبة رأس المال للفرد (K). أما الخط المستقيم $(n+\delta)K$ يظهر مقدار الاستثمار اللازم عند كل نسبة من رأس المال العامل. وذلك للإبقاء على نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة وذلك بتوفير الآلات والمعدات اللازمة لإحلالها محل التالف منها، وتوفير الكمية اللازمة منها أيضاً للعمال الجدد الداخلين في القوى العاملة. يعد التحليل السابق لصيق بظاهرة النمو الاقتصادي قصير الأجل، أما بالنسبة للمدى الطويل فيكون النمو الاقتصادي مستقراً في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت، ويمكن ملاحظة الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في رأس المال مساوياً للصفر، حيث كلما كانت نسبة رأس المال أقل من الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو أكبر.

2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفقاً لنموذج سولو

ويرتكز هذا النموذج على فرضية استخدام المزيد من عنصري العمل ورأس المال، طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، حيث نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقض الغلة (تناقص العوائد) ورأس المال¹. ونظراً لافتقار الدول النامية لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال

¹ ميشيل توادرو، مرجع سابق، ص 150.

تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع عملية انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية سواء كان ذلك في شكل مباشر (استثمار أجنبي مباشر) أو غير مباشر (استثمار في المحفظة المالية). ولقد استطاع *Solow* بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو *The growth Accounting Approach* من خلال معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج ومن ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:¹

$$y = A(K, L, F, Z)$$

حيث أن:

Y : تشير إلى الناتج كمتغير عن النمو الاقتصادي.

K : تمثل رأس المال المحلي.

L : تشير إلى عنصر العمل.

F : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

A : تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z: تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل: الصادرات، الواردات، المتغيرات الوهمية.

لقد ركز *Solow* في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية *Technological Progress* معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العنصرين، وذلك عكس النماذج النيوكلاسيكية الأخرى التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.²

أكد نموذج *Solow* على أن معدل النمو طويل الأجل يعتمد بالكامل على التغير التكنولوجي، في حين أكدت النماذج الأخرى أن التقدم أو التغير التكنولوجي يعتبر بمثابة متغير داخلي في نماذج النمو الداخلية، وذلك استنادا إلى أن التغير التكنولوجي ينتج عن نشاط البحث العلمي والتنمية الهادفة إلى البحث والتطوير.³

¹ De Mello R. Luiz, *Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth A Selective Survey*, *The Journal of development Studies*, Vol 34, N1, October 1997, PP10-12.

² Yu.Hsing and Wen-Jen Hsing, *Testing The Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan*, *Risec*, Vol.44, No.3, 1997, P 601.

³ De Mello R. Luiz, *op-cit*, PP8-10

أوضح *Solow* أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص العائد على رأس المال المادي، فقد نوه سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي في تعظيم عوائد الإنتاج بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

وعلى النقيض لما أورده سولو فيما يتعلق بمحدودية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي قررت النماذج الكلاسيكية بصفة عامة عكس ذلك، حيث أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجيا المصاحبة له و/أو نمو نسبة العمل / السكان، وبالتالي تعتبر من العوامل الخارجية.¹ كما تلعب السياسة الحكومية دوراً كبيراً في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية عن طريق نقل المعرفة التكنولوجية ورفع المهارات الإدارية للعاملين.²

علاوة عما سبق، أوضح النيوكلاسيكيون أن التقدم التكنولوجي يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن هذا الاستثمار يعالج أوجه القصور في الدول المضيفة فيما يتعلق بالعنصر التكنولوجي كما أشاروا إلى ضرورة تواجد العملية التي هي أساس التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة دون ارتباط ذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر كشرط أساس.

لقد اتضح عند اختبار نموذج سولو أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طردياً بنصيب الفرد من رصيد رأس المال ونصيب الفرد من العمالة ونصيب السكان الذين أتمو التعليم العالي ودرجة الانفتاح. كما تم اختبار تأثير دور الحكومة (معبراً عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي) والتشوهات الضريبية (معبراً عنها بضرائب العمل وضرائب رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتوصلوا إلى عدم معنوية معاملات المتغيرات سالفة الذكر. كما تم التوصل في إحدى نتائج دراسة *Hsing and Hsieh* إلى أن رأس المال والعمل غير المدرب فسرا 32% و13% بنفس الترتيب، كما فسر رأس المال البشري نسبة 45% من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن 10% من النمو تعود إلى انخفاض تشوه الضريبية وكفاءة البنية الأساسية الحكومية.³

¹ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 124.

² Amer Bisat, . Mohamed A.El-Erian. and Thomas. Helbling, *op-cit*, P15.

³ Yu.Hsing and Wen-Jen Hsing, *op-cit*, P602.

ومن هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات والذي أعطاه سولو قدرا من الاهتمام على النقيض من ذلك لوحظ تضائل نصيب العمل غير المدرب (العمل غير الماهر) لقد اتضح عند اختبار فكرة نموذج سولو وبالتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وذلك بالتطبيق على الدول غير البترولية والدول متوسطة الحجم ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صحة نموذج سولو (بالتطبيق على 98 دولة) إذ أدى تطبيق نموذج سولو إلى زيادة القوة التوسعية للانحدار من 60% إلى 80% ومع ذلك فإن النتائج بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت ضعيفة بسبب عدم أخذ التقدم التكنولوجي في الاعتبار لنقص البيانات¹.

كما أشارت الدراسة السابقة انه عند اختبار نموذج سولو في النمو وبالتطبيق على تايوان أخذا في الاعتبار دور التقدم التكنولوجي والاستثمار في رأس المال البشري والبدء بدالة (كوب -دوجلاس) أن نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بلغت 32%، 29% على الترتيب، كما نتج على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي، ومن خلال ما تقدم لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل فكرة نموذج سولو القائمة على أهمية رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي في خلق نمو اقتصادي متواتر².

والجدير بالذكر أن نظرية سولو قد تبني فرضية التقارب وذلك يرجع في الأساس إلى اعتبارين³ :
الاعتبار الأول : أن التراكم الرأسمالي في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع، لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير تناقص الغلة .

الاعتبار الثاني : إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي، وهو لا يكون حكرا على احد فأى بلد تستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم، وقادر على تطبيق التكنولوجيا عن طريق الانفتاح التجاري والاستثماري.
ولكن جاءت تجارب النمو الاقتصادي التطبيقية في العالم مخالفة لفرضية التقارب، خاصة في فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث سجلت معدلات النمو في بعض بلدان آسيوية (كوريا -هونغ كونغ-سنغافورة) معدلات عالية جدا أعلى من معدلات نمو البلدان الصناعية ولفترة طويلة، بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية على تقليص فجوة الدخل بينها وبين البلدان الصناعية الغنية.

¹ Ibid,P602.

² Ibid,PP602-605.

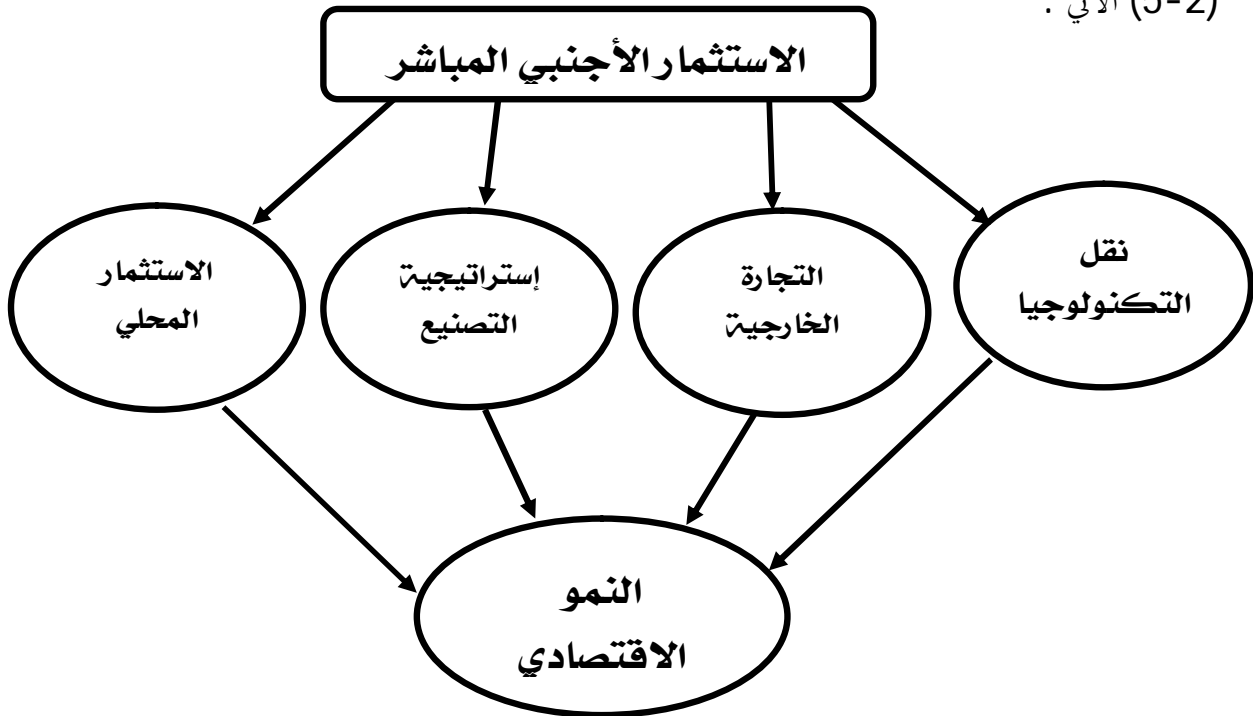
³ بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سابق، ص ص35-36.

تأسيسا على ما سبق، فإن فشل نظرية التقارب قد دفع إلى ظهور النظرية الحديثة والتي تستند إلى فكرة الاعتماد على التقارب المشروط، حيث حاول الكلاسيكيون الجدد إضافة متغيرات أخرى تفسيرية لمعدلات النمو كالنمو السكاني والتعليم والبحث والتطوير والتجارة والاستقرار السياسي¹.

المبحث الثالث:

التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

لقد أرجع التحليل النيو كلاسيكي أسباب النمو إلى أهمية التقدم التقني في تحفيزه، لكنه أهمل بيان الآلية التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المرافق للاستثمار الأجنبي المباشر على دفع النمو، وقد ساهم هذا الانتقاد الجوهرى في وضع اللبنة الأساسية للتحليل الحديث الذي يعنى بتحديد معالم العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي. ليس ذلك فحسب بل إنصب على دراسة العديد من القضايا التي تحاول تحديد عوامل أخرى لها دور في بيان طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. عموما يمكن حصر أهم مجالات اهتمامها من خلال الشكل البياني (2-5) الآتي :



الشكل رقم (2-5): اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

المصدر: من إعداد الباحث.

¹ نفس المرجع السابق، ص36.

المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي

ضمن الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية، لأنه في العادة ما يتم تسويق عملية دخولها للدول النامية من خلال الأثر الإيجابي للتكنولوجيا التي يتم نقلها. وعليه فيعرض هذا الجزء القنوات التي يستخدمها الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا، ل يتم بعد ذلك مناقشة عوائد التكنولوجيا التي يخلفها هذا النوع من الاستثمار.

1- قنوات نقل التكنولوجيا وفقا للاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع أصل لفظة تكنولوجيا "إلى اللغة اليونانية وهو مكون فيها من كلمتين هما: techno وتعني الفن أو الصناعة، logos وتعني الدراسة أو العلم، وبمزج الكلمتين في بعضهما فإن المصطلح يعني في أصله الإغريقي علوم أو دراسات الصنائع أو فنونها"¹. أما إصطلاحا فليس من اليسير وضع تعريف جامع مانع للتكنولوجيا نظراً لتعدد مجالاتها، فهناك على سبيل المثال: تكنولوجيا المعلومات وهي في ذاتها تنوع إلى ثلاثة أنواع: تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا نظم المعلومات والمعرفة، وهناك تكنولوجيا المواد الجديدة (التخليقية) وتكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا صناعة الدواء، والصناعات البترولية والكيمائية، وتكنولوجيا الطاقة النووية والتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا المحركات وغيرها الكثير. بما يسمح أن تكون لكل صناعة تقنياتها المستقلة. وعموماً يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها: "الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب و وسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده"².

ولعل من أبرز الأدوات لنقل التكنولوجيا نجد الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما وأن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، لأن إجمالي نفقاتها على البحث والتطوير يعادل حوالي: 80% من مجموع النفقات المخصصة لهذا الغرض في كافة أنحاء العالم؛ وتأمل البلدان النامية من خلال تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار داخلها من توليد الآثار غير المباشرة لنقل التكنولوجيا المصاحبة لها، حيث يتوقف تأثير التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي على مدى مساهمتها في إحداث

¹ جمال العيص، إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطئها في الوطن العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، دون سنة، ص 6.

² فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2010، ص ص 197-198.

عوائد لدى الشركات المحلية أو ما يسمى بالآثار الخارجية الموجبة وعلى مدى الإحلال أو التكاملية بين التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا المطبقة في الشركات المحلية في الدول المضيفة¹.

وتتحقق الآثار غير المباشرة الموجبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول. وتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربع قنوات هي:²

1-1- قناة المنافسة: تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بطرق أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

1-2- قناة التقليد: تقوم قناة التقليد على فكرة مفادها أن الشركات المحلية في الدول المضيفة، سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الأكثر تقدماً أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول. وتحدث آثار التقليد من خلال انتقال العمالة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية تلك العمالة التي حظيت بقدر وافر من التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الشركات الأجنبية في الدول المضيفة.

1-3- قناة التدريب: إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضاً على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية. وتزايد الحاجة إلى قناة التدريب لرأس المال البشري في الدول المضيفة في حالة إدخال تكنولوجيا جديدة، حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية لا يتأتى إلا مع تواجد يد عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا، كما أن المنافسة التي تفرضها

¹Evis Sinani and Klaus E. Meyer, *Spillovers of technology transfer from FDI: the case of Estonia Journal of Comparative Economics*, 32, 2004, pp445 -466.

http://www.klausmeyer.co.uk/publications/2004_sinani_meyer_JCE.pdf Consulté le 12/11/2011.

² مجدي الشوريجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في *المنتدى العلمي الدولي الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005*، ص ص 263-262.

الشركات الأجنبية تحفز الشركات المحلية على تدريب العمالة الخاصة بها، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من العمالة المدربة والمؤهلة التي تنتقل من الشركات الأجنبية إلى الشركات الوطنية يساهم في تعظيم فرص¹.

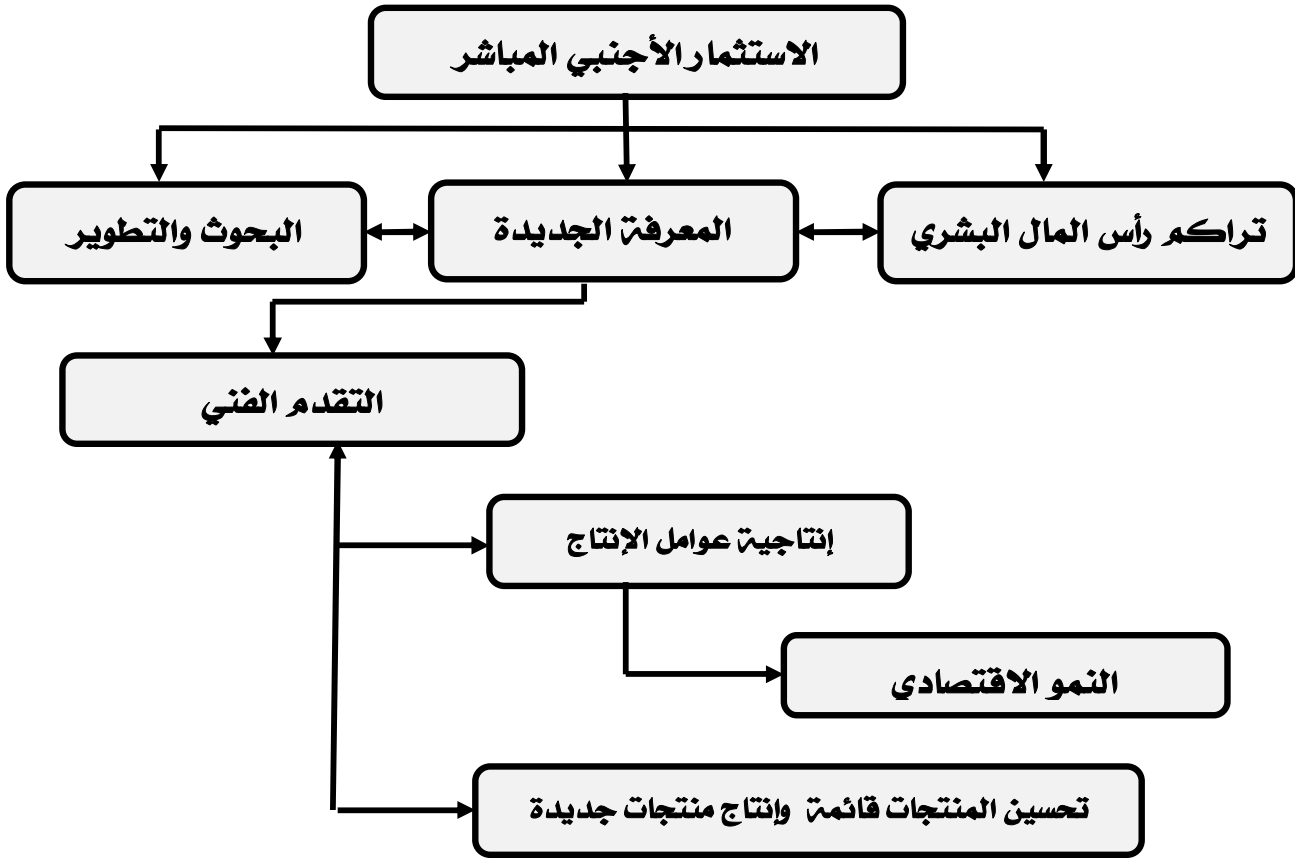
1-4- قناة الروابط: إن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، فبالنسبة للروابط الأمامية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء، وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات جديدة، ويحفز هذا الأمر الشركات المحلية الراغبة في المنافسة على زيادة نفقاتها من البحوث والتطوير، أما الروابط الخلفية، فتنشأ من خلال معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية وتؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية من خلال الحصول الشركات الأجنبية على مواردها من المواد الخام والسلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات المحلية)، ومن أجل تحقيق التأثير الإيجابي لهذا النوع من الروابط يستوجب الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية، وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفر المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين. وفي ذات السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد الخام والسلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج².

2- عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل البلدان النامية جاهدة على تشجيع تدفق المزيد من رأس المال الأجنبي المباشر للحصول على رأس المال الأجنبي، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية المصاحبة له، فالشركات الأجنبية تجلب التكنولوجيا الحديثة من أجل تحفيز الشركات المحلية الراغبة في المحافظة على حصتها السوقية والصمود أمام الشركات الأجنبية التي تتمتع بقدرات تنافسية كبيرة، وتتمكن الشركات المحلية من تحقيق ما تصبو إليه عن طريق تطوير أساليب الإنتاج المحلي، أو عمليات المحاكاة. وتأخذ الآثار الموجبة والتي يتم من خلالها نقل التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث أشكال كما هو مبين في الشكل (2-6) الموالي :

¹ رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: "دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت، مارس 2006، ص 28.

² OCDE, *L'investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minimiser les couts, synthèse, 2002, P14.*



الشكل رقم (2-6): أشكال نقل التكنولوجيا باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر : مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص 264.

ومن خلال الشكل السابق (2-6)، فإن أنشطة البحوث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات المحلية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة ويترتب على هذا تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ويشير الواقع العملي إلى أن نشاطات البحث والتطوير الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات لا تتم أبدا خارج البلد الأصلي للشركة الأم، ويرجع ذلك إلى أن امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لهذه التكنولوجيا يشكل في حد ذاته مصدرا لقوتها الاحتكارية، حيث تفضل هذه الشركات وبلداتها الأم غالبا الاحتفاظ بموقعها الاحتكاري بغية حماية نفسها من مخاطر المحاكاة أطول فترة ممكنة¹.

¹ Evis Sinani and Klaus E. Meyer, *op-cit*, p467.

وفي الدول النامية هناك وسيلة أثبتت نجاحها في نشر التكنولوجيات والمتمثلة في جملة المهارات المنعكسة من جراء الاستعمال لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث تنتهي هذه العملية ببزوغ منتج توأم للمنتج الأصلي بتكاليف أقل ومطور بفضل الجهود المحلية، وتبدأ جملة المهارات المنعكسة عن الاستعمال أثناء إشراف الطرف المحلي على مراحل بسيطة من مراحل الإنتاج مثل: عمليات التجميع أو أثناء مراحل الإنتاج منخفضة القيمة المضافة، وكلما تطورت وتوسعت العمليات الموكلة للطرف المحلي زادت قدرته على التقاط التكنولوجيا وصولاً إلى أعلى المراحل استخداماً للتكنولوجيا الحديثة مثل: الإنتاج والتصميم، و أكبر دليل على أهمية المهارات المنعكسة في مسار التنمية التكنولوجية يمكن الأخذ بتجربة الشركات الكورية واليابانية خلال الفترة ما بين (1950-1970)¹.

عموماً يعتمد نقل التكنولوجيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة على مدى تحقق شروط الوضع المفضل لنقلها، ويرتبط هذا الأمر بشكل وثيق بخصائص التكنولوجيا في حد ذاتها (على سبيل المثال: العمر، والتعقيد،...) وملامح البلد المضيف، المتمثلة في : مستوى تعليم القوى العاملة، ومهارات العمل، ومتطلبات نقل التكنولوجيا، والمنافسة، ويشكل رأس المال البشري أبرز هذه الملامح على الإطلاق². وضمن نفس السياق تعتبر نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة على حد سواء رأس المال البشري أحد المحددات التي تؤثر على النمو وتحفيزه، وذلك من خلال تأثيره على زيادة التكوين الرأسمالي والعمليات التكنولوجية، فتراكم رأس المال البشري بمرور الزمن يؤدي إلى حدوث مؤثرات خارجية وعوائد في دالة الإنتاج، و لذلك فإن قدرة رأس المال البشري على تحفيز النمو في الدولة المضيفة تعتمد بصفة أساسية على العوامل الإيجابية الكامنة في تلك الدولة. وينعكس اختلاف تلك العوامل من بلد إلى آخر على مدى تأثير التكنولوجيا على خلق العوائد التي قد تكون موجبة أو سالبة³.

ويعد تكوين الموارد البشرية في الشركات متعددة الجنسيات مفيد، لكنه لا يعوض مستوى التعليم العام للمهارة في البلد، غير أن توجه الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف يمكن أن

¹ Selin Ozyurt, *les investissements direct s étrangers entraînent –ils des effets de débordement vers les pays en développement ?*, laboratoire Montpelliérain d'économie Théorique et Appliquée .Faculté de Sciences Economique Université Montpellier 01 .France .02 Septembre2008.P03.

<http://www.lameta.univ-montpl.fr/Documents/ES2008-01.pdf> Consulté le 06/10/2011.

² Evis Sinani and Klaus E. Meyer, *op-cit*, p468.

³ Enric Fernandez, and Paolo. Mauro, *The Role of Human Capital in Economic Growth: The Case of Spain*, *IMF Working Paper*, WP/00/8, IMF, January 2000, p3. <https://www.imf.org/external/.../wp/2000/wp0008.pdf> Consulté le 12/05/2009.

يكون له آثار نافعة على مهارة العمال المحليين على اعتبار أن طلب هذه الشركات على اليد العاملة المؤهلة يسمح لسطات البلد المضيف بالتعرف على المهارات والكفاءات المرغوب فيها. وبدورها تلعب المخصصات من رأس المال البشري ذات المستويات العالية، دوراً محفزاً للآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، فمستوى رأس المال البشري وعوائده على الاقتصاد تضل مرهونة بمدى انتقال التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتستفيد الاقتصاديات ذات المستوى المرتفع من رأس المال البشري من الآثار التكنولوجية بصورة سهلة.¹ وبالتالي يشكل المستوى الأفضل للتعليم عاملاً من العوامل الضرورية التي تسمح بالتحقيق الجيد لجزء من مساهمات الشركات الأجنبية وعوائد الإيجابية لتوطنها، غير أن المفارقة هنا تكمن في أن العديد من البلدان النامية والتي طبقت برامج التعديل الهيكلي، عملت على تقليص الميزانيات الخاصة بالتعليم، الأمر الذي خلف تأخراً فادحاً في عنصر رأس المال البشري. ومن هذا المنطلق تبدو البلدان الإفريقية الأقل جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.²

وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقد الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري.

وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية.³

¹OCDE, *Investissement Direct Etranger sur Service du Développement : Optimiser les Avantages Minimiser les Coûts* :op-cit, p56

²Claire Mainguy , *L'impact des Investissements Direct Etrangers sur les Economies en Développement* , *Revue Région et Développement* ,N20-20045, 2004, p88.

³راجع أكثر: -رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: مرجع سابق، ص 30-33

- Magnus Blomström & Ari Kokko, *Human Capital and Inward FDI*, CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. 167, 2003. <http://www2.hhs.se/eijswp/167.pdf> . Consulté le 10/12/2009.

- Matthew J. Slaughter, *Does Inward Foreign Direct Investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?*, CEPA Working paper No. 8, 2002. <http://www.economicpolicyresearch.org/cepa/publications/workingpapers/2002/cepa200208.pdf>, Consulté le 05/11/2009.

- Sumon Kumar Bhaumik et al., *Determinants of employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt, India, South Africa, and Vietnam*, Discussion paper No. 1272, Institute for the Study of labor, Germany, 2004. <ftp.iza.org/dp1272.pdf> Consulté le 10/08/2009.

كما توصلت دراسة *Kokko* وآخرون لاختبار العوائد الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المحلية في الأوروغواي إلى أن الشركات المحلية استفادت من تلك العوائد لكن في الوقت اختلف التأثير باختلاف الفجوة التكنولوجية فيما بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية¹.

وأوضحت دراسة *Richardson* أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ودوره في زيادة صادرات تلك الدول، يتطلب تحقيق المزايا سالفة الذكر ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة، وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة، ويؤدي ما سبق إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في نمو الإنتاجية والصادرات في الدول المضيفة².

وأكد *Hong* عام 1997 في هذا المجال، من خلال دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية الناتجة عن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر³.

كذلك أشار *Blomström and Kokko* إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاعات التي اتسمت بمساهمة أجنبية كبيرة في فترويلا خلال الفترة (1976-1989) ومع ذلك لا يمكن تعميم هذه النتيجة، لاسيما أن تلك العوائد قد لا تحدث إذ تركزت المساهمة الأجنبية في قطاعات تتسم أصلا بارتفاع الإنتاجية، والخلاصة الهامة في هذا الإطار أن الأثر الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر بشكل واضح في القطاعات التي تتسم بانخفاض إنتاجيتها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر⁴. وبالتالي يتطلب الأمر انتقاء وتفاضلية بين القطاعات الاقتصادية

¹Ari Kokko, Ruben Tansini and Mario Zejan, *Local technological capability and productivity spillovers from FDI in the Uruguayan manufacturing sector*, *The Journal of Development Studies*, Vol.32, no.4, April 1996, pp.602-611.

²Pete Richardson, *Globalization and Linkages Macro structural challenges and opportunities*, *Working Paper*, N 181, OCDE, PARIS, 1997, P19.
<http://www.oecd.org/eco/outlook/1864056.pdf>, Consulté le 10/12/2009.

³Kyttack Hong, *Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970 -1990*, *journal of economic development*, Volume 22, Number 1, June 1997, PP79-88.
<http://www.jed.or.kr/full-text/22-1/Hong.PDF>, Consulté le 10/06/2010.

⁴Magnus Blomström & Ari Kokko, *How Foreign Investment Affects Host Countries*, *World Bank Policy Research Working Paper No. 1745*, 1996, p23.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=620572 Consulté le 11/06/2009.

للدول النامية، فهي مجبرة على تركيز جهود الإستراتيجية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن القطاعات التي تتمتع بانخفاض الإنتاجية.

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نقل التكنولوجيا وتواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، بالمقابل توجد هناك دراسات أخرى تؤكد على وجود آثار سلبية، ووفقا لدراسة: *Roolaht و Vissak* لعام 2005 فإن دخول التقنيات المصاحبة للشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيف تؤدي إلى انخفاض مصلحة الشركات المحلية في إنتاج التكنولوجيات الجديدة. وبالتالي التأثير سلباً على النمو الاقتصادي، كما يضيف *Sen (1998)* أن الشركات المتعددة الجنسيات قد يكون لها رد فعل سلبي لاستضافة البلد المضيف لأنشطة البحث والتطوير، نظرا لرغبتها في الحفاظ على ميزتها التكنولوجية أطول وقت ممكن مقارنة بالشركات المحلية¹.

وكشفت دراسة *Aitken et Harrison* خلال عام 1999 عن وجود تأثير سلبي للشركات الأجنبية على الشركات المحلية في فتزويلا، وذلك راجع في الأساس إلى عمل الشركات المتعددة الجنسيات على الاستيلاء على السوق من خلال تخفيض الحصة السوقية للشركات المحلية و منعهم من الاستفادة من وفورات الحجم. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى فقدان الشركات المحلية إلى حصتها في السوق إلى إجبارها على خفض ميزانية الإنفاق على البحث والتطوير وبالتالي تقليص فرص نقل التكنولوجيا إلى فتزويلا².

وفي سبيل تمكن البلدان المضيفة من تحقيق الاستفادة من العوائد الإيجابية لتحويل التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، يجب توفر جملة من الشروط يمكن إيجاز أهمها الآتي³:

- دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع فرص التبادل العلمي مع المؤسسات المماثلة في الخارج وذلك من خلال اتفاقيات وعقود للتبادل الخبرات؛

- تطوير أساليب تكوين رأس المال البشري، وذلك خدمة لهدف تنمية القدرة لدى المورد البشري في استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة، ولن يتحقق ذلك إلى من خلال الرفع من ميزانية الإنفاق

¹ Rui Moura and Rosa Forte ,The effects of foreign direct investment on the host country economic growth - theory and empirical evidence, Submitted to the 11th ETSG Annual Conference July 2009,p5. <http://www.etsg.org/ETSG2009/papers/forte.pdf> , Consulté le 15/12/2012.

² Selin Ozyurt, *op-cit*.P4.

³ محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 44.

- على التعليم والتدريب، وكذا العمل على تأمينها حتى لا تصبح ميزانية أرقام لا غير؛
- وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تسهل عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، وإلزام الشركات المتعددة الجنسيات بتنفيذ مختلف العقود المبرمة؛
- رسم معالم خطط دقيقة تحدد نوع التكنولوجيا وأولوياتها وأنسب الأساليب لنقلها إلى الدول المضيفة.

المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

من خلال هذا الجزء سيتم تناول أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، ثم سيتم التطرق إلى طبيعة العلاقة الكامنة بينهما وربطها بالنمو الاقتصادي.

1- أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة

شهدت بداية الثمانينات ومنتصف التسعينات نمواً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية، إذ يشير التقرير الصادر عن منظمة الأنكتاد UNCTAD عام 1997 أنه خلال منتصف التسعينات فإن مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات قد فاقت قيمة التجارة الدولية بما يزيد على 27%.¹ وعلى الرغم من الاختلاف بين هاذين المتغيرين، إلا أن هناك أوجه تشابه يمكن من خلالها فهم طبيعة العلاقة الموجودة بينهما، حيث نذكر منها:²

- تشابه محددات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، على غرار حجم السوق المراد الدخول فيه، القرب الجغرافي من مناطق الاستثمار ومدى وجود استقرار اقتصادي في البلدان المضيفة؛

- تعدد السياسة الاقتصادية الكلية المنتهجة في البلد المضيف عاملاً محمداً لكلا المتغيرين، فإجراءات تشجيع التجارة الخارجية تؤثر بشكل قوي على تدفق الاستثمارات الأجنبية كما تؤثر هذه الأخيرة بدورها على نمو التجارة الخارجية، كما أن السياسات الخاصة بتطوير وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في حد ذاتها على مستوى الأداء التجاري الخارجي، وكمثال لذلك فإن فرض قيود معينة على الواردات من قبل البلد المضيف في إطار سياسة حمائية معينة، قد تؤثر بشكل إيجابي على زيادة

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: مرجع سابق، ص 89.

² عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبوكر بلفايد تلمسان، 2013-2014، ص 89.

التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا البلد، وذلك لأن المستثمرين الأجانب يدركون أهمية هذه الفرصة المتمثلة في نجاعة استثماراتهم في قطاعات إنتاجية محمية بهدف إحلال الواردات الخاصة بالبلد المضيف وذلك على الأقل خلال مدة معينة، لأن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هاته قد تلعب دورا في تخفيف أو إلغاء هذه القيود فيما بعد. لأن بقاء وتوطن هذه الاستثمارات يستلزم وجود حدود دنيا من الانفتاح الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، إنما تسعى إلى إيجاد إطار يمكن الشركات المتعددة الجنسيات من النمو والتوسع عالميا بشكل أكبر، في ظل البيئة الجديدة المتميزة بظهور نظام الإنتاج الدولي المتكاملة، والتي تمثل تدفقات الاستثمار والتجارة الخارجية شريان الحياة بالنسبة لها، لذا تعمل المؤسسات الدولية العالمية والدول المتقدمة جاهدت على إنشاء اتفاقيات متعددة الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر يحظى بتنافسية جيدة من حيث أهمية للتجارة الدولية، وذلك بغية توفير إطار جديد تحافظ فيه الشركات متعددة الجنسيات على قدرتها التنافسية أو ترفعها، وبالتالي تزيد من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال القناة الاستثمار والتجارة¹.

- كل من المتغيرين يؤثر أحدهما على الآخر وهذا ما يفسر العلاقة السببية بينهما، فالسياسات الهادفة إلى تشجيع الصادرات مثل الحوافز والإعانات من شأنها أن تحفز على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف، أما ارتفاع الواردات في هذا الصدد لن يفسر إلا باستيراد تجهيزات الإنتاج الخاصة بنشاط المستثمرين الأجانب والتي لا تصنع محليا أو تصنع بجودة أقل، وفي المقابل يؤدي غالبا هذا الاستثمار إلى ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالبلد المضيف والمتعلقة بمنتجات المستثمرين الأجانب مثل فروع الشركات متعددة الجنسيات وحتى منتجات الشركة المحلية التي قد تحسن من جودة وكمية إنتاجها بفضل استفادتها من الشركات الأجنبية وفق أثر المحاكاة.

2- طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (إحلال أم توسع)

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يستبدل التجارة (أثر الإحلال) أو يخلق التجارة (أثر التوسع)، والأثر الذي سيسود يعتمد على طبيعة المشروع الاستثماري. فعلى سبيل المثال عندما تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالإنتاج في دولة أجنبية استجابة للحواجز التجارية الموجودة حاليا أو المتوقعة مستقبلا التي تهدد

¹ محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 247.

صادرات فإنها في هذه الحالة تستبدل التجارة، وهذا ينطبق على الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة في قطاع السيارات والالكترونيات المتزلية. أما أثر التوسع للاستثمار الأجنبي المباشر فيحدث في قطاع الخدمات؛ حيث يكون الإنتاج في نفس الدولة هو السبيل الوحيد للدخول إلى الأسواق الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسع التجارة عندما تستثمر في الخارج لبناء صناعات متكاملة أفقياً وعمودياً، وبغض النظر عن كون الاستثمار الأجنبي المباشر يستبدل التجارة أو يخلفها في بعض الحالات فإنه من المؤكد أن الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة عن نسبة كبيرة من التجارة الدولية، خاصة بالمنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، وتقوم هذه الشركات بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات تجارية ضخمة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا ورأس المال طويل الأمد، والنتيجة أن هيمنة هذه الشركات في تزايد مستمر على الاقتصاد العالمي¹.

وفي مجال تحليل فصول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يعد *Robert Mundell* عام 1957 من بين الاقتصاديين الأوائل الذين تناولوا هذه الفكرة، حيث بني تحليله بالاعتماد على الإطار النظري التقليدي (*Hecksher-Ohlin-Samuelson (HOS)*) وبين أن علاقة الإحلال بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تأتي كنتيجة للاختلافات في العائد على رؤوس الأموال بين البلدان. ولذلك، هناك إمكانية استبدال مثالية بين تدفقات الاستثمار والتجارة، حيث يتم استبدال الواردات من السلع كثيفة رأس المال عن طريق زيادة تدفقات رأس المال، وفي ظل وجود حرية للانتقال رؤوس الأموال بشكل كامل، فإن ذلك يؤدي إلى محو المزايا النسبية للدولة والتجارة الخارجية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تقوية الوضع التنافسي للشركات المحلية في الأسواق الخارجية، خاصة في ظل تدني تكلفة عنصر العمل ومدخلات الإنتاج الأخرى لأنها تستخدم في منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر².

¹Matthieu Crozet et Pamina Koenig, *État des lieux du commerce international: Le rôle des Firmes multinationales dans le commerce international, Mondialisation et commerce international, Cahiers français, n° 325, 2004, pp14-15.*

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/libris/3303330403259/3303330403259_EX.pdf Consulté le 05/12/2010.

- هيثم أحمد ابراهيم الخشمان، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد منفتح حالة الأردن للفترة 1970-2004، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، ص ص 23-24.

²Raphaël Chiappini, *Un réexamen de la relation entre commerce et Investissement Direct à l'étranger (IDE) à partir d'un modèle en panel dynamique Le cas de l'Allemagne, la France et l'Italie, LAREFI Working Paper N°04, 2012, p9.*

ويحدث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوباً بموارد تتسم بعدم المنافسة التجارية مثل: التكنولوجيا والعمالة الماهرة وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المختلفة.¹

وعلى العموم يهدف إيضاح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة سيتم التمييز بين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير وتأثيره على الواردات.

2-1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

لمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر، في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظراً لما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج. وتنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى المياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.²

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال:³

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير تكلفها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، وإدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.

¹ UNCTAD, *International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment*, March 2000, P2.

² Eric Vergnaud, *Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes*, Bulletin édité par les Etudes économiques BNPPParabas, Paris, December 2005, PP36-38.

³ شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مرجع سابق، ص 215-216.

2-2- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات عند قدومه، وينطبق ذلك أيضا على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، بالتالي تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.¹

فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية في هذا المجال فقد أوضح *Thomsen* في دراسته عام 1999 وبالتطبيق على دول الآسيان، أن خبرة دول الآسيان في الاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نجاحا في التأثير الإيجابي على زيادة صادراتها الأمر الذي أدى إلى إحداث النمو الاقتصادي في تلك الدول، إذ لوحظ تضاعف صادرات الدول الأربع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1982 مع وجود اختلافات سنوية ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل، كذلك تزايدت الصادرات في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، وبالتالي أظهرت الدراسة قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إذ تزايدت الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من 30,5% إلى 2,6% فيما بين عامي 1989، 1992 بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الالكترونية.²

كذلك قام كل من *Kokko Tansini & Zejan* عام 1996، بدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروغواي، إذ اتضح أن التواجد الأجنبي (وجود شركات متعددة الجنسيات) ساهم في زيادة صادرات شركات أوروغواي المحلية فقط ودون حدوث تغيير أو زيادة تذكر في صادرات أوروغواي إلى الدول المجاورة لها مثل: الأرجنتين والبرازيل، حيث لم تتأثر الصادرات إلى هذه الدول بالتواجد الأجنبي، يدعم ما سبق حقيقة امتلاك الشركات متعددة

¹ زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن،

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد (1)، يونيو 2007، ص 7.

² Stephen Thomsen, *Southeast Asia the Role of foreign Direct Investment Policies in Development*, Working Papers on International Investment, OECD, 1999, PP25-26.

الجنسيات حلقات توزيع المنتجات ومعرفتها بسلوك المستهلكين في الخارج، والتي ليس بالضرورة أن تتوافر في الدول الأخرى النامية¹.

وتعد الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مظاهر العولمة، وقد تم تطوير إطار للعمل التحليلي من قبل OCDE بهدف استكشاف طبيعة هذه الروابط كمياً. ويعتبر هذا التقرير تجميعاً للأعمال السابقة، حيث توصل العمل إلى النتائج الآتية²:

- الروابط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر تعد واحدة من السمات الرئيسية للعولمة، لكنها معقدة ولا يمكن حسمها من خلال التحليل النظري البحت؛
 - تظهر الدراسات التجريبية أنه حتى منتصف 1980، كانت التجارة الدولية تتسبب في توليد الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بعد هذا الوقت يبدو أن العلاقة السببية قد انعكست وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على التجارة؛
 - تشير البيانات إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز زيادة الصادرات من بلدان المنشأ (الدول المستثمرة)، وبالتالي فهي تعتبر مكاملة للتجارة، فقد بين التحليل على مجموع 14 بلداً أن كل دولار يستثمر في الخارج ينتج ما يقرب من 2 دولار من الصادرات الإضافية، في المقابل البلدان المضيفة تؤدي الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها في المدى القصير إلى زيادة الواردات، أما زيادة الصادرات فتتحقق في المدى الطويل. وتجنح البلدان المضيفة في المدى القصير العديد من الفوائد من جراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، التعاقد من الباطن المحلي،... الخ؛
 - أظهرت النتائج التجريبية أن طبيعة وشدة العلاقة (التكامل إحلال) قد تختلف من بلد إلى آخر، فالاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لها آثار تكملية أكثر وضوحاً مقارنة بالاستثمارات الصادرة عن الدول الأوروبية الأخرى (مثل: فرنسا المملكة المتحدة).
- أوضح (Marino (2000 في دراسة مست 42 بلداً، حيث عمل على تقسيم البلدان على مجموعتين الأولى منها أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي باستخدام مؤشر التجارة الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمجموعة الثانية منغلقة على الاقتصاد العالمي، فوجد أن الاستثمار الأجنبي

¹ Ari Kokko, Ruben Tansini and Mario Zejan, *op-cit*, pp602-611.

² Lionel Fontagné, *l'investissement étranger direct et le commerce international : sont-ils complémentaires ou substituables ?*, Documents de travail sur la science, la technologie et l'industrie, Éditions OCDE, 1999, p5.

المباشر يتزايد في الدول الأكثر انفتاحا المجموعة الأولى، كما أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يعد إيجابيا على النمو الاقتصادي في المجموعة الأولى بينما يعتبر سلبا في المجموعة الثانية¹.

كما قام كل من *Rugraff and Mainguy* عام 2004، بإعداد دراسة تعنى بتحليل مقارنة لكل من المجر و الفيتنام لبيان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجر قد ساهم في توسيع التجارة الخارجية، في حين كان تأثيره متواضعا نوع ما في الفيتنام، نظر للانفتاح الحذر الذي قامت به الحكومة خاصة في مجال تقديم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل من أبرز دلائل الآثار الإيجابية للانفتاح الاقتصادي للمجر أن الشركات الأجنبية تصدر أكثر من نصف الصادرات المجرية خلال سنة 1993، بينما تشير التقديرات إلى أنها كانت مسؤولة عن 85.9% من الصادرات خلال عام 1998².

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع

يتم تناول خلال هذا المطلب المفاهيم النظرية المتعلقة بإستراتيجية التصنيع (إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية ترقية الصادرات)، كما سيتم التركيز على العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ضمن كل إستراتيجية على حدا.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:

يقصد بإستراتيجية إحلال الواردات: إقامة بعض الصناعات التحويلية من أجل سد حاجة السوق بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج ولقد سعت الكثير من الدول النامية إلى إتباع هذه الإستراتيجية، "ولا يقصد بإستراتيجية إحلال الواردات الاكتفاء التام وتقليل حجم الواردات بكميات مطلقة، بل أنه يمثل عملية لتدنيت حصة السلع والتجهيزات الأجنبية من مجموع المستلزمات الإنتاجية. ومع تحقيق التعويض النسبي المنشود تستمر كميات الاستيراد في زيادتها، ولكن بمعدلات أقل من معدلات زيادة التاج المحلي"³.

¹Frederique sachwald et Serge perrin, *Multinationales et développement le rôle des politiques nationales*, éd Magellan, Paris,2003,pp56-57.

² Claire Mainguy, Eric Rugraff, *Le rôle des Investissements directs étrangers dans l'évolution des échanges extérieurs des pays en Transition : une comparaison Hongrie – Viêt-nam*, *The European Journal of Development Research*, Volume 16, Issue 2, 2004, pp329-353.

³هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) طروحات فكرية وحالات دراسية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 42.

وترمي الدول النامية من خلال تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات إلى تحقيق مايلي:¹

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وذلك من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تحفز المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، فيرتفع معدل الادخار والاستثمار؛
- إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة؛

-توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

وتتكون هذه الإستراتيجية من مرحلتين أساسيتين، حيث يتم في المرحلة الأولى إحلال الواردات محل السلع الاستهلاكية غير المعمرة ويكون الإحلال بواسطة إقامة صناعات خاصة لهذه السلع (مثل صناعة الملابس، الأحذية...)، بالإضافة إلى الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها (مثل الخامات الخاصة بصناعة النسيج والجلد والخشب)، وعادة ما توفر الدولة لهذه الصناعات الحماية الكافية وذلك لمنع منافسة المنتجات الأجنبية، ولضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامتها، أما المرحلة الثانية فتبدأ عندما يصل الإحلال في المرحلة السابقة إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية بنسبة تفوق زيادة استهلاكها المحلي، أي أن السوق المحلية لم تعد قادرة على امتصاص المزيد من المنتجات الاستهلاكية لذلك يتم توجيهها نحو التصدير، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك بمساعدة التقدم الصناعي الذي يكون قد تحقق في المرحلة الأولى².

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية أثبتت فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداء من وسائل الإنتاج من سلع ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك، وعموما يرجع فشل هذه الإستراتيجية في تحقيق ما كان مرجوا منها لعدة أسباب يمكن ذكر أبرزها في النقاط الآتية³:

¹ داود محمد صبح، إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 1995، ص 12.

² محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1997، ص ص 44-48.

³ مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص 52-53.

-داود محمد صبح، مرجع سابق، ص ص 12-13.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والناجحة عن الحماية، يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية؛ كما ينتج عن الحماية غالبا ارتفاع في أسعار السلع المنتجة و ارتفاع في الأجور، مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية؛

- إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية؛

- إن التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان يعتمد على المواد الخام المستوردة الأمر الذي زاد من تفاقم حدة مشكلة النقص في العملة الصعبة، بالإضافة إلى مشكل التمويل الذي ظل يعتمد على الاقتراض والمساعدات الخارجية والتمويل بالعجز؛

- ارتفاع حدة عدم العدالة الاجتماعية، فقد بينت دراسات ميدانية أجريت على بعض الدول التي طبقت هذه الإستراتيجية أنها أدت إلى تعميق التفاوت في الدخل بين طبقة العمال والفلاحين، وطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال، التي أنصب استهلاكها على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الإحلالي إلى إنتاج هذه السلع، ولكن دون جدوى لأن نمط الاستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات المحلية من هذه السلع، بسبب رغبتها في شراء ما هو مستورد؛

- إهمال القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم قدرته على تلبية الاحتياجات من الغذاء واحتياجات القطاع الصناعي من المواد الخام؛

- لم تساعد سياسة إحلال الواردات في حل مشكلة البطالة بسبب أن تخفيض تكلفة رأس المال شجع الصناعة على الاعتماد المكثف على رأس المال على حساب اليد العاملة، فضلا على استيراد التكنولوجيا الأجنبية بدلا من إنتاجها؛

- تعميق التبعية للدول الرأسمالية في مجال السلع الرأسمالية، وبالتالي لم تحقق هذه الإستراتيجية هدفها في تقليل الواردات بل أحدثت فقط تغييرا في هيكلها بانخفاض حصة الواردات من السلع الاستهلاكية وزيادة حصة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

أما فيما يتعلق بتوضيح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع، فقد بين *Bhagwati* عام 1978 أنه عند التوازن فإن الإستراتيجية إحلال الواردات سيكون آثارها على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة أقل من الإستراتيجية المقابلة المتمثلة في إستراتيجية ترقية الصادرات، لذا أطلق مصطلح أثر عدم الكفاءة للتعبير عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع للإحلال الواردات، حيث ينشأ عدم الكفاءة في ظل هذه الإستراتيجية بسبب فرض تعريفات

جمركية مرتفعة وقيود غير تعريفية على الواردات، الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع وبالشكل الذي ينعكس على سوء تخصيص الموارد وبالتالي تشويه النمو الاقتصادي بالتبعية¹.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات:

يقصد بإستراتيجية التصنيع من أجل ترقية التصدير: "التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه يحظى بأهمية أقل، فهي تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسيطة والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات"². فضلا على الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية وهو تخفيف الضغط على موازين المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأجنبية يفي باستيراد مستلزمات الإنتاج و الاستثمار، فإن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف أخرى يمكن إيجازها في النقاط الآتية:³

- الاستفادة من وفرة حصيلة الصادرات من العملة الصعبة التي ستتحقق بفضل إتباع هذه الإستراتيجية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، ومساعدة الدولة في عدم لجوئها إلى الاقتراض من الخارج إلا عند الضرورة القصوى؛

¹Yohane Khamfula, Foreign Direct Investment and Economic Growth in EP and IS Countries: The Role of Corruption, *The World Economy, Journal compilation*, 2007, PP1843-1844. <http://www.researchgate.net/publication/4997268> Consulté le 15/12/2012.

- Vudayagiri Balasubramanyam, M Salisu and David Sapsford , *Foreign Direct Investment and Growth in EP and is Countries, The Economic Journal*, Vol. 106, No. 434 , Jan 1996, p96. http://www.jstor.org/stable/2234933?seq=1#page_scan_tab_contents Consulté le 13/12/2012.

²سعيد وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية الخواطر والعوائق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 40 - 41.

³مریم عيسى محمد مهنى، إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973-2010، أماراباك:مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد 12، 2014، ص 94-95.

- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية : مرجع سابق، ص 47-48.

- يؤدي تطبيق هذه الإستراتيجية إلى تطوير الصناعات المحلية التي ستحل محل الواردات ومن المفترض أن تكون قادرة على منافسة الصناعات المماثلة لها عند تصديرها إلى الأسواق الخارجية الأمر الذي يفرض زيادة الكفاءة الإنتاجية لتلك الصناعات بما يتيح لها تقليل التكلفة وتحسين النوعية. ومن جهة أخرى فإنه قد يحدث أحيانا أن تتوسع وتنوع تلك الصناعات ويخصص جزء منها للتصدير بعد سد حاجات السوق المحلية؛
- تساهم الإستراتيجية في توليد قيمة مضافة أكبر للاقتصاد وذلك لأن إجراء مجموعة العمليات التحويلية على الخامات والموارد المحلية من شأنه يعطيها قيمة أكبر من قيمتها الأولية قبل التصنيع فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع الصناعة، ومن ثم زيادة القيمة المضافة للدخل والنتاج المحلي الإجمالي؛
- تساعد هذه الإستراتيجية على إقامة الصناعات التصديرية المتكاملة الحلقات والتي تقضي بدورها تدريجيا على آثار تقسيم العمل الدولي والذي تخصص بموجبه الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام التي تستفيد بها الدول المتقدمة وتستخدمها في صناعاتها المختلفة؛ حيث يؤهلها لذلك تقدمها العلمي والتكنولوجي؛
- التغلب على مشكل ضيق السوق المحلية وما يعانيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا سيؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية وتخفيض نفقات الإنتاج، وتمثل أشكال إقامة صناعات التصدير في: إما تصنيع المواد الأولية وتصديرها، أو انتقال صناعة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير، أو إقامة الصناعات التصديرية على أساس الميزة البينية للدول النامية؛
- تعتمد هذه الإستراتيجية على ما هو متوفر من موارد اقتصادية وأيدي عاملة لتحقيق الإنتاج التصديري مما يؤدي إلى تنوع الصادرات، حيث يقصد بتنوع الصادرات إحلال السلع المصنعة محل الصادرات من المواد الأولية التي تكون معدلات تبادلها متدهورة مقارنة مع السلع المصنعة، ومن جهة أخرى فإن تنوع السلع المصدرة يعني استخدام أكبر جزء من المواد المتاحة وهذا يساهم في تقليل الهدر والضياع بها فتزداد درجة استخدامها والانتفاع بها؛
- ترمي إستراتيجية ترقية الصادرات أيضا إلى تكوين المهارات الفنية والتكنولوجية المتخصصة، وذلك لأن المشروعات الصناعية التي تقوم بإنتاج صناعات التصدير تعتمد على تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال في أغلب الأحيان.

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية التي رصدت لها الدول النامية حزمة كبيرة من الإجراءات القانونية المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، قد عرفت جملة من الصعوبات عند التطبيق، والتي يمكن تلخيصها كما يلي¹:

- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع؛
- اختلال الهيكل الاقتصادي وظهور الازدواجية فيه، حيث يظهر قطاع متقدم تكنولوجيا (قطاع التصدير) وقطاع متخلف (قطاع إشباع الحاجات الداخلية) بشكل يجعل النمو المحقق في القطاع المتقدم لا تنسحب ثماره على بقية القطاعات، وبالتالي لا يتمكن الاقتصاد من تحقيق الانطلاق؛
- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة..)، وتمتلك الدول النامية ميزة نسبية في مثل هذه الصناعات؛
- إن الدولة التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة؛
- تبعية الدول النامية تكنولوجيا للدول المتقدمة التي تحرص دائما على اعتماد تكنولوجيا أكثر تطورا من تلك التي تصدرها، حيث تعمل الشركات الدولية على إقامة صناعات ضعيفة التوليد للقيمة المضافة وكثيرة التلويث للبيئة مستفيدة من وفرة الطاقة والمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، مع عملها على توزيع التكنولوجيا في شكل حلقات على عدد من الدول، وبالتالي لا تستفيد الدول النامية إلا من حلقة تكنولوجيا واحدة.
- الوقوع في فخ التضخم وذلك من خلال عمل الدول النامية على تخفيض عملتها المحلية من أجل زيادة صادراتها، ومن المعروف أن هذا الإجراء لا يكتسب الفعالية إلا في ظل تمتع السلع المصدرة بمرونة طلب عالية.

أما فيما يتعلق بتوضيح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع، فقد حاول تبين ذلك Bhagwati عام 1978. إذ افترض كفاءة ذلك الاستثمار في إحداث النمو تختلف باختلاف إستراتيجية التصنيع سواء أكانت تشجيعا للصادرات أو إحلالا للواردات وتوصل: Bhagwati إلى أنه عند التوازن فإن

¹ داود محمد صبح، مرجع سابق، ص ص 17-18.

- سعيدي وصاف، مرجع سابق، ص 58.

الإستراتيجية الأولى من المحتمل أن يترتب عليها حدوث زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة والعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة وبالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي كما أن ذلك التأثير على النمو سيكون أكبر في الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية.¹

وأرجع *Bhagwati* ذلك إلى أن إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات تمثل ميزة تضاف إلى ميزة انخفاض تكاليف التصدير في الدول المضيفة على النقيض من ذلك فإن إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات تعتبر غير مرغوبة، لأنها تقوم على تشجيع الاستثمارات لتلبية احتياجات السوق المحلي مما يؤدي إلى تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة من ناحية وانخفاض تأثيرها من ناحية أخرى. لذا أطلق *Bhagwati* على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات بأثر الكفاءة إذ تسمح تلك الإستراتيجية بحرية العمل في ظل قوى السوق وإمكانية تخصيص الموارد وفقاً للميزة التنافسية للدولة، كما تشجع على البحوث والتطوير وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من اقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى الآثار أو العوائد الخارجية الموجبة التي قد تنجم عن التكنولوجيا الحديثة.²

ومن خلال الدراسة البحثية لـ: *Balasubramanyam* وآخرون عام 1996، تم اختبار فرضية *Jagdish Bhagwati* والتي مفادها كما سبق الإشارة إلى ذلك بأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يتعزز في ظل الدول التي تنتهج إستراتيجية تشجيع الصادرات مقارنة بإستراتيجية إحلال الواردات، حيث تبين من خلال عينة الدراسة التي شملت 46 بلداً نامياً صحية الفرضية؛ إذ حققت البلدان التي تتبع إستراتيجية تصنيع موجهة إلى الخارج (إستراتيجية التصدير) أداءً أقوى من تلك البلدان التي تعتمد على إستراتيجية داخلية (إحلال الواردات)، وذلك في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز النمو الاقتصادي.³

كذلك أوضح *chen* وآخرون في دراستهم عام 1995 عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 3% عام 1984، إلى أكثر من 5% عام 1988 وإلى 12% عام 1990، وإلى ما يقارب 17% عام 1991 وإلى 20% عام

¹ Vudayagiri Balasubramanyam, M Salisu and David Sapsford, *op-cit*, pp92-93.

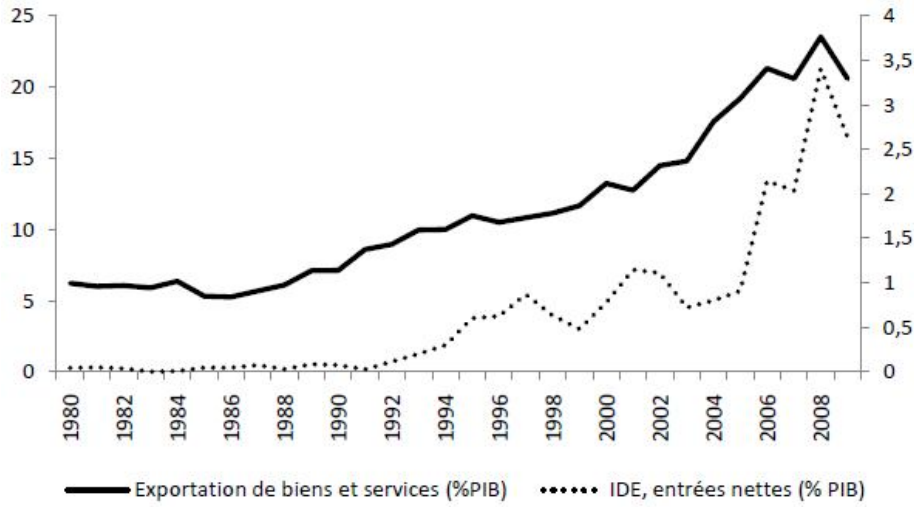
² جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 145-146.

³ Vudayagiri Balasubramanyam, M Salisu and David Sapsford, *op-cit*, p92.

1992 ووصلت إلى نسبة 30% من الصادرات الصينية عام 1993 بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير¹.

ولعل من أبرز التجارب العالمية التي يمكن الاسترشاد بها في هذا المقام للتأكيد صحة فرضية Bhagwati، تجربة الاقتصاد الهندي. ففي أوائل 1990 قررت الحكومة تحرير تدفقات رأس المال، فشجعت الهند دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الاستثمار في قطاعات التصدير والقطاعات الصناعية ذات الأولوية، لهذا تم اتخاذ جملة من الحوافز الضريبية للتصدير.

ومع ذلك، فقد تمت حماية بعض القطاعات الحساسة المرتبطة بالسياسة العامة من المنافسة الأجنبية ولكن حتى وقت قريب، ليتم تحريرها، ويعد قطاع تكرير النفط مثلاً جيداً، حيث في سنة 2004 تم السماح للشركات الأجنبية بالمشاركة فيه، تحت شرط أن لا تتجاوز ملكية المستثمر الأجنبي 26%، أما في قطاع الاتصالات فنسبة المشاركة بها ترتفع إلى: 49% من إجمالي رأس المال المستثمر². وقد مكنت إستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من زيادة الصادرات كما هو موضح في الشكل الموالي :



الشكل رقم (2-7): تطور الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الهند خلال الفترة

2009-1980

Source: Banque Mondiale, World Development Indicators

Note : l'axe de droite est relatif à l'IDE et celui de gauche à l'exportation.

¹ معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي: التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول، الرياض، 26-28 مايو 2009، ص7.

² Mahjouba ZAITER LAHIMER, *L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement*, Docteur en Sciences Economiques, l'Université Paris Dauphine, 2011, pp104-105.

ومن الشكل (2-7) يتضح أن هناك علاقة تبادلية بين نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وكذا نماء الصادرات، ويرجع ذلك لباقة الحوافز الجيدة للاقتصاد الهندي، بالإضافة إلى إستراتيجية ترقية الصادرات التي انتهجتها الحكومة بشكل موازي مع سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وما يؤكد التحول النوعي للصادرات الهندية نحو التصنيع هو انتقالها التدريجي من تصدير المنتجات الغذائية والمنسوجات إلى التصدير في قطاعات أخرى أكثر أهمية مثل قطاع الطاقة، وقطاع الكيماويات والجدول الموالي يظهر تغيرات تركيبة الصادرات خلال سنوات مختارة.

الجدول رقم (2-3): تطور تركيبة الصادرات الهندية

الوحدة : (%)

القطاع	1970	1980	1990	2000	2009
الطاقة	1,16	1,20	5,70	5,97	12,21
الصناعات الغذائية	33,57	29,46	20,15	13,30	9,38
النسيج	29,45	31,40	32,04	29,15	14,49
ورق وخشب	1,06	1,27	0,89	1,92	1,46
كيميائية	3,80	5,75	9,43	13,66	14,60
الفولاذ	14,71	6,49	4,67	4,69	7,61
معادن غير الحديد	2,38	0,96	1,27	1,60	2,42
مكانيك	3,03	6,68	5,71	6,12	6,78
سيارات	1,20	2,58	1,65	1,84	3,08
كهربائي	0,94	1,74	1,34	2,22	2,79
إلكترونيك	0,45	0,70	1,69	2,08	3,73
أخرى	8,25	11,77	15,47	17,45	21,45

Source: Mahjouba ZAÏTER LAHIMER, *op-cit*, 2011, p106.

Note : Les autres secteurs concernent essentiellement les bijoux (pierres précieuses, bijouterie et objet d'arts) et les différents produits non ventilés.

وقد أرجع المختصون القدرة التنافسية للصادرات الهندية إلى أربعة عوامل، العامل الأول: تنوع في المنتجات المعروضة مع تخصص في القطاعات الأكثر ديناميكية على مستوى الطلب العالمي كقطاع المنتجات البترولية، وقطاع الزراعة العضوية المواد الكيميائية، المعدات الكهربائية. أما العامل الثاني: يرتبط بإعادة الهيكلة الداخلية للشركات الصناعية بما يضمن تحسين نوعية وصورة المنتجات لاسيما في مجال المحتوى الابتكاري، والعامل الثالث: يكمن في توجه الصادرات الهندية إلى مناطق

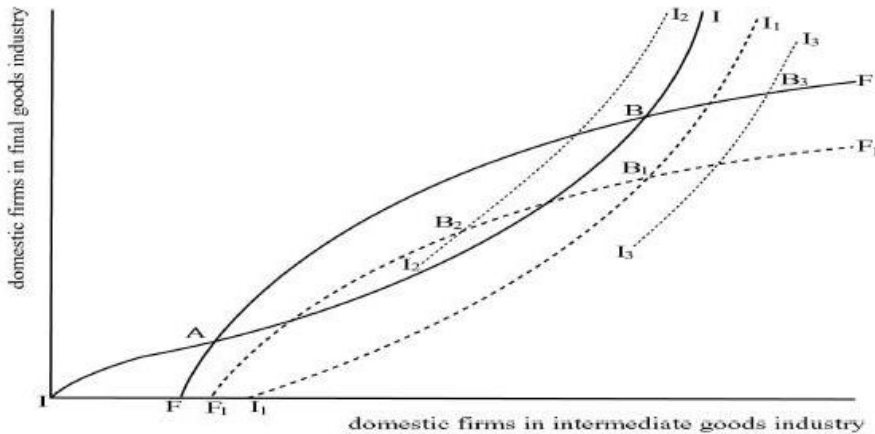
جغرافية ذات معدلات نمو مرتفعة مثل دول الأوبك أو الاقتصاديات الدول الآسيوية الناشئة، فضلا على العامل الرابع الذي يتمثل في انخفاض العملة المحلية الروبية الهندية¹.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

يتناول هذا الجزء العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي أن كانت علاقة إحلال أم تكامل، ثم يتم العرض لأبرز السبل التي يتعين على البلد المضيف انتهاجها لتعزيز الروابط بين المتغيرين.

1- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (إحلال أم تكامل)

يتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذ أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل النمو الاستثمارات المحلية، ويمكن بيان ذلك بالاستعانة بالشكل الموالي :



الشكل رقم (2-8) : أثر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

Source: Nagesh Kumar and Jaya Prakash Pradhan, *Foreign Direct Investment, Externalities and Economic Growth in Developing Countries : Some Empirical Explorations and Implications for WTO Negotiations on Investment*, RIS DISCUSSION PAPERS, 2002, p7.

ومن خلال الشكل (2-8)، يفترض وجود صناعتين داخل الدولة المضيفة: أولهما صناعة السلع الوسيطة. وثانيهما صناعة السلع النهائية، كما يفترض أن الشركات الوطنية تعمل في مجال هاتين الصناعتين، في حين أن الشركات الأجنبية (الشركات متعددة الجنسيات) تعمل في مجال صناعة السلع النهائية فقط، قبل دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية يتحقق التوازن عندما يقطع منحني عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (FF)

¹ Ibid,p106.

منحنى عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة (II) ومن ثم يتحقق شرط توازن عند النقطة B، ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة هو OI_1 وعدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية هو OF_1 .

وعندما يتم دخول الشركات الأجنبية مجال العمل في صناعة السلع النهائية، فسوف تزيد المنافسة في السوق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية (أثر الشركات الأجنبية للشركات الوطنية) مع عدم حدوث تغير في عدد الشركات العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة، ومن ثم فإن منحنى FF سوف ينتقل إلى أسفل إلى F_1F_1 وبالتالي تصبح نقطة التوازن الجديدة هي: B_1 ويكون عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع النهائية OF_1 وهو أقل من عدد الشركات الوطنية في مجال هذه الصناعة قبل دخول الشركات الأجنبية في مجال عمل الصناعة المذكورة، بينما ظل عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال صناعة السلع الوسيطة عند مستواه السابق لم يتغير.

وفي حالة قيام الشركات الأجنبية بالحصول على احتياجاتها من السلع الوسيطة من الموردين الوطنيين (الشركات الوطنية) (أثر الروابط الخلفية على الشركات الوطنية المتحققة بواسطة الشركات الأجنبية) فإن التغير في عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعة السلع الوسيطة يتوقف على عما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة تساوي أو تقل عن نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة مساوية لنسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية العاملة في مجال الصناعة السلع المذكورة لن يتغير، ومن ثم فإن منحنى II سوف ينتقل إلى أسفل إلى: I_1I_1 وتكون نقطة التوازن الجديدة B_1 ، أما إذا كانت نسبة طلب الشركات الأجنبية على السلع الوسيطة أقل من نسبة طلب الشركات الوطنية على هذه السلع، فإن عدد الشركات الوطنية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو في مجال إنتاج السلع النهائية سوف يقل. ومن ثم فإن منحنى II سوف ينتقل إلى أعلى إلى I_2I_2 وبالتالي تكون نقطة التوازن الجديدة B_2 ، ويلاحظ انه عند النقطة B_1 لا يوجد أثر للشركات الأجنبية على الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الوسيطة كما هو الحال عند النقطة B كما يلاحظ أيضا انه عند النقطة B_2 ، فإن الشركات الأجنبية أدت إلى تقليل الاستثمارات المحلية. غير أنه إذا قامت الشركات الأجنبية سواء بإنتاج سلع خصيصا للتصدير أو بإنتاج سلع تحل محل السلع المستوردة، فإن منحنى FF لن ينتقل ولهذا فإن نقطة التوازن الجديدة تكون B_3 ، وعند هذه النقطة أدت الشركات الأجنبية إلى زيادة الاستثمارات المحلية سواء في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو

في مجال إنتاج السلع النهائية من خلال الروابط الخلفية التي تنشأ من معاملات الشركات الأجنبية مع الشركات الوطنية، ويعني ذلك أن الأثر الموجب للشركات الأجنبية على الاستثمارات المحلية يتحقق إذا كانت العلاقة بين استثمارات هذه الشركات والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية¹.

والجدير بالذكر أن هناك قناة أخرى تؤثر على درجتي الإحلال والتكامل تنشأ من فكرة *Schumpeter* في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمار الابتكاري، والذي يعني فناء الابتكارات عن طريق الإحلال، إذ يلاحظ أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وقنوات لتسويق المنتجات دولياً، وخصائص جودة وعلامات تجارية، فإذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يستخدم التكنولوجيا القديمة أو التقليدية فلن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات مما يترتب عليه خروج الكثير من الشركات من حلبة الإنتاج، أن مثل ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، وبالتالي يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلباً على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة (بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي)، أو على الأقل تثبيط ذلك المعدل.²

ويتطلب تحقيق آثار تحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية سيادة درجة من التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، ولكن ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير في تلك الدول يعوقها من تحقيق ذلك في الأجل القصير، وبالتالي تسود درجة من الإحلال بين المتغيرين، أما في الأجل الطويل فمن المتوقع أن تساعد عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية من خلال الابتكارات الجديدة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر على تشجيع تلك الشركات على إيجاد نماذج جديدة من التكنولوجيا الحديثة التي تحل محل التكنولوجيا القديمة، من هنا تنشأ التكاملية في الأجل الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول النامية المضيفة. ويؤدي ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.³

علاوة عما سبق، فإن الدراسات التطبيقية التي أحررت لاختبار وجود الأثر الإحلالي أم التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي فقد تباينت في نتائجها. فحسب دراسة شاملة قام بها

¹ Nagesh Kumar and Jaya Prakash Pradhan, *op-cit*, 2002, pp7-8.

- مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص ص 261-262.

² Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, *Foreign Investment in Developing Countries : Does It Crowd in Domestic Investment?*, UNCTAD Discussion Paper, No 146, February 2000, p1.

³ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 148-149.

Bosworth & Collins، بهدف معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث تمت دراسة درجة تأثير شكل التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار المحلي في 58 دولة نامية و 18 دولة تمثل الأسواق الناشئة خلال الفترة (1978-1995)، وبينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير أقوى على الاستثمار المحلي مقارنة بالقروض والاستثمار بالمحفظة، إذ أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 80% بالنسبة للدول النامية، و90% بالنسبة للدول الصاعدة.¹ كما قدمت دراسة أخرى قام بها كل من Agosin and Mayer عام 2000 لتوضيح عما إذا كان هناك أثر مزاحمة أو تحفيز للاستثمارات الأجنبية على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970 - 1996) في البداية تم تجزئة الفترة إلى الفترتين (1976-1985)، (1986-1996) وتم الاعتماد على *Panel Data* اتضح من الدراسة أن أثر المزاحمة أو التحفيز اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال وجد انه ليس هناك أثر في أفريقيا خلال الفترة (1970-1996) وذلك على الرغم من وجود أثر تحفيزي أو تكاملي خلال الفترتين (1967-1985)، (1986-1996)، أما في آسيا فكان هناك أثر تحفيزي خلال جميع الفترات السابقة على العكس من ذلك كان الأثر إحصائياً (مزاحمة) في أمريكا اللاتينية خلال جميع الفترات سالفة الذكر.²

وقد اهتمت دراسة " Wah Tan & Lean " لعام 2011 بتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي ضمن الاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1970-2009 على وجه الخصوص؛ حيث كانت تهدف الورقة البحثية إلى إبراز ما إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي تكاملية أم إحصائية، وذلك بغية توضيح الرؤى المستقبلية لصناع السياسات ولكافة اللاعبين في السوق. علاوة على ذلك، فقد تزامنت الدراسة مع إطلاق الحكومة الماليزية للخطة العاشرة والتي ترمي إلى جعل ماليزية دولة ذات الدخل المرتفع. وفي ظل هذه الخطة فإن القطاع الخاص يعد في موقف حرج لاسيما عند فتح النقاش الساخن حول طبيعة العلاقة التي يرتبط بها مع الاستثمار الأجنبي المباشر.³ وقد حاول الباحثان معرفة درجة التغير الحاصل في مساهمة كل من الاستثمار المحلي *DI* والاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* بالنسبة إلى الناتج المحلي

¹Frederique sachwald et Serge perrin, *op-cit*, pp26-27

²Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, *op-cit*, pp11-15.

³Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, *Linkages between Foreign Direct Investment, Domestic Investment and Economic Growth in Malaysia, Journal of Economic Cooperation and Development*, 32, 4, 2011, p75.

الإجمالي GDP، كل خمس سنوات من فترة الدراسة والمتوسط للفترة الإجمالية كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (2-4): متوسط نسبة متغيرات دراسة "Wah Tan & Lean" للاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1970-2009

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	DI/GDP	FDI/GDP	FDI/DI
1974-1970	21.24	2.99	13.99
1979-1975	24.28	3.21	13.33
1984-1980	34.25	4.12	11.95
1989-1985	26.39	2.33	8.65
1994-1990	37.03	7.18	19.41
1999-1995	35.59	4.95	14.52
2004-2000	22.37	2.75	12.39
2009-2005	20.60	3.26	15.76
2009-1970	27.72	3.85	13.75

Source: Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, *op-cit*, p81.

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة أن نسبة مساهمة الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال خمس سنوات الأولى 1970 - 1974 قد بلغت على التوالي: 21.24% و 2.99%، ولكنها ارتفعت إلى ما يعادل: 37.03% و 7.18% خلال الخمس سنوات الخامسة: 1990 - 1994، وتعتبر النسب المسجلة في هذه السنوات أعلى معدل طوال فترة الدراسة. ويرجع ذلك إلى طبيعة النمو الذي شهده الاقتصاد الماليزي والظروف الخارجية المواتية لمنطقة دول جنوب شرق آسيا لاسيما في مجال تزايد قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لطبيعة البيئة الاستثمارية الملائمة التي تتمتع بها. أما في المتوسط فقد ساهم الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة: 27.72% و 3.85% على التوالي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كلها. ومن ناحية أخرى، سجلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي معدل: 13.99% خلال الخماسي الأول، كما أنها حققت أدنى نسبة خلال الخمس سنوات 1985-1989 بـ: 8.65% ومع ذلك، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى أعلى معدل البالغ:

19.41 % خلال الخمس سنوات الموالية، كما أن متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي تعادل هي: 13.75 % خلال الفترة 1970-2009. وعموما توصلت الدراسة في جانبها القياسي إلى العديد من النتائج التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط الآتية:¹

- متغيرات الدراسة: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي هي تحقق تكامل مشترك فيما بينها على المدى الطويل؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين الاستثمار المحلي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل؛

- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي بعبارة أخرى هناك علاقة تكاملية بينهما؛

- توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الاستثمار المحلي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، وتؤكد هذه النتيجة الرأي القائل بأن النمو الاقتصادي المرتفع سيؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، كما أن الاستثمار المحلي يعتبر عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

وعلى النقيض من الدراسات السابقة توصلت دراسة "إيمان عطية ناصف" التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2000)، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الاستثمار المحلي، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23%، وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية قد اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي، مما أثر سلبا على الشركات المحلية.²

وفي نفس الاتجاه، تحلل دراسة "lahimer" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات المحلية لـ 42 دولة أفريقية واقعة جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 1990-2005، إذ تم تقسيم دول الدراسة إلى مجموعتين وفقا لتخصصات صادراتها؛ حيث تضم المجموعة الأولى البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية، أما المجموعة الثانية تضم البلدان المتميزة بتخصص نسبي في التصنيع، وقد أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس أثر مزاحمة على الاستثمار المحلي في المدى القصير والطويل، وذلك بغض النظر إذا كان هناك تميز بين الدول وفقا لتخصصات صادراتها.

¹ Ibid, pp87-88.

² محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر : مرجع سابق، ص49.

ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تتعلق بالدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ولا يمكن تعميمها بأي حال من الأحوال على جميع البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، اختبرت الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية الثلاثة: (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، حيث وجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع نقل القيمة المضافة من الزراعة إلى التصنيع ضمن البلدان المتميزة بتخصص نسبي في التصنيع مقارنة بغيرها من البلدان وفيرة الموارد الطبيعية¹.

وفي دراسة لكل من "رفاه و أنوار" حول الاقتصاد الهندي لمدة: 1980-2012، تبين وجود علاقة عكسية. بمعنى إحصائية قوية بين كل الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، إذ أن كل زيادة بنسبة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,88%، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الاستثمار المحلي في المدى البعيد نتيجة لتذبذبه، فضلا على تسارع إنسحابه في ظل الأزمات كما حدث في أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، بالإضافة إلى استحواده على الموارد الاقتصادية المتاحة ومزاحمة الاستثمار المحلي والاستفادة من المؤهلات العلمية للموارد البشرية بأجور منخفضة².

وفي دراسة لـ : **ACAR** وآخرون لعام 2012 حول عينة تتكون من 13 بلد ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة 1980-2009 باستخدام: **panel data** إذ تم تقسيم البلدان إلى مجموعتين الأولى تتكون من: 7 بلدان غنية بالنفط، والثانية تتكون من 6 بلدان فقيرة من النفط؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزاحم الاستثمار المحلي في كافة بلدان المنطقة (وتحديدا في 13 بلدا المختارة للتحليل)، وتم التوصل إلى نفس النتيجة عندما تعلق الأمر بتحليل كل مجموعة على حدا، وقد أرجع الباحثون هذه النتيجة إلى تعدد قنوات المزاحمة، فقد لوحظ توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خصخصة المشاريع القائمة دون خلق استثمارات جديدة، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات الوافدة إلى منطقة **MENA** تتركز في قطاعات تهيمن عليها

¹Noomen lahimer, *investissements directs étrangers et investissements domestiques en Afrique subsaharienne : effets d'éviction ou de stimulation ?*, **SECOND INTERNATIONAL CONFERENCE : Innovation and Economic Development In the Mediterranean Countries**, Cairo, Egypt, December 13-14, 2010, pp19-20.

<http://basepub.dauphine.fr/handle/123456789/5842> Consulté le 15/12/2012.

²رفاه عدنان نجم و أنوار سعد إبراهيم، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1980-2012)، مجلة

مركز الدراسات الإقليمية، المجلد العاشر، العدد: 34، بغداد، 2014، ص ص 246-247.

الشركات العامة المملوكة للدولة، فضلا على افتقار المستثمرين المحليين إلى القدرة على المنافسة مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بكفاءة عالية ومزايا تنافسية¹.

2- سبل تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

من خلال الدراسات التطبيقية السابقة، يلاحظ أن هناك اختلاف في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، وذلك نظرا لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدة. وفي سبيل تدعيم الأثر التكاملي بين المتغيران صدرت ورقة بحثية بعنوان: تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بتاريخ 17 أبريل 2013، ومن خلالها تم عرض أهم الإجراءات التي يجب انتهاجها من أجل دفع التكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن أيجاز أهمها في:²

- تشجيع أنشطة تنظيم المشاريع من أجل النهوض بالاستثمار الخاص، والعمل على إنشاء مشاريع أعمال أكثر دينامية تلبى احتياجات الأسواق المحلية والدولية الشديدة التنافس. ومن شأن هذا أن يرسل إشارات إيجابية إلى المستثمرين الأجانب حول الاقتصاد المحلي؛

- تقديم الحوافز الاقتصادية للشركات المحلية، وتقاسم المعلومات عن الأسواق، وتوفير خدمات الأعمال التجارية، وتطوير البنية التحتية، والحفاظ على السلم و الأمن، والحد من حالات عدم التيقن من السياسات وتحسين إمكانية الحصول على التمويل، وخفض التكاليف التجارية؛

- إعادة التفكير في نهج سياسات الاستثمار والتحول بالنقاش المتعلقة بسياسات الاستثمار بعيداً عن التركيز الأحادي على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقال نحو منظور عملي واستراتيجي أكثر توازناً بشأن الكيفية التي يمكن بها للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون متلائماً مع جدول أعمال التنمية بطرق لا تؤدي إلى تحقيق نمو أسرع وأكثر استدامة فحسب بل تحفيز أيضا الاستثمار المحلي والروابط بمشاريع الأعمال المحلية من أجل تعزيز التغير الهيكلي والتكنولوجي؛

- تشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب يعزز أيضا نقل التكنولوجيا والمهارات ويقوي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي. وتدل الدراسات الاستقصائية الحديثة للاستثمار أن البلدان الأفريقية على أن المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية

¹Sevil ACAR, Bilge ERİŞ , Mahmut TEKÇE, *The effect of foreign direct investment on domestic investment: evidence from MENA countries*, European trade study group, fourteenth annual conference, 13-15 September 2012,ku, p19.

www.etsg.org/ETSG2012/Programme/Papers/143.pdf Consulté le 15/02/2013.

²Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, *Renforcer les liens entre l'investissement intérieur et l'investissement étranger direct en Afrique*, Cinquante-septième réunion directive, 17 avril 2013 , pp9-11.

تكون أكبر وتستخدم عددا أكبر من العمال في الاقتصاد المضيف وتكون أكثر إنتاجية مقارنة بالشركات المملوكة للأجانب بالكامل؛

- يمكن للحكومات المحلية أن تستخدم حوافز وسياسات اقتصادية محددة الهدف لتشجيع المستثمرين الأجانب على توفير المدخلات محلياً، مما يعزز الروابط بين الاستثمار المحلي والأجنبي بشكل جيد؛

- هناك برنامجين موجهين لتعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية في بلدان نامية، وبالتالي تحقيق مشاريع الأعمال المحلية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث يشمل البرنامج الأول تقديم إطار لسياسات تنظيم المشاريع وإرشادات التنفيذ، والذي يشمل ستة إجراءات محددة بوضوح ينبغي للحكومات أن تتخذها من أجل النهوض بتنظيم المشاريع وإنشاء مشاريع أعمال محلية دينامية. وهذه الإجراءات هي: (أ) صياغة استراتيجيات تنظيم المشاريع؛ (ب) ترشيد البيئة التنظيمية إلى الحد الأمثل؛ (ج) تعزيز التثقيف في مجال تنظيم المشاريع وتنمية المهارات؛ (د) تيسير عمليات تبادل التكنولوجيا والابتكار؛ (هـ) تحسين فرص الحصول على التمويل؛ (و) تعزيز الربط الشبكي وزيادة الوعي. في حين أن البرنامج الثاني هو عبارة عن برنامج روابط الأعمال التجارية الذي ينفذ كجزء من إطار الأونكتاد لتنظيم المشاريع (*programme Empretec*) للنهوض بتنظيم المشاريع والارتقاء بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل الثاني :

عني هذا الفصل بعرض جدلية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛ حيث حسمت جل الدراسات بشقيها النظري والتطبيقي فصول هذا الجدل، لصالح الدور الايجابي الذي يضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، كما أنها أكدت أن ضمان هذا الأثر الايجابي يعتمد على مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم، وقدرة البلد على تعظيم المكاسب وتدني الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد تعرض نموذج "هارود-دومار" إلى أهمية تشجيع تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للتخفيف من حدة الفجوة بين الادخار و الاستثمار لاسيما في الدول النامية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي، و ذلك بالشكل الذي يحفز على مزيد من النمو في القطر المضيف، كما يظهر التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة ضمن نموذج "سولو"، فضلا على دوره في رفع كفاءة رأس المال البشري، وقد أفضى هذا التحليل إلى تضمين الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الإنتاج، فهو يمثل عنصر إنتاج إضافي.

بينما أنصب تحليل الأدبيات الحديثة المرتبطة بنظرية النمو الداخلي في توضيح الآليات التي ينتقل من خلالها تأثير التقدم التكنولوجي إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق المؤثرات الخارجية الموجبة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في الاستفادة من تطبيق اقتصاديات الحجم، ودوره في رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التدريب والتأهيل المستمر، فضلا على تحفيز الدول النامية على الرفع من ميزانية الإنفاق على البحوث والتطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تسند وتدعم الشركات المحلية وتحقق لها مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية، ويؤدي كل ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

وعلى نفس النسق، بين الفكر الحديث أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة وغير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تتصف بعدم المنافسة التجارية مثل: التكنولوجيا والمعرفة الفنية، العمالة الماهرة، وإمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية، والعلامات التجارية المختلفة. ومن خلال هذه العوامل من المتوقع أن تتحقق الآثار الايجابية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتنعكس هذه الآثار بشكل ملموس على النمو الاقتصادي للقطر المضيف، بالإضافة إلى أن تحليل قناة التجارة ذو ارتباط وثيق باختلاف

طبيعة إستراتيجية التصنيع، حيث أن الدول التي تطبق إستراتيجية ترقية الصادرات من المتوقع أن تحقق مزيد من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر وتحفز النمو الاقتصادي، وذلك مقارنة بالدول التي تطبق إستراتيجية إحلال الواردات، ويعبر عن هذه الأخيرة بأثر عدم الكفاءة بسبب فرض تعريفات جمركية مرتفعة وقيود غير تعريفية على الواردات، الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع وبالشكل الذي ينعكس على سوء تخصيص الموارد وبالتالي تشويه النمو الاقتصادي بالتبعية، بالمقابل يطلق على إستراتيجية تشجيع الصادرات بأثر الكفاءة، وذلك لأنها تسمح بحرية العمل في ظل قوى السوق، وإمكانية تخصيص الموارد وفقا للميزة التنافسية للدولة، بالإضافة إلى الآثار أو العوائد الخارجية الموجبة التي قد تنجم عن التكنولوجيا الحديثة.

ولعل من أبرز اهتمامات التحليل الحديث ربطها درجة استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، بطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي، حيث يؤدي الأثر التكاملي بين المتغيرين إلى تحفيز النمو الاقتصادي، في حين يتسبب أثر الإحلال بين المتغيرين إلى تثبيط النمو الاقتصادي، وفي الأجل القصير تسود درجة من الإحلال بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير في تلك الدول، أما في الأجل الطويل فقد يساعد تحقيق عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية من خلال الابتكارات الجديدة المرافقة للاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد تكنولوجيا حديثة تحل محل التكنولوجيا القديمة، مما يؤدي إلى نشأة التكاملية بين الشركات المحلية والأجنبية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

الفصل الثالث:

تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم آليات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك نتيجة للدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو و التشغيل بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، وأنماط التسيير المتطورة، و تأهيل الموارد البشرية. لذا بذلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة جهوداً لا يستهان بها لتهيئة مناخ الاستثمار حتى تتمكن من ضمان تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خدمة للتنمية المنشودة، وذلك عن طريق العمل على إصدار جملة من القوانين وتقديم الحوافز المالية والتسهيلات التمويلية، إلا أن نصيبها منه يبقى ضئيلاً ولا يتوافق مع الإمكانيات والمزايا المتعددة التي تتمتع بها. ويرجع ذلك إلى جملة من العقبات أدت إلى تصنيفها من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة، هذا ما جعل فكرة تسود مفادها أن الجزائر من أكثر الدول مخاطرة في الاستثمار، فبيئتها طاردة وغير مستقرة.

بناء على ما سبق، يحاول هذا الفصل تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول يتناول ملامح تطور الاقتصاد الجزائري من فترة الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية برامج الإنعاش الاقتصادي، ويدرس الثاني مؤهلات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويعنى الثالث بتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول :**ملامح تطور الاقتصاد الجزائري :**

لقد شهد الاقتصاد الجزائري قبل 1990 تدهورا ملحوظا في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فقد عجزت الجزائر عن رسم سياسة تنمية اقتصادية واجتماعية تحقق بها توازن اقتصادها، وتتخلص من جميع المشكلات التي تعاني منها، فقد زاد التضخم والبطالة، وانخفضت معدلات النمو الاقتصادية، وحدث عجز في ميزانيتها بحيث لم تستطع تمويل أهم البرامج الاقتصادية التي سطرها، فضلا عن تدهور القدرة الشرائية واستفحال المديونية الخارجية ، مما أدى إلى انهيار النظام الاشتراكي و الدفع بالسلطات الحكومية إلى تبني جملة من الإصلاحات الهيكلية العميقة بهدف استرجاع التوازنات الكلية المفقودة، وهيئة الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق الحر، ومع تزايد عائدات النفط دخلت الجزائر بداية من الألفية الثالثة مرحلة جديدة من التنمية أطلق عليها برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تتميز بالانفراج المالي.

بناء على ما سبق، تناول هذا المبحث مسيرة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات الدولية، والرامية إلى هيئة الأرضية للانتقال إلى اقتصاد السوق، ثم سيتم عرض وتحليل مكونات برامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات الدولية 2000-1990

بعد تفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وعجز الدولة الجزائرية عن دفع أعباء ديونها الخارجية أصبح اللجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية والخصوصية من الأمور الحتمية؛ حيث بدأت الحكومة الجزائرية في التحول شيئا فشيئا نحو اقتصاد السوق الحرة من خلال تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بالمؤسسات الدولية.

1- تعريف سياسات التكيف الهيكلي و مضمونها

ترمي سياسات التصحيح الهيكلي التي يقترحها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمواجهة اختلالات الموازنة العامة وموازن مدفوعات الدول النامية، كشرط لتقديم التسهيلات الائتمانية التي تمكن البلد من تخفيض حدة مشكلة الديون الخارجية. ومن خلال هذا الجزء سيتم التعرف على هذه السياسة و تبيان مضمونها.

1-1- مفهوم سياسات التكيف الهيكلي

يقصد بـسياسات التكيف الهيكلي تلك: " العملية التي تقوم من خلالها الدول النامية بتطبيق إجراءات معينة لتعديل هيكلها الاقتصادي. وعادة ما يكون ذلك مقابل تمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشروط بتطبيق تلك الإجراءات، التي غالبا ما تتضمن تحرير الأسواق وتخفيض قيمة العملة وتقليص دور الدولة، ولقد تضمن تدخل مؤسسات بریتون وودز (البنك والصندوق) في إطار برامج التكيف الهيكلي ما هو أكثر من مجرد تقديم حزم الإنقاذ المالي مقابل إجراءات التكيف الهيكلي، وإنما أصبح على كل الدول أن تتواءم مع نفس النموذج بصرف النظر عن اختلاف هياكل اقتصاداتها أو جذور ثقافتها وطبيعة تكوينها السياسية"¹.

كما يعرفها آخر على أنها: " تلك الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد و إحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي، خلال فترة زمنية معينة"².

ومن خلال ما تقدم من تعاريف يمكن استنتاج ما يلي:³

- أن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي هي حزمة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تنطوي على الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إلى تحقيقها.
- أن مجموعة السياسات التي تتكون منها سياسات التثبيت والتصحيح (التكيف) الهيكلي والتي تعتبر بمثابة الأدوات المستخدمة في البرنامج المنفذ، هي بعض أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الاستثمار، ويضاف إليها بعض السياسات الاقتصادية التي لم يتسع المجال لدراستها مثل سياسات الأسعار والأجور أو سياسات الأسعار والدخول.

¹ جودة عبد الخالق، سياسات التكيف الهيكلي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع : البعد الاقتصادي، EOLSS ناشرون واليونسكو و الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 203.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 210.

³ نفس المرجع السابق، ص 212.

- أن حزمة سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي يتم تطبيقها تأتي استنادا إلى نظرية الاقتصاد الكلي.

1-2- مضمون سياسات التكيف الهيكلي

تتضمن برامج التكيف الهيكلي مكونين: سياسات التثبيت وسياسات التكيف تعتمد الأولى للمدى القصير، وتركز على جانب الطلب وتشمل مزيجا من إجراءات تقليل الإنفاق وإجراءات تحويل الإنفاق. وتعتمد الثانية للمدى المتوسط. وتركز على جانب العرض.

أ- **سياسات التثبيت:** ترمي هذه البرامج إلى المحافظة على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال التأثير على المتغيرات والجوانب النقدية، وفي هذا المجال لقد ألزم نظام المشروطة الخاص بصندوق النقد الدولي البلدان النامية المستفيدة من برامجه بتنفيذ حزمة من السياسات المساهمة في معالجة الاختلالات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وعلى النحو الموالي:¹

- تحديد صافي اقتراض خزانة الدولة بسقف زمني كل أربعة أشهر؛

- تحديد سقف التوسع للائتمان المحلي على أساس ربع سنوي؛

- تحديد حجم الاقتراض الخارجي على أساس سنوي.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأن سياسات التثبيت تهدف إلى معالجة مشاكل عاجلة، أين يتعلق الأمر بأوضاع يمكن الرجوع فيها إلى حالة التوازن في المدى القصير، أي استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية المتعلقة بأسعار الصرف، التشغيل، الكتلة النقدية ... إلخ. وبالتالي فسياسات التثبيت تواجه تلك المشاكل بالتركيز على سياسات جانب الطلب الكلي.

وبما أن اقتصاديات الدول النامية المدينة تواجه متاعب في ميزان مدفوعاته، نظرا لوجود فائض في الطلب المحلي يفوق المقدرة الفعلية لحجم الموارد المتاحة، فإن هذا الفائض يسبب ضغطا باستمرار على المستوى العام للأسعار ويدفعها باستمرار للارتفاع. ولهذا فإن الصندوق يرى أن الهدف من منهج إدارة الطلب لخفض هذا الفائض يجب أن يتمثل في القضاء على التضخم، والاتجاه، بهذه السياسات المقترحة نحو تخفيض العجز بالميزانية العامة للدولة، والسعي نحو تنمية موارد البلدان النامية من النقد الأجنبي عن طريق خفض في القيمة الخارجية لعملة البلد، أملا في أن يؤدي ذلك الإجراء إلى

¹ سلمان مبارك، دور الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ضوء برامج التكيف الهيكلي في أقطار عربية مختارة، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، بجامعة الموصل، بغداد، 2000، ص 19.

زيادة الصادرات والحد من الواردات، مع تحرير التجارة الخارجية¹. ويتطلب معالجة عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات حسب قول البنك الدولي: "تصحيح سياسة الاقتصاد الكلي... فالإبقاء على عجز الميزانيات صغيرا يساعد على التحكم في التضخم وتفاذي مشاكل ميزان المدفوعات، والإبقاء على سعر الصرف واقعي يفيد في زيادة القدرة على المنافسة وتعزيز العملات القابلة للتحويل"².

ب- برامج التكيف الهيكلي: يعرف التصحيح أو التكيف الهيكلي بأنه: "عملية منظمة للتغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي بهدف إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التأثير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية تساهم في تحقيق نمو قابل للاستمرار. وتتضمن عملية التكيف الهيكلي اتخاذ الإجراءات التي تساهم باستغلال الموارد بصورتها المثلى من خلال القضاء على التشوهات السعرية وتخفيف القطاع الخاص للعمل وفقا لنظام السوق... وتخضع هذه السياسات لعملية مراقبة لأدائها من قبل فريق اقتصادي يشكله الصندوق لهذه الغاية وبشكل دوري"³. وفي ذات السياق من الضروري التمييز بين التثبيت والتكيف الهيكلي. فالتثبيت يتضمن إعادة الاقتصاد إلى مساره التوازني السابق للصدمة، بينما تهدف سياسات التكيف الهيكلي من خلال تطبيق سياسات إدارة الطلب إلى تغيير الوضع التوازني أو تشكيلة التوازن في الاقتصاد، بما يحفز التخصيص الكفاء للموارد وتعبئتها ويزيد من النمو الاقتصادي، وبصفة عامة فالتثبيت يسبق التكيف الهيكلي⁴. وعادة ما يشمل برنامج التعديل الهيكلي ثلاثة محاور أساسية هي⁵:

- تحرير الأسعار: تعطي برامج التكيف الهيكلي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب. فتدخل الدولة (حسب المؤسسات المالية الدولية) في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية

¹ مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، المنتقى الدولي الأول حول: "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة محمد بوقرة - بومرداس -، يومي 04-05 ديسمبر 2006، ص 4.

² ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مستحير مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012، ص 51-50.

³ سلمان مبارك، مرجع سابق، ص 20.

⁴ حودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص 204.

⁵ ميشيل تشوسودوفيسكي، مرجع سابق، ص 58-59.

- مهدي ميلود، مرجع سابق، ص 17-18.

والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل. وفي هذا الخصوص تعتبر المؤسسات المالية الدولية ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضد الدعم السلعي وضد دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة.

وتعتقد المؤسسات المالية الدولية أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي، بما فيها تحرير أسعار الأراضي، وإنشاء سوق للأرض تتحدد فيها الإيجارات بناء على علاقات العرض والطلب، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية.

- **تصفية منشآت الدولة وخصخصتها:** ينصرف معنى الخصخصة إلى إدارة هذه المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات. وقيل أيضا، أنها قد تشمل التصفية أو الغلق وبيع أصول المشروع إذا كان فاشلا وليس هناك أملا في إصلاحه. وعموما تعني الخصخصة تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ويتم ذلك عبر بيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص. ويعد المعنى الأخير هو المراد تطبيقه في حالة البلاد النامية المدينة، فبرامج التكيف الهيكلي تشكل أفضل قناة للاستيلاء على الأصول الحقيقية للدولة بتكلفة منخفضة جداً، وترتبط خصخصة منشآت الدولة بإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي، حيث يستولي رأس المال الأجنبي أو المشاريع المشتركة مقابل الدين في كثير من الأحوال، لتوجه حصيلة هذه المبيعات التي تعود في الخزنة نحو نادي لندن وباريس.

- **حرية التجارة والتحول نحو التصدير:** تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط قروض برامج التكيف الهيكلي. فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات -من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية- من شأنها أن تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة. كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد.

ويتألف برنامج تحرير التجارة من إلغاء حصص الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها، وللانخفاض الناتج في العائدات الجمركية كذلك أثر كبير على مالية الدولة العامة، فهذه التدابير لا تؤثر فحسب على الميزانية، بل هي كذلك تمنع السلطات من الترشيد الانتقائي عن طريق الرسوم الجمركية والحصص لاستخدام العملات الأجنبية النادرة، كما تغذي هذه التدابير تدفق السلع الترفيحية، وتقلل عبء الضرائب على مجموعات الدخل المرتفع نظرا لتخفيض رسوم الاستيراد على السيارات والسلع المعمرة. ولا تحل السلع الاستهلاكية المستوردة محل الإنتاج المحلي فحسب بل أن هذه الحمى الاستيرادية القائمة على أموال مقترضة تساهم في تضخيم الدين الخارجي.

2-دوافع تبني الإصلاحات الاقتصادية

لا شك أن هناك العديد من الدوافع، التي دفعت الجزائر للقيام بإصلاحات اقتصادية، من أجل تحسين الاقتصاد، ورفع المستوى المعيشي للأفراد واستثمار إمكانياتها المادية والمالية البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم الأسباب يمكن ذكر ما يلي¹:

- عدم فاعلية الإصلاحات الهيكلية العضوية والمالية سنة 1980، واستقلالية المؤسسات سنة 1988، التي كانت تهدف الجزائر من خلالها إلى تحسين أداء الاقتصاد من خلال تخفيض البطالة وزيادة مستويات التشغيل وتحقيق الاستقرار العام للأسعار، ورفع كفاءة المؤسسات العمومية، وتحسين الإنتاجية وجعل الاقتصاد الجزائري يتماشى مع التغيرات الاقتصادية العالمية ويواجه جميع التحديات التي تواجهه، إلا أن ذلك لم يتحقق نتيجة لسوء التسيير وضعف كفاءة الجهاز التخطيطي ونقص الموارد البشرية المؤهلة والمدربة للقيام بالأعمال على أكمل وجه، وغياب الرقابة الأمر الذي أدى إلى كثرة الفساد المالي بالجزائر وغياب المنافسة بين المؤسسات العمومية مما أدى إلى غياب المنتجات؛

- كانت الجزائر معلقة آمالا كبيرة على البترول، فكانت جل المداخيل من خلاله، وكانت الجزائر تعتمد عليه في تمويل الإصلاحات الهيكلية العضوية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إلا أن الأمر أصبح مستحيلا عقب الانهيار المفاجئ في أسعار البترول، إذ بلغ سعر البرميل 39,5 دولار في نهاية 1985 ثم انخفض إلى 14,8 دولار خلال سنة 1986 ليصل إلى حوالي 11 دولار نهاية 1988، الأمر الذي جعل الجزائر تعاني من عجز في ميزانيتها²، مما جعلها في مأزق حاد من أجل تمويل المشاريع وتحقيق الأهداف المسطرة في الإصلاحات، إذ بلغت نسبة عجز الميزانية 8.1 % نهاية 1993 من الناتج الداخلي الخام؛

- إن انهيار أسعار البترول تزامن مع انخفاض قيمة الدولار، حيث أن جميع صادرات الجزائر مقيمة به، وهذا على عكس الواردات التي كانت مرتبطة بالعملة الأخرى خاصة الفرنك الفرنسي، مما يعني تولد عجز آخر تسبب في تدهور القدرات المالية الجزائرية؛

- عدم نجاح برامج الهيكلية المالية الذي كانت الجزائر تطمح من خلاله إلى بلورة فكرة التطهير المالي للمؤسسات وتصفية مختلف الحسابات، ووضع نظام متناسق للأسعار يتماشى وأهداف المؤسسات،

¹ عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007، صص 120-140.

² R. Boudjema, Algérie : chronique d' un ajustement structurel, *Revue d' Economie et Statistique Appliquées*, N 06, Alger, 2006, pp28-29.

الأفراد والدولة. وقد فشلت هذه الهيكلية المالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى الاعتماد على التسيير الاشتراكي؛

- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالتحويلات الاقتصادية العالمية والتي قد تحصل في اقتصاديات الدول الأخرى وخاصة الأزمات المالية، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائر في عمليات التصدير على قطاع واحد وهو البترول، فالجزائر لا تعتمد على استراتيجيات التنويع في الصادرات، فأى أزمة تحدث في الخارج من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري سلباً؛

- لقد عرفت فترة ما قبل الإصلاحات الخاصة بهذه الدراسة انخفاض في مستوى احتياطي الصرف حيث وصل إلى أقل من مليار دولار سنة 1994، وهذا أيضاً جعل الجزائر أمام عجز كبير في عمليات التمويل؛

- تميزت تلك الفترة باختلالات في الاقتصاد الكلي، ففي تلك الفترة كانت جميع مؤشرات التوازن الكلي سلبية، فهناك زيادات كبيرة في نسبة التضخم بلغت حوالي 30 % سنة 1993، وبلغت معدلات البطالة 21.7 % سنة 1987؛

- حدث في الجزائر انخفاض في الإنتاج الإجمالي بـ -2.5 % سنة 1993، كما انخفض الاستهلاك الفردي بـ 6.4 % خلال نفس السنة بسبب أزمة السكن والبطالة؛

- الارتفاع الشديد الذي عرفته خدمة الديون إذ بلغت هذه الأخيرة 86 % سنة 1993 وهو ما دفع السلطات إلى إعادة هيكلة ديونها.

إن الأسباب الفارطة الذكر أجبرت الجزائر إلى التفكير في وضع إصلاحات اقتصادية جديدة بهدف تحسين الأداء العام للاقتصاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، والقضاء على جميع التجاوزات والتلاعبات التي حدثت خلال إصلاحات الهيكلية العضوية والمالية، وقد أدركت الجزائر أنه لا مناص من الاعتماد على اقتصاد السوق، وأمام الوضعية المالية الصعبة التي عرفتها خلال تلك الفترة وجدت الجزائر نفسها مجبرة للتعامل مع صندوق النقد الدولي.

3- علاقة الجزائر بالمؤسسات المالية الدولية

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26، أي مباشرة بعد الاستقلال بحصة قدرت بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS¹)، وارتفعت حصتها إلى 941.4 مليون سنة 1994، والعلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى

¹ Droits de tirage spéciaux

بداية الثمانيات حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات مع الصندوق من أجل عمليات التمويل والتغلب على العجز والمديونية¹. وبالنسبة للجزائر، فإن تراكم ديونها إلى مستويات قياسية، أفقدها الثقة أمام دائنيها فلجأت إلى تلك المؤسسات الدولية بتنفيذ عقدين للائتمان:

3-1- برامج التثبيت الاقتصادي الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لسد العجز المالي، وذلك قصد الحصول على الأقساط المالية في 30 ماي 1989، كان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ضمن شروط نوجز أهمها فيما يلي²:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

وقد نجحت الجزائر في الحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض، وكان هدف الاتفاق يتمثل في التطبيق الفعال للسياسة النقدية وإجراء تخفيضات في سعر الصرف وقيمة الدينار، وبذلك قامت الجزائر بإصدار قانون النقد والقرض³، حيث كان الهدف منه تقليص القروض على المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة المصرفية قصد محاربة التلاعبات المالية. وقامت الجزائر بمجموعة من التعديلات أهمها ما يلي⁴:

- ❖ الرفع التدريجي على المواد المدعمة من قبل الدولة، حيث تراجعت عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية؛
- ❖ تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات؛
- ❖ الاهتمام بإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أجل تنشيط الاقتصاد؛

¹ مخلوفي عبد الكريم، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، 20 و 21 أبريل 2004، ص ص 10-13.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 189-190.

³ قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 18 أبريل 1990.

⁴ مدي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، عمان، دار حامد للنشر، 2009، ص ص 131-132.

- ❖ ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص ودعمه وتقديم التسهيلات للمتعاملين الخواص؛
- ❖ إصدار قانون النقد والقرض الذي كان يهدف إلى الاعتماد على المؤسسات المالية الأجنبية في التمويل وبالتالي التخلص من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، والحد من توسع القرض الداخلي، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى التخفيف من معدل التضخم؛
- ❖ تم السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفقا للقوانين الجزائرية، وذلك قصد زيادة الموارد الجبائية.

إن البرنامج المطبق قد حقق بعض النتائج الايجابية، فقد ارتفعت الإيرادات الجبائية بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990، كما تم التقليل في استهلاك احتياطات الصرف من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من عدة نتائج سلبية، حيث بلغت المديونية الخارجية 28.379 مليار دولار سنة 1990، وبلغ التضخم: 16.7% سنة 1990 ووصل إلى 22.8% سنة 1991، مما أجبر الجزائر إلى اللجوء مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي.

3-2- الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (3 جوان 1991-30 مارس 1992)

نظرا لعدم كفاية النتائج المحققة على مستوى الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني الأول، عملت الجزائر على طلب اتفاق ثاني للاستعداد الائتماني؛ حيث تم في جوان 1991 الحصول بموجب الاتفاق على 300 مليون DTS مقسمة على أربعة شرائح غير أن الشريحة الرابعة لم يتم الحصول عليها جراء الانحرافات التي عرفت الأجرور خلال الفصل الأول من سنة 1992 ويمتد هذا البرنامج لمدة 10 أشهر فقط.

و من بين الإجراءات العملية التي قامت بها السلطات آنذاك هي¹:

- القيام بالتطهير المالي للمؤسسات مما يفترض نموا للكتلة النقدية يصل إلى 41 مليار دج؛ أي 12% سنة 1991؛

- موافقة بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم، حيث تم رفع معدل إعادة الخصم من 10,5% عام 1991 إلى 11,5% عام 1992؛

- معالجة سعر الصرف والذي عرف تخفيضا كبيرا ما بين نهاية 1990 إلى مارس 1991؛

¹ Hocine Benissad, *Algérie : Restructuration et Réformes économiques 1979/1993*, OPU, Algérie, 1994, pp 142-145.

- مواصلة تحرير الأسعار، كما قامت السلطات و بداية من أكتوبر 1991 بتقليص الإعانات المباشرة وغير المباشرة للمواد الطاقوية والتي قاربت أسعارها الأسعار العالمية.

لقد تمخض عن الإصلاحات السابقة جملة من النتائج التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:¹

- بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 قيمة 10,41 مليار دولار منها 9,88 مليار ناجمة عن المحروقات، وهو ما يمثل نسبة 95% من إجمالي الصادرات، في حين بلغت الواردات 7,99 مليار دولار. و تمثل فاتورة المواد الغذائية 75% من إجمالي الواردات. وبالتالي لقد سجل الميزان التجاري فائضا قدره 2,42 مليار دولار؛

- ارتفاع عجز ميزانية الدولة إلى 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، رغم تطبيقها لسياسة التقشف والحد من الطلب الإجمالي وتقييد الواردات، وارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي من 6% عام 1991 إلى 8% خلال عام 1994.

- بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25,7 مليار دولار منها ما نسبته 97,3% ديون متوسطة وطويلة الأجل، و 2,7% ديون قصيرة الأجل. أما خدمات الدين (مبلغ خدمات الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى 82,2% و هي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها والتي تتراوح بين 25% و 30%.

- انحصار معدل التضخم عند مستوى 20,5% في سنة 1993 بعدما كان 31,7% في سنة 1992، و نتيجة لذلك سادت أسعار الفائدة الحقيقية بقيمة سالبة (-12,5%) الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من المدخرات رغم ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية في سنة 1993 إلى 13%.

- نمو مطرد للكتلة النقدية M2 فقد ارتفعت من 515,9 مليار دج في نهاية 1992 إلى 627,4 مليار دج في سنة 1993 مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو 21,6%، و في المقابل سجل نمو اقتصادي سالب قدره -2,2% في نهاية سنة 1993.

- انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993 بسبب الجفاف و ضعف الاعتمادات المالية بالإضافة إل مشكل العقار الفلاحي؛

- مشكل تطهير المؤسسات العمومية حيث سجل عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير بـ 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 مقابل 1,3% سنة 1992؛

¹ يظهر على، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص ص 191-193.

- كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية و انخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات) أثر مباشر على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1,5 مليار دولار وهو ما يمثل احتياطي بالأشهر من الواردات السلعية 2,24 شهرا، و هو لا يمثل هامش أمان لقدرة البنك المركزي على مواجهة الالتزامات الخارجية الدولية؛

- من الجانب الاجتماعي فقد سجل معدل بطالة يقارب 25% من القوة العاملة (1,5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع لنمو السكاني قدر بأكثر من 3 % سنويا.

3-3- برنامج التعديل الهيكلي: لقد توصل الخبراء الاقتصاديون إلى أن السبيل لإنعاش الاقتصاد الجزائري لا يتحقق إلا من خلال تبني تحولات عميقة في الهيكل الإقتصادي، غير أن هذا التحول كان يتطلب أموالا إضافية ضخمة فضلا على ضرورة تخفيف أعباء الديون، لذا عملت الحكومة الجزائرية على الاستعانة بصندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل تطبيق برنامج تعديل هيكلي.

أ- برنامج التثبيت (أبريل 1994- مارس 1995): تم التوقيع على رسالة حسن النية التي يشترطها صندوق النقد الدولي لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والتي تتضمن تعهد مسبق من قبل الجزائر لتبني برنامج التعديل الهيكلي مباشرة بعد انقضاء فترة برنامج التثبيت البالغة 12 شهرا، وبمقتضى ذلك منح صندوق النقد الدولي قرضا آنيا بقيمة 1 مليار دولار للجزائر (731,5 مليون DTS) لتدعيم برنامج التصحيح، وقد أعطى الصندوق الضوء الأخضر للمقرضين بإعلان مديره العام أن البرنامج شجاع، و دعوته لكل دائني الجزائر إلى إكمال مساهمة الصندوق بما في ذلك القيام بإعادة جدولة خدمة الديون الخارجية¹.

وفي ظل هذا البرنامج تم انتهاج الإجراءات التالية :

- الاستمرار في تحرير الأسعار: لقد تم إلغاء نظام الأسعار المدعّمة على معظم المنتجات وبقاء ثلاثة منتجات فقط مدعّمة لأنها ذات استهلاك واسع والمتمثلة في القمح والسميد والحليب، وبالتالي تخفيض القيمة المخصصة لدعم الأسعار إلى 23.6 مليار دينار سنة 1994 بعدما كانت 36 مليار دينار سنة 1993²، وتم في منتصف سنة 1995 إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة للسكر

¹ بوزيان العجال، تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر لفترة 1989-1998 النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2005-2006، ص194.

² Salah Mouhoubi, *L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques*, OPU, Alger, 1998, P66.

والحبوب بخلاف القمح الخشن والناعم وزيت الطعام (لأنها ذات الاستهلاك الواسع)، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى أعلى مستوياتها، فبلغت 25% سنة 1993 و 41,3% سنة 1994¹.

- **تحرير التجارة الخارجية:** شهدت التجارة الخارجية منذ 1994 مرحلة الانفتاح؛ حيث تم السماح بدخول العملة الصعبة في تمويل عمليات التصدير والاستيراد فقد مكن بنك الجزائر كل مستورد من الحصول على تمويل بسعر صرف رسمي يتفاوض حوله مع بنكه².

- **إصلاح السياسة النقدية والمالية:** فيما يخص السياسة النقدية فان معدل إعادة التضخم قد ثبت عند 15% انطلاقاً من 10 افريل 1994، ويتدخل البنك الجزائري في السوق النقدية بمعدل (محوري) يبلغ حوالي 20% بعدما كان 17%، والمعدل المطبق على مكشوفات البنوك قد ثبت عند 24% ومعدلات الفائدة على القروض البنكية للزبائن أصبحت تفاوضية، أما الهامش البنكي فقد سقف بخمس نقاط (5%) كحد أعظمي فوق الكلفة المتوسطة للموارد البنكية³.

- **إصلاح المالية العامة والميزانية:** لقد تمت مواصلة سياسة التقشف في النفقات وتوسيع دائرة تحصيل الإيرادات بتوسيع الوعاء الخاص بالرسم على القيمة المضافة TVA، الرفع من الحقوق على المنتجات الفاخرة والآلات الكهرومنزلية، الرفع من معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%، إعادة تعريف النفقات ذات الأولوية والمتعلقة بإعانات الاستهلاك مع تطبيق سياسة نقدية صارمة، كما تم إلغاء الإعفاء من الضريبة بالنسبة للفوائد المحصلة على أذونات الخزنة⁴.

ب- التعديل الهيكلي 22 ماي 1995-21 ماي 1998: يعتبر هذا البرنامج كخطوة ثانية ضمن اتفاقيات التصحيح الهيكلي من أجل المحافظة على مستوى تشغيل دائم، ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، حيث تضمن هذا الاتفاق استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها⁵. وقد تضمن البرنامج الاقتصادي والمالي تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل أبرزها في⁶:

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، تقرير حول الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق-دراسة حالة الجزائر-، صندوق النقد الدولي، 1998، ص22.

² Brahim Guendouzi, Khelifa Kabri, *Les retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie, Les Cahier du CREAD, N° 46, 1998, p140.*

³ Ibid, p139.

⁴ بوزيان العجال، مرجع سابق، ص 197.

⁵ Brahim Guendouzi, Khelifa Kabri, *op-cit*, p 143.

⁶ R.A.D.P, Ministère des finances, *économie Algérienne les enjeux et les choix a moyen terme 1996-2000, Algérie, 1996, pp 43-44.*

- ❖ استعادة النمو والاستقرار المالي؛
 - ❖ ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المفتوحة على الخارج، (تحقيق معدل نمو قدره 5% على الأقل في السنوات القادمة من الناتج الخام خارج المحروقات)؛
 - ❖ خلق مناصب شغل وبناء السكنات التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والتكفل بالفلاحة؛
 - ❖ متابعة جهود استقرار الأسعار وأسعار الصرف ومحاولة الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى شركائنا الاقتصاديين (3-4%) في 1997؛
 - ❖ إعادة تكوين الاحتياطات (1.5 شهر واردات في 1994، 2.6 شهر واردات في 1998)؛
 - ❖ تخفيض عجز الميزان الجاري وعجز ميزان المدفوعات، حيث سيخفص من 6.9% من الناتج الداخلي الخام خلال 1995/1994 إلى 2.2% خلال 1998/1997، مع ضمان مستوى واردات يتوافق مع أهداف النمو؛
 - ❖ الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليتها.
- صاحب البرنامج عدة إجراءات مالية استهدفت الحصول على وسائل تمويل كافية، للمساعدة على تنفيذ مختلف نقاط البرنامج، وخاصة وسائل التمويل الخارجي، فقد كانت خدمات الديون تلتهم معظم المواد المتأتية من الصادرات، وبهذا الصدد تم فك القيود المفروضة نتيجة لخدمات الديون وهذا عن طريق إعادة جدولة الديون التي مست أكثر من 17 مليار دولار خلال السنوات الأربع التي يمتد عليها البرنامج-أي التثبيت و التعديل¹. ولعل من أبرز الاشتراطات والإجراءات التي تم انتهاجها ضمن هذا البرنامج يمكن ذكر :
- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، بشرط أن تكون كل زيادة في الأجور بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك نتيجة لضعف العرض الوطني المحلي؛
 - الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بتخفيض دعمها من 5% من الناتج المحلي الاجمالي إلى 0,6% سنة 1998، استكمالاً لإجراءاتها السابقة المتعلقة بالضغط على النفقات الجارية وفي مقدمتها الأجور، وذلك من أجل الحصول على فائض الميزانية بـ 0,6% سنة 1997؛²

¹ محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري-برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاساته على المعاملات الخارجية-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 49.

² نفس المرجع السابق، ص 51.

- توسع الوعاء الخاص بالرسم على القيمة المضافة بواسطة تقليص الإعفاءات، بالإضافة إلى جعلها تشمل حتى المنتجات البترولية؛
- زيادة المردود الضريبي عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي، بواسطة وضع رقم شخصي للتعريف الجبائي لكل خاضع للضريبة 1996.
- يجب على الحكومة وضع آليات فعالة لامتناس الانعكاسات السلبية للبرنامج على الدخل وقدرتهم الشرائية بفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية؛
- تخفيض سعر صرف الدينار بهدف تضيق الفجوة بين الرسمي والموازي، والعمل على تسويته تمهيدا لإنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة تتمتع من خلالها بكامل حرية العرض أمام زبائنها؛
- تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% سنة 1996، والذي لا يتحقق إلا بضمان معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره 5% خارج قطاع المحروقات، بهدف تعزيز وضعية احتياطات الصرف لعدة أشهر من الواردات.
- التحضير لعملية انطلاق بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال العمل على إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة، وكذلك شركة التسيير لبورصة القيم؛
- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص، من خلال خصخصة 827 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، كما خضعت المؤسسات العمومية الصناعية إلى نفس العمليات لكن بمشاركة المستثمر الأجنبي والجدير بالذكر أن سياسة الخصخصة قد خضعت ضمن هذا البرنامج إلى تعديل قانوني رقم (95-25)؛ بحيث أنهى النص الصادر تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة، ويكمن هذا التعديل في تشكيل الشركات القابضة *Holding* التي عوضت صناديق المساهمة¹.
- وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية قد حققت نتائج مرضية في مجال استعادة التوازنات الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصاد ريعي، أحادي التصدير، استقراره هش مبني على أسعار البترول، كما أن هذه البرامج خلفت آثار اجتماعية سلبية، حيث أن شريحة هامة من الشعب تأثرت من تلك الإصلاحات دون حصولها على التعويض اللازم. وعموما يبقى النمو الاقتصادي المحقق هشاً وغير كاف.

¹ بوزيان العجال، مرجع سابق، ص 202-204.

المطلب الثاني : مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014

على الرغم من النتائج التي خلفتها برامج الإصلاحات في مجال تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية، إلا أنها لم تستجيب لطموحات المجتمع الجزائري، والذي كان يرى في التحول نحو اقتصاد السوق، فرصة حقيقية لتحسين ظروف المعيشة، لكن الحقيقة العملية بينت حجم الآثار السلبية لهذه البرامج لاسيما على المستوى الاجتماعي، حيث تزايدت معدلات البطالة والفقر نتيجة لسياسات تسريح العمال التي فرضت آنذاك.

ومع بداية الألفية الثالثة، برزت مؤشرات إيجابية توحى بأن الاقتصاد الجزائري دخل مرحلة جديدة سمّتها الانفراج المالي، نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات وما نتج عنها من ازدهار لاحتياجات الصرف، وفي ظل هذه الوفرة كان من اللازم على الدولة امتصاص الضغط الاجتماعي، والبحث عن الملاذ الأكثر ديناميكية لاستثمار تلك الفوائض المالية والدفع بالنمو الاقتصادي، وتشديد اقتصاد متوازن ومتنوع في موارده وفك الارتباط الوثيق بقطاع المحروقات الذي يعتبر من الموارد التي مآها الزوال لا محال.

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأدواتها

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم "سياسات الميزانية التي تستخدمها الدولة بغرض التأثير على الوضع الاقتصادي، من خلال تبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكثرية) بزيادة الإنفاق (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري) بهدف تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة"¹.

في حين يعرفها آخر بأنها: "سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات وهي مستوحاة من الفكر المالي الكثري، حيث ساهم كيتز بدحضه لما جاء به الفكر الكلاسيكي من حلول لخروج الاقتصاد العالمي من التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير، في التأكيد على ضرورة دعم الطلب الكلي وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه لا يمكن تجاهله، ومنطلق كيتز في ذلك هو أن الاقتصاد يسير وفق مبدأ: الطلب يخلق العرض"².

¹ محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد العاشر، 2012، ص 148.

² محمد كريم قروف و محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول 2012، ص 317.

عموماً تنص النظرية الكثرية على أنه في حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل والتقليص من حجم البطالة.¹ ويشرح " كيتز " ذلك من خلال استخدام مفهوم المضاعف والذي يسهم بشكل رئيسي في تفسير آلية تأثير الزيادة في الإنفاق العام (أو أي مكونات الطلب الكلي) على العرض الكلي ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المضاعف تمثل عدد مرات التغير في حجم الناتج نتيجة لتغير أحد مكونات الطلب الكلي بوحدة واحدة، إذ يؤكد أن التغير في أي من مكونات الطلب الكلي سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم الإنتاج فتوليد دخول.

وتجدر الإشارة أن ارتفاع الإنفاق على المشاريع بشقيه الاستهلاكي والاستثماري سيؤدي حتماً إلى زيادة الطلب، مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو، كما يركز على الاستثمارات العمومية وعصرنه الهياكل الاقتصادية، ولعل من أولويات هذا البرنامج التخفيف من حدة البطالة وتحقيق التوزيع العادل للثروة عبر كامل مناطق الوطن مع دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.²

تتجسد سياسة الإنعاش من خلال التأثير بشكل مباشر على الطلب أو العرض بهدف تنشيط أحدهما أو معاً، ولتحقيق هذا المبتغى تستعمل العديد من الوسائل التالية:³

- وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: وفي هذه الحالة يتم استخدام واحد أو أكثر من الوسائل التالية :

- ❖ التحويلات الاجتماعية المدفوعات للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...) أو تلك بدعم بعض السلع، ذات الاستهلاك الواسع،... الخ من الزيادات في الدخل الفرد التي يكون لها بالغ الأثر في تحفيز الطلب.
- ❖ الإنفاق الحكومي والذي يأخذ شكل نفقات الاستهلاك أو استثماري من خلال إقبالها على زيادة الطلب على السلع والخدمات .

¹ بالرقى تيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 - دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، العدد 13، 2013، ص 45.

² كريم زرمان ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 200.

³ محمد مسعي ، مرجع سابق، ص ص 148-149.

❖ إنجاز مشروعات الأشغال العمومية خاصة البنى التحتية، بغرض الإسهام في حل مشكلة البطالة، وتوفير الأرضية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه قدر الإمكان في دفع التنمية الاقتصادية داخل القطر المضيف.

❖ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

❖ تخفيض الضرائب بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد، ومن ثمة تحفيز الاستهلاك ومنه الطلب الكلي، وهذا كله يصب في خانة دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

- وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض: ترمى الدولة من خلال هذه السياسة جعل إنتاج المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية، وذلك باستعمال وسيلتين هما:

❖ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما ينعكس على تشجيع الاستثمار الخاص؛

❖ إجراء استثمارات عمومية بغية تسهيل عمل الشركات على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، ولعل من أهم هذه الاستثمارات نذكر: تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة... الخ.

2- برامج الإنعاش الاقتصادي الأهداف والمضمون

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في مطلع القرن الواحد والعشرين، استقرارا في الأوضاع السياسية والأمنية وانتعاشا لأسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برامج تنموية بأغلفة مالية معتبرة خلال هذه الفترة 2001-2014؛ حيث تضمنت سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ثلاث برامج تنموية، هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة وخلق مناصب الشغل، إضافة إلى تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية، وذلك بتبنيها سياسة ميزانية مالية توسعية، وسياسة نقدية رغبم محدوديتها، وعليه سيتم عرض هذه البرامج فيما يلي:

2-1- دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE¹ أو المخطط الثلاثي 2001-2004

شهد الواقع الاقتصادي في نهاية القرن العشرين محاولة تنشيط الاقتصاد الوطني للنهوض به وجعله مسائراً للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى وضع برنامج خاص سمي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه يوم 26 أبريل 2000، وذلك بتخصيص مبلغا ماليا معتبرا قدره 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليارات دولار، وعلى اعتبار التعليمات والتوجيهات التي يتضمنها هذا

¹ Programme de Soutien à la Relance Economique

البرنامج سوف تتحمل ميزانية الدولة تكاليف هذا البرنامج على المدينين القصير والمتوسط خلال الفترة 2001-2004 في أنشطة حيوية عديدة تضمن تنمية اقتصادية.

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية نهائية وهي:¹

❖ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

❖ خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

❖ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطية تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف سابقة الذكر وهي:²

❖ تنشيط الطلب الكلي مما يعني تحول السياسة الاقتصادية إلى الفكر الاقتصادي الكييزي الذي

يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام

الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، حيث أنها تمثل إضافة

هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي؛

❖ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أنها منتجة بصفة مباشرة

للقيمة المضافة ومناصب العمل؛

❖ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح ببعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان،

بما ينعكس إيجاباً على تنمية الموارد البشرية.

وعموما يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004م

بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري البناء والأشغال العمومية

دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذلك ما يخص التنمية المحلية والبشرية، كما يوضحه

الجدول رقم (3-1) التالي:

¹ بودخدخ كريم، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009م، ص 193.

² نفس المرجع السابق، ص 194.

الجدول رقم (3-1): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

الوحدة : مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100
نسبة المبالغ المخصصة كل سنة	39,12	35	21,76	3,9	100	

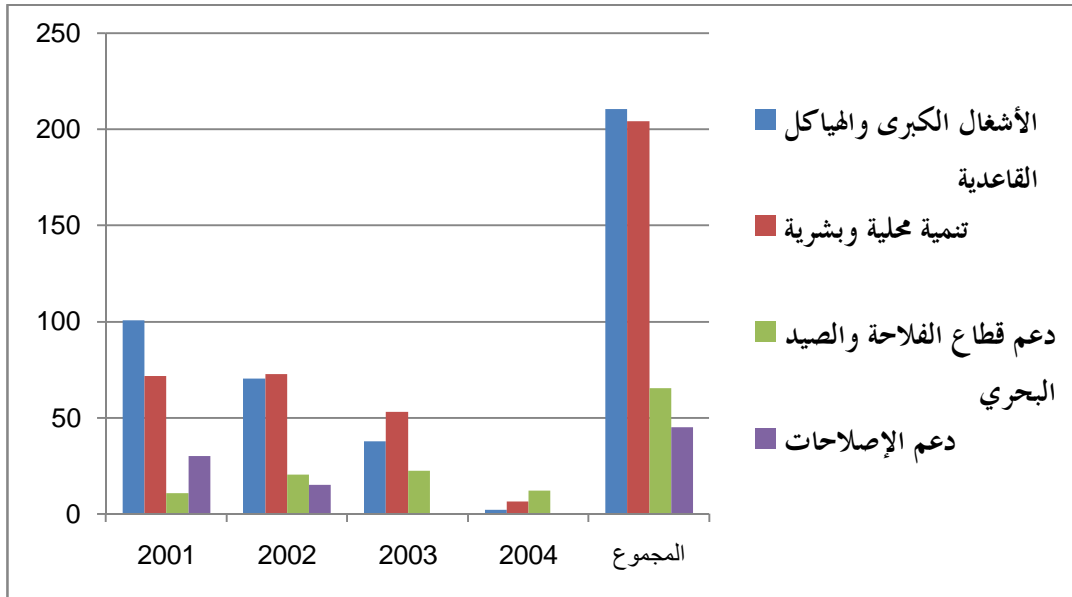
المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004، ص 87 .

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3-1) نسجل الآتي :

- تركز المخصصات المالية في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث يرجع ذلك إلى رغبة السلطات العمومية في استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع تحسن أسعار المحروقات لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد سواء من حيث معدلات النمو الاقتصادي، التشغيل وتطوير البنى التحتية.

- من حيث قيمة المخصصات، يستحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على الحصة الأكبر بمبلغ 210.5 مليار دينار ونسبة 40.1%، يليه جانب التنمية المحلية والبشرية بقيمة مالية 204.2 مليار دينار من القيمة الإجمالية ونسبة 38.8%، ليأتي ثالثا قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 65.4 مليار دينار أي بنسبة 12.4%، وفي الأخير جانب دعم الإصلاحات بقيمة مالية قدرت بمبلغ 45 مليار دينار ونسبة 8.6% .

-لقد أرادت الدولة تنفيذ مختلف تلك البرامج في أقصر وقت ممكن بدلالة أن السنوات الأولى للبرنامج كانت لها أكبر نسبة من القيمة الكلية، إذ يتم استنفاد أكثر 74 % من مخصصات المشروع خلال السنتين 2001-2002، والشكل البياني (3-1) يوضح التوزيع القطاعي بأكثر دقة:



الشكل رقم (3-1): التوزيع القطاعي السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

المصدر: تم إعداده بناء على الجدول رقم (3-1).

من خلال ما سبق، تبرز رغبة الدولة في تدارك النقائص المسجلة على مستوى برامج التعديل الهيكلي لاسيما في مجال الآثار السلبية على مستوى الجانب الاجتماعي، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية لتركيز إستراتيجيتها التمويلية على القطاعات الموالية:

- قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: يعمل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال الاهتمام بالمشاريع والأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية، حيث قدر غلافها بـ 210,5 مليار دج علما أن هذا البرنامج يتكون من ثلاثة أجنحة كبرى:¹

❖ تجهيزات الهياكل: حيث خصص له غلاف مالي قدره 142,9 مليار دج، والذي وزع وفق

الشكل التالي: البنية التحتية للمياه 31,3 مليار دج، البنية التحتية للسكك الحديدية: 54,6 مليار دج، الأشغال العمومية: 45,3 مليار دج، الاتصالات السلكية واللاسلكية: 10 مليار دج تأمين نقاط دخول الموانئ والمطارات: 1,7 مليار دج.

❖ تنمية المناطق الريفية: بقيمة 32 مليار دج لإعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط

لها والحد من ظاهرة التروح الريفي وفك الضغط على المدن، وزيادة تنشيط القطاع الفلاحي باعتباره عصب الاقتصاد، ولقد جزء المبلغ الإجمالي إلى: المحيط 6,1 مليار دج، الطاقة 16,8 مليار دج، الفلاحة 9,1 مليار دج.

¹ Services du chef du gouvernement, *Le plan de la reliance économique 2001 - 2004, les composantes du programme*, pp7-8.

❖ السكن وال عمران بقيمة 35,6 مليار دج بغرض تحسين ظروف معيشة السكان، والذي قسم إلى بناء السكنات الحضرية والريفية وهيئة الأحياء السكنية كبرنامج مكمل لتعزيز الإطار المعيشي للسكان والنهوض بمستويات التنمية المحلية والبشرية.

- التنمية المحلية: حدد المبلغ المخصص للتنمية المحلية 113,9 مليار دينار، والذي كانت ترمي الحكومة من تخصيصه إلى التحسين النوعي المستدام لمستوى معيشة للمواطنين، ويعمل هذا البرنامج على:¹

- إنجاز مخططات البلديات الموجهة في أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للمرافق والأنشطة على مجموعة من الأقاليم؛

- التحكم في المساحات (الطرق الولائية والمشاركة) والماء (التطهير) والمحيط، فضلا عن تعزيز البنية التحتية للاتصالات المساعدة على استقرار أو عودة السكان لاسيما المناطق التي مسها الإرهاب؛

- الاستجابة للحاجيات الملموسة، المعبر عنها بمشاريع هادفة لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية، فهذا الهدف لا يمكن بلوغه بواسطة إطار مرجعي يعطي الأولوية للمشاريع التي تنطلق بسرعة، أو التي يكون لها تأثير نوعي ومباشر على المجتمع بتحسين شروط الحياة وأكثر خلق نشاطات إنتاجية للسلع والخدمات وفرص عمل.

- التنمية البشرية: خصص لبرنامج التنمية البشرية غلاف مالي قدر بـ 90,2 مليار دج، وذلك بهدف الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لكونها لها علاقة مباشرة بتراكم رأس المال البشري الذي يؤدي بدوره إلى إتاحة العديد من فرص التوظيف المتنوعة ذات الدخل العالي ودعم النمو الاقتصادي والجدول رقم (2-3) الموالي يبين توزيع الغلاف المالي المخصص للبرنامج على القطاعات المستفيدة.

¹ Ibid, pp6-7.

الجدول رقم (3-2): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية خلال 2001-2004

الوحدة: مليار دج

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع
التعليم والبحث العلمي	18	9.4	6.5	-	33.9
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	-	26.95
الشؤون الدينية	01.5	10	-	-	11.5
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	-	9.5
الاتصال والثقافة	4.5	-	-	3.5	8
الصحة والسكان	2.8	4.6	0.3	-	7.8
الشباب والرياضة	1.4	2.2	-	-	3.67
المجموع	39.4	29.9	17.34	3.5	90.2

Source: Services du chef du gouvernement, *Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme*, pp 9-10.

من خلال الجدول رقم (3-2) يظهر درجة ترتيب القطاعات المعنية بالاستفادة من برنامج التنمية البشرية، حيث جاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يتبعه قطاع التربية الوطنية، وهو ما يفسر الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل إصلاح التعليم والتدريب والتكوين والرفع من كفاءة عمل المؤسسات التعليمية، فضلا على توفير فرص متكافئة لكافة أفراد المجتمع للحصول على التعليم بتكلفة مجانية أو بأثمان رمزية.

- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: لقد بلغت التكلفة الإجمالية لدعم قطاع الفلاحة 55,9 مليار دينار والذي يندرج ضمن إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، من أجل توسيع الإنتاج الزراعي بما فيها الصادرات، والعمل على استقرار سكان الريف، غير أن موضوعه يحتوي على النقاط التالية:¹

- تكثيف الإنتاج الزراعي، شاملا كذلك المنتجات واسعة الاستهلاك بالنسبة للمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية عند التصدير (برنامج تطوير لكل فرع من هذا القطاع)؛
- تحويل أنظمة الإنتاج لاحتواء ظاهرة الجفاف في سياق محدد؛

¹Ibid, pp5-6.

- حماية الأحواض المنحدرة والتوسع في التشغيل الريفي؛
 - تطوير المراعي وحماية النظام البيئي؛
 - مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين.
- أما قطاع الصيد فقد استفاد من برنامج بلغ قدره 9,5 مليار دينار واهتم هذا البرنامج في الأساس بعمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية في البداية، ثم بالتكثيف والتبريد والنقل. وخصص هذا البرنامج لتنفيذ مايلي:
- توفير الموارد للصندوق الوطني للمعونة من اجل الصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية، يعتبر أداة متميزة لتنفيذ البرنامج؛
 - إنشاء تسهيلات ائتمانية لصيد الأسماك وتربية المائيات من خلال إحداث قرض الصيد/وتربية المائيات التابعة للصندوق التعاون الفلاحي؛
 - إمكانية إدخال أحكام ضريبية وجمركية لدعم أنشطة المشغلين.
- دعم الإصلاحات:** من أجل بلوغ نتائج مرضية وبأقل تكلفة من تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كان لزاما على السلطات العمومية إرفاق هذا البرنامج بمجموعة من السياسات المصاحبة لضمان حسن سيره وتنفيذه مما يؤدي إلى زيادة فعالية عمل المؤسسات، ولقد تمثلت السياسات الداعمة للإصلاحات في إصلاح الإدارة الضريبية والمالية وهيئة المناطق الصناعية ووضع نماذج للتنبؤ متوسط وطويل المدى، كما هو مبين في الجدول رقم (3-3).

الجدول رقم (3-3): السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش 2001-2004

الوحدة : مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	هيئة المناطق الصناعية
2	-	0.7	1.0	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: كريمة زرمان، مرجع سابق، ص 16.

2-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) PCSC¹

بعد التحسن الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والذي نتج عنه تحسن معتبر في المداخيل وتراكم في احتياطي الصرف، عملت السلطات العمومية الجزائرية إلى إقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

نظرا للنتائج المحققة ضمن المخطط السابق، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38,5 دولار للبرميل وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة، وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دولار سنة 2004، فإن الحكومة أقرت البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بغية تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن حصرها فيما يلي:²

- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال الاهتمام بالجوانب المؤثرة في نمط معيشة الفرد أي الجوانب الصحية، الأمنية والتعليمية؛

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛ حيث يتم إحداث التطوير المتواصل للموارد البشرية من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي من خلال تسهيل عمليات انتقال عوامل الإنتاج والخدمات وانتقال السلع وغيرها؛

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، نظرا لما خلفته الأزمة الاقتصادية والسياسية خلال فترة التسعينيات من آثار سلبية على نوع وحجم الخدمات العامة، لذا عملت الدولة على تدارك ذلك الوضع عن طريق تحديث وتوسيع الخدمات العامة، بما يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي للأفراد، وتسهيل عمل القطاع الخاص؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي كهدف نهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي يعتبر بمثابة المحصلة النهائية لكافة الأهداف.

لقد بلغ البرنامج التكميلي لدعم النمو في شكله الأصلي 4203 مليار دينار ثم أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة مالية بلغت 432 مليار دينار، و آخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة بلغت 668 مليار دينار، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم

¹ Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance

² world Bank ,a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007,P2

http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf. Consulté le 10/02/2010.

الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بمبلغ 1071 مليار دينار، زيادة على الصناديق الإضافية والتي قدرت مبالغها بـ 1191 مليار دينار، إضافة إلى التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار.¹ كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول 2005-2009

الوحدة : مليار دينار

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط دعم الإنعاش	1071	-	-	-	-	-	1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي *	-	1273	3341	260	260	260	5394
برنامج الجنوب	-	-	250	182	-	-	432
برنامج الهضاب العليا	-	-	277	391	-	-	668
تحويلات حسابات الخزينة	-	227	304	244	205	160	1140
المجموع	1071	1500	4172	1077	465	420	8705

Source: world Bank, a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007, op-cit, p2.

* بما في ذلك مخصصات الصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج.

ويشمل هذا البرنامج في مضمونه على خمسة محاور رئيسية تتوزع ما بين الجانب الاقتصادي

و الاجتماعي، كما هو مبين في الجدول (3-5) التالي:

¹ بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص ص 202-203.

الجدول رقم (3-5): التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاع	المبالغ مليار دج	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.75	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الفترة 2005-2009 ، مجلس الأمة، أبريل 2005، ص 6-7.

ومن خلال قراءة الجدول (3-5) يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، وذلك في شكل المحاور التالية:

-تحسين ظروف معيشة السكان: تحاول الحكومة صياغة برنامج يؤدي إلى التحسين في معيشة السكان، لذا خصصت أكثر من 45% من موارد هذا المخطط لدعم التنمية البشرية، ويعتبر هذا التوجه تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي. ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر منها لقطاع السكن (555 مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية الثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي في مستوى الجامعة الجزائرية.

- تطوير المنشآت الأساسية: وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للتنمية البشرية، أين خصصت له ميزانية تقترب من النصف، فإن برنامج تطوير الهياكل القاعدية استحوذ على ما نسبته 40% من موارد، هذا المخطط نظرا لأهميته الحساسة في خلق الوظائف وتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على

المنتجات الرأسمالية ثم الوسيطة ثم الاستهلاكية، ولقد وزعت قيمة تطوير المنشآت الأساسية إلى أربعة قطاعات فرعية كما يلي:¹

النقل (700 مليار دج) الأشغال العمومية (600 مليار دج) الماء (سدود وتحويلات) (393 مليار دج) هيئة الإقليم (10,15 مليار دج)، يلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج. -دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

❖ **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

❖ **الصناعة:** حيث خصص لهذا القطاع 13,5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

❖ **ترقية الاستثمار:** حيث خصص له ما يقارب 4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

❖ **الصيد البحري:** حيث خصص له قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

❖ **السياحة:** حيث خصص له قيمة 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها قيمة 4 مليار دج.

-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينيات وخصص في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينيات. وخصص في هذا الإطار 203,9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

¹ البرنامج التكميلي لدعم النمو الفترة 2005-2009، مرجع سابق، ص 6.

❖ البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمته 61 محطة أرضية .

❖ العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاعاً حساساً، يمثل الضمان الكامل والأمثل لصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملاً مهماً في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلساً قضائياً و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية؛

❖ الداخلية: والغرض منها هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية؛

❖ التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف: إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود؛

❖ المالية: حيث يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب.

2-3- توطيد النمو الاقتصادي PCCE¹ أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطنية التي انطلقت منذ 10 سنوات، والذي رصدت لها ما يقارب 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار والذي قسما إلى شقين؛ حيث خصص الشق الأول لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه. بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 130 مليار دولار، أما الشق الثاني : فقد خصص لإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار. ويهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف الموالية²:

- تحسين التنمية البشرية؛

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية تحسين الخدمة العمومية؛

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني

- التنمية الصناعية من خلال تطوير المؤسسات العمومية والاهتمام بالصناعة البيتروكيماوية؛

- تشجيع إنشاء مناصب الشغل، حيث سطر البرنامج إمكانية إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل بفضل الاستثمارات الهامة والمشاريع الكبيرة؛

¹ Programme de Consolidation de la Croissance Economique

² الوكالة الوطنية للاستثمار، على الانترنت :

http://www.andi.dz/ar/PDF/investir_en_algerie/planquinquenal2010ar.pdf, P6.

Consulté le 13/07/2013.

- تطوير اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم.

عموما فقد شمل برنامج توطيد النمو على ست قطاعات فرعية كما هو مبين في الجدول (3-6).

الجدول رقم (3-6): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

القطاع	المبالغ (مليار دج)	%
1- التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة.	10122	49,5
2- المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات. النقل: السكة الحديد، المحطات الجديدة، المطارات تهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	31,5
3- تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل	1666	8,16
4- التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	7,7
5- مكافحة البطالة	360	1,8
6- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1,2
المجموع	20412	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II: قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قطاع تطوير التنمية البشرية نال القسط الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية بنسبة 47,1% لرغبة الدولة الجادة في تحسين التعليم في مختلف أطواره، والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، ثم يليه قطاع الأشغال الأساسية والهياكل القاعدية بنسبة 45,7% لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال الطرقات والسكك الحديدية لفك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد وتعزيز المنشآت الأساسية، وتساعد هذه المشاريع في دعم مناخ الاستثمار الفتي في الجزائر من خلال توفير البنى التحتية اللازمة للتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، كما خصصت الدولة نسبة 4,2% لقطاع التنمية المحلية لتطوير خدمات الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية

المدنية، واستكملت الحكومة برنامجها التنموي بإعادة الاهتمام بالتنمية الفلاحية والصيد البحري ودعم القطاع الصناعي العمومي لأنه أكثر توظيفاً لليد العاملة، ثم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أمل المستقبل في قيادة النمو وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة¹.

المبحث الثاني :

مؤهلات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتمتع الاقتصاد الجزائري بالكثير من المؤهلات الخاصة والعوامل الإيجابية التي من شأنها المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالجزائر تحتل موقعا جغرافيا متميزاً، كما تمتلك ثروة من الموارد البشرية والطبيعية المتنوعة تأهلها لتكون قطباً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : الإطار التشريعي و المؤسسات المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

من خلال هذه النقطة سيتم عرض أبرز ثلاثة قوانين الصادرة بهدف ترقية الاستثمار والمتمثلة في قانون 1993، الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03.

1-1- قانون ترقية الاستثمار لعام 1993

وجاء هذا القانون من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ولقد أعتبر هذا القانون تكريساً لإرادة الدولة الجزائرية للانفتاح الاقتصادي وفقاً لسياسة جديدة. ويرتكز هذا القانون على:²

- إنهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص والعمومي من جهة، والمستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى مع حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين، أي يصبح جميع المتعاملين متساوون أمام القانون؛
- عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمار وإجراءات الاستثمار في الجزائر بمعنى إلغاء إجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل والاكتفاء بالتصريح البسيط، إضافة إلى تقديم الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستوى الجبائي والجمركي؛

¹ بالرقمي تيجاني، مرجع سابق، ص 60.

² راجع القانون 12/93، الصادر في 5 أكتوبر 1993.

- إنشاء هيئة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات تتكفل بدعم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون؛

- التأكيد على منح ضمانات التحويل (رأس المال والأرباح) والضمانات المتعلقة باللجوء إلى التحكيم الدولي.

ولقد أقر هذا القانون جملة من الضمانات التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:¹

- المساواة بين الجزائريين والأجانب الطبيعيين والمعنويين، حيث أنهم يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار؛

- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو إتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح أو باللجوء إلى تحكيم خاص؛

- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف؛

- أن تكون الاستثمارات موضوع تصريح بالاستثمار لدى وكالة دعم وترقية الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى إن الهدف المعلن عنه من اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق النمو لكن الحقيقة غير ذلك، لأن أزمة المديونية الخانقة جعلت السلطة ترى في هذا النوع من الاستثمار حلاً للخروج من الأزمة فهو يعتبر أداة تمويله للاقتصاد الوطنية. كما يرمي هذا القانون إلى تحرير الاقتصاد الوطني من خلال إرساء قواعد اقتصاد السوق وفتح المجال أمام رأس المال الوطني والأجنبي للمساهمة في التنمية.

¹ راجع المواد: 38، 39، 40، 41، 04 من القانون 12/93، الصادر في 5 أكتوبر 1993.

1-2-الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001

تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي جاء من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أن التجربة العملية أكدت على بعض النقائص والقصور التي تعترضه، لاسيما أنه لم يحقق ما كان منتظرا منه.

وعموما فقد جاء هذا القانون ليحدث ويعزز الحوافز المقدمة للاستثمار، كما أنه أحدث توسعا في مفهوم الاستثمار، حيث تحدد هذا مفهوم بـ:¹

-اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛

- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار، إقامة وإنشاء مشروعات جديدة مستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي والمساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة هيكلة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها.

وقد تضمنت بنود القانون الجديد الكثير من الحوافز الإضافية، كما تميزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق وارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:²

-إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق؛

-المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات؛

- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، وهو يتمثل حاليا في الشباك الموحد للامر كزري المتواجد بهدف تسهيل العملية الاستثمارية؛

-خفض الرسوم الجبائية والجمركية على التجهيزات المستوردة للمشروع الاستثماري والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات المتضمنة في الاستثمار؛

¹ المادة 2 الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

² الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالأشغال المرتبطة بالمنشآت الأساسية التي يحتاجها انجاز المشروع؛

-تستفيد المشاريع الاستثمارية المنجزة في المناطق الأكثر حاجة إلى التنمية من امتيازات خاصة.

1-3-1- الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03

جاء الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، ليعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات يمكن ذكرها فيمايلي¹:

-تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها، الى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

-تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار؛

-أنشئ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، وضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، وكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، والموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12، وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر؛

-تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الاحصائية المختلفة.

2- الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار

وبغرض تنظيم مسائل الاستثمار، أنشأت الجهات الوصية بعض الأجهزة، أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الاستثمارية، ولقد انقسمت هذه الأجهزة إلى نوعين، النوع الأول

¹ الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

يتمثل في هيئات إستراتيجية كالمجلس الوطني للاستثمار (CNI)¹ والوزارات ذات العلاقة. بمجال الاستثمار، في حين أن النوع الثاني يتمثل في الهيئات التي تختص بالمستوى العملي كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)²، وبمختلف شبائيكها اللامركزية، الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF)³ وصندوق دعم الاستثمار.

1-2- المجلس الوطني للاستثمار : يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 03-01 فهو مكون من أكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) و يترأسه رئيس الحكومة. وهذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين. ولقد أوكلت لهذا المجلس المهام التالية:⁴

- اقتراح التدابير اللازمة والتي من شأنها تطوير وترقية الاستثمارات وذلك بتسطير خطة أو إستراتيجية شاملة للاستثمار تتضمن الأولويات والمجالات المراد تطويرها وذلك بواسطة تحديد العوامل المساعدة على ذلك، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الأمر 03-01؛

- يبيد المجلس موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر، كما يقوم بتحديد الامتيازات التي يستفيد منها المستثمرين في إطار التشريع الجديد.

- دراسة طلبات الاستفادة من المزايا وذلك بعد ما يتحقق المجلس من توفر الشروط اللازمة لذلك يتم إصدار القرار المناسب (منح الامتيازات أم لا)؛

- رفع التقارير الخاصة باتجاهات الاستثمار إلى مصالح الحكومة والمتعلقة بتنمية ودعم وتشجيع الاستثمار وكذا دراسة العقبات التي تقف أمام المستثمرين واقتراح الحلول اللازمة لذلك؛

- كما يقوم المجلس بأداء رأيه فيما يخص المسائل المحالة عليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمار (الوزارة المعنية بالقطاع الاقتصادي مثل وزارة المالية، التجارة والسياحة) والخاصة بتفسير وتوضيح قوانين الاستثمار المختلفة، بالإضافة إلى قبول المجلس وأخذ بعين الاعتبار كافة الاقتراحات الصادرة

¹ Conseil National de l'Investissement

² Agence Nationale de Développement de l'Investissement.

³ Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière

⁴ الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، الجزائر، 2007، ص 8.

- الأمر 03-01 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47.

عن المستثمرين الأجانب والقيام بدراساتها وتقديمها إلى مصالح رئاسة الحكومة في شكل توصيات وذلك من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار وبالاطلاع مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص المهام التالية¹:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية؛
- تسيير و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

وفي مجال ترقية الاستثمار، فإن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تسعى إلى تنظيم مؤتمرات ملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية، متعددة وتستند الوكالة إلى مصالح مركزية مختصة بعمليات التوثيق وقاعدة بيانات خاصة بفرص الاستثمار إلى جانب ذلك فهي تقوم بإصدار عدة منشورات وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق وحسب التخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، حيث تقوم الوكالة بالمشاركة في تحديد وتعيين المناطق الخاصة التي تتطلب عملية تنميتها مساهمة الدولة، كما تساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع، المراقبة التكنولوجية والاقتصادية والقانونية وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية². وفي نفس المجال ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها و حنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار، لاسيما وأنها في تعاون دائم مع الوكالات التالية³:

¹ المادة 21، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات.

² عبد القادر ناضور، مرجع سابق، ص 235.

³ مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، على الانترنت:

❖ الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛

❖ "أنيم"، شركات أورو متوسطة لوكالات ترقية الاستثمار لـ12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية، إيطالية و إسبانية.

2-3- الشباك الوحيد اللامركزي: تم إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار وكذا من اجل رفع العوائق البيروقراطية والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، الشبايك الوحيدة اللامركزية تنشأ على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ويعتبر هو المخاطب الوحيد للمستثمرين. فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة.¹

2-4 الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار: تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديد الصلاحيات كل هيئة، فقد حاولت السلطات العمومية تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الزاوية للقيام بالاستثمارات، وذلك من خلال تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وقد نصت المادة (3) من المرسوم على انه يمكن: "للكالة أن تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري، على كل المكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي"² والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي، وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات. ومن مهامها ما يلي:³

¹ المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03

² المادة رقم 3، من المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الصادر بتاريخ 23 أبريل 2007.

³ المواد: 4-5-6-7، من المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الصادر بتاريخ 23 أبريل 2007.

- التسيير الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري: تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار؛
- الوساطة العقارية: تسيير عن طريق العهدة وحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات؛

- ملاحظة وإعلام: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلي؛
- ضبط السوق العقاري والمنقولات: للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

في حين أن المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي نصت عليها المادة (03) من المرسوم السالف الذكر تتكون من:¹

- الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية: والتي تتمثل في :

❖ أراضي غير مستغلة أو لا غاية لها؛

❖ أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي؛

❖ أراضي مستقلة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر اتساعا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط؛

❖ الأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛

❖ الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية.

- الأصول المتبقية (عقارات ومباني) الذائبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

- الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية.

2-5- صندوق دعم الاستثمار: لقد تم إنشاء صندوق خاص بدعم الاستثمارات في الجزائر، وذلك من ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 إذ يهدف هذا الصندوق إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الممنوحة لصالح المستثمرين، ولاسيما نفقات تمويل أشغال البنى التحتية الأساسية لتحسيد نشاطات المستثمرين.²

3- الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سيتم عرض الحوافز الممنوحة في ظل قانون الاستثمار 1993، ثم ضمن الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001.

¹ قانون الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 32-33.

² المادة 28، الأمر 03-01 المتعلق بترقية الاستثمارات.

3-1- نظام الحوافز في ظل قانون الاستثمار 1993: لقد قدم قانون الاستثمار لعام 1993 عدة امتيازات وذلك حسب الموقع وطبيعة الاستثمارات، وكذلك تبعا لنوعية النظام السائد إن كان عام أو خاص.

أ- النظام العام: يتضمن النظام العام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين وكافة التدابير التشجيعية المحددة في المواد من 17 الى 19 من قانون الاستثمار، حيث تمنح هذه الامتيازات برسم إنجاز الاستثمار في فترة لا يمكن أن تتجاوز 3 سنوات من تاريخ تبليغ الوكالة ومن بين هذه الامتيازات الممنوحة للمستثمرين يمكن ذكر:¹

-مرحلة إنجاز الاستثمار: يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الضريبية المتمثلة في :

❖ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

❖ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بـ 5 على الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

❖ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛

❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز المشروع.

-مرحلة استغلال الاستثمار: يمكن أن يستفيد المستثمر وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية :

❖ الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛

❖ تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة؛

¹ المواد: 17، 18، 19 من القانون رقم: 93-12.

❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة نشاط (من 2 إلى 5 سنوات)؛

❖ - الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.

ب- نظام المناطق الخاصة : تناول قانون الاستثمار لسنة 1993 مفهوم المناطق الخاصة حيث صنفها مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي، ويقصد بالمناطق للترقية تلك المناطق التي تتكون من البلديات المطلوب ترقيتها والمضبوطة حدودها حسب الكيفيات المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 91-321 المؤرخ في 14 سبتمبر سنة 1991 والذي عرفها على أنها: "البلديات التي لها دور هام على المستوى الوطني أو الولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على مستوى التجهيز والمداحيل، ولقد تم تحديد هذه المناطق بإتخاذ أربعة معايير : النمو الديمغرافي والمعطيات الطبيعية، المعطيات الاجتماعية والاقتصادية أو درجة التجهيز، المعطيات المالية"¹. أما مناطق التوسع الاقتصادي: تتكون من الفضاءات الجيو اقتصادية التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي وتزخر بطاقات الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها. وتتخذ قائمة مناطق التوسع الاقتصادي انطلاقا من نتائج التحاليل التي تأخذ بعين الاعتبار المستوى المطلوب للتعطية في مجال المرافق الجماعية والمنشآت الأساسية القاعدية اللازمة لإقامة الاستثمارات وتحدد بتحليل المؤشرات المعتادة في مجال التخطيط والتي أهمها: الموارد المالية وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية التزويد بالطاقة، التطهير².

¹ المادة 3 من المرسوم التنفيذي 94-321 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بترقية الاستثمار ويحدد شروط المناطق الخاصة، الجريدة الرسمية: 67، الصادرة بتاريخ: 19 أكتوبر 1994، ص 22.

² المادة 4-5، من المرسوم التنفيذي 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، نفس المرجع السابق، ص 22.

- وعلى العموم تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من عدة امتيازات تتمثل في:¹
- امتيازات فترة إنجاز المشروع :تستفيد الاستثمارات دون تمييز بين تلك التي تنجز في مناطق التوسع الاقتصادي والمناطق المطلوب ترقيتها أثناء فترة إنجاز المشروع من الامتيازات التالية :
 - ❖ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار؛
 - ❖ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 5 في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
 - ❖ إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛
 - ❖ تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع موضوع تنازل وتحويل.
 - امتيازات فترة استغلال الاستثمار : تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من الامتيازات التالية:
 - ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها 5سنوات وأقصاها 10سنوات من النشاط الفعلي؛
 - ❖ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها 5سنوات وأقصاها 10سنوات؛
 - ❖ تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة خلال فترة النشاط؛
 - ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المنصوص عليها؛

¹ المواد من 20 إلى 24 من القانون 93-12

❖ تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسوم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتמיד.

3-2- الحوافز في ظل الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات: تحصلت الاستثمارات وفقاً لهذا القانون على العديد من الحوافز التي تختلف تبعاً للنظام التي تتبع إليه، وقد تم التمييز بين الأنظمة التالية:

أ- النظام العام: يتعلق هذا النظام بالاستثمارات العادية التي تكون في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فإن كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة في الدولة، ويمكن أن تستفيد الاستثمارات في ظل هذا النظام خلال فترة إنجازها من المزايا التالية:¹

❖ تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات؛

❖ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب- النظام الاستثنائي: ضمن هذا النظام، فإن الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة؛ حيث أنها تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أو تلك التي تمتلك أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة صديقة للبيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية:²

- خلال فترة إنجاز المشروع:

❖ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

❖ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0,2% فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال؛

¹ المادة 9 من الأمر 01-03

² المادة 11 من الأمر 01-03

❖ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو تم اقتنائها من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- خلال فترة الاستغلال :

❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني؛

❖ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

❖ منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

ومن خلال العرض السابق ، يمكن تلخيص أهم الفروق بين القانونين 1993 و الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات في الجدول (3-7) الموالي:

الجدول رقم (3-7): مقارنة بين حوافز الاستثمار بين قانون الاستثمار 1993 والأمر 2001

مرسوم 2001	قانون 1993	
لا يوجد آجال للمزايا الممنوحة	المزايا الممنوحة لا تتجاوز 3 سنوات	النظام العام للآجال
إعفاء	إعفاء	حقوق الانتقال (التغير)
بمعدل 0,2	بمعدل 0,5	حقوق التسجيل
إعفاء لمدة 10 سنوات	من 15 إلى 10 سنوات	إعفاء من الرسم العقاري
نعم	نعم	إعفاء من الرسم على القيمة المضافة
معدل مخفض إلى أقل من ذلك	معدل مخفض إلى 3%	حقوق الجمارك
- في نظام استثنائي: إعفاء لمدة 10 سنوات على أرباح الشركات، الضرائب على الدخل الإجمالي على الدفع الجزائي وعلى النشاط الصناعي والتجاري	- إعفاء من 2 إلى 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي وكذا الرسم على النشاط الصناعي والتجاري. - أكثر من ذلك يخفض معدل هذه الضرائب على الأرباح المستثمرة من 2 إلى 5 سنوات في نظام استثنائي	الضرائب على الأرباح
حقوق مشتركة	- إعفاء من 2 إلى 5 سنوات من الضرائب على أرباح الشركات على الدفع الجزائي على النشاط الصناعي والتجاري وذلك على النشاطات التصديرية - وفي نظام استثنائي: تخفيض بـ 50% بعد 10 سنوات على الأرباح المستثمرة	الضرائب على أرباح الشركات المصدرة
-	نعم	التكفل الكلي أو الجزئي بمساهمات أرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي
نعم	نعم	التكفل الكلي أو الجزئي بتكاليف البنى التحتية
-	نعم	التنازل عن الأراضي عند الشروط الملائمة
-	نعم	تخفيض أسعار الفائدة على القروض البنكية
قرار أحادي	حسب نظام الإتفاقية	مزايا إضافية

Source : CNUCD, Examen de la politique d'investissement en Algérie, 2003, P12

http://unctad.org/fr/docs/iteipc20039_fr.pdf. Consulté le 10/09/2011.

4- الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال تشجيع وضمان الاستثمار

بالإضافة إلى الضمانات الممنوحة في قانون الاستثمار 93-12 و01-03، قامت الجزائر بعقد العديد من الإتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، وذلك لضرورة منح المستثمر الأجنبي حماية وضمان أكبر.

ولقد انضمت الجزائر إلى مختلف الإتفاقيات الدولية في مجال الضمان وحماية الاستثمارات والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات، فقد تم إبرام: 41 إتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات و24 إتفاقية قصد تجنب الازدواج الضريبي وذلك خلال سنة 2011¹.

ويمكن ذكر أهم المعاهدات التي تم الانضمام إليها و متعلقة بمجال التحكيم وضمان الاستثمار كما يلي:²

- الانضمام إلى معاهدة الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية والتي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958؛

- الانضمام إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية، حيث يتم الاعتراف للمستثمر الأجنبي في ظل شروط معينة، بقدرته على الطعن أمام الهيئة التحكيمية الدولية، وذلك بصفة مستقلة عن إرادة دولته؛

- الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في سنة 1995؛

- الانضمام إلى إتفاقية الإتحاد المغاربي لإنشاء مركز مغاربي للتحكيم 27 جوان 1994؛

- الانضمام إلى الإتفاقية المغربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990؛

- الانضمام إلى الإتفاقية المبرمة لإنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع الدول المغرب العربي في 13 جوان 1992؛

- الانضمام إلى الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في 7 أكتوبر 1995؛

- الانضمام إلى الإتفاقية المبرمة لإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات واثمان الصادرات.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، على الموقع الانترنت :

<http://www.iaigc.net> , Consulté le 22/03/2012.

² دلال بن يسمينة، مرجع سابق، ص 351.

أما فيما يخص الإتفاقيات الثنائية فقد تم إبرام العديد منها، لاسيما مع أهم البلدان المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وذلك بهدف توطيد وتحفيز أكبر لاستقطاب مستثمري هذه البلدان ومنحهم ضمانات كافية.

المطلب الثاني : وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والبنية الأساسية

1- حجم السوق:

يؤثر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للمستثمرين العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، وتعظيم الأرباح، والجزائر تعتبر من بين الأسواق الواعدة، فهي تعتبر سوق استهلاكية واسعة؛ حيث تجاوز عدد سكانها 38 مليون نسمة خلال سنة 2013، مما يؤدي إلى تزايد الاستهلاك للمواد المصنعة ومواد التجهيز، كما أن فاتورة الاستيراد في تزايد مستمر فقد وصلت إلى 65.7 مليار دولار سنة 2013، مقابل 40 مليار دولار سنة 2009، وقد ارتفع نصيب الفرد الجزائري من الدخل المحلي الإجمالي لسنة 2013 إلى 5290 دولاراً، فيما كان في 2012، 4970 دولاراً. وتعتبر هذه النتيجة الأحسن ضمن دول منطقة شمال أفريقيا، حيث بلغ متوسط دخل الفرد في مصر 3160 دولاراً، وتونس 4360 دولاراً والمغرب 3030 دولاراً.¹

2- البنية التحتية:

تمتلك الجزائر بنية قاعدية متطورة نسبياً تساعد على جلب الاستثمار، يمكن تلخيص أهم ملامحها في النقاط الآتية:²

2-1- النقل والمواصلات: شبكة من الطرق طولها حوالي 135000 كيلومتر، بالإضافة إلى 4600 كيلومتر من السكك الحديدية منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. ويوجد بالجزائر حوالي 13 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات وبممكنها من استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 35 مطارا منها 13 مطار دولي.

2-2- التزويد بخدمات الكهرباء والغاز: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز.

¹ راجع موقع البنك الدولي على الانترنت:

www.albankaldawli.org, Consulté le 12/10/2014.

² KPMG, *Guide Investir en Algérie*, édition, 2012, p22.

2-3- الاتصالات السلكية واللاسلكية: يوضح الجدول (3-8) تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال والثابت في الجزائر :

الجدول رقم (3-8): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال والثابت في الجزائر
2012-2002

الوحدة: المشتركين بالملايين

السنوات	مشتركي الهاتف الثابت	مشتركي الهاتف النقال	المجموع
2002	1.95	0.45	2.4
2003	2.08	1.45	3.53
2004	2.49	4.88	7.37
2005	2.57	13.66	16.23
2006	2.84	21.00	23.84
2007	3.07	27.56	30.63
2008	3.07	27.03	30.10
2009	2.58	32.73	35.31
2010	2.92	32.78	35.70
2011	3.06	35.6	38.66
2012	3.20	37.5	40.7

Source: Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications ARPT, <http://www.arpt.dz/> Consulté le 12/10/2013.

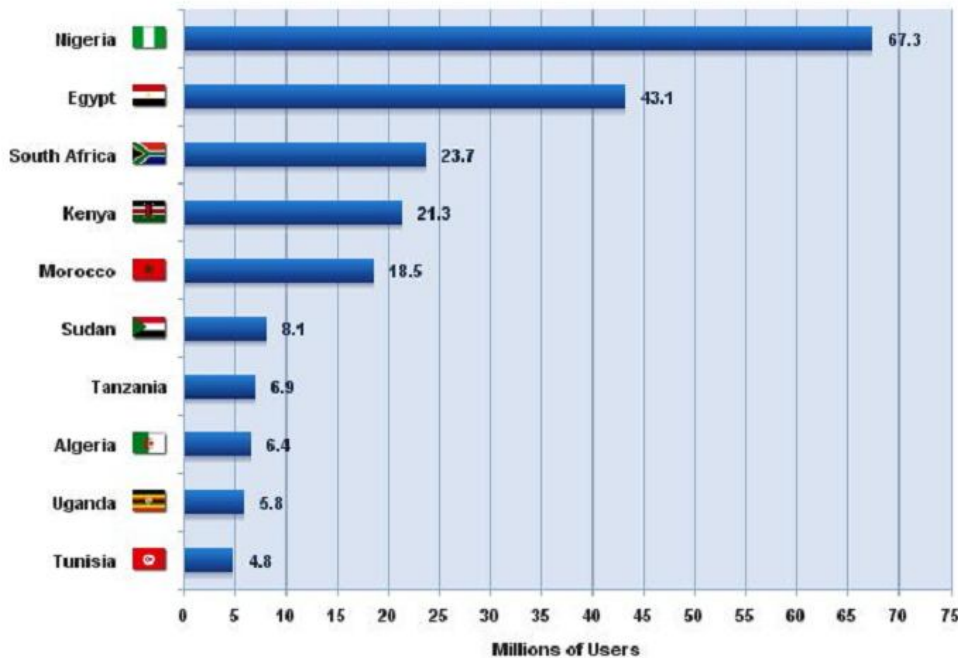
من خلال قراءة الجدول (3-8)، يلاحظ أن عدد مشتركي الهاتف الثابت في ارتفاع مستمر حيث بلغ عددهم سنة 2002 ما يقارب 1.95 مليون مشترك، بينما في عام 2012 وصل عدد المشتركين إلى 3.20 مليون مشترك وذلك بزيادة تعادل 4.6% مقارنة بسنة 2011، أما فيما يخص مشتركي الهاتف النقال فقد شهد تطورا سريعا ووافنا للنظر؛ حيث انتقل عدد المشتركين من 450000 مشترك خلال سنة 2002 ليصل إلى 37.5 مليون مشترك في عام 2012، ويرجع ذلك إلى شدة المنافسة بين المتعاملين الثلاثة (اتصالات الجزائر، أوراسكوم تيليكوم، الوطنية تيليكوم). أما فيما يخص عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر، فلقد تطور هو الآخر بشكل ملفت للانتباه والجدول (3-9) يبرز ذلك التطور خلال الفترة 2000-2013.

الجدول رقم (3-9): عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

السنوات	عدد مستخدمي الإنترنت	عدد السكان	%
2000	50,000	31,795,500	0.2 %
2005	1,920,000	33,033,546	5.8 %
2007	2,460,000	33,506,567	7.3 %
2008	3,500,000	33,769,669	10.4 %
2009	4,100,000	34,178,188	12.0 %
2010	4,700,000	34,586,184	13.6 %
2012	5,230,000	37,367,226	14.0 %
2013	6,404,264	38,813,722	16.5 %

Source: <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>, Consulté le 12/04/2014.

من خلال الجدول (3-9) يتبين النمو المستمر لعدد مستخدمي الإنترنت، حيث بلغ 6.4 مليون مشترك خلال سنة 2013 أي بنسبة زيادة تعادل 18.3 % مقارنة بسنة 2012، كما ارتفعت نسبة المستخدمين من خدمة الإنترنت لتصل إلى 16.5 % مقارنة بحجم السكان. علاوة عما سبق، يمكن التعرف على مكانة الجزائر في مجال عدد مستخدمي الإنترنت، بمقارنتها مع الدول الإفريقية، خلال سنة 2013 كما هو في الشكل رقم (3-2) الموالي.



الشكل رقم (3-2): ترتيب العشر دول الأولى إفريقيا من حيث عدد مستخدمي الإنترنت في سنة

2013

Source: <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>, Consulté le 02/03/2014.

من خلال الشكل (3-2) يتبين أن الجزائر قد احتلت المرتبة الثامنة من حيث استخدام الإنترنت، إذ يقدر عدد مستخدمي الإنترنت بـ 6.4 مليون مشترك، وهي بذلك الأكثر من حيث عدد المستخدمين مقارنة بأوغندا، تونس، وتوفيق على الجزائر كل من: جنوب إفريقيا التي بلغ عدد المشتركين بها 23.7 مليون مشترك وفي المغرب 18.5 مليون مشترك، ومصر 43.1 مليون مشترك في حين وصل عدد المشتركين في نيجيريا إلى 67.3 مليون مشترك.

3-وفرة الموارد الطبيعية :

تمتلك الجزائر ثروة طاقوية معتبرة، فهي تعد أكبر منتج ومصدر للبتروول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، كما تحتل المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية البترولية، هي بذلك تعد رابع مومن للطاقة للإتحاد الأوروبي، ثالث مومن للغاز الطبيعي، أما عالميا فتحلت المرتبة 18 بين منتجي البتروول والمرتبة 12 بين مصدري البتروول بقدرات تكرير تصل إلى 22 مليون طن سنويا، بالنسبة للغاز الطبيعي فتحلت المرتبة السابعة عالميا، فهي تعد ثالث مصدر للغاز وخامس منتج لنفس المورد في العالم، كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية أخرى كالفسفات، الزنك، الحديد، الأورانيوم... الخ.¹

4-الموارد البشرية:

تعد الجزائر منبع للموارد البشرية المؤهلة حيث أن 75% من الشعب الجزائري في سن التعليم، إذ يمثل صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية معدل 96% عام 2010، ومن الإنجازات التعليمية الهامة في الجزائر محور الأمية، حيث ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين سن 15 سنة فما فوق من 69.6% في المتوسط خلال الفترة 1995-2005 إلى 76% في المتوسط بالنسبة للفترة 2005-2010.² وسجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر "ارتفاعا معتبرا" ما بين 1990 - 2012 مما جعلها تصنف ضمن الدول "التي لها تنمية بشرية عالية" حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة 2013. وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في 0,713 سنة 2012 مقابل 0,625 سنة 2000 و0,562 سنة 1990، علما أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر بـ 1.

¹ Ibid, pp23-24.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، ص

و في سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة الـ93 عالميا ضمن 187 بلدا عادت فيها المرتبة الأولى للنرويج 0,955 و المرتبة الأخيرة للنيجر 10,304¹.

المطلب الثالث : استقرار المؤشرات الماكرواقتصادية في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر تحسن واستقرار إيجابي في جل المؤشرات الاقتصادية الكلية و استعادة التوازنات التي فقدتها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، وذلك يرجع في الأساس إلى تنامي عائدات النفط، و سيتم توضيح أهم تلك التوازنات كما يلي:

1- النمو الاقتصادي:

تعتبر سياسة النمو المعتمدة في الجزائر مبنية على عامل الإنفاق الحكومي باعتباره أحد أهم وسائل السياسة المالية لإحداث النمو، كما يتوقف هذا الإنفاق بدوره على مدى استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية و توفير احتياطات و قدرات مالية كافية لتمويل مختلف البرامج التنموية، فقد أصبح قطاع النفط يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، نظرا لما يوفره من عوائد مالية ضخمة، فهو المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة، وأهم عامل لرفع الدخل؛ ففي عام 2009 تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن صادرات النفط تشكل حوالي 98٪ من إجمالي الصادرات، وما يقارب 31.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري كإقتصاد أحادي التصدير جعلت من معدلات نموه الحقيقية متواضعة و عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية؛ كما أن الارتفاع المستمر الذي شهدته الأسعار منذ عام 2000 أدت إلى زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر²، والجدول (3-10) الموالي يوضح ذلك.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الانترنت:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/806-forte-augmentation-de-l-indice-de-developpement-humain-de-l-algerie-entre-1990-et-2012-pnud> , Consulté le 13/12/2013.

² Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud , Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic, *International Journal of Business and Management* , Vol. 7, No. 18; 2012, p99.

<http://www.ccsenet.org/journal/index.php/ijbm/article/viewFile/17758/13511>, Consulté le 10/04/2013.

الجدول رقم (3-10): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2013

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	معدل نمو الناتج الخلي الإجمالي	معدل نمو الناتج النفطي	معدل نمو الناتج خارج القطاع النفطي
2001	42.270	2.70	-2.7	5.4
2002	45.218	4.70	-0.6	5.3
2003	52.475	6.90	1.0	5.9
2004	61.492	5.20	1.0	6.2
2005	75.620	5.10	0.4	4.7
2006	85.148	2.0	-2.5	5.6
2007	93.627	3.0	-0.9	6.4
2008	110.691	2.4	-2.3	6.1
2009	100.343	2.4	-6	9.3
2010	120.494	3.3	-2.6	6.0
2011	199.0708	2.5	-3.6	4.90
2012	204.331	3.3	-3,4	6,7
2013	210.183	2.7	-5,5	8,2

Source: Les Rapports annuels de la Banque d Algérie (2001-2013). www.bank-of-algeria.dz Consulté le 12/02/2014.

من خلال الجدول (3-10) يتبين أن الاقتصاد الجزائري قد حقق معدلات نمو غير مستقرة حتى وإن كانت إيجابية تراوحت ما بين 6,9 و 02 % ، وكانت في بعض السنوات (2004 مثلا) أعلى من متوسط معدل النمو العالمي إلا أنها في سنوات أخرى كانت أدنى منه بكثير. وقد حققت الجزائر هذه المعدلات الإيجابية كنتيجة للتحسن المعترف في أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من سنة 2000، مما أدى إلى تحرك مستويات النمو الاقتصادي من جديد إذ وصل النمو إلى مستوى قياسي خلال سنة 2003 بمعدل 6,9%، حيث تزامن ذلك مع تنفيذ البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي. كما يلاحظ التراجع المستمر المسجل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي بداية من سنة 2006، ويعزى ذلك إلى انخفاض مستويات الإنتاج النفطي في الجزائر بالرغم من استقرار أسعار البترول في الأسواق الدولية ، ويفسر ذلك بتراجع شركة سوناطراك على إنجاز العديد من المشاريع الإنتاجية، ورغم ذلك يبقى قطاع النفط يشكل عصب الاقتصاد الجزائري.

2-الميزانية العامة:

للعائدات النفطية الجزائرية دور محرك للنمو الاقتصادي، ذلك لأن الحكومة تعمل على زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تحسين الوضعية الاقتصادية الكلية، فالواقع العملي يؤكد أن الجزائر قد

حققت بداية من سنة 2000 معدلات نمو مقبولة بل أنها تعتبر الأحسن مقارنة بدول الجوار. وعلى الرغم من ذلك فإن تلك النفقات الحكومية الكبيرة لا تؤدي وظيفتها في تحسين ورفع مستوى الطلب، وكذا إلى خلق فرص الشغل؛ حيث تؤدي النفقات إلى ارتفاع الواردات وبالتالي إضعاف الصناعات المحلية القادرة على تلبية حاجات المجتمع. وعلى العموم يمكن إبراز أهم تطورات العجز أو الفائض في ميزانية الدولة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-11): تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2013

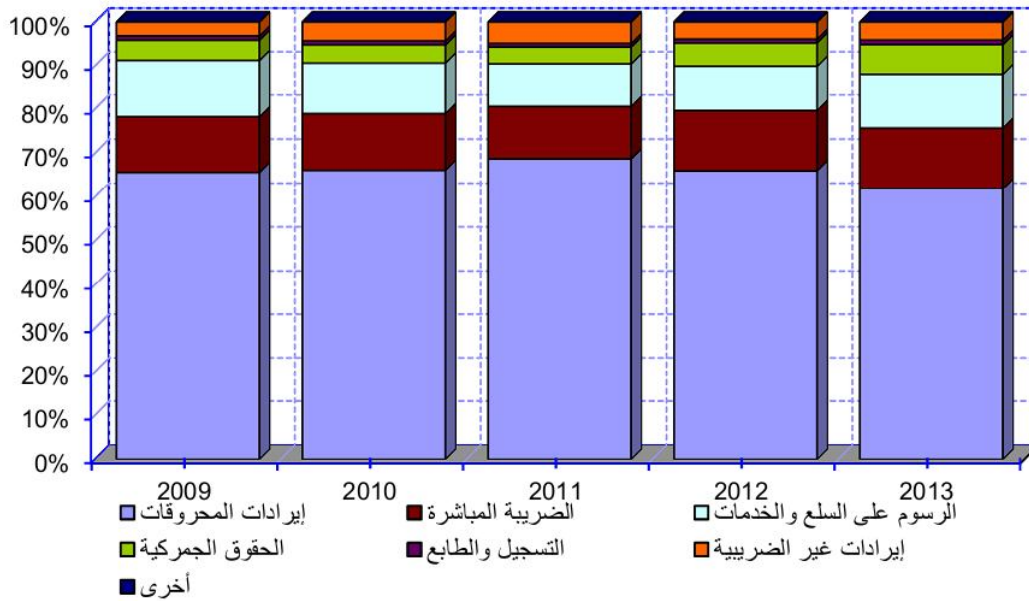
الوحدة : مليار دينار

البيان/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إيرادات الميزانية	1578,1	1505,5	1603,2	1966,6	2229,7	3082,6	3639,8
نفقات الميزانية	1178,1	1321,0	1550,6	1766,2	1891,8	2052,0	2453,0
رصيد الميزانية / PIB %	9,70	4,33	1,16	3,82	5,49	13,32	13,94
البيان/ السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إيرادات الميزانية	3687,8	5190,5	3676,0	4392,9	5703,4	6339,3	5940,9
نفقات الميزانية	3108,5	4191,0	4246,3	4466,3	5731,4	7058,2	6092,1
رصيد الميزانية / % PIB	6,16	9,05	5,86-	0,61-	0,25-	4,47-	0,91-

Source: Les Rapports annuels de la Banque d Algérie (2000-2013). www.bank-of-algeria.dz Consulté le 05/04/2014.

بناء على معطيات الجدول رقم (3-11) يلاحظ ارتفاع النفقات العامة مقارنة بإيرادات الدولة العامة وهو ما يدل على العجز المزمّن الذي تعاني منه الخزينة العامة، نظرا لسياسة الإنفاق الحكومي التوسعية، وقد سجل رصيد الميزانية عجز مستمر بداية من سنة 2009 وذلك نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وما انجر عنها من ركود في الاقتصاد العالمي، حيث أدت هذه الوضعية إلى انخفاض في أسعار النفط مما انعكس سلبا على قيمة الإيرادات وتسبب في تراجعها بالمقابل هناك ثبات في قيمة النفقات في حدود السنة السابقة. وبالتالي سجل الرصيد الإجمالي للخزينة عجزا بقيمة 570,3 مليار دينار جزائري إن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و 2012 في ظل ظروف تتميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني في التفاقم ليلعب ذروته في سنة 2012، كما أدى التعزيز الميزاني المباشر المنتهج خلال سنة 2013 والمتجسد في انخفاض معتبر في النفقات العمومية، إلى تقليص في

عجز الميزانية حيث بلغت نسبته -0,91% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك رغم الأثر السلبي للإلتجاه التنازلي الذي تشهده صادرات المحروقات على المالية العامة والعائد الضعيف للضريبة العادية. وتجدر الإشارة أن إيرادات الميزانية تشكل في أغلبها من الجباية البترولية، حيث أنها تمثل: 61,9% في 2013 مقابل 66% في 2012 من إجمالي إيرادات الميزانية، كما أنها تغطي 60,4% من نفقات الميزانية الكلية خلال سنة 2013، في نفس الوقت، مثلت إيرادات المحروقات في 2012 و2013: 87,5% من النفقات الجارية. ويمكن بيان هيكل إيرادات الميزانية من خلال الشكل (3-3) الموالي:



الشكل رقم (3-3): هيكل إيرادات الميزانية خلال الفترة 2009-2013

Source: Banque d'Algérie, *Evolution Economique et Monétaire en Algérie*, Rapport 2013, p91.

إجمالاً يمكن القول أن مؤشرات المالية العامة تؤكد على وجود ارتباط وثيق بين ميزانية الدولة وارتفاع الاحتياطات النقدية الضخمة، ونتيجة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة من طرف الحكومة منذ سنة 2001 فقد تم استثمار الفوائض النقدية من خلال الرفع من وتيرة الإنفاق الحكومي لاسيما الاستثماري منه، إلا أن تطورات الجباية البترولية المرتبطة بحجم الصادرات للمحروقات وأسعارها المتذبذبة في الأسواق الدولية، فضلا عن هيكل الإيرادات الضريبية خارج المحروقات غير المستقر، تشكل في جوهرها عناصر هشاشة أمام الهيكل الجديد للنفقات ورصيد الميزانية العامة للدولة.

3- الميزان التجاري:

تعززت وضعية الميزان التجاري منذ بداية عام 2000 بفضل المحيط الخارجي الملائم المرتبط بارتفاع أسعار المحروقات، وما نتج عنه من تراكم معتبر للاحتياطيات الصرف التي استخدمت بصفة أساسية لدعم وتمتين الاستقرار المالي الخارجي الجزائري، وعموما يوضح الجدول الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2013.

الجدول رقم (3-12): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	21,65	19,09	18,71	24,5	32,2	46,3	54,7
الواردات	9,34	9,48	12,01	13,4	18	19,9	20,7
رصيد الميزان التجاري	12,31	9,61	6,7	11,1	14,3	26,5	34,1
البيان/ السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	60,6	78,6	45,2	57,1	72,9	71,7	64,4
الواردات	26,4	37,9	37,4	38,9	46,9	51,6	54,9
رصيد الميزان التجاري	34,2	40,6	7,8	18,2	27,9	20,1	9,5

Source: Les Rapports annuels de la Banque d Algérie (2000-2013). www.bank-of-algeria.dz Consulté le 15/03/2014.

من خلال الجدول (3-12) يلاحظ التحسن في وضعية الميزان التجاري والناجمة أساسا عن ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية الراجعة في الأساس لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، ففي سنة 2000 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط والتي بلغت نحو 28,5 دولار للبرميل في المتوسط، ارتفع الفائض في الميزان التجاري في هذه السنة ليصل إلى 12,3 مليار دولار، وأدى انخفاض النفط إلى 25,2 دولار للبرميل خلال سنة 2002 إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري إلى 6,70 مليار دولار سنة 2002، بعدها ونتيجة للتحسن المستمر لأسعار النفط خلال الفترة (2003-2008) شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا مستمرا، بحيث انتقل من فائض بقيمة 11,1 مليار دولار سنة 2003 ليصل إلى فائض قيمته 40,6 مليار دولار سنة 2008، إلا أن الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى انهيار أسعار المحروقات إذ انخفض سعر برميل البترول إلى 99,97 دولار سنة 2008 ثم 62,25 دولار للبرميل سنة 2009، قد أدت إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري ليصل إلى 7,8 مليار

دولار سنة 2009، بعدها ونتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى 80,15 دولار للبرميل و112,94 دولار للبرميل على التوالي خلال سنة 2010 و2011 استعاد رصيد الميزان التجاري وتيرة الارتفاع ليصل إلى 27,9 مليار دولار في سنة 2011، ولكنه عاود الانخفاض بداية من سنة 2012 ليصل إلى 9,5 مليار دولار في سنة 2013، وذلك كنتيجة لانخفاض الصادرات الراجع إلى التذبذبات الحاصلة في سوق النفط، حيث انخفض سعر متوسط البرميل من 111,05 دولار في سنة 2012 إلى 109,55 دولار في السنة المقبلة، كما أن الارتفاع القياسي في الواردات قد لعب دورا في امتصاص عائدات التصدير.

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى جد ضعيفة بالرغم من تطورها الملحوظ خلال السنوات الأخيرة بحيث ارتفعت من حوالي 590 مليون دولار في سنة 2000 و600 مليون دولار في 2002 لتصل في سنة 2006 إلى 1,13 مليار دولار، و1,23 مليار دولار في سنة 2011، و ثم ليستقر تقريبا عند حدود 1,1 مليار دولار خلال سنتي 2012 و 2013. أن هذا المستوى الضعيف للصادرات خارج المحروقات ولو كان أعلى من ذلك المسجل في 2010 و2009 فهو يعتبر دون أحسن نتيجة مسجلة خلال سنة 2008 حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 1,4 مليار دولار والتي لا تمثل سوى 1,8% من إجمالي الصادرات لنفس السنة، تؤكد هذه الأرقام الضعف الهيكلي في مجال تنويع الاقتصاد الوطني، وتدعو إلى حتمية الاهتمام بالقدرة التنافسية الخارجية، لاسيما في ظل ما تشهده فاتورة الواردات من تزايد مستمر.

أما الواردات فقد عرفت ارتفاعا محسوسا ومنحى تصاعدي خلال 2000-2013، حيث ارتفعت من نحو 9,34 مليار دولار خلال سنة 2000 لتصل إلى حوالي 54,9 مليار دولار خلال سنة 2013، ويرجع هذا في الأساس إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض إنجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى الزيادات التي تشهدها أسواق السلع المستوردة من حين إلى آخر، وتشير دراسة هيكل الواردات في سنة 2013 إلى أن واردات "مواد التجهيز الصناعية" تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها 27,7% وسجلت ارتفاعا قدره 19,1% مقارنة بسنة 2012. أما "منتجات شبه تامة الصنع" فقد احتلت المرتبة الثانية بواقع 18,5% وعرفت تزايد قدره 6,5% خلال سنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة، وتشغل واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الثالثة بحصة قدرها 19,1% والتي انخفض معدل نموها بـ 12,1%، من جهة أخرى، وبحصة قدرها 16,4% ومرتبة رابعة، تزايدت واردات المواد الغذائية بـ 6,3%.

4- المديونية الخارجية :

لقد مرت الجزائر بأزمة مديونية خانقة خلال التسعينيات من القرن الماضي، لكن إعادة جدولة الديون التي تمت خلال الفترة بين 1994 و 1998 قد سمحت بتحقيق تحسن ملموس في مؤشرات المديونية، و كنتيجة لتزايد احتياطات الجزائر من العملة الصعبة منذ عام 2000 أدى ذلك إلى تخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات مستدامة خاصة منذ عام 2004، وذلك في ظل إتباع الحكومة إستراتيجية التسديد المسبق لهذه الديون الخارجية (سياسة اللامديونية)؛ حيث سمحت عملية التسديد المسبق خلال عام 2005 والتي تسارعت في عام 2006 إلى تخفيض كبير في حجم الدين الخارجي والجدول الموالي يبرز حجم رصيد الدين الخارجي، و خدمات الدين كنسبة من الصادرات.

الجدول رقم (3-13): تطور حجم الدين الخارجي وخدماته نسبة للصادرات

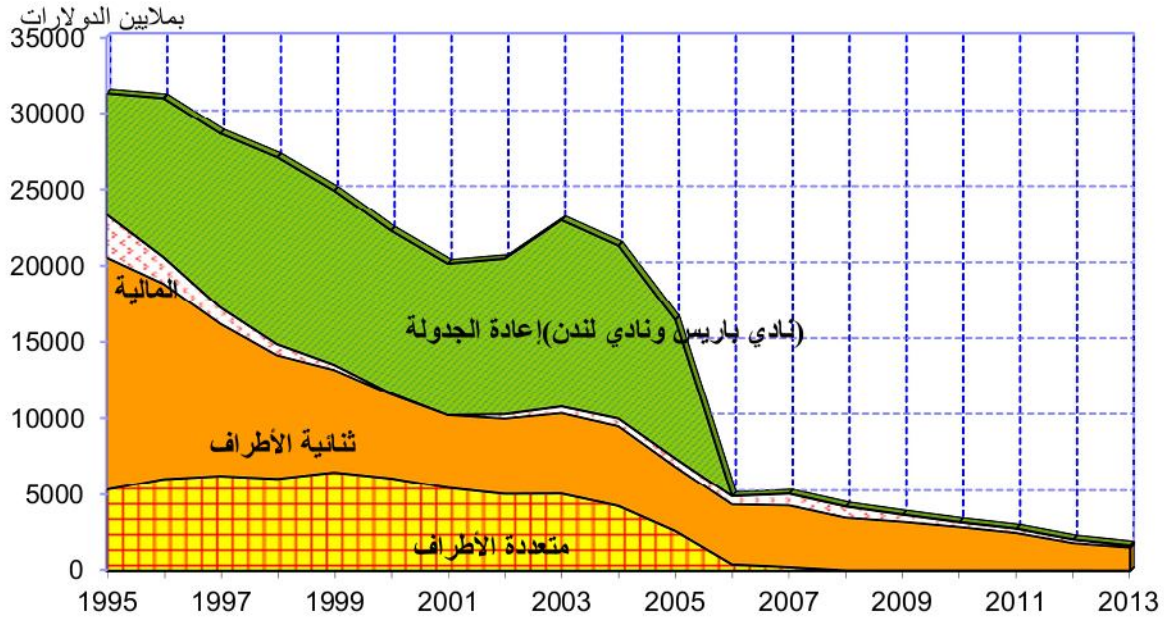
خلال الفترة 2001-2013.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات	
5.72	16.9	22.0	23.5	22.9	22.6	رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	
22.5	11.9	16.6	16.7	20.7	24.8	خدمة الدين كنسبة من الصادرات %	
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
3.30	3.63	4.4	5.45	5.41	8.58	5.91	رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)
--	1.1	0.8	1.0	1.9	1.4	2.0	خدمة الدين كنسبة من الصادرات %

Source: Les Rapports annuels de la Banque d Algérie (2000-2013). www.bank-of-algeria.dz Consulté le 10/02/2014.

ويتبين من خلال الجدول (3-12)، أن حجم المديونية الخارجية قد وصل إلى 3,3 مليار دولار في سنة 2013 مقابل 5,72 مليار دولار في سنة 2006 و 16,9 مليار دولار سنة 2005، كما انخفضت خدمات الدين في سنة 2012 إلى 1,1 % من الصادرات مقابل نسبة 22,5 % خلال سنة 2006 هذه السنة التي شهدت أكبر مدفوعات مسبقة للديون المعاد جدولتها، وكإحدى إرساءات صلابة الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر، فإن مستوى إجمالي الدين الخارجي قد وصل سنة 2013 إلى أدنى مستوى تاريخي له، مما يشير إلى استمرار تقليص المديونية الخارجية في

ظل وضع مالي دولي يتميز منذ عدة سنوات بجدّة المخاطر السيادية. والشكل (3-4) الموالي يوضح التطور الحاصل في المديونية الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل.



الشكل رقم (3-4): الدين الخارجي متوسط وطويل حسب نوع القروض

Source : Banque d'Algérie ,op-cit :Rapport 2013,p68.

فيما يخص الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، فقد انخفض إلى 2,068 مليار دولار في نهاية 2013 مقابل 2,489 مليار دولار نهاية 2012، مؤكداً بذلك الاتجاه التنزلي الذي عرفه منذ 2004. من 21,411 مليار دولار في نهاية 2004، انخفض هذا الدين إلى 5,062 مليار دولار في نهاية 2006 سنة الانخفاض القوي للدين الخارجي (بواقع 11,580 مليار دولار).

للتذكير، يتضمن الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل ديونا تم التعاقد بشأنها من طرف مؤسسات خاصة ذات رؤوس أموال أجنبية قامت باستثمارات مباشرة في الجزائر.

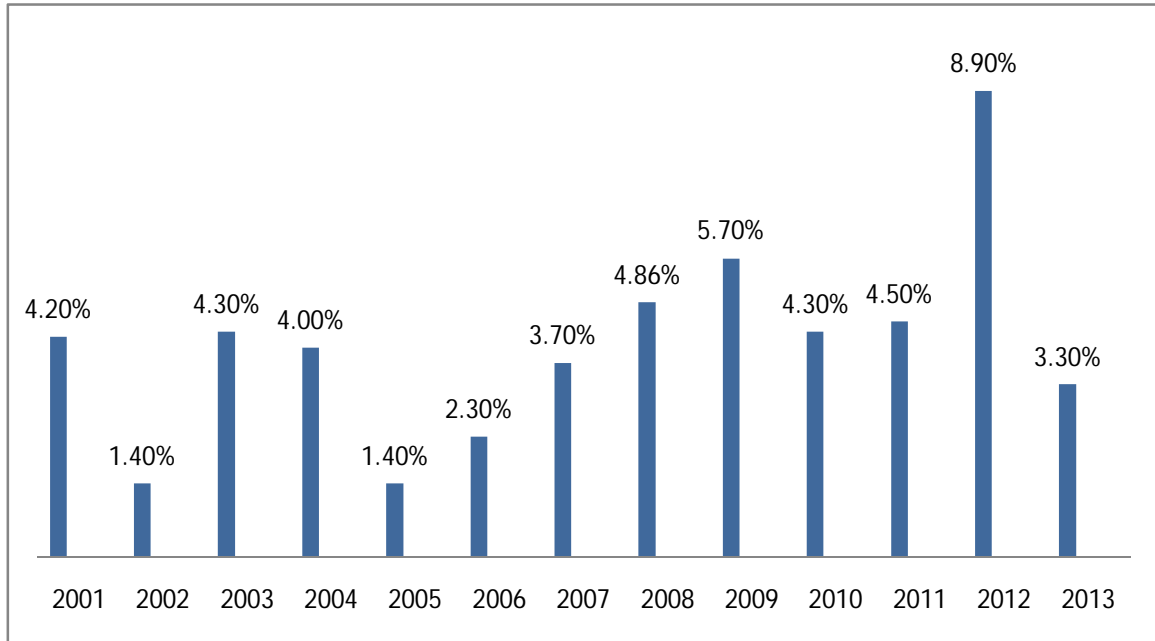
في حين سجل الدين الخارجي قصير الأجل، الذي يتمثل أساسا في قروض المشترين وتسيقات الشركات الأم إلى فروعها في الجزائر، ارتفاعا إلى 1,328 مليار دولار في نهاية 2013 بعدما كان 1,205 مليار دولار في نهاية 2012 و1,142 مليار دولار في نهاية 2011، مع بقائه دون المبلغ الذي عرفه في نهاية 2010 (1,778 مليار دولار). يقع هذا الدين قصير الأجل أساسا على عاتق زبائن البنوك الخاصة التي يفضلون قروض المشترين لتمويل وارداتهم.

وإجمالا يعد كل من المستوى الجدد منخفض للدين الخارجي ومتوسط وطويل الأجل والارتفاع الضعيف للدين قصير الأجل في 2013 والمستوى الجدد متدني لخدمة الدين الخارجي

المتوسط والطويل الأجل (البالغ نسبة 0,76 % من صادرات السلع والخدمات) دليلا قاطعا على نجاح سياسة التسديد المسبق للمديونية الخارجية في الجزائر، فضلا على أداء جيد المحقق في مجال تسيير ملف المديونية الخارجية في ظل ما يشهده المحيط الدولي من استمرار حدة المخاطر السيادية في البلدان المتطورة وتزايد احتياجات التمويل الخارجي لكثير من البلدان الناشئة والنامية.

5- التضخم:

تشكل معدلات التضخم المرتفعة إحدى المشكلات الحقيقية التي تعرقل وتيرة النمو الاقتصادي وتمتص ثمار جهود التنمية في مختلف الدول، ويعتبر التضخم مؤشرا على وجود اختلال كلي في الاقتصاد ويعيق مختلف الجهود الرامية إلى حفز النمو الاقتصادي، فضلا عما يحدث من تشويه للمعطيات الاقتصادية، ولقد كان للإصلاحات المدعومة من قبل المنظمات الدولية أثرها في تخفيض معدلات التضخم من خلال العمل على تقليص ومراجعة بنية الإنفاق العام، بالإضافة إلى تبني سياسة نقدية تقيديه أدت إلى خفض معدل التضخم إلى مستويات مقبولة، أما مع ارتفاع أسعار البترول فقد شهدت معدلات التضخم جملة من التذبذبات يمكن إبرازها من خلال الشكل (3-5) الآتي :



الشكل رقم (3-5): تطور معدلات التضخم للاقتصاد الجزائري خلال الفترة

(2013-2001)

Source: Les Rapports annuels de la Banque d Algérie (2001-2013). www.bank-of-algeria.dz Consulté le 10/02/2014.

ومن خلال الشكل البياني رقم (3-5) يلاحظ تذبذب معدلات التضخم من سنة إلى أخرى، إلا أنها تبقى أحسن بكثير من المعدلات المسجلة في فترة الإصلاحات الاقتصادية، وعلى الرغم من مستويات التضخم المعقولة يلاحظ أن هناك ضغوطا تضخمية قوية تعزي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وتزداد خطورة هذه الضغوط عندما تكون المقارنة بين معدلات التضخم في الجزائر و الشركاء التجاريين تصب في غير صالحها، بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل داخلية منها العجز المسجل على مستوى الميزانية العمومية الذي بدأ في النفاقم منذ 2006. ويعتبر إطلاق البرنامج الخماسي للاستثمار العمومي 2010-2014 بمبلغ 286 مليار دولار بالتزامن مع مراجعة أجور العاملين في القطاع العمومي والوظيفة العامة بداية من 2008 قد ساهمت في زيادة الضغوط التضخمية عن طريق توليد المزيد من السيولة في الاقتصاد¹.

6- استقرار سعر الصرف والاحتياطات

يعتبر استقرار سعر الصرف أحد أهم المحددات التي تأخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمستثمرين الأجانب لاتخاذ قرار الاستثمار في إحدى الدول، حيث يسهم استقرار أسعار الصرف في وضوح مستوى العوائد الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف قبل تحويلها إلى البلد الأم. ولا يشكل هذا العامل عنصرا حاسما بالنسبة لعملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر نظراً لضعف قيمة الدينار الجزائري وعدم قابليته للتحويل دوليا، فضلا على الرقابة الممارسة من طرف البنك المركزي في إدارة سعر الصرف². اعتماداً على احتياطات العملة الصعبة التي تضمن مرونة التحكم في سعر الصرف ومواجهة الصدمات الخارجية للاقتصاد وذلك بهدف الرفع من القدرة التنافسية الخارجية وضمان نمو للاقتصاد الوطني. ويمكن إبراز التطورات الحاصلة في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار والاحتياطات من العملة الصعبة بتفحص الجدول (3-14).

¹ قدي عبد المجيد، قادة أقاسم، التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، مجلة دورية محكمة تصدر عن مخر العولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2010، ص ص 14-15.

² الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة الشلف، 2009، ص 137.

الجدول رقم (3-14): تطور احتياطات وأسعار صرف خلال الفترة 2000-2013

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان / السنوات
81.4	59.1	45.7	35.4	25.1	19.6	11,9	إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)
72.64	73,35	72,06	77,34	79,68	77,26	75.3	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان / السنوات
194.0	190.7	182.2	170	155	148	115	إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)
79.4	77.55	76.05	74.39	72.73	74.58	69.37	سعر صرف الدينار مقابل الدولار

Source: Les Rapports annuels de la Banque d Algérie (2000-2013). www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 10/11/2014.

من خلال قراءة الجدول السابق، يلاحظ ارتفاع وتيرة احتياطات الصرف فقد قفزت من 11,9 مليار دولار خلال سنة 2000 إلى 194 مليار دولار في سنة 2013، وذلك نتيجة لتزايد عائدات التصدير للمحروقات، كما أن وتيرة النمو قد تناقصت بعد سنة 2008 أي بعد الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انكماش كبير في الاقتصاد العالمي وانعكس سلبا على أسعار المحروقات. وتكمن أهمية هذه الاحتياطات في مواجهة الصدمات الخارجية للاقتصاد، كما أنها تضمن الإدارة المرنة لسعر صرف الدينار بما ينسجم مع أهداف القدرة التنافسية الخارجية ونمو الاقتصاد الوطني، ولقد ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 75,3 دينار للدولار الواحد سنة 2000 إلى 79,7 دينار للدولار في سنة 2002 لينخفض بعدها إلى 72,06 دينار للدولار الواحد سنة 2004 ويصل سنة 2008 إلى 64,6 دينار للدولار ليعاود الارتفاع إلى 79,4 دينار للدولار الواحد سنة 2013. وخلال هذه السنة واصل بنك الجزائر التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية، معززا أكثر فأكثر المتابعة الصارمة والتسيير الجيد للمخاطر، لاسيما بواسطة تدابير احترازية ملائمة لحماية رأس مال الاستثمارات من أي خسارة، وسعيا في نفس الوقت إلى تحقيق مستوى مقبول من العوائد أخذا بعين الاعتبار استمرار وضعية معدلات فائدة عالمية ضعيفة.

إجمالا، مكن تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق البنينة للصرف من تخفيف أثر تقلب أسعار العملات الصعبة الرئيسية على الاقتصاد الوطني خصوصا بتخفيف الأثر على الأسعار الداخلية.

7-البطالة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر؛ حيث تسعى السلطات العمومية إلى بذل كل الجهود اللازمة من أجل احتوائها، وقد شهد معدل البطالة نمو غير مسبوق ومرتفع في

فترة التسعينات كنتيجة منطقية لتبني الجزائر برامج التكييف الهيكلي والتي أدت إلى تصفية أكثر من 250 شركة تساهم بتشغيل نسبة 30% من إجمالي العاملين في الشركات العمومية، ولكن بفضل زيادة أسعار المحروقات وسياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة فقد انخفضت معدلات البطالة بشكل محسوس لتصل إلى أدنى مستوى، كما هو موضح في الجدول (3-15) التالي:

الجدول رقم (3-15) : معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة(%)	29,5	27,3	25,9	23,7	17,7	15,3	12,3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة(%)	11,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8

Source : Données sur l'emploi et le chômage en Algérie .Ministère du Travail de L'emploi et de la Sécurité Sociale.

http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr/N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf

Consulté le 10/10/2014.

من خلال الجدول (3-15) يتبين أن الحكومة الجزائرية ماضية قدما نحو تخفيض معدلات البطالة من خلال تعدد برامج التشغيل الموضوعة لامتناس حدة البطالة، فقد أنخفض معدل البطالة الرسمي من 29,5 % سنة 2000 إلى 9,8 % في سنة 2013، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة فالتحدي الأكبر القائم أمام الحكومة يتمثل في إيجاد حل جذري لمنصب الشغل المؤقتة وتحويلها إلى مناصب شغل دائمة، وكذا معالجة إشكالية دعم المشاريع الخاصة لاسيما وأن حجم المشاريع المفلسة يتزايد بشكل مخيف.

وإجمالا من خلال قراءة النقاط السابقة يتضح أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية فقد تم تسجيل نمو معتبر في مستوى احتياطي الصرف مما سمح في تحسين الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي، وتزايد معدلات النمو خارج المحروقات والتحكم في معدلات التضخم والتحسين في معدلات البطالة. كل هذه المؤشرات تدل على مدى تحسن ظروف البيئة الخارجية والتي تبعث الارتياح لدى المستثمرين الأجانب وتحفزهم على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر.

ورغم كل ما حقق فإن هذا الاستقرار يعد هشاً نظراً لارتباطه الوثيق بالفقرة النوعية التي يشهدها سوق المحروقات، فبمجرد تماوي أسعار النفط في الأسواق الدولية فمن المحتمل أن تنشأ مخاطر تؤدي إلى تغيرات جذرية في جل المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي ستظهر اختلالات كبيرة في معظم المؤشرات الماكرو اقتصادية.

المبحث الثالث :

تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

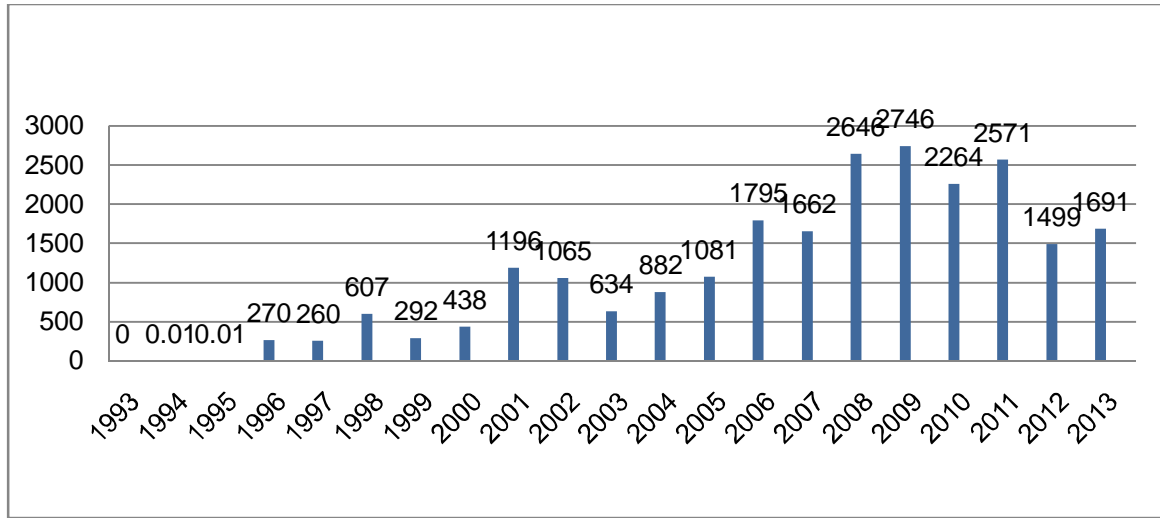
على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار و بيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا يحاول هذا المبحث إلقاء نظرة فاحصة على مكانة الجزائر ضمن أبرز المؤشرات المستخدمة في مجال تقييم مناخ الاستثمار.

المطلب الأول :مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سيتم في هذا المبحث التعرف على مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر من خلال تحليل حجمه و درجة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، توزيعه القطاعي والجغرافي، فضلا على مقارنة نصيبها بالنسبة لدول شمال أفريقيا.

1- تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

ويبين الشكل (3-6) تطور حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1993 - 2013).



الشكل رقم (3-6): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1993-2013 (مليون دولار)

Source: unctad, datas bases 2014, www. unctad.org, Consulté le 10/10/2014.

لقد عرف تطور تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر أربعة فترات أساسية يمكن عرضها كمايلي¹:

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص:199.

- **الفترة الأولى (1993 - 1995):** تميزت هذه الفترة بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمة الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانية السداد المتاحة مما أجبر السلطات على إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية الأثر السلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الفترة الثانية (1996 - 2000):** تميزت هذه الفترة بعودة الاستثمار الأجنبي للجزائر وتراوحت قيمته ما بين 260 و 507 مليون دولار، وركزت أغلبها في قطاع المحروقات وظلت الجزائر غير قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باقي القطاعات الأخرى، كما أنها بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى المغرب مثلا سنة 1997 أربعة أضعاف ما تدفق إلى الجزائر.

- **الفترة الثالثة (2001-2007):** تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوزت عتبة المليار دولار سنوات 2001، 2002، 2005، كما أنها تميزت كذلك باحتلال الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وترجع أسباب الانتعاش الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.
- بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لفائدة شركة أسبات الهندية.

- **الفترة الرابعة (2008 - 2013):** على ما يبدو لم تتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث تبين الإحصائيات ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2009 لتحقيق رقما قياسيا يعادل 2746 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل أعلى قيمة حققتها الجزائر طوال مسيرة انفتاحها على العالم الخارجي، ولكن لم تستطع الحفاظ على نفس وتيرة النمو ففي سنة 2012 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة 1499 مليون دولار أمريكي، يرجع سبب هذا التقدم إلى سياسة الانفتاح التي تعتمدها الجزائر، وكذا التحفيز والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر

الأجنبي، فضلا على الاستقرار والتطور الإيجابي لجل المؤشرات الاقتصادية الكلية واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إذ أصبحت الجزائر تعيش في مجبوحة مالية حقيقية.¹

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي:

ويبين الجدول (3-16) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (3-16) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

1997-2013.

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات	
1.04	0.93	1.87	2.17	0.80	0.60	1.26	0.54	نسبة تدفقات IDE من PIB%	
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
0.82	0.73	1.29	1.41	1.96	1.57	1.25	1.54	1.06	نسبة تدفقات IDE من PIB%

Source: UNCTAD Statistics Website accessed December 2013, Consulté le 12/10/2014

بالنظر إلى البيانات الموجودة في الجدول (3-16)، يمكن القول أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي تعد هامشية وضعيفة و متذبذبة، إذ حققت هذه الاستثمارات أفضل أداء لها خلال سنة 2009 بنسبة 1.96% وهذا على رغم من الأزمة العالمية، ويرجع ذلك إلى التحسن النسبي في بيئة الاستثمار وإلى الانتعاش المستمر الذي تشهده أسواق النفط، أما أدنى قيمة فقد سجلتها سنة 1997 بنسبة مساهمة بلغت 0.54% وذلك كنتيجة منطقية لعدم الاستقرار الأمني والسياسة في تلك الفترة، فضلا على طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك.

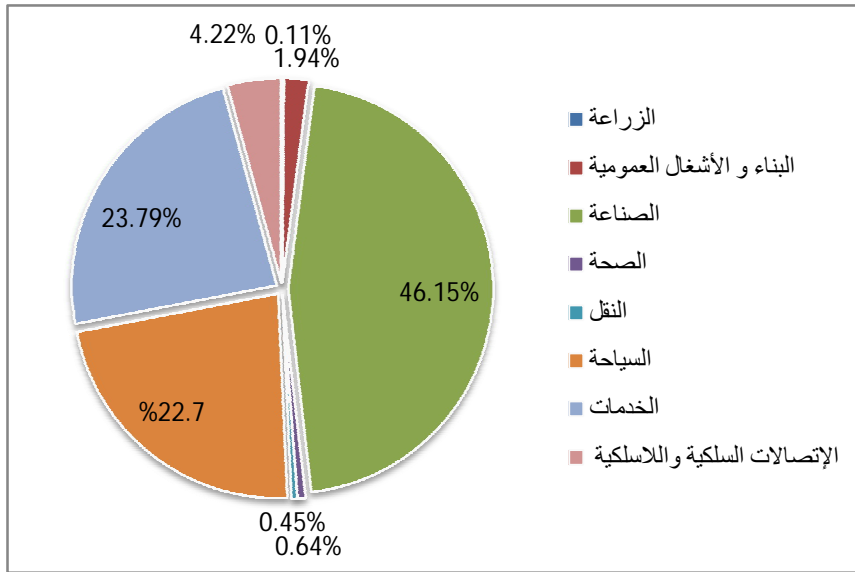
3- توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية: لا يزال قطاع المحروقات يوفر أفضل الفرص للاستثمار الأجنبي خاصة مع الارتفاع الذي شاهده الأسعار خلال السنوات الأخيرة، وبالتالي لا تزال الجزائر بعيدة كل البعد على استثمار قدراتها الفعلية في باقي القطاعات الاقتصادية. ونعرض فيما يلي أهم الاستثمارات الأجنبية المسجلة خلال الفترة 2002-2012 مع الإشارة إلى كيفية توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية.

¹ راجع أكثر : شوقي جباري، تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة : تونس - الجزائر، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد السابع، العدد: 21، بغداد، 2012، ص ص 287-288.

الجدول رقم (3-17) : توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة
2012-2002.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	%
الزراعة	6	2239	0.11%
البناء و الأشغال العمومية	64	41083	1.94%
الصناعة	239	978702	46.15%
الصحة	6	13573	0.64%
النقل	16	9531	0.45%
السياحة	10	481304	22.7%
الخدمات	81	504522	23.79%
الإتصالات السلكية واللاسلكية	1	89441	4.22%
المجموع	423	2120549	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، 2012.



الشكل رقم (3-7): توزيع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة
2012-2002.

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على الجدول رقم (3-17).

تشير البيانات الواردة أعلاه أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة بـ 239 مشروع استثماري، وهو ما يمثل 46.15% من إجمالي قيمة الاستثمارات المسجلة خلال الفترة 2002-2012، ثم يليه قطاع الخدمات بـ: 81 مشروع، وهو ما يعني أن كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات يمثلان حوالي من 70% من الاستثمارات الأجنبية الكلية.

والجدير بالذكر أن القطاع الصناعي يتركز بشكل كبير على قطاع المحروقات، وصناعة الأدوية، وكذا تحليت مياه البحر، وجل هذه الفروع من القطاع الصناعي تحقيق عوائد مغرية بالشكل الذي حفز رأس المال الأجنبي إلى الوفود لهذا القطاع بحجم أكبر رغم حجم المخاطر والعراقيل التي يتعرض لها ألا أن العائد المتحصل عليه يستحق ذلك، أما بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد نمواً منقطع النظير نتيجة لبرنامج دعم النمو؛ حيث تم إنشاء العديد من الطرقات والجسور والمباني، ونظراً لأهمية هذا القطاع فقد استقطب العديد من الشركات الأجنبية، أمثال: الشركة الصينية CSCE، والمجمع CETIC الصيني الذي يتمتع بخبرة عريقة في مجال إنشاء الطرق السريعة،..... الخ.

4- التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

عموماً يمكن إبراز التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الجزائر من خلال تفحص الجدول (3-18) التالي:

الجدول رقم (3-18): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المصروح بها خلال الفترة

2002-2012.

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	%
أوروبا	228	364501	17.19
آسيا	27	493406	23.27
الأمريكيين	9	59504	2.80
الدول العربية	153	1181166	55.70
أفريقيا	1	4510	0.21
أستراليا	1	2974	0.14
متعددة الجنسيات	4	14488	0.69
المجموع	423	2120549	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، 2012.

من خلال قراءة بيانات الجدول (3-18) يلاحظ أن استثمارات الدول العربية قد احتلت الصدارة من حيث قيمة المشاريع بنسبة تعادل 55.7% من إجمالي قيمة المشاريع، بالمقابل تحتل الدول الأوروبية المرتبة الثانية بنسبة 17.19% ثم تأتي الاستثمارات الآسيوية والأمريكية في المرتبة الثالثة والرابعة، وقد تزايد إقبال الدول العربية على الاستثمار في الجزائر نتيجة لتولد قناعة راسخة لدى المستثمرين الأجانب العرب بعدم وجود عراقيل كبيرة في بيئة الاستثمار مقارنة بالبلد الأم، أما فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة فالمسألة تختلف كلياً، فاستثماراتهم لا تزال ضعيفة، نظراً لاعتبار بيئة الاستثمار في الجزائر غير مواتية.

5- مقارنة الجزائر مع دول شمال إفريقيا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة الجزائرية بداية من سنة 2001، فقد شهد مناخ الاستثمار تحسناً معتبراً، مما انعكس على قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة على احتلال الجزائر المرتبة العاشرة عربياً بقيمة 1.6 مليار دولار وبمعدل نمو 12.8%، وبمحصنة تعادل 3.5% من إجمالي الاستثمارات الوافدة إلى المنطقة العربية خلال سنة 2013، بعد ما كانت تقبع في المرتبة 12 عربياً خلال عام 2007 بحجم من التدفقات بلغ 1662 مليون دولار، أي ما يمثل 2.06% من الإجمالي.¹ ورغم هذا التطور الإيجابي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هذه الفترة، إلا أن نصيبها منه يبقى ضعيفاً مقارنة بدول شمال أفريقيا، حيث تصنف الجزائر من بين الدول الأقل نشاطاً بالنظر إلى الفجوة الكبيرة بين إمكانات الجذب والنتائج المحققة، ويمكن إبراز ذلك من خلال إلقاء نظرة ثاقبة على الجدول (3-19) الموالي :

¹ المؤسسة العربية لضمان استثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014: مرجع سابق، ص 74.

الجدول رقم (3-19): مقارنة قدرة الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع دول شمال أفريقيا خلال 2011-2013.

مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مليون دولار	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد						مليون دولار			البلد
	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي									
	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	
85046	75410	72611.9	2.05	2.6	(0.2)	5553	6881	(482.7)	مصر	
18461	16334	16334	1.04	1.74	—	702	1425	—	ليبيا	
33557	33634.3	31414	2.3	4.2	2.5	1096	1918.2	1147.8	تونس	
25298	23264.1	21780	0.82	0.73	1.3	1691	1499	2571	الجزائر	
50280	48175.5	44515.9	3.2	2.8	2.6	3358	2728	2568.4	المغرب	

Source: unctad, datas bases 2013, www. unctad.org , Consulté le 10/06/2014

من خلال تفحص الجدول (3-19)، يتبين تصدر مصر قائمة دول شمال أفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تليها كل من المغرب وتونس، بينما تحتل الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة قبل ليبيا، وذلك رغم المشاكل السياسية والأمنية الصعبة التي تعاني منها كل من (مصر، تونس)، والتي كان لها بالغ الأثر في التأثير على مستويات الاستثمار نتيجة لهروب بعض الشركات الأجنبية، حيث سجلت مصر خلال سنة 2011 تدفق سالباً بقيمة 482.7 مليون دولار، كما انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس بنسبة 24% في سنة 2011 مقارنة بالسنة السابقة، بالمقابل ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لتصل إلى 2571 مليون دولار وتحتل بذلك المرتبة الأولى في دول شمال أفريقيا، وهذا نتيجة لتحسن مناخ الاستثمار وجاذبية بعض القطاعات الاستثمارية خارج قطاع المحروقات، ولكن سرعان ما تغيرت الوضعية في سنة 2012 و2013، لاسيما بعد بداية استرجاع كل من مصر وتونس لاستقرارهم السياسي، حيث استرجعت مصر ريادتها إلى المنطقة واستقطبت حجم من الاستثمارات يفوق 3 أضعاف ما تحصلت عليه الجزائر خلال سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التحسن النسبي الذي تشهده الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن مخزونها من هذه الاستثمارات يبقى ضئيلاً مقارنة بدول شمال أفريقيا، كما تعتبر

نسبة مساهمة هذه الاستثمارات في تكوين الناتج المحلي جد ضعيفة وفي انخفاض مستمر، ناهيك أنها تعتبر الأقل في المنطقة إذ وصلت إلى نسبة 0.82% سنة 2013.

المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار الجزائري وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية:

لأجل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، يمكن عرض أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية كما يلي :

1- مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية و يعد أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية و قرارات الاستثمار و تأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية و أداة لتفحص نقاط القوة و مواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال.

و قد تراجع ترتيب الجزائر بمركز واحد ضمن هذا المؤشر خلال سنة 2011-2012، حيث احتلت المرتبة 87 عالميا من 142 دولة شملها التقرير برصيد 3.96، بعدما كانت تحتل المرتبة 86 من 133 دولة في التقرير السابق 2010-2011، و هذا ما يفسر بأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية. بالمقابل تقرير التنافسية (2013/2014) في 4 سبتمبر 2013، الذي يضم أكبر المختصين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي أن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية، واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات مثل وضعية المؤسسات والهيئات والمنشآت القاعدية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن وضعية القطاعات الصحية والتعليم، فعالية السوق، القدرات التكنولوجية، القدرة على تفعيل الأعمال والابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليتها في اتخاذ القرارات، حماية واحترام الملكية ومدى احترام الحكومات للأخلاق ومدى انتشار الرشوة، وبناء على هذه المؤشرات فقد جاءت الجزائر حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 148 دولة ومؤشر عام 3.79 محققة تحسّنا عما كانت عليه في سنة 2012 (المرتبة 110 ومؤشر عام 3.7)، فإن أغلب المؤشرات ظلت سلبية خاصة في مجال الرشوة واستقلالية القضاء ودعمت الجزائر بالخصوص في مجال مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنظر للراحة المالية التي تتمتع بها، بينما ظلت وضعيتها في مجال الضغط الجبائي ووضعية البنوك سلبية أيضا.¹

¹World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report (2013/2014)*, P 102

2- مؤشر بيئة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود تنفيذ العقود، وإغلاق المشروع.¹ وقد تحصلت الجزائر على المرتبة 152 عالميا في 2013 ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال، أما خلال سنة 2012 فحققت المرتبة 150 أي أنها تراجعت بمرتبتين، وأصبحت تقبع في المراتب المتأخرة عالميا. كما يكشف الجدول (3-20) الآتي ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لبيئة أداء الأعمال لعام 2013 على النحو التالي:

الجدول رقم (3-20): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2013.

المرتبة عالميا من بين 185 دولة				
بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان
156	138	165	172	129
حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
82	170	129	126	62

Source: World Bank, *Doing Business in the Arab World 2013*, at: [www. Doingbusiness.org](http://www.Doingbusiness.org).
Consulté le 13/04/2014

و يبين الجدول أن الجزائر حلت في مراتب متأخرة في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 172 والمرتبة 62 عالميا، وهذا ما يعتبر دليلا على تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن بالرغم من هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية لبلد مثل الجزائر؛ حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعد مقبولة مقارنة بعدد الدول التي يشملها التقرير.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص ص 135-139.

3-تقارير المخاطر القطرية:

تقوم مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس بعض المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، كالمخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل.. الخ، وعلى العموم يوجد العديد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها من أهمها:¹

3-1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة P.R.S² من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) International Country Risk Group منذ عام 1980، وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25% من المؤشر المركب). وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول(3-21).

الجدول رقم (3-21) : درجة المخاطر القطرية ودرجتها المئوية

درجة المخاطر	منخفضة جدا	منخفضة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة جدا
درجة المؤشر %	100-80	79.9-70	69.9-60	59.9-50	49.9-0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، ص 124.

وحسب هذا المؤشر حصلت الجزائر في جوان 2012 على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9) (أنظر الجدول رقم3-22). وبالتالي فإن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة.

3-2- مؤشر وكالة دان أند برادستريت: يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة منها 17 دولة عربية

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 123-128.

² Political Risk services Group

وتقسم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة - طفيفة - معتدلة - مرتفعة - مرتفعة جدا - أعلى درجات المخاطر). وجاء تصنيف الجزائر ضمن هذا المؤشر في درجة مخاطر معتدلة خلال شهر مارس 2012 و بمقارنة المؤشر بين عامي 2010 و 2012 تبين أن الجزائر قد تراجعت في التصنيف.

3-3- المؤشر اليوروموني: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروموني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقاس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالالتزامات الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقييم الائتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر، دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. وقد تم تصنيف الجزائر في أبريل 2012 بدرجة مخاطر معتدلة ضمن هذا المؤشر.

3-4- مؤشر الكوفاس: ويصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 و يقاس مخاطر قدرة الدول على السداد و يبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية و الاقتصادية، و يستند هذا المؤشر على مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية و سلوك السداد في العمليات القصيرة المدى، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4 ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف D.C.B. ويغطي المؤشر 165 دولة منها 19 دولة عربية. و صنف المؤشر الجزائر في درجة الاستثمار A4. بما يعني أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية و رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. (أنظر الجدول رقم 3-22).

الجدول رقم (3-22): وضع الجزائر في تقارير المخاطر القطرية

المؤشر المركب للمخاطر القطرية		دان أند براد ستريت		مؤشر اليورموني	الكوفاس	
140 دولة	140 دولة	132 دولة	133 دولة	180 دولة	165 دولة	157 دولة
dec-10	juin-12	dec-10	mars-12	apr-12	janv-11	juin-12
72.0	72.0	b5	c5	40.1	A4	A4

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، الكويت، 2012، ص62.

4- مؤشر الحرية الاقتصادية: أصدر معهد *Héritage Fondation* الأميركي بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يقيس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة، كما يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل، وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يمكن توضيح قيمته كما يلي:¹

(100-80): حرية اقتصادية كاملة
 (59.9-50): ضعف الحرية الاقتصادية
 (79.9-70): حرية اقتصادية شبه كاملة
 (49.9-0): انعدام الحرية الاقتصادية
 (69.9-60): حرية اقتصادية معتدلة

¹ The Heritage Foundation, The Wall Street Journal, **Index of Economic Freedom**, 2012, P36

واحتلت الجزائر حسب هذا المؤشر سنة 2012 المركز 140 عالميا من بين 186 دولة والمركز ما قبل الأخير عربيا، إذ وُصفت بأنها اقتصاديات تكاد تنعدم فيها الحرية. وذلك بالاعتماد على عدد من العوامل على غرار حرية العمال، التحرر من الفساد، الحرية المالية، درجة تدخل الحكومة، حرية الأعمال، الحرية النقدية، حرية التجارة و حرية الاستثمار.

5- مؤشر الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يقدم تقرير الاونكتاد تصنيفا لدول العالم باستخدام معيارين هما "الإمكانات والأداء" ومن أجل تقييم أداء وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر.

5-1- مؤشر الأداء-أداء الاستثمار الأجنبي المباشر:- هو عبارة عن مقارنة بين نسبة مساهمة الدولة في الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ حيث إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الدولة كانت قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الحجم النسبي لنتاجها الوطني الإجمالي أما إذا كانت النسبة اقل من الواحد الصحيح، فهذا يعني أن مساهمة الدولة في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي اقل من مساهمتها في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. مما يعني أنها لم تستطع أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية.

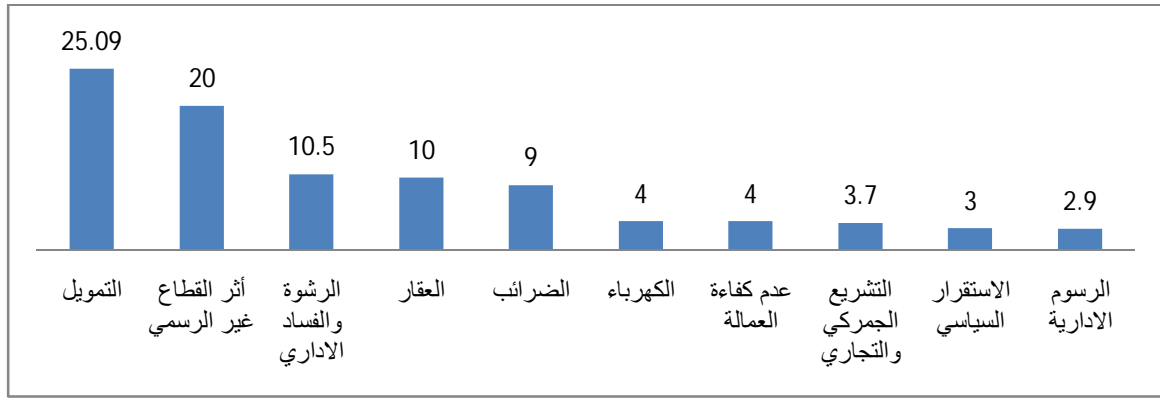
5-2- مؤشر الإمكانات: وهو يقوم بتصنيف الدول حسب إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

صنفت الجزائر في سنة 2011 بناء على تقاطع مؤشر الأداء والإمكانات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض والإمكانات المرتفعة، وعليه وفقا لهذا المؤشر يتبين ضعف نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتع به من إمكانات.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على رغم من حجم العمل المتواصل والدائم المستمر للحكومات المتعاقبة الرامية إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار بشقية المحلي والأجنبي، إلا أن الاستثمار في الجزائر لازال يعاني العديد من العراقيل، والشكل البياني التالي يبين نوعية ودرجة حدة تلك العراقيل.

¹ فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، "مجلة دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، إصدار خاص، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012، ص ص 33-34.



شكل رقم (3-8): المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر (%)

Source: <http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx>, Consulté le 13/04/2011

ومن خلال الشكل البياني (3-8)، يبرز حجم وترتيب المعوقات التي تحد بشكل كبير من نماء الاستثمار بشكل عام، بالأخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لأن الأرقام المقدمة دولية المنشأ، وبالتالي هي تؤثر على القرار الاستثماري الخاص بالمستثمر الأجنبي مباشرة. وعلى العموم سيتم عرض المعوقات التي تحد من نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بأكثر تفصيل في النقاط الآتية:

1- العائق القانوني والإداري

تعتبر الأطر القانونية ليست المسؤول الوحيد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن ترسانة القوانين لا تعد الأفضل بين الاقتصاديات دول المنطقة المغربية، وفي نفس الوقت لا يمكن اعتباره الأسوأ إذ يقع في الوسط بينها، لذا يستوجب على الجزائر دراسة أحسن ما هو معروض في المنطقة، حتى تقوم بعرض مثله أو تضيف عليه مزايا حتى يكون الأفضل.

بالإضافة لما سبق يشتكي المستثمرون كثيرا من العراقيل الإدارية، والممارسات البيروقراطية التي تجعل من المستثمرين الأجانب يهربون إلى مناطق أكثر أمانا ولا تتواجد بها تعقيدات إدارية وتتمتع بحوافز جيدة، ويؤكد الواقع العملي على أن أغلبية هذه الحوافز غير موجودة بالجزائر؛ حيث ترتفع تكلفة المعاملات و تلقي بثقلها على بيئة الأعمال، إذ احتلت الجزائر سنة 2012 المرتبة 150 من مجموع 185 بلدا من حيث سهولة ممارسة الأعمال. و الجدول التالي يبين وضعية بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر خلال سنة 2012:

الجدول رقم (3-23): مقارنة بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر
بدول OCDE خلال سنة 2012

دول OCDE	الجزائر	خلق المؤسسات: الرتبة 185/155
05	14	عدد الإجراءات
12	25	الأجل (بالأيام)
04.5	12.1	التكلفة (% من دخل الفرد)
13.3	27.5	رأس المال الأدنى المدفوع (% من دخل الفرد)
دول OCDE	الجزائر	تحويل الملكية: الرتبة 185/172
05	10	عدد الإجراءات
26	63	الأجل (بالأيام)
4.5	7.1	التكلفة (% من دخل الفرد)

Source: World Bank, Doing Business in the Arab World 2012,

<http://français.doingbusiness.org> , Consulté le 12/02/2013

من خلال قراءة الجدول (3-23) ، يتبين مدى ثقل الإجراءات و تعقيدها و عدم ملاءمتها سواء تعلق الأمر بعدد OCDE و ضعف فعالية الإدارة الجزائرية. لاسيما عند مقارنتها بدول الإجراءات أو الفترة اللازمة لإتمامها أو حتى التكلفة التي يتكبدها المستثمر نسبة لمتوسط دخل الفرد. و خلاصة القول تعقد و بطء الإجراءات الإدارية يمثل إحدى العوامل المنفرة للمستثمر الأجنبي.

2- غياب الاستقرار السياسي والأمني :

إن لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات خارج المحروقات خاصة رغم وجود بعض المزايا التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما و تحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

ففي عقد التسعينات من القرن الماضي عاشت الجزائر أزمة اقتصادية وسياسية كان لها بالغ الآثار السلبية على مكانة الجزائر الدولية، حيث صنفت ضمن دائرة البلدان ذات درجة المخاطرة المرتفعة من قبل الهيئات الدولية، الأمر الذي برر عزوف كثير من المستثمرين الأجانب على خوض غمار الاستثمار في الجزائر، غير أنه منذ إقرار قانون المصالحة بدأت الأوضاع السياسية في التحسن، أما فيما يخص الحالة الأمنية فقد تدهورت بسبب تأجج نيران الحرب في كل من مالي و ليبيا، فضلا

على ما تشهده تونس من اضطرابات أمنية بعد الثورة، مما زاد من حجم الضغوط الأمنية على الحدود الجزائرية.

3- عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يؤثر عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سلبا على الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة مع الدول النامية أو حتى المتقدمة بالأخص في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا نظرا لما يحمل الانضمام في طياته من قوانين وإجراءات تصب في صالح الشركات الأجنبية، ومن الملاحظ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر هي كلها تابعة إلى المنظمة العالمية للتجارة.¹

4- عائق البنية التحتية :

على الرغم من حجم الانجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية من هياكل قاعدية، إلا أنها تبقى ناقصة وبحاجة ماسة إلى الاهتمام أكثر بجودة الانجاز، والعمل على التطوير المستمر لها، ومن بين هذه النقصات نجد مشكلة إدارة الموانئ الجزائرية وفقا للمقاييس العالمية، إذ لا تحترم الموانئ الجزائرية أدنى المقاييس لذا تصنف في ذيل الترتيب السنوي لأجمع الموانئ العالمية؛ وقد قدر تقرير صادر عن البنك العالمي، أن الخسائر التي تكبدها الجزائر تقارب العشر مليارات من الدولارات سنويا، وحسب المختصين فإن أسباب الخسائر وتردي ترتيب الموانئ الجزائرية، راجع إلى بطء الشحن والنقل، وكذلك ثقل نظام العمل بالنهار وشبه انعدامه بالليل رغم أنه يستقبل حوالي 80% من واردات الجزائر، بالإضافة إلى النقص الرهيب في نظام المناوبة والمدة المستغرقة بين وصول الباطرة إلى وقت تسليم البضاعة إلى صاحبها. فضلا على النقص الفادح في الموارد البشرية ذات الجودة واليد العاملة المتخصصة، والوسائل اللوجستية المتطورة من الرافعات إلى ناقلات الحاويات، بالإضافة إلى تكس السلع والحاويات لأشهر طويلة في الموانئ بسبب تزايد البيروقراطية والحواجز الجمركية والضريبية.²

5- انتشار الفساد بمختلف أشكاله

تعاني الجزائر على غرار بقية الدول النامية من معضلة الفساد بل أكثر من ذلك فهي تصنف من بين الدول الأكثر فسادا في العالم من طرف العديد من الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية

¹ بولعيد بلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمار في اقتصاديات الدول الانتقالية البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، 14 - 15 مارس 2004، ص 11.

² Mohammed setti, Fatima-Zohra Mohamed-Cherif et César Ducruet , *les Ports Algériens dans la mondialisation : la fin du paradoxe ?*, revues Mediterranee, N116, 2011, PP87-89.

رغم التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة للتقليل من حدة الظاهرة مع العلم بأن طبيعة تلك المؤشرات تتباين حسب تعريف الجهة الدارسة و أساليب جمع البيانات التي تنتهجها و المنهجية التي تتبعها في حساب تلك المؤشرات؛ حيث يشير مؤشر إدراك الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية على سبيل المثال لا الحصر *Indice de Perception de la Corruption de Transparency International (IPC)* بأن الجزائر تحتل مراتب متأخرة، مما جعلها مصنفة ضمن الدول التي ينتشر فيها الفساد بصورة كبيرة كما تعبر عنه العلامات المحصل عليها خلال الفترة 2006-2010 و التي لم تتجاوز الدرجة الرابعة، كما هو مبين في الجدول (3-24).

الجدول رقم (3-24): موقع الجزائر ضمن مؤشرات إدراك الفساد خلال الفترة

2010-2006

السنوات	الترتيب عالميا من أصل	الترتيب عربيا من أصل	مؤشرات إدراك الفساد	ادني - اعلي مرتبة	عدد المسوحات التي أجريت
2006	169/84	18/12	3.1	3.6-2.7	5
2007	179/99	19/10	3.0	3.3-2.8	5
2008	180/92	19/09	3.2	3.4-2.9	6
2009	180/111	20/10	2.8	3.1-2.5	6
2010	178/105	21/12	2.9	3.4-2.3	6

المصدر : موقع منظمة الشفافية الدولية *transparency international* على شبكة الأترنت :

[http :www.transparency.org](http://www.transparency.org), Consulté le 13/04/2014

فمن خلال معطيات الجدول يلاحظ أن هناك تراجعاً كبيراً في الترتيب خلال سنتي 2010 و 2009 ، أين إحتلت المرتبة 105 من أصل 178 بلد و 111 من أصل 180 دولة تضمنها المؤشر على التوالي بعلامة 2.9 و 2.8 مقارنة بسنة 2008 التي احتلت فيها المرتبة 92 بعلامة 3.2 و هو ما يعني تدهورها بتسع مراتب خلال سنة واحدة . بل الأكثر من ذلك فإنها لم تسجل حتى حضورها على المستوى العربي، بحيث احتلت المرتبة 10 من بين 20 دولة عربية شملها مؤشر إدراك الفساد سنة 2009 و الرتبة 12 من أصل 21 دولة عربية شملها المؤشر سنة 2010، و يرجع سبب الأداء الضعيف لهذا المؤشر من طرف العديد من الدول النامية عامة والجزائر خاصة و طبقاً لهيئة الشفافية الدولية إلى عدة أسباب أهمها: كثافة الإجراءات البيروقراطية، انتشار الرشوة في

الإدارات العامة، إهدار الموارد و سوء إدارة القطاع العام، و الاختلاسات و غسيل الأموال و التقاعس في ملاحقة جرائم الفساد.¹

6- صعوبة الحصول على القروض البنكية

يعتبر القطاع المالي الكفاء و السليم مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل، إذ كثيرا ما تتسبب البنوك الجزائرية، من خلال أداء العاملين فيها و القائمين عليها، في تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين و توجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى، حيث أن الحصول على القروض والتمويلات الضرورية يمر عبر إجراءات بيروقراطية كثيرة التعقيد، تخضع لأساليب غير واضحة ينتابها كثير من التمييز و علاقات المحسوبية و الارتباط بمراكز النفوذ، كما يعاني القطاع المصرفي الجزائري من ضعف الهياكل القاعدية وصغر حجم البنوك، بطء في معالجة ملفات الائتمان، وضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة،... الخ.²

وبحسب مؤشر الحصول على الائتمان الصادر عن البنك العالمي خلال سنة 2012، احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من بين 183 دولة وفي ذلك دلالة على تخلف القطاع المصرفي وصعوبة الحصول على الائتمان، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا أمام المستثمرين الأجانب.³

7- مشكلة العقار الصناعي

يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الإستثمار الوطني و الأجنبي، إلا أنه من الصعب الحصول عليه نظرا لقلّة الأراضي و تكلفتها و المضاربة عليها، كما يوجد إشكالية غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي:⁴

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة .
- ثقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار، و هيئات تخصيص العقار و مرة أخرى أمام مسيري العقار.

¹ عامر الكبيسي ، الفساد الإداري والعمولة " تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، السعودية، 2005، ص ص 25-26.

² السعدي رجال و شوقي جباري، مرجع سابق، ص 83.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال العربية، مؤشر الحصول على الائتمان، على

الموقع الإلكتروني: www.iaigc.net Consulté le 13/04/2013

⁴ وصاف سعيدي محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص46.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط .

يعد العقار الصناعي من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة و تعدد النصوص القانونية. فسوق العقارات تنقصها الشفافية اللازمة و لم تتحرر بشكل يشجع على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى خلق هيئة جديدة في مارس 2008 و هي الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري (ANIREF) التابعة لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار. وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات و من أهم المعوقات التي واجهتها هذه الوكالة، محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و بالتالي طغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية كالبناء، فأدى ذلك إلى بروز عامل الندرة و محدودية العرض. فحسب ANIREF فإن الطلب على العقار الصناعي الذي يقدر ب 6400 هكتار يتجاوز بكثير العقار الصناعي المتاح و المقدر ب 3552 هكتار، مما ينجم عنه ارتفاع قيمة العقار الصناعي. فحسب الإحصائيات المقدمة سنة 2010 من طرف نفس الوكالة، فإن المتر المربع من العقار الصناعي تتجاوز قيمة 40 ألف دينار. هذا يعني أن المستثمر يحتاج إلى مبالغ ضخمة للحصول على عقار صناعي قبل بداية المشروع.¹

8- تعثر برامج الخوصصة:

إن عملية الخوصصة في الجزائر، لم تستجيب إلى مستوى الطموحات والأهداف التي سطرت لها. فمن خلال حوصلة نشاطاتها في الفترة 1995-2003، فإننا نسجل أن عملية الخوصصة عن طريق صيغة التصفية قد مست 1200 مؤسسة عمومية وطنية ومحلية، وعن طريق صيغة الامتياز أو التنازل. وعرفت الخوصصة دون تحويل الملكية بعض التقدم في قطاع المناجم والمحاجر، حيث أن أكثر من 220 منجم وزع ما بين 2001-2002. أما في الفترة 2003-2007 فقد شهدت تباطؤ كبير في وتيرة عمليات الخوصصة والجدول (3-25) يوضح ذلك.

¹ Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière. www.aniref.dz. Consulté le 10/11/2013.

الجدول رقم (3-25): حصيلة خوصصة المؤسسات في الفترة 2003-2007

المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	عدد العمليات
192	68	62	50	7	5	الخوصصة الإجمالية (الكلية)
33	7	12	11	2	1	الخوصصة الجزئية أقل من 50%
11	6	1	1	3	0	الخوصصة الجزئية أكبر من 50%
69	0	9	29	23	8	الاستعادة من طرف الأجراء (العمال)
29	9	2	4	10	4	الشراكة المضافة
83	20	30	18	13	2	التخلي عن الأصول للنحواس لشرائها
417	110	116	113	58	20	المجموع

المصدر: تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار حول حصيلة عملية الخوصصة لعام 2007.

من خلال الجدول (3-25)، يمكن التأكد من حجم التباطؤ الذي يكتنف عملية الخوصصة في الجزائر، رغم أن السلطات العمومية معولة كثيرا عليها لإنقاذ مؤسسات القطاع العام، التي تعاني العديد من المشاكل التمويلية والتسييرية والتسويقية ونقص المواد الأولية... الخ. وقد سمحت عملية الخوصصة للقطاع الخاص الوطني بالاستثمار في العديد من النشاطات الاقتصادية بما أدى إلى رفع عدد المؤسسات القطاع الخاص ليصل إلى حوالي 200000 مؤسسة عام 2003، ومع ذلك تبقى حصيلة مسار الخوصصة بالمواصفات التي سارت الجزائر سلبية وبطيئة، حتى إذ ما لوحظ بعض التطور في حجم استثمار للقطاع الخاص.

إن الخوصصة عن طريق نقل حقوق الملكية إلى القطاع الخاص (أو ما يعرف بالخوصصة من أعلى) لم تنطلق بعد ولم تتجاوز مرحلة (النيات des intentions) النظري، وكل النصوص التي أعدت منذ عام 1995 بقيت حبر على ورق. إذا استثنينا رفع الرأس المال الاجتماعي لبعض المؤسسات بنسب متفاوتة ابتداء من 20% وفتح ذلك للاكتتاب العام ومنها: نزل الأوراسي، مؤسسة صيدال، مؤسسة الرياض سطيف، وكذلك المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف ENAD بنسبة 60%.¹

¹ Nacer-Eddine Sadi, *la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux*, opu, 2005, p189.

9- عدم كفاءة سياسة الترويج للفرص الاستثمارية

يعاني نظام الإعلام والمعلومات والترويج للسوق الجزائرية من قصور حقيقية، لاسيما وأن المختصين يرون أن جهود ترويج الفرص الاستثمارية تبقى محتشمة مما يعني أن المناخ الاستثماري في الجزائر غير مستغل. ويعود ضعف الترويج في الجزائر إلى¹:

- عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من الفرص الاستثمارية؛
- عجز هذه الهيئات على مرافقة المستثمرين؛
- عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لصناعة صورة ايجابية عن فرص الاستثمار في البلاد.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لما تمثله المعلومات الاقتصادية من أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين، لأن امتلاكها يسهل عملية رسم الإستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات وفقا للأسس والمعايير العلمية والموضوعية؛ حيث يلاحظ عدم تمكن المستثمرين من تقدير خصائص واحتياجات السوق بدقة، أو معرفة عدد المنافسين. الأمر الذي جعل عملية صياغة القرار الاستثماري بالنسبة لهم لا تعتمد بأي حال من الأحوال على دراسات الجدوى، بل هي مرتبطة بالزيارات الميدانية وتقديرهم لمستويات نجاح المشاريع الاستثمارية.²

10- تنامي الاقتصاد غير الرسمي

يشكل الاقتصاد غير الرسمي عائقا حقيقيا لمناخ الاستثمار فاستفحالته يعكس حالة التفكك في الاقتصاد الوطني و يؤدي إلى فقدان الدولة لحصيلة ضريبية كبيرة كان من الممكن الحصول عليها، كما يحدث أيضا عدم عدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين أوساط المجتمع الواحد، فالعاملين في الاقتصاد الرسمي يتحملون الضريبة وقد تتزايد درجة التحمل في حالة عجز موازنة الدولة، في حين أن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لا يتحملون أي جزء من الضريبة، ولعل أكثر الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي هو تأثير السياسات النقدية والمالية به، إذ وفي ظل نموه تتجمع بيانات خاطئة حول المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يؤثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية لأن صانعها اعتمد على بيانات غير دقيقة لا تعكس الواقع.³

¹ محمد ساحل، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية-، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 41، مارس 2009.

² Bertrand Bellon et Ridha Gouia, *Investissement directs Etrangère Développement Industriel Méditerranéen*, Economica, 1998, P113.

³ راجع أكثر : صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص ص 26-40.

والجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام من 19.50% خلال سنة 1988 إلى 50% سنة 2010،¹ وهي نسبة لا يستهان بها مقارنة بالدول النامية، ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، لاسيما خلال فترة منتصف الثمانينات وما تحمل في طياتها من انخفاض مردودية الاقتصاد الوطني، وضرورة التخلص من النظام الاشتراكي والسير قدما نحو تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بهدف تسريع وتيرة تبني نظام اقتصاد السوق.

المطلب الرابع : سبل تفعيل عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

حتى يتم تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر فإنه ينبغي توافر جملة من المتطلبات و التي تشكل في جوهرها إحدى الشروط الضرورية لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تحسين الإطار التشريعي و المؤسسي:

إن توفر الإطار التشريعي و المؤسسي الملائم من العوامل المهمة في تأهيل مناخ الاستثمار و اجتذابه، و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لا بد من وجود قانون موحد للاستثمار خالي من الغموض و يتميز بالاستقرار و الشفافية، و أن يكفل هذا القانون حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية للمستثمر؛ حيث من شأن عدم استقرار التشريعات والقوانين المحدثه للاستثمار والمنظمة له، أن تثبط عزيمة المستثمرين وتشل المبادرات لديهم.²

ويتميز الإطار التشريعي في الجزائر بالغموض والضبابية وعدم الاستقرار، حيث تثير الكثير من القوانين الخوف لدى المستثمرين الأجانب، كما يلاحظ أن قاعدة 49 / 51 التي أقرها القانون التكميلي لسنة 2009 أثارت جدال لم ينته بعد بين مؤيد لها ومعارض. والحقيقة العملية تؤكد أن هذه القاعدة غير ضرورية إطلاقا إلا في حالة بعض القطاعات الإستراتيجية مثل: الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أنواع معينة من الأدوية، توزيع مياه الشرب، وإدارة المطارات والموانئ.

¹ 50-ans-de-bilan-de-l-économie-algérienne-1963-2012: http://www.reflexiondz.net/50-ans-de-bilan-de-l-economie-algerienne-1963-2012-9eme-partie_a15985.htm, Consulté le 12/12/2013.

² فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2011، ص105.

وتجدر الإشارة إلى أن الغاية من هذه الإجراءات إلزام المستثمرين الأجانب بإشراك الجزائريين في حدود 51% على الأقل مع اعتماد مجموعة من التدابير الأخرى منها الأمر 09-01:

- خضوع الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الانجاز إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

- عدم إمكانية ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأجانب إلا في إطار شركة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة على الأقل 30%؛

- تمتع الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفاعة على التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين؛

وقد جاءت هذه الإجراءات للحد من آثار الأزمة المالية العالمية والحد من التحويل المعاكس للموارد؛ لأنه لوحظ أن التحويلات المرتبطة بدخل العوامل ما فتئت تزداد من سنة لأخرى، وأصبحت تتجاوز التدفقات السنوية من الاستثمار الأجنبي¹ (أنظر الجدول رقم 3-26).

الجدول رقم (3-26): تطور دخل العوامل نحو الخارج من الجزائر ما بين 2004-2010

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي دخل العوامل	3.30-	5.40 -	6.18 -	5.41 -	6.28 -	5.88 -	4.85 -
حصة شركاء سونطراك	3.12 -	4.74-	5.29 -	3.90 -	4.56 -	3.92 -	3.93 -
دخل العوامل الأخرى	0.18 -	0.66-	0.89-	1.51-	1.72-	1.97-	0.92-

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 221، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، ص 218.

وفي هذا المجال يتعين على السلطات الحكومية الوصية إجراء عملية تقييم بشكل دوري و مستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري لتحديد مدى تطابقها مع معايير الممارسة الجيدة و المتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين و تطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية و الرشوة والفساد. و هذا باعتماد الحكم الراشد في إدارة الاقتصاد الوطني و اعتماد الشفافية ضمن كافة القطاعات، بالإضافة إلى الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية

¹ قدي عبد المجيد، قادة أفاسم، مرجع سابق، ص 13.

و وضوح و ملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.¹

2- تسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي :

وذلك من خلال الإسراع في عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تتمكن الجزائر من خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية للمؤسسة، لاسيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج، كذلك فإن احترام المعايير الدولية فيما يخص الملكية الفكرية، سيجعل من سيرورة نقل التكنولوجيا أكثر فعالية، حيث أن ضمان مثل هذه الحقوق يعطي المستثمرين تحفيزات أكثر لنقل التكنولوجيا هذا من جهة، من جهة أخرى فالدولة المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، تأخذ علامة أعلى و نقاطا أكثر من قبل المؤسسات العالمية المختصة في تقييم البيئة الاستثمارية، باعتبار الدول المنضمة قامت بتحديث التشريعات، وتعطي إشارات مطمئنة لرجل الأعمال.²

3- إصلاح و تحرير القطاع المالي:

تبرز ضرورة عصرنة و تحسين آلية عمل الجهاز المصرفي الجزائري، من خلال العمل على تدارك التأخر المسجل في اعتماد وسائل الدفع الحديثة على الرغم من وجود بنية تحتية متطورة منذ 2006، كما يتوجب التخلي عن فكرة التخصص المصرفي لفائدة فكرة التنوع، بما يسمح بتغطية الخسائر، و من الملح العمل على إعادة تقويم الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال و اندماج البنوك فيما بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية بهدف تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف و الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. كما يجب العمل على إصلاح سوق الأوراق المالية من خلال تعديل مختلف القوانين و تبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار و السماح بإنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم يصاحبها في ذلك متطلبات إدراج و إفصاح مالي أكثر تبسيطا؛ و التسريع في عملية الخصخصة التي تعد عاملا هاما في تحرير حساب رأس المال و إفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي و ترقيته، و خلق روابط خلفية مع الشركات الأجنبية.³

¹ مفتاح صالح و بن يسمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية _دراسة حالة الجزائر_، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف-خريف 2008، ص ص 125-126.

² بولعيد بلوج، مرجع سابق، ص 11.

³ السعدي رجال و شوقي جباري، مرجع سابق، ص ص 83-84.

4- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي:

يتضح من العرض السابق أن الجزائر استطاعت تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومستوى من النمو الاقتصادي المقبول، لكن تعتبر هذه النتائج هشة لأنها ترتبط في الأساس بارتفاع أسعار النفط، لذا يتعين على الجزائر استغلال الطفرة النفطية في معالجة الضعف الهيكلي المزمّن الذي يطبع الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، إذ تقتضى الضرورة الآن العمل على تنويع قاعدة الصادرات خارج المحروقات، بما سيسمح بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية استدامة النمو الاقتصادي.

عموما إن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب دعما لاستقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية، والتحكم في التضخم. كما أن خلق فرص للاستثمار، بما في ذلك انتهاج سياسة الخصخصة، يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

5- إرساء معالم الحوكمة لمحاربة الفساد:

كما قد سبق الإشارة إليه تعاني الجزائر من معضلة الفساد بل أكثر من ذلك فهي تصنف من بين الدول الأكثر فسادا في العالم من طرف العديد من الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية رغم التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة للتقليل من حدة الظاهرة؛ حيث يشير مؤشر إدراك الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية بأن الجزائر تحتل سنة 2012 المرتبة 105 عالميا من 176 دولة والعاشرة عربيا.²

والجدير بالذكر أنه لا يجدي القضاء على الفساد إذا ما كانت النتيجة قيام حكومة جامدة وغير متجاوبة، وبدلا من ذلك ينبغي لاستراتيجيات مكافحة الفساد أن تسعى إلى تحسين كفاءة الحكومة وإنصافها وإلى تعزيز كفاءة القطاع الخاص. وقد بين الخبير لدى البنك الدولي (D.Kaufmann)³ هذا التوجه، حيث يرى بأن الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد يعبران عن شيء واحد، ولذلك فلا يمكن القضاء على الفساد من خلال التركيز على الجانب القانوني فقط، بل لا بدّ من تحسين عمل المؤسسات وتحقيق الإدارة الرشيدة. ويقصد بالإدارة الرشيدة تحقيق دولة المؤسسات من

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات اخلية مع دراسات حالات : الأردن والبحرين و اليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 22.

² Transparency international, Corruption Perceptions Index, 2012, www.transparency.org, Consulté le 12/12/2013.

³ Daniel Kaufmann, " 10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption", in : Finances et développement, FMI, septembre 2005, pp 41-43.

خلال الفصل بين السلطات والتوازن بينها وتمثيل عامة الناس والشفافية والإفصاح والمساءلة وسيادة القانون واستقلال القضاء.

6- تأهيل الموارد البشرية:

يتعين على الجزائر أمام كل المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة أن تعمل على تأهيل العنصر البشري و تطوير قدراته، من خلال تكوينه بالشكل الذي يسمح بتعزيز أداء الاقتصاد و استخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة. و ذلك بإعداد البرامج المتعلقة بتكوين و تدريب الموارد البشرية؛ فضلا عن تقديم حوافز اجتماعية للأمين الراغبين في التعلم، و تشجيع الترجمة و تطوير سياسات التعليم و ربط الجامعة بالتخصصات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

7- تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذبها بشكل عام، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، الإنتاج للإحلال محل الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفني الإنتاجي، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى. ويعتمد نجاح سياسة الاستهداف على مدى تضمين سياسة جذب الاستثمار الأجنبي في إطار الإستراتيجية العامة للتنمية في الدولة المستقبلية والمضيئة له.¹ وفي ظل هذه السياسة تقوم الدولة بمنح الحوافز والإعفاءات الضريبية إلى القطاعات المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها لكافة الاستثمارات بشكل عام، ذلك لأن الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني وخاصة الميزانية العامة للدولة، وعموما تتجه جل الدول إلى ربط هذه الحوافز والإعفاءات بقطاعات معينة تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية تأهلها إلى جذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تبين من خلال الدراسات الميدانية أن إتباع سياسة الحوافز الموجهة يعد أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات دون استثناء أي حتى التي لا تتمتع الدولة فيها بأي ميزة نسبية.²

وبهدف التطبيق السليم لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يتعين القيام بمسح شامل قصد الكشف على جميع الفرص الاستثمارية المتاحة، ثم العمل على التحديد الدقيق

¹ Fatima Boualam, *L investissement Direct A L étranger Le cas de l Algérie*, Thèse Docteur en Sciences Economiques, Université Montpellier I, 12 juillet 2010, P361.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 26.

للفرص الاستثمارية ذات المزايا التنافسية في الاقتصاد الجزائري بالشكل الذي يساعد على التأكد من إن العائد من عملية الاستثمار يتجاوز التكاليف والجهود التي تتطلبها عملية الاستثمار، هذا بالإضافة إلى تجنب مخاطر الترويج للاستثمارات في القطاعات التي لا تتميز فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى.¹

8- توفير مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية:

حيث أن تواجد المكاتب الاستشارية وهيئات البحوث والدراسات وبيوت الخبرة، يعد من المحفزات المهمة للاستثمار، من خلال تقديم المعلومات الدقيقة و الشاملة حول اقتصادياتها و قطاعاتها المختلفة اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية و متابعة المستثمرين من أجل التأكد من وصول المعلومات المطلوبة للمستثمر و التواصل معه و خاصة في حالة احتياجه لأية خدمات إضافية، و الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء انسحاب المستثمر و العدول عن فكرة تنفيذ المشروع بغرض تحسين الأداء و ضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا.²

9- التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي:

وبهدف التقليل أو الحد من هذه الظاهرة ينبغي على الجزائر العمل على إتباع الإجراءات الآتية:³

- إصلاح النظام الضريبي وجعله يساير التطورات العالمية، والعمل على مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها؛
- تشديد العقوبات على التهرب الضريبي، وكل نشاط من نشاطات الاقتصاد الإجرامي بالأخص التهريب الذي بات يمثل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية (التراخيص الإدارية-الإجراءات المالية والتجارية....الخ) بهدف تيسير عملية التنقل السلس والسليم للقطاع غير الرسمي إلى الشرعية؛
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، حتى تصبح قريبة من كلفة العمل في القطاع غير الرسمي، وبالتالي يشعر أصحاب الأعمال أنهم لا يحصلون على مزايا إضافية من جراء الانخراط في العمل غير الرسمي؛

¹ طارق نويرة، سياسة استثمارية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية- حالة مصر-، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر ورشة عمل : تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 4.

² فاطمة رحال، مرجع سابق، ص 248.

³ بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد الثالث، جويلية 2012، ص 154-155.

- يجب على أجهزة الدولة تطبيق القوانين على الجميع وليس بصورة انتقائية حتى يتيقن المواطن أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة، ولا يضطر للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلبا على النظم غير الرسمية.

10- توفير البنية التحتية و تطوير الهياكل القاعدية:

و يشتمل ذلك على المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، و تتمثل في: الهياكل المرتبطة بمركبات و تدفق السلع و الخدمات و المعلومات و الأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية و اللاسلكية، وسائل الاتصالات، المواقع الصناعية، و كذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الاجتماعات، إضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية و التقدم التكنولوجي و الإنتاجي كالمستشفيات، مراكز الصحة، المدارس و المعاهد و الجامعات، مراكز السياحة، مراكز البحث و المخابر، و يساهم توفر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع ضمان الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، فعدم توافر الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، و في حال إقبالهم قد يكون المشروع معرضا للفشل¹.

11- تحسين الفرص الترويجية إلى الاستثمار:

في الجزائر تقع المسؤولية الأولى الخاصة بسياسة الترويج للفرص الاستثمارية على عاتق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بينما أنها في الأصل مسؤولية تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى، فيفترض تضافر كل الجهود لإنجاح هذه العملية، و يتطلب الأمر استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المعروفة لتحقيق الاستقطاب الأفضل للاستثمارات الأجنبية.

ويتوقف نجاح سياسة ترويج الفرص الاستثمارية على عدة عوامل، منها : مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، بالإضافة إلى فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار لاسيما فيما يتعلق بتوسع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها.²

وبهدف تحقيق سياسة ترويج للفرص الاستثمارية جيدة، لابد من الحرص على متابعة الجهود الترويجية للهيئات المشجعة على الاستثمار من خلال :

¹ مفتاح صالح و بن يسمينة دلال، مرجع سابق، ص ص 125-126.

² المؤسسة العربية لضمان استثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010: مرجع سابق، ص 104.

- الاعتماد على إستراتيجية ترويجية تركز على ترويج للفرص الاستثمارية؛
- المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمعارض الدولية، وعقد لقاءات مع المستثمرين الأجانب بشكل دوري وباستمرار؛
- إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول، قصد تسهيل وتيرة تنقل الاستثمارات؛
- المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمرتبقة تنفيذها؛
- إجراء زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية؛
- فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها .

12- معالجة مشكلة العقار الصناعي:

و من أجل معالجة ملف العقار الصناعي يتوجب العمل على تسوية جميع العقارات المملوكة للخواص، من خلال تخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة و تسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها، فضلا على تسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بعملية الحصول على العقار الصناعي.¹

¹ السعدي رجال شوقي جباري، مرجع سابق، ص 87.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تبين عزم الدولة الجزائرية على ترك النظام الاشتراكي والانتقال نحو فلسفة اقتصاد السوق، وهو الأمر الذي رسخ لدى القيادة السياسية والاقتصادية ضرورة فتح الأبواب على مصراعيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يسهم في تدعيم التنمية الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث عملت الدولة على منح عدة حوافز وتسهيلات و ضمانات عبر مختلف قوانين الاستثمار، إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة ومعظمها متعلق بقطاع المحروقات ولا تتوافق مع الإمكانيات والمؤهلات التي تتمتع بها سواء في مجال وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية التي ترجع في الأساس إلى تنامي احتياطات الصرف، فضلا على فرص الاستثمار الواعدة في جل القطاعات الاقتصادية كنتيجة لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي تم انتهاجها خلال الفترة 2001-2014.

ولقد أفضى تحليل المكونات الأساسية والمؤسسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلى سلبية معظمها فهي غير مشجعة لعملية الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، وذلك نظرا لجملة من العقبات التي تعيق عملية انسياب رؤوس الأموال. كمشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية، تعمق البيروقراطية والرشوة، تفشي أنشطة السوق غير الرسمي، عدم استقرار الإطار التشريعي والمؤسسي، مشكلة العقار الصناعي، و عدم كفاءة العملية الترويجية للفرص الاستثمارية المتاحة.

و إزاء هذه الوضعية يتوجب على صناع القرار القيام بتشخيص دقيق ومستمر لعناصر البيئة الاستثمارية للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، قصد بذل المزيد من الجهود لتذليل تلك العقبات.

الفصل الرابع:

**قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو
الاقتصادي في الجزائر**

تمهيد:

يتمحور دور النظرية الاقتصادية حول محاولة تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، بينما يستهدف أسلوب القياس الاقتصادي تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي من خلال العمل على قولبة الظاهرة في شكل رياضي بسيط يسهل عملية فهمها، وكذا تحديد العوامل الأكثر تأثيرا على الظاهرة المدروسة، مما يساعد صناع السياسات الاقتصادية على رسم سياسات تتفق إلى حد بعيد مع الواقع الاقتصادي للبلد.

ولغرض قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2013 تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول الأول الأسس النظرية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد، أما الثاني فيهتم بتوصيف النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة، في حين يعنى الثالث بتقدير وتحليل النتائج المتعلقة بالنماذج القياسية المتنبئة.

المبحث الأول:

الأسس النظرية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد

لم يعد الاعتماد على النظريات الاقتصادية كافياً لتحليل الظواهر، وذلك نظراً لتعدد البيئة وتعدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة الواحدة، لذا تستخدم أساليب الاقتصاد القياسي من أجل إثبات أو نفي صحة النظريات الاقتصادية أو التوصل إلى نظريات جديدة، ولعل من أبرز الطرق والأساليب التي يعنى هذا المبحث بدراستها نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك من خلال عرض فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتقدير معلماته، وكذا مختلف الطرق المتاحة لتقييم النموذج بشكل عام.

المطلب الأول : مدخل للاقتصاد القياسي

يتطرق هذا المطلب إلى تعريف الاقتصاد القياسي، وأهم الأهداف المرجوة من استخدامه، فضلاً على عرض المراحل التي تمر بها جل الدراسة التي تستخدم الاقتصاد القياسي.

1- تعريف الاقتصاد القياسي

إن مصطلح الاقتصاد القياسي جاء من ترجمة المصطلح للكلمة الانكليزية (*Econometrics*) والذي هو بدوره مركب من مقطعين: هما (*Econo*) و(*metrics*)؛ حيث أن المقطع الأول جاء من العبارة (*Economic*) اقتصاد والمقطع الثاني جاء من العبارة (*Measurements*) قياسي. أن الترجمة العربية والأكثر استخداماً للمصطلح *Econometrics* هي الاقتصاد القياسي ولكن عند التدقيق في التسمية كان من الأجدر تسميته بالقياس الاقتصادي. فالحتوى اللغوي للاقتصاد القياسي بالعربية، يعنى الاقتصاد في العمليات القياسية، بينما يدل المحتوى اللغوي للقياس الاقتصادي على استخدام القياسات في مجال الاقتصاد¹.

لقد أستخدم لفظ إقتصاد قياسي لأول مرة عام 1926، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي *Ranger Frisch*. وهناك من يؤرخ لمولد الإقتصاد القياسي بفترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر حيث إستخدم الإقتصادي كورنو التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة منذ تلك الفترة. ويعتبر بذلك كورنو رائد الإقتصاد القياسي². وقدم ثلاثة من أعلام الفكر القياسي وهم (*Samuelson , Koopmans, Stone*) تعريفاً للاقتصاد القياسي على أنه: " فرع من فروع

¹ قاسم النعيمي و ملهم ديبو، الاقتصاد القياسي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مطبعة الروضة، 2009، ص 20.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005،

علم الإقتصاد، يستخدم التحليل الكمي للظواهر الإقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذاً في ذلك أساليب الإستقراء الملائمة"¹.

أما حسب *Klein, Rothier, Malinvaud* يعرف الإقتصاد القياسي على أنه: "علم استعمال طرق الاستقراء والاستدلال الاحصائيين ولاسيما نظرية الاحتمالات والاختبارات، ونظريات التنبؤ والتقدير، للتحقق من العلاقات التي تمكننا النظرية الاقتصادية من صياغتها على شكل فرضيات"².

كما يعرف الإقتصاد القياسي أيضا على أنه: "أداة توفيقية ما بين النظرية الإقتصادية، الرياضيات الإقتصادية والإحصاء، لكنه يختلف تماماً عن كل هذه الفروع، ويعتمد باحثو الإقتصاد القياسي على مبادئ النظرية الإقتصادية عند بنائهم لنموذج الإقتصاد القياسي، مستعملين النظرية الإحصائية وتقنيات الإقتصاد القياسي، ومن ثم يختبرون ميدانياً بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الإقتصادية، ويمكن تطبيق الإقتصاد القياسي على عدة ميادين مثل العلوم الإجتماعية والإنسانية، الصحة، النقل وغيرها"³.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف الإقتصاد القياسي بأنه فرع من فروع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الإقتصادية اعتمادا على بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات، وبتعبير آخر، هو ذلك العلم الذي يستعين بالطرق الرياضية والإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا كميًا.

وتبرز التعاريف السابقة مسألة هامة مفادها أن علم الإقتصاد القياسي يمثل محصلة تداخل أو ترابط ثلاثة علوم تطبيقية تتمثل في :

❖ **النظرية الاقتصادية** : وهي النظرية المقصودة في الدراسة والمعنية بالبحث والتطوير؛

❖ **النظرية الرياضية** : وهي الصياغة الرياضية للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية؛

❖ **النظرية الإحصائية**: وتوفر أساليب القياس والأدوات الأساسية في التنبؤ والاستدلال

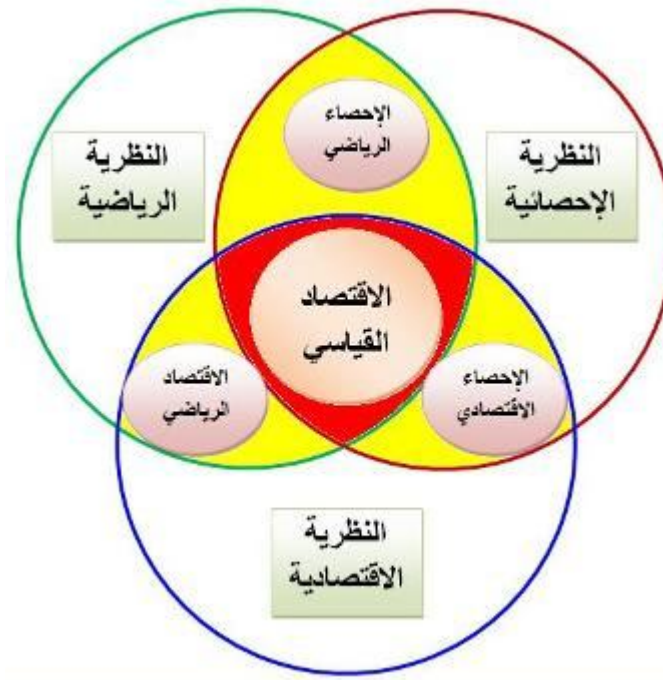
الإحصائي.

والشكل رقم (1-4) يوضح التداخل الموجود بين النظرية الاقتصادية، الرياضية، و الإحصائية مع الإقتصاد القياسي.

¹ عصام عزيز الشريف، مقدمة في الإقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص7.

² قاسم النعيمي و ملهم ديبو، مرجع سابق، ص 21.

³ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص1.



الشكل رقم (4-1): علاقة الاقتصاد القياسي بالنظرية الإحصائية، الرياضية، و الاقتصادية

المصدر: قاسم النعيمي و ملهم ديو، مرجع سابق، ص22.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التمييز بين فرعين لعلم الإقتصاد القياسي هما:¹

- الإقتصاد القياسي النظري: هو ذلك الفرع من علم الإقتصاد القياسي الذي يهتم بتنمية وتطوير الطرق والأساليب الإحصائية في مجال قياس العلاقات الإقتصادية أو التفسير والتنبؤ بسلوك الظواهر الإقتصادية أو إتخاذ القرارات الإقتصادية، وبعبارة موجزة يتمثل الإقتصاد القياسي النظري في الطرق والأساليب لهذا العلم.

- الإقتصاد القياسي التطبيقي: هو ذلك الفرع من علم الإقتصاد الذي تطبق فيه أساليب الإقتصاد القياسي في مجال محدد من مجالات النظرية الإقتصادية مثل الطلب والعرض والإنتاج والإستهلاك والإدخار والإستثمار...إلخ، والهدف منه هو قياس العلاقات الإقتصادية في مجال من هذه المجالات وإختبار مدى الإتفاق بين النظرية والواقع بالإضافة إلى التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة في المستقبل.

2- أهداف الإقتصاد القياسي:

هناك أربعة أهداف أساسية للإقتصاد القياسي، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:²

¹ سمير محمد عبد العزيز، الإقتصاد القياسي مدخل في إتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص26.

² مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار، الإقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1998، صص23، 24.

1-2- تحليل واختبار النظريات الاقتصادية

إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية يعتبر هدفاً رئيسياً من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تحتاز اختباراً كمياً (عددياً) يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

2-2- تفسير الظواهر الاقتصادية

إن الهدف من دراسة الظواهر الاقتصادية هو معرفة مسبباتها من أجل معالجتها، وبما أن من مهام الاقتصاد القياسي هو قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل حصر مسببات، هذه الظواهر عن طريق إدخال وإخراج المتغيرات المفسرة وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.

2-3- رسم السياسات واتخاذ القرارات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونة والمعاملات الفنية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية، والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغير ذلك. وعموماً إن اتخاذ القرار يتطلب ذلك الحصول على:¹

- تقييم عددي لمعاملات النموذج الاقتصادي واختبار معنوياتها الإحصائية؛
- تقييم إحصائي واقتصادي لصحة العلاقات لدالة الانحدار واختبار معنوياتها الإحصائية والاقتصادية؛
- اختبار الوزن الاقتصادي للمتغير العشوائي، الذي إذا زاد عن حد ما قد يجعل من الوحدة الاقتصادية والاقتصاد الوطني نظاماً غير قابل للتوجيه والتخطيط وذو سلوك منقلب غير قابل للسيطرة؛
- اختبار قدرة النموذج على التنبؤ الاقتصادي، الذي هو أساس اتخاذ القرار.

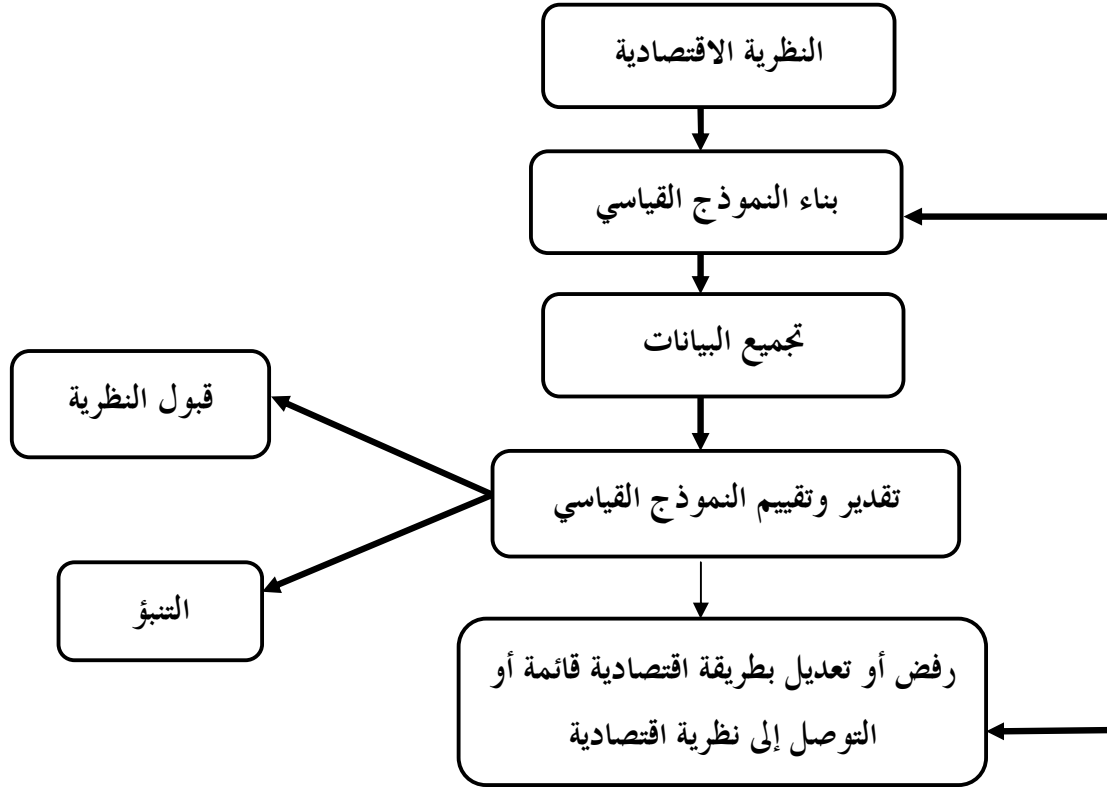
2-4- التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية

يساعد استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات مقبلة بالاعتماد على البيانات الواقعية المتاحة عن فترات ماضية، ويستفيد صانع القرار من عملية التنبؤ من أجل رسم خطط اقتصادية ملائمة واتخاذ خطوات مبكرة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل .

¹ وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 27.

3- منهجية البحث في الإقتصاد القياسي:

هناك أربع مراحل رئيسية في أية دراسة للقياس الإقتصادي، كما هو موضح في الشكل البياني رقم (4-2).



الشكل رقم (4-2): منهجية البحث في الإقتصاد القياسي

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 30.

ويمكن شرح المراحل المبينة في الشكل (4-2) فيما يلي:¹

3-1- المرحلة الأولى: تخصيص النموذج

يعرف النموذج الإقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الإقتصادية التي توضح عادة بصيغ رياضية تسمى معادلة أو (مجموعة معادلات هيكلية)، والتي تعكس أو تشرح سلوك أو آلية العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية التي تبين عمل منشأة أو قطاع أو اقتصاد بلد معين، والنموذج الإقتصادي لا يدرس كل العناصر والعلاقات الإقتصادية بل يأخذ في الحسبان أهمها وأشدها تأثيراً.²

كما يعرف النموذج على أنه "تمثيل أو تجريد مبسط للواقع العملي في صورة مجموعة من المعادلات والرموز الرياضية، فهو يبين العلاقة المباشرة وغير المباشرة التي تربط بين العناصر الرئيسية

¹ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: مرجع سابق، ص 8.

² وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

للمشكلة والأفعال وردودها الموجودة في الواقع، فالنموذج وإن كان مبسطاً للواقع فإنه يساعد على الكشف عن الصفات الأساسية للظاهرة التي يقوم المحلل بدراستها، ويعطيه قدرة على التحكم في المتغيرات التي تؤثر فيها، مما يمكنه في نهاية الأمر من اختبار الفرضيات واختبار البديل الأمثل¹. وعادة ما يتم تقسيم النماذج إلى الأنواع الآتية:

❖ **النموذج الوصفي:** يقدم تحليلاً وصفيًا لمختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية

بطريقة أدبية، وتظهر أهميته عند صعوبة صياغة العلاقات في صورة كمية أو رياضية كافتراض علاقة دالية بين الإستثمار والعوامل الذاتية أو السياسية.

❖ **النموذج الرياضي:** يقدم تحليلاً للعلاقات الاقتصادية الموجودة بين مختلف المتغيرات

باستخدام الأساليب الرياضية، وهي الصياغة التي تمكن من اشتقاق علاقات التأثير المتبادلة بين مختلف المتغيرات.

❖ **النموذج القياسي:** هو عبارة عن معادلة أو مجموعة معادلات تتشكل من متغيرات داخلية

(تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة) بالإضافة إلى مجموعة معالم ومقادير عشوائية، وتمثل هذه المعادلات نظاماً كاملاً لتشبيه مختلف نشاطات الإقتصاد الوطني، ويفيد هذا النموذج في معرفة أو رصد سلوك بعض المتغيرات في الماضي، ثم التنبؤ بسلوكها المستقبلي، كما أنه يفيد في تحليل السياسة الاقتصادية للدولة وكذا اتخاذ القرار على المستوى الجزئي أو الكلي.²

وعلى العموم فإن المرحلة الأولى تشمل إيجاد متغيرات النموذج، الصياغة الرياضية للنموذج، المعرفة المسبقة لإشارة وحجم معالم النموذج.

3-2- المرحلة الثانية: تقدير النموذج

وتشمل تجميع البيانات (بيانات مقطعية، سلاسل زمنية، وغيرها)، تمييز الدالة، اختبار درجة الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة لتحديد درجة أو مشكلة التعدد الخطي، واختبار تقنية التقدير المناسبة للنموذج.

3-3- المرحلة الثالثة: تقييم النموذج:

وتعتمد على ثلاث معايير أساسية وهي:³

¹ السعدي رجال، بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار رجزو، قسنطينة، 2004، ص14.

² مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص ص3-6.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص44.

- ❖ **المعايير الاقتصادية:** تتحدد من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة العلامات المقدرة فإذا جاءت هذه العلامات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقاً فإن هذا يمكن أن يكون مبرر لرفض العلامات المقدرة.
- ❖ **المعايير الإحصائية:** تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بعلامات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.
- ❖ **المعايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من الإفتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية مطبقة في الواقع، فإذا كانت هذه الإفتراضات متوفرة في الواقع فإن هذا يكسب العلامات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والإتساق والعكس يفقدها ذلك، بل ويؤدي أصلاً إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في العلامات المقدرة، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، لذا تسمى باختبارات الرتبة الثانية.

3-4- المرحلة الرابعة: تقييم قوة التنبؤ للنموذج المقدر

- بعد بناء النموذج وتقييم معلماته، يتم تقييم النموذج، والإعتبرات التي تحكم عملية التقييم هي:¹
- ❖ مطابقة الظاهرة بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح؛
 - ❖ قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية، بحيث يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي لمتغيرات الظاهرة التي تحدد العلاقة بين هاته لمتغيرات؛
 - ❖ قدرة النموذج على التنبؤ، بحيث يعطي تنبؤات مقبولة للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة؛
- خاصية البساطة، إذ أن النموذج يجب أن يبرز العلاقات بأقصى حد ممكن من البساطة، فكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط أعتبر النموذج أفضل، شريطة أن لا يكون على حساب الدقة في التقدير.

المطلب الثاني : نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

يعنى هذا المطلب بالتعرف على أسلوب تحليل الإنحدار الخطي المتعدد باعتباره من أبرز النماذج القياسية المناسبة لدراسة الظواهر التي تتميز بوجود أكثر من متغير مفسر للمتغير التابع، وعليه سيتم التعريف بطبيعة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وكذا فرضياته وتقدير معلماته.

¹ مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، مرجع سابق، ص 39.

1- طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يراد من نموذج الانحدار تبيان العلاقة السببية *Causal Relationship* بين متغيرين أو أكثر . فإذا كان هناك متغيران إحداهما تابع والآخر مستقل، يقال أن هذا انحدار بسيط *Simple Regression*، في حين إذا اعتمد المتغير التابع على متغيرين مستقلين أو أكثر، يطلق على هذه العلاقة السببية بالانحدار المتعدد *Multiple Regression*، وأن توضيح ذلك يكمن عن طريق عدد المتغيرات، والتي عن طريقها يتم تكوين نماذج اقتصادية تحتوي على معادلات يتم إيجاد قيم لمعاملها، فنحصل بذلك على معادلات مقدره، تستخدم للتنبؤ بقيم المتغيرات التابعة اعتماداً على قيم المعامل والثوابت والقيم الحقيقية لملاحظات المتغيرات المستقلة والتي تكون معطاة أصلاً¹.

عموماً يعتبر الانحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع ومتغير آخر أو مجموعة من المتغيرات تسمى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية وضمن نماذج الانحدار المتعدد لا يكون المتغير التابع تحت تأثير متغير واحد فقط بل يكون تابع لعدة متغيرات أكبر أو تساوي اثنين وهو ما يمكن أن نعبر عنه بالشكل التالي:²

$$Y_t = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t} + \dots + B_K X_{Kt} + U_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث :

- Y_t المتغير التابع.
- X_{1t} المتغير التفسيري رقم 1 في الزمن t.
- X_{2t} المتغير التفسيري رقم 2 في الزمن t.
- X_{3t} المتغير التفسيري رقم 3 في الزمن t.
- X_{kt} المتغير التفسيري رقم k في الزمن t.
- U_t : الخطأ العشوائي في الزمن t، وهذا الخطأ غير المعروف ويبقى كذلك.
- n: عدد المشاهدات.

ولما نأخذ كل المستويات من المتغيرات التفسيرية، والداخلية فإننا نتوصل إلى وضع مضمون المعادلات التالية:

¹ سعد عجيل شهاب، دراسة تطبيقية لمشاكل الاقتصاد القياسي بين الاختبار والمعالجة، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، 2006، ص 7.

² Régis Bourbonnais, *économétrie*, 8^{iem} édition, Dunod, Paris, 2011. P47.

$$\left. \begin{array}{l} Y_1 = B_0 + B_1 X_{11} + B_2 X_{12} + \dots + B_K X_{1K} + U_1 \\ Y_2 = B_0 + B_1 X_{21} + B_2 X_{22} + \dots + B_K X_{2K} + U_2 \\ \vdots \\ Y_n = B_0 + B_1 X_{n1} + B_2 X_{n2} + \dots + B_K X_{nK} + U_n \end{array} \right\} \dots\dots\dots(2)$$

هذه المعادلة تتضمن $(K+1)$ من المعلمات المطلوب تقديرها علماً بأن الحد الأول منها (B_0) يمثل الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات، وعليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات كالتالي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2K} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nK} \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ \vdots \\ B_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_N \end{bmatrix}$$

وباختصار الصيغة السابقة نحصل على ما يلي:

$$Y = XB + U$$

حيث أن:

Y : متجه عمودي أبعاده $(n+1)$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع؛

X : تشير إلى شعاع المتغيرات من الدرجة $[n(k+1)]$ كما تشير k إلى عدد المتغيرات المدخلة في النموذج و $(k+1)$ عدد المعالم المقدرة.

B : تشير إلى شعاع المعلمات التي يجب تقديرها.

U : متجه عمودي أبعاده $(n \times 1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.

2- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن الصيغة السابقة تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصائيات المتوفرة عن المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k ، لذا يستوجب تحقيق الفروض الأساسية التالية:¹

¹ *Éric DOR, Économétrie, Collection synthex, Pearson Education, France, 2009, p128.*

- جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 86-89.

-الفرضية الأولى: وجود علاقة خطية بين المتغير التابع y_t والمتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_k في ظل وجود خطأ عشوائي U_t والذي يعبر عن باقي المتغيرات والأخطاء.

- الفرضية الثانية : القيمة المتوقعة لشعاع المتغير العشوائي (حد الخطأ) تساوي صفر

$$E(U_i) = E \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(U_1) \\ E(U_2) \\ \vdots \\ E(U_n) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ \vdots \\ 0 \end{bmatrix} = 0$$

-الفرضية الثالثة: ثبات تباين المتغير العشوائي (U_t) لجميع قيم (t) ويساوي إلى $V(U_i) = \sigma^2$ ويطلق على هذه الفرضية بتجانس التباين "*Homoscédasticité*" لمختلف الحدود العشوائية (الأخطاء)، بالإضافة إلى أن قيمة التباين المشترك (التغاير) مساوية إلى الصفر ($cov(U_i, U_j) = 0; \forall i \neq j$) أي أن الأخطاء ليست مرتبطة ببعضها البعض، وهذا يعني أن جميع الأخطاء العشوائية التي تخص نموذج الانحدار العام للمجتمع تمتلك نفس التباين؛

-الفرضية الرابعة: المصفوفة X غير عشوائية وثابتة، تعني بأن قيم المتغيرات المستقلة يمكن مراقبتها، كما يفترض ثبات المصفوفة X قصد ضمان عدم تغير قيم المتغيرات المستقلة من حين لآخر؛

-الفرضية الخامسة: لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة والبواقي ونكتب:

$$E(U / X) = 0 \Rightarrow Cov(X, U_i) = Cov[X, E(U / X)] = 0$$

-الفرضية السادسة: الأخطاء العشوائية تخضع إلى قانون التوزيع الطبيعي. $U_i \mapsto N(0, \sigma_U^2)$

-الفرضية السابعة : رتبة المصفوفة X هي K : عدد المشاهدات N هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرة K (رتبة $K = (X)$) وهي الحالة التي تلغي الإرتباط الخطي للمتغيرات المفسرة.

3- تقدير معاملات الانحدار المتعدد

إن أول مرحلة في الدراسة القياسية للنموذج القياسي الإقتصادي تكمن في تحديد طريقة أو طرق تقدير النموذج المختار. و تستعمل في تقدير معالم النموذج المختار طريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) التي تعتبر أحسن الطرق لتقدير نماذج القياس الإقتصادي الخطية، حيث تعطي هذه الطريقة تقدير غير متحيز للمعالم.

لقد استخدمت هذه الطريقة لأول مرة من طرف الباحثين (*LEGENDRE*) سنة 1805 و (*GAUSS*) سنة 1809، في قياس علم الفلك¹. ومن خصائص هذه الطريقة أنها تديني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع y فإذا كانت علاقة الانحدار المقدرة تأخذ الصيغة المصفوفية السابقة الذكر كالتالي²:

$$Y_{(n,1)} = X_{(n,K+1)} \cdot B_{(K+1,1)} + U_{(n,1)}$$

طريقة المربعات الصغرى إلى الحصول على مقدرات المصفوفة.

$$B_{(K+1,1)} = \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ B_2 \\ \vdots \\ B_K \end{bmatrix}$$

ويجب تديني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة كما يلي:

$$S = \text{Min} \sum_{i=1}^n U_i^2 = \text{Min} \sum_{t=1}^n \left(y_t - \hat{y}_t \right)^2 = \text{Min} \sum_{t=1}^n \left[y_{(n,1)} - \left(X_{(n,K+1)} \cdot B_{(K+1,1)} \right) \right]^2$$

وقصد تحقيق ذلك يجب أن تكون المشتقة الجزئية لمصفوفة المعلمات مساوية للصفر.

$$\frac{\partial S}{\partial B_{(K+1,1)}} = 0 \Leftrightarrow \begin{bmatrix} \frac{\partial S}{\partial B_0} = 0 \\ \frac{\partial S}{\partial B_1} = 0 \\ \frac{\partial S}{\partial B_2} = 0 \\ \vdots \\ \frac{\partial S}{\partial B_K} = 0 \end{bmatrix}$$

ويأجراء الاختصارات اللازمة للمشتقات الجزئية نحصل على شعاع المعالم المقدرة:

$$\hat{B} = (X' \cdot X)^{-1} X' Y$$

حيث: X' : تمثل مقلوب المصفوفة.

وبعد احتساب المتجه $X'Y$ وإيجاد مقلوب المصفوفة $(X' \cdot X)^{-1}$ من السهل تطبيق الصياغة السابقة لإيجاد معالم الانحدار المتعدد.

¹ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: مرجع سابق، ص 16.

² Valérie Mignon, *Econométrie : Théorie et applications*, collection Corpus Economie, Economica, Paris, 2008, p97.

وتتميز المقدرات \hat{B} المتحصل عليها بناء على طريقة المربعات الصغرى بالخصائص الآتية:¹

- الخطية: يمكن شرح ذلك من خلال المعادلة التقدير المعلمات السابقة $\hat{B} = (X' \cdot X)^{-1} X' Y$

حيث يلاحظ أنها من الشكل التالي: $\hat{B} = AY$ ، وعلية $A = (X' \cdot X)^{-1} X'$

وبهذا يمكن القول أن القيم المقدرات \hat{B} تعتمد على الصورة الخطية لشعاع المتغير التابع.

-عدم التحيز: يتميز شعاع \hat{B} مقدرات المربعات الصغرى العادية بعدم التحيز، وهذا يعني:

$$E\left(\hat{B}\right) = B$$

شعاع المعالم الحقيقية B .

-الكفاية (أصغر تباين): تعتمد هذه الخاصية على نظرية *Gauss-Markov* والتي مفادها لأنه

من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدرات المربعات الصغرى العادية أفضل مقدرات وغير متحيزة، وذلك لأنها تتمتع بأصغر تباين ممكن مقارنة بباقي المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى.²

المطلب الثالث: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

عند تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم بالاستعانة بمجموعة من المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى) ومجموعة من المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية). وسيتم عرض أهم الاختبارات من خلال مايلي:

1- الاختبارات الإحصائية:

من أبرز الاختبارات الإحصائية من الرتبة الأولى: معامل التحديد المتعدد، اختبار إحصائية فيشر، واختبار إحصائية ستودينت.

1-1- معامل التحديد المتعدد R^2 : يفسر هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة

متغيرات مستقلة X_1, X_2, \dots, X_k ، أي أنه مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، ويحسب من خلال تطبيق الصياغة الرياضية الآتية:³

¹ حسين علي بخت و سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص 189.

² صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: مرجع سابق، ص 42.

³ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 68.

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

حيث:

TSS: مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع عن وسطه. *Total sum of squares*

ESS: مجموع مربعات الانحرافات المشروحة للمتغير التابع *Explained sum of squares*

SCE: مجموع مربعات البواقي. *Residual sum of squares*

وتتراوح قيمة R^2 بين الصفر والواحد؛ حيث إذا كان: $R^2=0$ ضعف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، أما في حالة $R^2=1$ تكون هناك صلاحية للنموذج.

يعاب على معامل التحديد أن قيمته المرتفعة ترجع إلى وجود اتجاه عام قوي بين المتغيرات الموجودة في النموذج المقدر، أما عند انخفاضها يكون ذلك راجع إلى الصياغة الخاطئة للنموذج، وعدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار عدد درجات الحرية في أي مشكل إحصائي. ولذا يجب استخدام معامل التحديد المتعدد المعدل \bar{R}^2 وتأخذ درجات الحرية التفسيرية ويحسب معامل التحديد المعدل عن طريق المعادلة التالية:¹

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \cdot \left(\frac{n-1}{n-K} \right).$$

حيث:

\bar{R}^2 : معامل التحديد المعدل؛ N : عدد السنوات؛

R^2 : معامل التحديد؛ K : عدد المعلمات المقدرة.

2-1- اختبار إحصائية فيشر (Test de Fisher): يفيد اختبار فيشر في معرفة مدى نوعية

العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة وذلك من خلال اختبار المعنوية الإجمالية للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر بدرجة حرية $(K-1)$ إلى نسبة التباين غير المفسر بدرجة حرية $(N-K)$ ، ويعتمد على نوعين من الفروض:²

- فرضية العدم H_0 : انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

$$H_0 = B_1 = B_2 = \dots = B_K = 0$$

- الفرضية البديلة H_1 : وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي:

$$H_1 = B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \dots = B_K \neq 0$$

¹ William H. Greene, *ECONOMETRIC ANALYSIS*, Prentice Hall, New York, 2012, p43.

² وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سابق، ص 207.

ويتم حساب قيمة إحصائية اختبار فيشر بالعلاقة التالية:

$$F_{cal} = \frac{R^2 / (K - 1)}{(1 - R^2) / (N - K)}$$

حيث:

F_{cal} : القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر.

R^2 : معامل التحديد المتعدد.

N : عدد المشاهدات أو حجم العينة المدروسة.

K : عدد المعالم المقدرة.

وبمجرد احتساب قيمة (F_{cal}) تتم مقارنتها مع القيمة الجدولية (F_{tab}) بدرجة حرية ($K - 1$) و

($N - K$) للسط والمقام وذلك ضمن مستوى معنوية معين حيث:

- فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض H_0 وتقبل H_1 ، مما يدل على منوية نموذج الانحدار المتعدد، وبالتالي فإن المتغيرات التفسيرية تفسر الظاهرة المدروسة بشكل جيد.

- أما إذا كانت القيمة المحتسبة أصغر من القيمة الجدولية فإن ذلك يعني قبول H_0 وترفض H_1 ، أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية وبالتالي ليس هناك تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

1-3- اختبار إحصائية ستودينت (*Test de Student*): يستخدم اختبار ستودينت (T)

عندما يكون تباين المجتمع مجهول وحجم العينة صغيراً (أقل من 30)، وذلك بشرط أن يكون مجتمع العلامات المقدرة موزعاً توزيعاً معتدلاً، ويهدف القيام باختبار المعنوية للمعلمات المقدرة لابد من صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو التالي:¹

فرضية العدم $H_0: B_1 = B_2 = B_3 = \dots = B_K = 0$.

الفرضية البديلة $H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \dots \neq B_K \neq 0$.

ولكي نختبر مدى الثقة في المعلمات المقدرة من عينة باستخدام معيار (T) يتعين حساب قيمة t وفقاً للعلاقة الآتية:

$$t_{cal} = \frac{\hat{B}_i - B_i}{S_{\hat{B}_i}}$$

t_{cal} : القيمة المحسوبة لإحصائية ستودينت.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص 197-198.

\hat{B}_i : القيمة المقدرة لـ B_i .

$$S_{\hat{B}_i} = \sqrt{V(\hat{B}_i)}: \text{الخطأ المعياري في تقدير } B_i \text{ وهو يساوي إلى:}$$

$$V(\hat{B}_i) = \frac{\hat{\delta}^2}{\sum X_i^2} \text{ وهو يساوي إلى:}$$

وبعد ذلك يجب تحديد (t) الجدولية (t_{tab})، يمكن تحديد قيمة (t) الجدولية من جدول توزيع (t) عند درجات حرية معينة ومستوى معنوية محدد $\alpha\%$ ، حيث درجة الحرية تحسب بالعلاقة التالية: $dv = n - K$ ، أن: n : حجم العينة، K : عدد المعلمات المقدرة.

بعد مقارنة قيمة (t) المحسوبة t_{cal} مع القيمة الجدولية t_{tab} يتم قبول أو رفض فرض العدم وذلك كما يلي:¹

● إذا كانت $t_{tab} \geq |t_{cal}|$ نقبل فرض العدم حيث تكون قيمة t المحسوبة في منطقة القبول، ونرفض الفرض البديل، ويكون تقدير العينة غير معنوي إحصائياً.

● إذا كانت $t_{tab} < |t_{cal}|$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل حيث تقع t_{cal} في منطقة الرفض، ويكون تقدير العينة معنوياً إحصائياً.

2- الإختبارات القياسية:

تهدف الدراسة القياسية إلى اختبار صلاحية المعايير الإحصائية، ولهذا يطلق على المعايير القياسية المستخدمة في الدراسة القياسية باختبارات الرتبة الثانية ومن بين هذه الإختبارات يمكن عرض ما يلي:

2-3- اختبار الإمتداد الخطي (*Multicolinéarité*): إن التداخل الخطي ينصب على

العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فقط، سواءً كانت العلاقة بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج، وليس على العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع أو بين متغير مستقل ومتغير عشوائي. أضف إلى ذلك، أن مشكلة التداخل الخطي ليست في وجود هذا التداخل، وإنما في درجته التي تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. وقد لوحظ عن طريق الدراسات الاقتصادية التطبيقية أن أغلب المتغيرات المستقلة مرتبطة مع بعضها، وقد لا يكون هناك خوف من هذا الارتباط عندما يكون صغيراً، لأنه موجود كحاصل تحصيل نتيجة لنسق تغيرات الحجم الاقتصادية معاً بالتزايد أو النقصان، عندما تكون بيانات الدراسة لسلسلة زمنية، على الرغم من احتمالية ظهور هذا

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص 72-73.

الارتباط في بيانات المقاطع العرضية أيضا، فيقبل النموذج ويعد مجتازاً للاختبار القياسي فيما يتعلق بطبيعة ودرجة ذلك الارتباط بين المتغيرات المستقلة¹.

ويرجع ظهور مشكلة التعدد (الامتداد) الخطي لعدة أسباب منها:²

- تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتغير معاً عبر الزمن نظراً لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل، فعلى سبيل المثال: تزداد المتغيرات الاقتصادية في أوقات الرواج أو النمو الاقتصادي السريع، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يصاحبها زيادة في الإنتاج وزيادة في العمالة وزيادة في الدخل وزيادة في الاستثمار والإستهلاك والإدخار وارتفاع الأسعار والعكس يحدث في فترات الكساد؛

- استخدام المتغيرات ذات الفجوة الزمنية كمتغيرات تفسيرية بنموذج الإنحدار، قد يؤدي إلى ظهور مشكلة التعدد الخطي. فعلى سبيل المثال غالباً ما يتأثر دخل الفترة الحالية بدخل الفترة السابقة فإن استخدام المتغيرات ذات الفجوة الزمنية كمتغيرات مستقلة قد يؤدي لوجود مشكلة التعدد الخطي متعدد؛

- يحدث الإمتداد الخطي بسبب صغر حجم العينة بحيث يصبح عدد المشاهدات قريباً من عدد المتغيرات التفسيرية إلى ظهور مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد، وتسمى المشكلة بمشكلة صغر حجم العينة.

من أبرز الإختبارات للكشف عن مشكلة الإمتداد الخطي يمكن ذكر مايلي :

- اختبار اختبار كلاين *Test de Klein*: يذكر كلاين أن وجود الإمتداد الخطي المتعدد يمثل مشكلة خطيرة فقط إذا تحقق الشرط التالي:³

$$R_{X_1, X_2}^2 \geq R_{Y, X_1, X_2}^2$$

حيث:

r_{X_1, X_2} : معامل الارتباط بين المتغيرين التفسيريين X_1, X_2 .

R_{Y, X_1, X_2}^2 : معامل التحديد المتعدد لمعادلة الإنحدار.

X_1, X_2 : متغيرين تفسيريين.

R_{X_1, X_2}^2 : مربع معامل الارتباط بين X_1, X_2 .

¹ سعد عجيل شهاب، مرجع سابق، ص 154.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 468

³ حسن علي بخيت و سحر فتح الله، مرجع سابق، ص 252.

أي أنه وفقا لهذا الإختبار إذا كان لدينا عدد من المتغيرات التفسيرية (K) فإن مشكلة الإمتداد الخطي المتعدد تكون خطيرة إذا كان مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين أكبر من معامل التحديد الكلي لمعادلة الإنحدار.

- اختبار فارار - كلوبار *Farrar-Glauber test*: نشر فرار و كلوبار في عام 1967 بحثا في مجلة أمريكية حاول فيه عرض اختبار إحصائيا للإمتداد الخطي المتعدد، وهو في حقيقة الأمر عبارة عن منظومة من ثلاثة اختبارات، الأول منها يعتمد اختبار كاي تربيع (χ^2) كخطوة أولى للكشف عن وجود التداخل الخطي المتعدد من عدمه، وكذلك شدة ذلك التداخل إن وجد، أما الثانية يتم اعتماد اختبار (F) لتحديد المتغير المستقل المرتبط مع باقي المتغيرات المستقلة، باستخدام معامل التحديد المتعدد (R_j^2) بين المتغير المستقل (X_j) وباقي المتغيرات المستقلة. والخطوة الثالثة تعتمد على اختبار (t) لتحديد المتغير المستقل المسبب للتداخل الخطي، وذلك باستخدام معاملات الارتباط الجزئية لكل متغيرين مستقلين ($r_{X_i X_j}$) مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وسيتم شرح هذه الخطوات فيما يلي¹:

الخطوة الأولى: الكشف عن وجود التداخل الخطي وشدته

في هذه الخطوة يتم اعتماد اختبار (χ^2) الذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$(\chi^2) = - \left[n - 1 - \frac{1}{6}(2k + 5) \right] \cdot \text{Log} |R|$$

حيث أن:

n : تمثل حجم العينة او عدد المشاهدات.

K : تمثل عدد المتغيرات المستقلة.

$\text{Log} |R|$: تمثل اللوغارتم الطبيعي لقيمة المحدد المعياري Standerised Determinant

لمصفوفة معاملات الارتباط الجزئية.

عندما:

$$|R| = \begin{vmatrix} 1 & r_{12} & r_{13} & \cdots & r_{1k} \\ r_{21} & 1 & r_{23} & \cdots & r_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ r_{k1} & r_{k2} & r_{k3} & \cdots & 1 \end{vmatrix}$$

$$H_0 : |R| = 1$$

بعد ذلك نختبر فرضية العدم:

¹ سعد عجيل شهاب، مرجع سابق، ص ص 176-180.

بمعنى أن X_j متعامدة

$$H_1 : |R| < 1$$

ضد الفرضية البديلة :

بمعنى أن X_j غير متعامدة وعن طريق مقارنة $(\hat{\chi}^2)$ مع قيمة (χ^2) الجدولية، بمستوى معنوية مختار، ودرجات حرية $d.F = \frac{k}{2}(k-1)$ فإذا كانت $(\hat{\chi}^2) > (\chi^2)$ فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد، وكلما ابتعدت قيمة $(\hat{\chi}^2)$ عن (χ^2) فإن هذا يشير إلى شدة ذلك التداخل. أما إذا كانت $(\hat{\chi}^2) < (\chi^2)$ فإننا نقبل بفرضية العدم، وإن هذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد، وليس هناك حاجة للاستمرار في خطوات الاختبار الأخرى.

الخطوة الثانية: فرز المتغيرات المستقلة المرتبطة مع بقية المتغيرات المستقلة.

تحتوي هذه الخطوة، تحديد المتغيرات المستقلة المرتبطة مع باقي المتغيرات المستقلة في النموذج باعتماد اختبار (F) الذي يأخذ الصيغة الآتية :

$$F = \frac{R_{j,2,3,\dots,k}^2 / k - 1}{(1 - R_{j,2,3,\dots,k}^2) / n - k}$$

إذ $(R_{j,2,3,\dots,k}^2)$ يمثل معامل التحديد المتعدد بين كل متغير مستقل (X_j) والمتغيرات المستقلة

الأخرى عندما $(j = 1, 2, 3, \dots, k)$ ثم نختبر فرضية العدم: $H_0 : R_{j,2,3,\dots,k}^2 = 0$

ضد الفرضية البديلة: $H_1 : R_{j,2,3,\dots,k}^2 \neq 0$

ونقارن قيمة (F_j) المقدرة مع قيمة (F) الجدولية بمستوى معنوية مختار ودرجات حرية

$d.f = \frac{k-1}{n-k}$ فإذا كانت $F_j > F$ نرفض فرضية العدم، وهذا يعني وجود تداخل خطي بين

المتغير المستقل (X_j) والمتغيرات المستقلة الأخرى (k) ، ومن ثم يتم فرز المتغيرات المستقلة المرتبطة

مع بقية المتغيرات المستقلة والتي لها علاقة بوجود مشكلة التداخل الخطي. أما إذا كانت $F_j < F$

فهذا يجعلنا نقبل بفرضية العدم، ضد الفرضية البديلة، مما يعني عدم وجود ارتباط خطي بين المتغير

المستقل (X_j) والمتغيرات المستقلة الأخرى.

الخطوة الثالثة: تشخيص المتغيرات المستقلة المسببة للتداخل الخطي المتعدد.

من أجل تشخيص المتغيرات المستقلة المسببة لهذا التداخل، يتم اعتماد اختبار (t) ، الذي

يحتوي قيم معاملات الارتباط الجزئية بين أزواج كل اثنين من المتغيرات المستقلة، التي تم فرزها

بالخطوة الثانية، مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. ويأخذ ذلك الاختبار الصيغة الآتية:

$$t_{ij}^* = \frac{r_{ij.1,2,\dots,k} \sqrt{n-k}}{\sqrt{1-r_{ij.1,2,\dots,k}^2}}$$

إذ ان (r_{ij}) تمثل معامل الارتباط الجزئي بين (X_j, X_i) مع ثبات بقية المتغيرات.

بعد تقدير قيمة (t_{ij}^*) نختبر فرضية العدم: $H_0: r_{j.2,3,\dots,k} = 0$

ضد الفرضية البديلة: $H_1: r_{j.2,3,\dots,k} \neq 0$

فإذا كانت تلك القيمة المقدرة $<$ قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية مختار ودرجات حرية $(n-k)$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني أن المتغير (X_j) متداخل خطياً وبشكل معنوي مع المتغير (X_j) . وبذلك يتم تشخيص المتغيرات المسببة للتداخل الخطي المتعدد.

2-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يعرف الارتباط الذاتي بوجود علاقة ارتباط بين قيم المتغير العشوائي U أي أن فرضية استقلالية الأخطاء قد تم إسقاطها. بمعنى أن $(cov(U_i, U_j) = E(U_i, U_j) \neq 0)$.

ويمكن حصر أسباب ظهور الارتباط الذاتي في النقاط التالية:¹

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره؛
 - الصياغة الرياضية غير الدقيقة لنموذج الإنحدار المراد تقديره؛
 - سوء توصيف المتغير العشوائي؛
 - عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية؛
 - أثر حيز الارتباط الذاتي، حيث أن لحيز الارتباط الذاتي دور في ظهور مشكلة الارتباط الذاتي، خاصة في بيانات المقطع العرضي مثل الأزمات أو الإضطرابات التي تحدث في أحد الأقاليم، هذه الأخيرة تؤثر على الميزانية الإقتصادية في الأقاليم الأخرى المجاورة.
 - يترتب على وجود الارتباط الذاتي مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلي:
 - تكون المعاملات المقدرة غير دقيقة، وتكون لها تباينات كبيرة نسبياً؛
 - يكون تباين القيم لمعاملات نموذج الإنحدار متحيزاً نحو الأسفل؛
 - عدم دقة التنبؤات المستخلصة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
- هناك عدد من الإختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي، إلا أن أكثرها شيوعاً ودقة هو اختبار (دارين-واتسون، *Durbin et Watson*) حيث يستعمل هذا الإختبار للتأكد من وجود أو

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص444.

عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء ومجموع مربع هذه الأخطاء.¹

يأخذ اختبار دارين-واتسون الشكل التالي:²

$$e_t = Pe_{t-1} - v_t \mapsto vt \rightarrow N(0, \delta_v^2)$$

حيث: P : معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : P = 0 \\ H_1 : P \neq 0 \end{cases}$$

من أجل اختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب إحصائية دارين-واتسون DW من الصيغة

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2} \quad \text{التالية:}^3$$

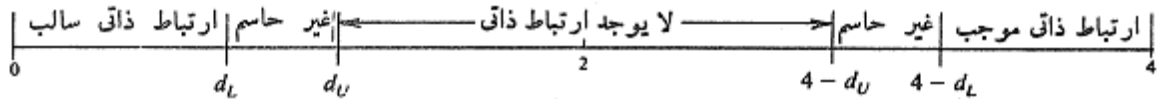
حيث:

e_t : القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

$DW = 2(1 - P)$ ، حيث أن DW تمثل القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين 0 و4،

ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا $P=0$ فإن $DW = 2$.

ويوضح الشكل رقم (3-4) قيم DW (القيم الجدولية للاختبار) التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة، وتوجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى (dL, dU) في الجدول الإحصائي لدارين واتسون.



الشكل رقم (3-4): مناطق القبول والرفض لاختبار دارين واتسون

Source: Régis Bourbonnais, *Op.cit*, P 129.

¹ جيلالي جلاطو، مرجع سابق، ص 103.

² Jack Johnston et John Dnardo, *Econometriques*, 4^{ème} edition, Edition Economica, 2001, P186.

³ Régis Bourbonnais, *op-cit*, P 129.

بالإعتماد على الشكل رقم (3-4) يمكن أن تستخرج نتيجة اختبار داربين واتسون على النحو التالي:

- إذا كانت: $DW < dL$ أو $DW > 4 - dL$ نرفض H_0 .
- إذا كانت: $dL < DW < 4 - dU$ يقبل H_0 .
- إذا كانت: $dL \leq DW \leq 4 - dL$ أو $4 - dU \leq DW \leq 4 - dL$ تكون نتيجة الإختبار غير محددة، ومن ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

تجدر الإشارة أنه من أجل استخدام اختبار *Durbin et Watson* هناك جملة من الشروط يجب توفر والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:¹

- ينصح باستخدام هذا الاختبار في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى فقط؛
- لا ينبغي إدراج المتغير التابع بين المتغيرات التفسيرية (الخاضعة للإبطاء الزمني)؛
- يجب أن يتعدى حجم العينة أو يساوي 15.

وفي الواقع العملي عادة ما يكون من الصعب توفر مثل هذه الشروط مما يؤثر سلباً على النتائج المتحصل عليها، لاسيما عند وقوع احصائية دربون واتسون في مجال الحسم، لذا تم وضع العديد من الاختبارات لتعويض هذا الاختبار لعل أبرزها إختبار *Breusch - Godfrey* والذي يعد اختباراً عاماً للارتباط الذاتي، ولتطبيق الاختبار تتبع الخطوات الآتية²:

- صياغة فروض العدم والفرض البديل :
- إن الفرضية العدمية تكون :

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \rho_3 = \rho_4 = \dots = \rho_K = 0$$

والفرضية البديلة هي :

$$H_1 : \rho_1 \neq \rho_2 \neq \rho_3 \neq \rho_4 \dots \rho_K \neq 0$$

- نقوم بتقدير دالة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية.
- إذا كان الارتباط الذاتي المراد اختباره من الدرجة الثالثة نعمل على تقدير ما يسمى بالانحدار المساعد على النحو التالي:

$$U_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{2t} + \rho_1 U_{t-1} + \rho_2 U_{t-2} + \rho_3 U_{t-3} + e_t$$

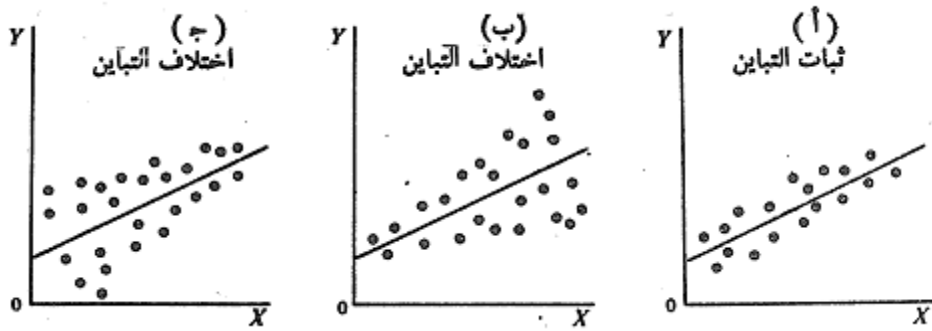
- حساب معامل التحديد من الانحدار المساعد، ويمكن إثبات أن $R^2(n-r)$ يتبع توزيع كاي تربيع حيث أن n : تمثل حجم العينة و r : رتبة الارتباط الذاتي.

¹ *Ibid*, p130.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص 458-459.

- تتم مقارنة القيمة المحسوبة $R^2(n-r)$ مع χ^2 عند مستوى معنوية، ودرجة حرية r كما يلي:
إذا كانت $\chi^2 < R^2(n-r)$ فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك ارتباط ذاتي على الأقل من الرتبة الأولى. أما في حالة $\chi^2 > R^2(n-r)$ فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرضية وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

3-2- اختبار اكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ: من بين افتراضات نموذج الإنحدار الخطي ثبات تباين حد الخطأ (*Homoscédasticité*) $(Var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1, \dots, n)$ ويترب على إسقاط هذا الافتراض حدوث عدم تباين حد الخطأ. يشير اختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين حد الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل، أي أن $E(X_i U_i) \neq 0$ وعليه فإن: $E(U_i^2) = \sigma^2$ ، ويحدث هذا أساساً في البيانات المقطعية. ويمكن تمثيل حالة عدم ثبات التباين هندسياً وذلك بالاعتماد على العلاقة الخطية البسيطة بين متغيرين يوضحها الشكل رقم (4-4).



الشكل رقم (4-4): الحالات المختلفة لتباين حد الخطأ

المصدر: دومنيك سلفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة: سعدية حافظ منتصر، المدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، دون سنة للطبع، ص 216.

وترجع أسباب ظهور مشكلة اختلاف التباين إلى ما يلي:¹

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية كما يحدث في المعادلات الآتية.
- استخدام البيانات التقاطعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
- استخدام البيانات الجزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام بيانات تجميعية تختفي الاختلافات بين المفردات حيث يلغى بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة. أما في حالة البيانات الجزئية كتلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية، فعادة ما يكون التشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

¹ حسن علي بنحيت و سحر فتح الله، مرجع سابق، ص 265.

- أما فيما يخص آثار مشكلة عدم ثبات التباين فتتمثل فيما يلي:¹
- تبقى المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية خطية وغير متحيزة ولكنها تفقد خاصية الكفاية.
 - تصبح فترات الثقة أكثر اتساعاً كما تقل قوة اختبارات المعنوية نظراً لاختفاء خاصية أدنى تباين.
 - بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة، إلا أنها تفقد صفة الكفاءة وهو ما يعني أنها تكون أقل مصداقية من تنبؤات أخرى تبني على طرق تخلو من مشكلة عدم ثبات التباين.
 - والجدير بالذكر أن من أهم الإختبارات المستخدمة للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ يمكن عرض مايلي:²

- اختبار وايت (*Test de White*): تتمثل خطوات إجراء هذا الإختبار فيما يلي:

- تقدير إنحدار مساعد بين (ε_t^2) من ناحية، والمتغيرات $(X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}, \dots, X_{nt})$ و (X_{1t}^2) من ناحية أخرى، أي تقدر الصيغة الآتية:

$$e_t^2 = \alpha_1 + \alpha_2 X_{2t} + \alpha_3 X_{3t} + \dots + \alpha_k X_{tk} + \beta_1 X_{2t}^2 + \beta_2 X_{3t}^2 + \dots + \beta_k X_{tk}^2 + \mu_t$$

- حساب معامل التحديد R^2 .

- نقوم بإختبار فرض العدم:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_k = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0$$

وذلك بمقارنة القيمة $nR^2 = LM$ مع χ^2 عند مستوى معنوية معين 5% أو 1% ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الإنحدارية في صيغة الإنحدار المساعد.

وإذا كان: $\chi^2_{K,0.05} > nR^2$ نرفض فرض العدم، وتوجد مشكلة عدم ثبات التباين. وإذا قبلنا فرض العدم فإن هذا يعني أن: ثابت $\delta_t^2 = \alpha_1 =$.

- اختبار *ARCH (Test Arch)*: الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات

البواقي، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائية χ^2).

تتمثل خطوات إجراء هذا الإختبار فيما يلي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) ثم حساب $\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \dots, \hat{\varepsilon}_{t-p}^2$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 499.

² نفس المرجع السابق، ص 507-508.

- نقوم بإجراء الانحدار لـ: $\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \dots, \hat{\varepsilon}_{t-p}^2$ كما يلي:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = B_0 + B_1 \cdot \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + B_p \cdot \hat{\varepsilon}_{t-p}^2 + U_t$$

ثم نقوم بحساب معامل التحديد المتعدد R^2 .

ثم نقوم باختبار فرض العدم: $H_0 : B_1 = B_2 = \dots = B_p = 0$

وذلك بمقارنة القيمة $(LM=nR^2)$ مع χ^2 عند مستوى معنوية معين (5% أو 1%) ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الإنحدارية في صيغة الإنحدار أعلاه.

وإذا كان: $nR^2 > \chi_{K-0.05}^2$ نرفض فرض العدم، وبالتالي التباين الشرطي لأخطاء غير متجانس (غير ثابت).

2-4- اختبارات التوزيع الطبيعي (*Tests de normalité*): من أجل التحقق من أن البواقي

(U_i) تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة باختبار (*Jarque-béera*) الذي يعتمد على معاملي

Skewness (الإلتواء) و *Kurtosis* (التفلطح)، فإذا كانت B_2 ، $B_1^{\frac{1}{2}}$ تتبعان التوزيع الطبيعي

فإن القيمة S تتبع توزيع (*Chei-Deux*) بدرجات حرية 2 حيث:

$$S = \frac{n}{6} \cdot B_1 + \frac{n}{24} \cdot (B_2 - 3)^2 \rightarrow y_{1-\alpha}^2 (2)$$

وتحديد المقدارين B_2 ، $B_1^{\frac{1}{2}}$ إذا كان العزم الممركز من الرتبة K للنموذج y_i من الشكل:

$$U_K = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^K$$

فإن معامل *Skewness* هو: $B_1^{\frac{1}{2}} = \frac{U_3}{U_2^{\frac{3}{2}}}$ ، أما معامل *Kurtosis* فهو $B_2 = \frac{U_4}{U_2^2}$

إذا كانت $S > \chi_{1-\alpha}^2 (2)$ فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء. معنوية $\alpha\%$.

2-5- اختبارات مقدرة النموذج على التنبؤ: يعتبر قياس دقة التنبؤ من أهم المراحل في تقييم

النموذج للأغراض التنبؤية، ومن المعايير المستخدمة معامل عدم التساوي لثايل *Theil* الذي يرمز له

بالرمز U حيث يعطي بالصيغة التالية:²

¹ Régis Bourbonnais, *op-cit*, P 230.

² مولود حشمان، مرجع سابق، ص ص 183-184.

$$U = \frac{\sqrt{\frac{1}{n} \sum_{t=1}^n (\hat{y}_t - y_t)^2}}{\sqrt{\frac{1}{n} \sum_{t=1}^n (Y_t)^2 + \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n (\hat{Y}_t)^2}}$$

حيث أن :

n : عدد المشاهدات

\hat{Y} : القيم المقدرة المحسوبة للمتغير التابع.

Y_t : القيم الفعلية للمتغير التابع.

وتتراوح قيمة U بين الصفر والواحد، ولما يكون $U=0$ فإن قدرة نموذج الانحدار على التنبؤ تكون جيدة، أما عندما $U=1$ فهذا يدل على أن قدرة نموذج الانحدار المقدرة على التنبؤ غير جيد، وعموما تتذبذب قيمة المقياس بين القيمتين السابقتين.

2-6- اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي: يتم الاستعانة بهذا الاختبار لمعرفة مدى استقرارية النموذج المقدر خلال فترة الدراسة، حيث تتبع معاملات الارتباط الذاتي في النموذج المستقر تتبع توزيعا طبيعيا وسطه الحسابي 0 وتباينه $\left(\frac{1}{n}\right)$ أي: $N\left(0, \frac{1}{n}\right) \rightarrow P_K$ ومن ثم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي:

$$\pm 1.96 \sqrt{\frac{1}{n}}$$

وبالتالي إذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض فرض العدم ويكون \hat{P}_K مختلفا جوهريا عن الصفر. لإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية Q والتي تم تقديمها بواسطة *Ljung-Box* تعطى بالعلاقة التالية:

$$Q_n = n(n+2) \sum_{K=1}^m \frac{\hat{P}_K^2}{n-K}$$

حيث: m : تمثل درجات الحرية.

n : حجم العينة.

وذلك تحت الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : P_{K1} = P_{K2} = \dots = P_{Kn} = 0 & \text{فرض العدم:} \\ H_1 : P_{K1} \neq P_{K2} \neq \dots \neq P_{Kn} \neq 0 & \text{الفرض البديل:} \end{cases}$$

إذا كان حجم العينة كبير فإن: $Q \rightarrow \chi^2(m)$ حيث m (درجات الحرية).

- إذا كان $Q_{cal} > Q_{tab}$ نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وهذا يعني أن النموذج غير مقبول (غير مستقر)؛

- إذا كان $Q_{cal} < Q_{tab}$ نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم وهذا يعني أن النموذج مقبول (مستقر)¹.

2-7-إختبار الإستقرارية: يستخدم هذا النوع من الإختبارات في حالة وجود تغير هيكلية، حيث نجزم أنه قد يؤثر على سلوك المتغيرات مثل: إندلاع حرب أو التحول من نظام إقتصادي إلى نظام إقتصادي آخر. ففي هذه الحالة نستعمل هذا الإختبار لمعرفة فيما إذا كان هناك إختلافات جوهري في سلوك المتغيرات الإقتصادية، ودراسة إستقرارية نموذج ما عبر الزمن. وذلك بالإعتماد على إختبار *Chow* والذي يتطلب مايلي:²

- تحديد مجموع مربعات البواقي للنموذج المقدر لتكن $\sum \varepsilon^2$.
- تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين، عند نقطة الانعطاف، أي عند النقطة التي من الممكن أن يطرأ التغير خلالها.
- تحديد مجموع مربعات البواقي للنموذج الأول ولتكن $\sum \varepsilon_1^2$ ، وللنموذج الثاني $\sum \varepsilon_2^2$.
- حساب قيمة F :- *Chow* كما يلي:

$$F^C = \frac{[\sum \varepsilon^2 - (\sum \varepsilon_1^2 + \sum \varepsilon_2^2)] / K}{[\sum \varepsilon_1^2 + \sum \varepsilon_2^2] / (n_1 + n_2 - 2k)}$$

ثم نقارن هذه القيمة بـ: F الجدولة بمستوى معنوية 5% ودرجات الحرية K و $(n_2 - n_1 + 2k)$ ، فإذا كان $F^C < F^t$ فإن النموذج مستقر.

المبحث الثاني:

توصيف النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

لقد استخدم الأدب الاقتصادي عددا من النماذج الاقتصادية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وذلك لكونه يمثل أحد محددات النمو الاقتصادي في هذه الدول، لذا سيتم في هذا المبحث تحديد وتعريف النموذج المستعمل في الدراسة التطبيقية، وقبل

¹ Régis Bourbonnais, *op-cit*, P 227.

² محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص 78-79.

البدء في ذلك ينبغي استعراض أهم الدراسات التطبيقية التي أقيمت في هذا المجال، وأهم النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

لقد قام العديد من الاقتصاديين بإجراء دراسات مختلفة لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وتباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج غير المتماثلة التي تم التوصل إليها حيث أوضحت دراسة Rahman and Shahbaz عام 2011 والتي كانت تهدف إلى قياس أثر الواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي الباكستاني خلال الفترة 1990Q1 - 2008Q4 وقد دلت النتائج على وجود أثر إيجابي معنوي للواردات وتدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي، كما بين تحليل السببية عن وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات، ولكن وجدت علاقة سببية قوية من الواردات وتدفقات رأس المال الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي¹.

وفي دراسة لـ Démurger و Berthélemy، تبين وجود علاقة قوية بين النمو والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أكد المؤلفان أن الأدب الاقتصادي التحليلي يعتمد على نظريات النمو الداخلي في تحليل العلاقة، ومن خلال تقدير معادلات النموذج تبين التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على ديناميكية النمو في 24 مقاطعة صينية، سواء عن طريق زيادة رأس المال أو نقل التكنولوجيا المرتبطة بها².

أما دراسة Bachir عام 2001 والتي شملت مجموعة من الدول (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، تركيا) حاول من خلالها دراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي الفردي، والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصل إلى وجود أثر موجب لكنه غير معنوي وأرجع ذلك إلى التدفقات الضعيفة لتلك الاستثمارات في تلك الدول خاصة في الفترة من 1980 إلى 1990، ووجد

¹ Mohammad Mafizur Rahman, Muhammad Shahbaz, *Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth? Cointegration and Causality Analysis in Pakistan*, Munich Personal RePEc Archive, 22. March 2011, P22.

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/29805/1/MPRA_paper_29805.pdf Consulté le 12/12/2013.

² Berthélemy J C and Démurger S , *Foreign Direct Investment and Economic Growth :Theoretical Issues and Empirical Application in China*, *Review of Development Economics*. VOL(12), October 2000,PP145-170.

أن معامل رأس المال البشري كان سالبا لكنه غير معنوي والمقدر بمعدل التمدد الخام بالنسبة للمستوى الثانوي¹.

فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وعلى تكوين رأس المال المحلي قام Crankovic et Levine عام 2000 بدراسة شملت 72 دولة على فترة امتدت من 1960 إلى 1995 فكانت النتائج عدم وجود تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لكنهم لاحظوا وجود تأثير إيجابي على رأس المال المحلي هذا التأثير كان ضعيفا نسبيا ومتوقف على خصوصية الإصلاحات المنتهجة².

كما أكدت دراسة "ZENASNI and Abderrezzak" لعام 2013 حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو باستخدام تحليل بانل لدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) خلال الفترة 1980-2010 على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه الدول كان ذو أهمية من حيث جذب التكنولوجيا، وتراكم رأس المال بالإضافة إلى خلق فرص العمل، وتحسين المؤسسات... ومع ذلك، فإن إنجازات بلدان دول الدراسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال منخفضة مقارنة مع إمكاناتها وأدائها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما تشير الدراسة إلى أنه بموجب خاصية الأوضاع الاقتصادية والمالية، مثل: اعتماد نظام التجارة ترويج الصادرات، واستعادة القدرة التنافسية الدولية وتنويع الصادرات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على معدل نمو في المدى الطويل لبلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)³. وعلى الرغم من تلك الإنجازات المحققة فدول الاتحاد المغربي في حاجة ماسة إلى تعزيز السياسات الحكومية بهدف تعظيم المنافع والتقليل من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على المجتمع المحلي. وفي هذا الإطار يعتبر الاستقرار السياسي عاملا أساسيا للجذب والحفاظ على المستثمرين، ومن الضروري أن تشمل السياسات تحسين الإطار القانوني والبنية التحتية المناسبة، والحكم الرشيد، ونظام قضائي فعال واحترام سيادة القانون⁴.

¹ Marouane Alaya, investissement direct étranger et croissance économique : une estimation a partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée , *Les cahiers de l'IRD*, Paris, AUF, septembre 2006, pp9-10.

www.aed.auf.org/IMG/pdf/Marouane_Alaya.Com_B_.pdf Consulté le 09/10/2014.

² *Ibid*, PP9-10.

³ ZENASNI Soumia and BENHABIB Abderrezzak, *The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth :Panel Data Analysis for AMU Countries*, *International Journal of Innovation and Applied Studies*, Vol. 2 No 3, 2013, p 306.

⁴ *Ibid*, P310.

في حين دراسة *Aurangzeb and Anwar* لعام 2012 حول تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي لباكستان، حيث تم تجميع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خلال الفترة 1981 - 2010. وذلك باستخدام تقنية الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة (الاستثمار العام، الاستثمار الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر). وخلصت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي، كما وجد اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار العام، بينما وجدت علاقة أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الخاص، بناء على ما تقدم فمن المستحسن أن تعمل الحكومة الباكستانية على بذل جهود أقوى لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال خلق مناخ استثماري يتميز بالاستقرار السياسي ونظام حاسم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

وفي نفس الإطار قام *Marouane Alaya* عام 2004 بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس من الفترة الممتدة بين 1973-2000 واستنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تركيزها في قطاعات صناعية تقليدية والتي لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل: قطاع النسيج².

وفي دراسة لـ *Kornecki & Borodulin*، تهدف لتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للفترة 1981 إلى 2007. هذا وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد؛ حيث تم تحليل تأثير المدخلات مثل: العمل، رأس المال المحلي، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاجية المتعددة العوامل على النمو الاقتصادي. ويعكس مؤشر الإنتاجية المتعددة العوامل الآثار المشتركة بين العديد من العوامل بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة، وفورات الحجم، المهارات الإدارية، والتغيرات في إنتاج المنظمة، وقد خلصت الدراسة إلى أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأمريكي يظهر معدل أعلى نسبيا من النمو بالمقارنة مع رأس المال المحلي ويسهم بنسبة 23.28% في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع رأس المال المحلي الذي يسهم بنسبة 19.68%،

¹ Dr. Aurangzeb and Anwar Ul Haq, *Impact of Investment Activities on Economic Growth of Pakistan*, *Business and Management Review*, Vol. 2(1), March 2012, pp. 92 – 100.

² Marouane Alaya, *investissement direct étranger et croissance économique: le cas de Tunisie*, *Séminaire Doctoral, Université de Montesquieu, Bordeaux, 25-26 Mars, 2004*, , pp1-12.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع رأس المال المحلي لديه تأثير كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأمريكي ويشكل عاملاً حاسماً في تحديد النمو الاقتصادي¹. كما توصلت دراسة لـ: *Borensztein* وآخرون أجريت الدراسة على (69) دولة نامية لفترة عقدين، حيث وضعت هذه الدراسة في اعتبارها أن النمو في الدول النامية يعتمد على الموارد البشرية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثبتت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد المصدر الرئيسي للتكنولوجيا، ويساهم في زيادة النمو الاقتصادي أكثر من الاستثمارات المحلية، وقد قدمت الدراسة توصيات للدول النامية، تشير إلى التركيز على تقديم التسهيلات والحوافز إلى المستثمر الأجنبي².

وعلى غرار الدراسات التطبيقية السابقة قام *Marouane Alaya* عام 2006؛ حيث عمل على دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال فترة 1975-2002 مستعملاً نموذج خاص بالنمو الداخلي وتوصل إلى نتائج متباينة؛ حيث أكد أن انخفاض قيمة العملة في كل من مصر، تونس، المغرب، تركيا، الجزائر كان لغرض تحسين تنافسية منتجاتها الموجهة للتصدير و ذلك بهدف رفع معدل نمو القطاع التجاري، إضافة إلى ذلك فقد أعطى النموذج نتائج موجبة ومعنوية لكل من المغرب، تونس، و تركيا بالنسبة للمحددات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي وهي: رأس المال والعمل، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد سلك سلوكاً سلبياً على النمو الاقتصادي باعتباره مثبت للامتناع المحلي في تلك الدول. أما بالنسبة للجزائر ومصر فإن العوامل التي تفسر زيادة معدلات النمو الاقتصادي تمثلت في الصادرات والاستثمار المحلي التي انعكست بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي³.

وفي دراسة أخرى لكل من: "مروان عبد المالك ذنون" و "أنوار سعيد ابراهيم" 2011، تضمنت دراسة عينة تتكون من 12 بلداً آسيويًا تمثل في: الصين، البنغلادش، هونغ كونغ، الهند، أندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، باكستان، الفلبين، تيلاند، سنغافورة، وتايوان ويرجع سبب اختيار الباحثان لهذه العينة إلى الأداء الاقتصادي المثير للجدل الذي حققته الدول الآسيوية في العقود الأربعة

¹ Lucyna Kornecki, Vladislav Borodulin, *foreign direct investment stock contributes to economic growth in the u.s. economy*, Department of Economics, Finance, and Information System College of Business, PP12-13.

<http://www.eefs.eu/conf/athens/papers/563.pdf> Consulté le 02/11/2013.

² Borensztein, E, De Gregorio, J, and J, w, Lee *HOW Does Foreign Investment Affect Growth!*, *Journal of Economics*, 45, 1998, PP:115-135.

³ *Marouane Alaya, investissement direct étranger et croissance économique : une estimation a partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée :op-cit,pp14-19.*

الأخيرة وكذا لنجاحها في استقطاب رأس المال الأجنبي باعتباره محركا لنمو الاقتصاد الآسيوي. وذلك خلال الفترة (1970-2007) باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي واختبار سببية كرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:¹

- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز وزيادة حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي في بعض دول العينة؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا في الاستثمار المحلي، أي يكمل الاستثمارات المحلية في كل من بنغلاداش، تايلاند، سنغافورة، باكستان، الهند، والصين. بينما يؤثر بقيم معنوية سالبة في تايوان، هونك كونغ، اندونيسيا، كوريا، باكستان، الفلبين؛

- وجود علاقة سببية تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي في كل من ماليزيا، هونك كونغ، باكستان، تايوان، الهند، والصين، مما يشير إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساهم في تسريع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يتطابق مع إستراتيجية الدول الآسيوية التي اعتمدها، وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قائد للنمو الاقتصادي، من هنا يتوجب على هذه الدول تقديم المزيد من التسهيلات الجمركية والضمانات المصرفية لاستقطاب الشركات الأجنبية والاستفادة من إمكانياتها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وفي دراسة لـ : "حسين عباس حسين الشمري" التي كانت تتمحور حول دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للمغرب (من خلال تأثيره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية) للمدة (1980-2003)؛ توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب يؤثر إيجابا على بعض القطاعات الاقتصادية مقارنة بغيرها، إذ تركز هذا الأثر تحديدا في قطاعي الزراعة والخدمات، كما أثبت نتائج الدراسة القياسية أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المغرب يتمتع بتأثير ضعيف على المتغيرات التي تمثل هيكل الاقتصاد. وإجمالا حسب الدراسة لم يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المغرب أهداف التنمية المرجوة والتي كانت تنشدها الحكومة

¹ مروان عبد المالك ذنون و أنوار سعيد إبراهيم، العلاقة السببية بين رأس المال الأجنبي والاستثمار المحلي في عينة مختارة من الدول الآسيوية للفترة (1970-2007)، مجلة تنمية الريف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 103، المجلد 33، 2011، ص ص 81-94.

المغربية لأنه أثر في بعض القطاعات الاقتصادية دون الأخرى، وأنه كان في الأغلب من نوع (الاستثمار المملوك بالكامل)¹.

كما بين تحليل الدراسة القياسية لـ "سمير حنا بهنام" أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كان إيجابيا ومعنويا في كل دول عينة الدراسة (الهند، تركيا، الأردن، الجزائر، باكستان، مصر، سورية، المغرب، تونس، الكويت)، ولكن بدرجات متفاوتة ففي بعض الدول كانت قوية والبعض الأخرى ضعيفة، ويرجع ذلك إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد، باستثناء دولة الكويت فقد كان تأثير معنويا سلبيا، أما تأثير التقنية الحديثة فقد كان إيجابيا ومعنويا في كل من تركيا، الجزائر، المغرب، وتونس. وذا تأثير سلبي ومعنوي في سورية وغير معنوي في كل من مصر والأردن وباكستان والهند والكويت، أما تأثير الصادرات فقد كان إيجابيا ومعنويا في كل من الأردن والجزائر وباكستان والهند وتونس وغير معنوي في كل من سورية والكويت وتركيا ومصر والمغرب، أما تأثير الإنفاق الحكومي فقد كان إيجابيا ومعنويا في كل من تركيا والكويت، سورية، المغرب، وذا تأثير سلبي ومعنوي في كل من الأردن والهند وغير معنوي في باقي الدول، أما تأثير مؤشر إجمالي الادخار فقد كان إيجابيا ومعنويا في مصر والمغرب وغير معنوي في باقي الدول، في حين كان تأثير معدل التضخم غير معنوي في كل دول عينة الدراسة².

عموما يمكن تلخيص أهم الدراسات التي قامت بالتطرق لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من خلال الجدول الموالي:

¹ حسين عباس حسين الشمري، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي (من خلال تأثيره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية) في بعض الدول العربية للمدة 1980-2003 دولة المغرب أنموذجا، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العدد: 314، المجلد 8، 2013، صص 155-218.

² سمير حنا بهنام، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990-2011)، مجلة دراسات إقليمية، العراق، المجلد 10، العدد 32، 2013، صص 385.

الجدول رقم (4-1): ملخص لبعض الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي

الدراسة	عينة الدراسة	فترة الدراسة	المنهجية	النتائج
<i>Blomstrom et al 1994</i>	78 دولة نامية و23 دولة متقدمة	1960-1985	نموذج بيانات المقاطع العرضية مستخدما طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التقدير	- وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي للينة محل الدراسة ككل؛ - وجود تأثير موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الدول مرتفعة الدخل؛ - وجود تأثير غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل.
<i>Borensztein et al 1995</i>	29 دولة نامية	1970-1979-1980-1988	- نموذج ساكن لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية مستخدما في التقدير طريقة الانحدار غير المرتبط ظاهريا	- وجود أثر غير معنوي للتغير FDI على النمو الاقتصادي - اعتماد الأثر الموجب للمتغير FDI على رصيد رأس المال البشري المتاح في الدول المضيفة - وجود أثر موجب على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن تفاعل FDI مع اثر رصيد رأس المال البشري
<i>Balastubram a-nyan et AL 1996</i>	46 دولة نامية تم تقسيمها إلى اقتصاديات تتبع سياسة تشجيع الصادرات واقتصاديات تطبق سياسة لإحلال محل الواردة	1970-1985	نموذج بيانات المقاطع العرضية مستخدما طريقتي المربعات الصغرى والمتغيرات الصاعدة العامة	- وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي للينة ككل . - وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبع سياسة تشجيع الصادرات.

-وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في اقتصاديات التي تتبع سياسة الإحلال محل الواردات				
-وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي. -وجود أثر موجب قوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن تفاعل FDI سواء مع اثر الكفاءة البيروقراطية أو مع اثر حماية حقوق الملكية .	نموذج بيانات المقاطع العرضية مستخدما في التقدير (OLS)	-1980 1990	50 دولة نامية	<i>Olofsdotter 1998</i>
-وجود أثر موجب ولكنه غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي، وجود أثر موجب لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن تفاعل FDI مع أثر رصيد المال البشري	نموذج ساكن البيانات السلاسل الزمنية المقطعية مستخدما في التقدير طريقي (OLS) وطريقة المربعات الصغرى العامة	-1975 1990	6 دول من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	<i>Bachir 1999</i>
-عدم اتساق النتائج مع وجهة النظر القائلة بأن هناك أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي	نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية مستخدما الطريقة العامة للعزوم .	-1960 1995	72 دولة نامية	<i>Carcovic and Levine 2002</i>
-وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في العينة الأولى. -وجود أثر سالب وغير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في العينة الثانية .	نموذج ساكن البيانات السلاسل الزمنية المقطعية مستخدما طريقة (OLS) في التقدير.	-1980 2001	العينة الأولى شملت 95 دولة نامية ومتقدمة، العينة الثانية شملت 8 دول من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	<i>Hassan 2003</i>

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

علاقة ايجابية لكنها ضعيفة	/	-1971 1995	80 بلد	Choe (2003)
إيجابي ل 37 دولة (أمريكا اللاتينية ومنطقة آسيا)، أما باقي الدول لا يوجد أثر.	/	-1970 1995	67 دولة	Hermes and Lensink 2003
هناك علاقة سلبية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو	/	-1994 2001	8 اقتصاديات تمر بمرحلة انتقالية	Mencinger 2003
علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	/	-1970 2000	31 دولة	Hansen and Rand 2004
علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	/	-1970 1999	119 دولة	Basu and Guariglia 2005
عدم معنوية الأثر	/	-1981 2000	دولة من 20 OECD	Kang and Du 2005
الناتج المحلي الإجمالي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في تشيلي وليس العكس. أي أن هناك علاقة أحادية الاتجاه، بينما في ماليزيا وتايلاند هي ثنائية.	/	-1969 2000	التشيلي، ماليزيا، تيلاند	Chowdhury and Mavrotas 2005
التأثير يعتمد على اللوائح والإطار المؤسسي	/	-1975 2003	82 دولة	Busse and Groizard 2005

المصدر: مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص ص 287-290.

-Ilhan OZTURK, FOREIGN DIRECT INVESTMENT - GROWTH NEXUS: A REVIEW OF THE RECENT LITERATURE, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol. 4-2, 2007, pp87-91.

المطلب الثاني: التعريف بال نماذج ومصادر تجميع البيانات

سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بالنماذج القياسية المعتمدة ضمن الدراسة، بهدف قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ثم عرض مختلف مصادر تجميع بيانات المتغيرات المدروسة.

1- التعريف بالنماذج القياسية المستخدمة

1-1- النموذج الأول:

إن من أشهر التطبيقات في هذا المجال تطبيق الاقتصادي المعروف¹ Boransztein ، الذي استخدم نموذجا مشتقا من دالة الإنتاج للاقتصادي الشهير Romer ، حيث قام Boransztein ورفاقه بتطوير هذا النموذج في بحثهم، إذ يقيس النموذج الأول التأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ويتكون النموذج الأول على النحو التالي²:

$$gy = \beta_0 + \beta_1 IDE + \beta_2 X + \beta_3 ID + \beta_4 Kh + \beta_5 M_2 + e_t.$$

حيث أن :

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي gy : وهو يمثل حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان ويقاس بالدولار الأمريكي، ويعتبر المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي.

- الاستثمار الأجنبي المباشر IDE : وهو يمثل حجم التدفقات الواردة من الاستثمار إلى القطر المضيف، حيث تشير النظريات الاقتصادية، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وذلك لما له من دور بارز في نقل التكنولوجيا الحديثة وتغطية النقص في المدخرات المحلية لكن بعض الاقتصاديين ذكروا أن التأثير السلبي يتمثل فيما يسببه من تزاخم مع الاستثمار المحلي.

- الاستثمار المحلي الإجمالي ID : وهو يمثل الفارق بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت و الاستثمار الأجنبي المباشر، وتجمع النظرية الاقتصادية على الدور الذي يلعبه الاستثمار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي.

- الصادرات X : وهي تمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا والموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي، أما بالنسبة إلى علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، فكثير من الدراسات أكدت على الدور الايجابي له في عملية تحفيز النمو الاقتصادي.

¹ Borasztein et al ,op- cit ,pp115-135

²Thaalbi ines, *Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie*, Thèse Docteur en Sciences Economiques, Université de Strasbourg, 2013,p171.

-محمد مطرود السميان، مرجع سابق، صص123-124.

- المؤسسات المالية الوسيطة **M2**: يعرف عرض النقد الموسع **M2** بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على **(M1)**¹ مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع صناديق التوفير². ويعتبر تطوير مؤسسات التمويل الوسيطة ذو أهمية بالغة بالنسبة للنمو الاقتصادي.

- رأس المال البشري مقاسا بميزانية الإنفاق على التعليم **Kh**: إن تطور رأس المال البشري يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك لأن رأس المال البشري يعتبر عنصرا من عناصر الإنتاج في الأصل، وكلما كان هذا العنصر فعالا فإن ذلك ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي، لكن هناك صعوبة في تحديد كيفية قياس تطور رأس المال البشري حيث تشير بعض الدراسات إلى استخدام ميزانية الإنفاق على التعليم أو أعداد الطلبة في المرحلة الثانوية لأنها أعطت نتائج تطبيقية أفضل من غيرها.

1-2- النموذج الثاني :

في هذا النموذج سيتم توظيف دالة الإنتاج كوب دوغلاس *Cobb-douglas* لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2013)؛ وسوف يتم تقدير دالة باستخدام رأس المال والعمل و الواردات الاستثمار الأجنبي المباشر كعوامل الإنتاج. وهو ما يمكن توضيح في العلاقة الرياضية الآتية:³

$$PIB = F(K, L, IDE, M, \varepsilon).....(1)$$

حيث:

- الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**): هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد؛ الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في الجزائر خلال فترة زمنية معينة. (ويعبر عنه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

- رأس المال المحلي **K**: وهو يمثل ضمن هذا النموذج الفارق بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر، ويقصد بإجمالي تكوين رأس المال الثابت مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات، معبر عنها بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ يقصد بها مجموع وسائل الدفع وتشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا.

² بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 49.

³ زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص ص 57-59.

- الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE): يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وعموما ضمن هذا النموذج يعبر على الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم تدفقات الوافدة من هذا الاستثمار إلى الجزائر. (معبّر عنها بالقيمة للدولار الأمريكي).

- الواردات (M): عبارة عن السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري ولكنها تستخدم داخله خلال سنة معينة، مقاسه بالدولار الأمريكي.

- عنصر العمل (L): يعبر عن هذا المتغير بعدد العمال على المستوى الكلي. ويمكن كتابة المعادلة رقم (1) على الشكل الآتي:

$$PIB = AK^{\alpha 1} IDE^{\alpha 2} M^{\alpha 3} L^{\alpha 4} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots(2)$$

$$\alpha 1 + \alpha 2 + \alpha 3 + \alpha 4 = 1 \quad \text{حيث:}$$

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على (L) نحصل على:

$$\frac{PIB}{L} = \frac{AK^{\alpha 1} IDE^{\alpha 2} M^{\alpha 3} L^{\alpha 4} e^{\varepsilon}}{L} \dots\dots\dots(3)$$

ومنها

$$PIB \times L^{-1} = AK^{\alpha 1} IDE^{\alpha 2} M^{\alpha 3} L^{\alpha 4} L^{-1} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots(4)$$

والتي يمكن كتابتها بالصيغة:

$$PIB \times L^{-1} = AK^{\alpha 1} IDE^{\alpha 2} M^{\alpha 3} L^{-\alpha 1 - \alpha 2 - \alpha 3} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots(5)$$

وبعد إعادة الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية:

$$\frac{PIB}{L} = A \left(\frac{K}{L} \right)^{\alpha 1} \left(\frac{IDE}{L} \right)^{\alpha 2} \left(\frac{M}{L} \right)^{\alpha 3} \mu \dots\dots\dots(6)$$

يرى أحد المختصين أن هذا النموذج قد يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين، والذي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفوءة، لا تساعد على اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والذي يعني وجود ترابط بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع، مما يعطي قوة تفسير النموذج على الرغم من انخفاض أهمية المتغيرات حسب اختبار t، حيث يصبح القرار المتخذ لقبول الفرض الصفري أو رفضه غير صحيح، بالإضافة إلى حساسية النموذج لتغير صغير في البيانات.

ويُدخَل (log) على المعادلة رقم (6) تصبح كما يلي:

$$\log\left(\frac{PIB}{L}\right) = \log A + \alpha_1 \log\left(\frac{K}{L}\right) + \alpha_2 \log\left(\frac{IDE}{L}\right) + \alpha_3 \log\left(\frac{M}{L}\right) \mu \dots \dots (7)$$

1-3- النموذج الثالث:

من خلال هذا النموذج سنحاول معرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي أن كانت تكاملية أم احلالية، ويتألف هذا النموذج من ستة متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي *ID*، كما هو مبين في المعادلة الآتية:¹

$$ID = \beta_0 + \beta_1 IDE + \beta_2 PIB + \beta_3 X + \beta_4 PS + \beta_5 Interet + \beta_6 Cr + e_t$$

- **الاستثمار الأجنبي المباشر IDE**: تختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ما بين الدول اعتماداً على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدخل. فمن المتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكماً إلى الاستثمار المحلي (إضافة إلى التكوين الرأسمالي) ولاسيما إذا توجه إلى القطاعات ذات المستوى التكنولوجي العالي، وبديلاً للاستثمار المحلي إذا تنافس مباشرة مع الشركات المحلية، ولذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل من المتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع إذا كان مكماً له وبالعلاقة عكسية إذا كان بدياً له.

- **الناتج المحلي الإجمالي PIB**: بما إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة الحقيقية للدخل المحلي، فإن حصول زيادة الدخل الوطني ستؤدي إلى زيادة في المدخرات المحلية وتدفع المنظمين إلى زيادة الجزء المخصص للاستثمار. ولذا فإن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع.

- **الصادرات X**: تؤدي زيادة صادرات البلد من السلع والخدمات إلى زيادة حصيلته من النقد الأجنبي وبالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية المحلية، ولذا فإن الصادرات كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع.²

- **الادخار المحلي PS**: تمثل المدخرات المحلية ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي، وأن توفرها قد يمثل مؤشراً لتحسن الأداء الاقتصادي للبلد، لا سيما عند توجيهها نحو القطاعات

¹ Thaalbi ines, *op-cit*, p175.

² عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 260-263.

الاستثمارية المنتجة، إذ أن ارتفاع المدخرات المحلية يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية، ولذا تكون العلاقة طردية بين المدخرات المحلية كمتغير مستقل الاستثمار المحلي كمتغير تابع.

- **سعر الفائدة الحقيقي *Interet***: تؤدي زيادة أسعار الفائدة إلى تثبيط الاستثمار بشكل عام والاستثمار المحلي بشكل خاص، ولذا فإن سعر الفائدة الحقيقي كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع.

- **الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص *Cr***: يمثل إجمالي القروض المحلية الموجهة للقطاع الخاص، وتوفرها يساهم في مساعدة القطاع الخاص على التوسع وزيادة عملية الاستثمار بالشكل الذي يؤدي إلى تراكم رأس المال، ولذا فإن الائتمان المقدم للقطاع الخاص باعتباره متغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي¹.

1-4- النموذج الرابع:

من خلال هذا النموذج سنحاول معرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث يتكون هذا النموذج من خمس متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الصادرات، كما هو موضح في المعادلة الآتية:²

$$X = \beta_0 + \beta_1 IDE + \beta_2 PIB + \beta_3 ID + \beta_4 TEL + \beta_5 Txch + e_i$$

- **الاستثمار الأجنبي المباشر *IDE***: إن ارتفاع الطاقة الإنتاجية للبلد الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعني أن البلد صار يتميز بجهاز إنتاجي مرن في قطاع إنتاجي أو أكثر، اعتماداً على طبيعة السلع المنتجة والطلب عليها في الداخل والخارج، وبالتالي زيادة قدرته على تصدير السلع والخدمات، وبذلك فإنه من الطبيعي أن يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع الصادرات كمتغير تابع.

¹ Alaya Marouane, Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier, *The law of growth and attraction: an endogenous model of absorptive capacities, FDI and income for MENA countries*, Groupement de Recherches Economiques et Sociales, Cahier n° 21, 2008, p7.

² Alaya Marouane, *investissement direct étranger et croissance économique : une estimation a partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée* :op-cit, pp12-13.

-Alaya Marouane, Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier, *The law of growth and attraction: an endogenous model of absorptive capacities, FDI and income for MENA countries*:op-cit, p7.

- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص ص 265-266.

- الناتج المحلي الإجمالي **PIB** : إن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد يؤدي إلى زيادة صادراته من السلع والخدمات بعد تلبية احتياجات السوق المحلية، بمعنى أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة في الصادرات، أي هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل والصادرات كمتغير تابع .

- الاستثمار المحلي **ID** : يعد الاستثمار المحلي عنصراً مهماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وزيادته تعطي حوافز قوية لزيادة مستوى الصادرات بعد إشباع حاجة الطلب المحلي، ومعنى ذلك أن الاستثمار المحلي كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الصادرات كمتغير تابع.

- عدد مشترك الهاتف الثابت لكل **100 شخص TEL** : إن تزايد هذا المؤشر يؤكد على درجة التطور الذي تشهده البنية التحتية ومما يؤدي إلى يحفز الصادرات، وبالتالي فإن عدد مشترك الهاتف الثابت لكل **100 شخص** كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الصادرات كمتغير تابع.

- **Txchange** : وهو يمثل سعر الصرف الرسمي الذي تحدده السلطات الوطنية أو لسعر محدد في سوق الصرف المقررة طبقاً للقانون . يتم احتساب ذلك كمتوسط سنوي استناداً إلى المعدلات الشهرية وحدات العملة المحلية نسبة إلى الدولار الأمريكي. و هناك علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير مستقل والصادرات كمتغير تابع .

وإجمالاً يمكن تلخيص طبيعة العلاقة الكامنة بين المتغيرات المستقلة والتابعة في كل نموذج من النماذج السابقة كمايلي :

الجدول رقم (4-2): العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة في النماذج القياسية المستخدمة

$X \backslash Y$	Gy	$\frac{PIB}{L}$	ID	X
IDE	+		+/-	+
ID	+			+
X	+		+	
M_2	+			
Kh	+			
K/L		+		
IDE/L		+		
M/L		+		
PIB			+	+
PS			+	
$Intérêt$			-	
Cr			+	
TEL				+
$Txchange$				+

Source: Alaya Marouane, *investissement direct étranger et croissance économique : une estimation a partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée* :op-cit,p13.

-Alaya Marouane, Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier, *The law of growth and attraction: an endogenous model of absorptive capacities, FDI and income for MENA countries*:op-cit, p8.

- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص ص 260-266.

2- مصادر تجميع البيانات

تم استخدام في الدراسة بيانات سنوية، وذلك بالاعتماد على مصادر متعددة كتقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير بنك الجزائر، تقارير مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية، بيانات وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذا المنظمة العالمية للتجارة وعموما يمكن إبراز مصادر تجميع البيانات من خلال الجدول رقم (4-3) كالاتي :

الجدول رقم (4-3): مصادر تجميع بيانات النماذج القياسية

المتغير	مصادر تجميع البيانات
الاستثمار الأجنبي المباشر IDE	منظمة الأونكتاد: http://unctad.org/en/Pages/AboutUs.aspx الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : www.andi.dz/
الاستثمار المحلي ID	البنك الدولي: http://data.worldbank.org
الصادرات X	المنظمة العالمية للتجارة: www.wto.org/
الواردات M	المنظمة العالمية للتجارة: www.wto.org/
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي gy	البنك الدولي: http://data.worldbank.org صندوق النقد الدولي: www.imf.org/external/arabic/
عرض النقد الموسع M_2	بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
الناتج المحلي الإجمالي PIB	البنك الدولي: http://data.worldbank.org
إجمالي تكوين رأس المال K	البنك الدولي: http://data.worldbank.org
حجم العمال L	الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري: www.ons.dz/ البنك الدولي: http://data.worldbank.org
ميزانية الإنفاق على التعليم Kh	البنك الدولي: http://data.worldbank.org
الادخار المحلي Ps	بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
سعر الفائدة الحقيقي $Intérêt$	بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص Cr	بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
عدد مشترك الهاتف الثابت لكل 100 شخص TEL	البنك الدولي: http://data.worldbank.org
سعر الصرف $Txchange$	بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz

المصدر: تم إعداد الجدول على أساس المصادر المستخدمة في تجميع بيانات الدراسة.

المطلب الثالث: الخصائص الإحصائية لمتغيرات النماذج القياسية

قبل التطرق إلى تحليل نتائج تقدير النماذج السابقة ارتأينا التعرف على الخصائص الإحصائية، وكذا مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النماذج، وذلك بهدف إعطاء فكرة أولية عن طبيعة العلاقة الكامنة بين المتغيرات.

1- الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط لمتغيرات النموذج الأول

لقد تضمن النموذج الأول ستة متغيرات وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، الصادرات، الاستثمار المحلي، عرض النقد الموسع M2، ورأس المال البشري. والجدول رقم (4-4) يوضح الإحصائيات الوصفية للمتغيرات ككل:

الجدول رقم (4-4): الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج الأول

الوحدة: الدولار الأمريكي

KH	gy	M2	ID	X	IDE	البيان
4.14E+09	2736.221	5.08E+10	2.68E+10	3.47E+10	9.99E+08	المتوسط
2.77E+09	1915.043	3.63E+10	1.46E+10	2.14E+10	7.58E+08	الوسيط
9.52E+09	5360.701	1.25E+11	8.86E+10	8.20E+10	2.75E+09	القيمة الأكبر
1.95E+09	1424.642	1.55E+10	1.08E+10	9.59E+09	334914.6	القيمة الأصغر
						الانحراف المعياري
2.57E+09	1398.850	3.63E+10	2.20E+10	2.56E+10	9.19E+08	التواء
0.937865	0.810718	0.800569	1.375340	0.633507	0.614603	التفطح
2.385613	2.122898	2.192026	3.806887	1.805431	2.054037	Jarque-Bera
3.895835	3.398364	3.216463	8.217309	3.032322	2.405791	الاحتمال
0.142571	0.182833	0.200241	0.016430	0.219553	0.300323	المجموع
9.95E+10	65669.31	1.22E+12	6.42E+11	8.32E+11	2.40E+10	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

يبين الجدول رقم (4-4) بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الأول. ويلاحظ أن الانحراف المعياري كبير في جل المتغيرات المدروسة، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تشتت قيم الظاهرة، لاسيما بالنسبة لمتغير عرض النقد الموسع M2، وبتفحص إحصائية Jarque-Bera والاحتمالات المقابلة لها يمكن القول أن قيم الاستثمار المحلي لا تتبع قانون التوزيع الطبيعي لأن احتمالها يعادل

0.016 تقريبا وهو أقل من 5 % وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن توزيع القيم لا يخضع للتوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فهي تتبع التوزيع الطبيعي. أما فيما يخص معاملات الارتباط فالجدول رقم (4-5) يبين نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات النموذج الأول.

الجدول رقم (4-5): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول

<i>Correlation</i>	<i>KH</i>	<i>X</i>	<i>IDE</i>	<i>GY</i>	<i>ID</i>	<i>M2</i>
<i>KH</i>	1.000					
<i>X</i>	0.954	1.000				
<i>IDE</i>	0.833	0.885	1.000			
<i>GY</i>	0.994	0.968	0.842	1.000		
<i>ID</i>	0.967	0.862	0.769	0.948	1.000	
<i>M2</i>	0.966	0.953	0.882	0.974	0.901	1.000

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-5) نلاحظ أن هناك علاقة ايجابية (طردية) بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبقية متغيرات النموذج، لاسيما علاقته مع الصادرات من السلع والخدمات، كما يلاحظ أن أكبر معدل ارتباط بين النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) ورأس المال البشري مقاسا بحجم الإنفاق لدى وزارة التربية والتعليم وفي ذلك دلالة ضمنية إلى أهمية العنصر البشري في دفع النمو الاقتصادي، أما أدنى معامل ارتباط فكان بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. وإجمالاً يمكن القول أن هناك بعض العلاقات المهمة بين بقية المتغيرات فيما بينها ويرجع ذلك لارتباطها بالاقتصاد الجزائري وتأثرها بالحالة الاقتصادية العامة سواء كانت متردية أو حسنة.

2- الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط لمتغيرات النموذج الثاني

يلخص الجدول رقم (4-6) الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الثاني كما يلي:

الجدول رقم (4-6): الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج الثاني

الوحدة : دولار أمريكي

البيان	M/L	K/L	IDE/L	PIB/L
المتوسط	2527.366	2660.453	95.35524	9501.132
الوسيط	1720.798	1957.763	81.64139	7250.078
القيمة الأكبر	4947.276	6889.461	251.7763	16633.59
القيمة الأصغر	1269.449	1255.241	0.055523	5535.329
الانحراف المعياري	1361.272	1605.532	80.73432	4032.460
الالتواء	0.814021	1.155594	0.546458	0.672470
التفطح	1.989893	3.162153	2.092138	1.906622
Jarque-Bera	3.670838	5.367887	2.018681	3.004341
الاحتمال	0.159547	0.068293	0.364459	0.222646
المجموع	60656.77	63850.88	2288.526	228027.2

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-6) يتضح وجود تفاوت كبير في قيم حل المتغيرات المعتمدة في النموذج الثاني ويعكس هذه الوضعية ارتفاع قيمة الانحراف المعياري لاسيما بالنسبة إلى نسبة IDE/L، كما أن كل الاحتمالات المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أكبر من 5% وعلية يجب قبول فرضية عدم القائل بأن توزيع القيم يخضع للتوزيع الطبيعي، وهو ما يمكن التحقق منه بقراءة معامل الالتواء والتفطح.

أما فيما يخص معاملات الارتباط فالجدول رقم (4-7) يبين نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات النموذج الثاني؛ حيث توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين كل المتغيرات، و أكبرها بين نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى حجم العمال و نسبة الواردات إلى حجم العمال، وتعتبر هذه العلاقة ترجمة منطقية للتزايد الذي تشهده الواردات، والتحسن المستمر في مداخل الجزائر.

الجدول رقم (4-7): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني

Correlation	PIB/L	IDE/L	K/L	M
PIB/L	1.000000			
IDE/L	0.752327	1.000000		
K/L	0.941406	0.668636	1.000000	
M/L	0.973817	0.772417	0.971820	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

3- الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط لمتغيرات النموذج الثالث

يلخص الجدول رقم (4-8) الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الثالث مع إهمال عرض الخصائص الإحصائية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، نظرا للتطرق لها في النموذج الأول.

الجدول رقم (4-8): الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج الثالث

الوحدة: دولار أمريكي

PIB	PS	INTER	CR	البيان
9.33E+10	4.32E+10	0.029791	1.30E+10	المتوسط
5.94E+10	2.38E+10	-0.001429	8.61E+09	الوسيط
2.10E+11	1.19E+11	0.411186	3.48E+10	القيمة الأكبر
4.18E+10	1.13E+10	-0.117161	1.88E+09	القيمة الأصغر
5.82E+10	3.45E+10	0.122317	1.11E+10	الانحراف المعياري
0.895400	0.790687	1.381743	0.553567	الالتواء
2.297629	2.176072	5.011278	1.816019	التفلطح
3.700286	3.179600	11.68210	2.627556	<i>Jarque-Bera</i>
0.157215	0.203966	0.002906	0.268803	الاحتمال
2.24E+12	1.04E+12	0.714978	3.13E+11	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

يبين الجدول رقم (4-8) بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الثالث. ويلاحظ أن هناك تشتت كبير يترجم بارتفاع قيم الانحراف المعياري في جل المتغيرات، حيث أنها بالنسبة إلى

الفصل الرابع: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

متغير سعر الفائدة الحقيقي قد تعدى المتوسط الحسابي وذلك يرجع في الأساس إلى فترة الإصلاحات الاقتصادية وما شاهده من ارتفاعات قياسية لمعدلات التضخم، فأغلب معدلات الفائدة الحقيقية المحققة تتميز بالسلبية، ويتفحص إحصائية Jarque-Bera والاحتمالات المقابلة لها يمكن القول أن قيم معدلات الفائدة الحقيقية لا تتبع قانون التوزيع الطبيعي لأن احتمالها يعادل 0.0029 تقريباً وهي أقل من 5% وعلية يجب رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن توزيع القيم لا يخضع للتوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لباقي المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المقدم للقطاع الخاص، والادخار المحلي) فهي تتبع التوزيع الطبيعي.

أما فيما يخص معاملات الارتباط فالجدول رقم (4-9) يبين نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات النموذج الثالث.

الجدول رقم (4-9): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثالث

Correlation	ID	IDE	PIB	PS	X	INTER	CR
ID	1.000						
IDE	0.769	1.000					
PIB	0.960	0.846	1.000				
PS	0.936	0.851	0.986	1.000			
X	0.862	0.885	0.964	0.978	1.000		
INTER	-0.1085	-0.166	-0.193	-0.215	-0.270	1.000	
CR	0.778	0.5905	0.783	0.745	0.715	0.231	1.000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-9) نلاحظ أن هناك علاقة سلبية (عكسية) بين سعر الفائدة الحقيقي و متغيرات النموذج (الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الادخار المحلي، الصادرات) لاسيما علاقتها مع الصادرات والسمة البارزة لهذه العلاقات تتمثل في ضعفها، كما يلاحظ أن أكبر معدل ارتباط قد حقق بين الناتج المحلي الإجمالي و الادخار المحلي وفي ذلك دلالة ضمنية إلى طبيعة العلاقة الايجابية بين المتغيرين، أما أدنى معامل ارتباط موجب فكان بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان الموجه إلى القطاع الخاص.

4- الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط لمتغيرات النموذج الرابع

يلخص الجدول رقم (4-10) الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الرابع التي لم يتم عرضها من قبل كمايلي:

الجدول رقم (4-10): الخصائص الإحصائية لسعر الصرف و عدد مشتركى الهاتف الثابت لكل 100 شخص

TEL	TAXCH	البيان
6.057881	59.63480	المتوسط
5.917055	70.67970	الوسيط
9.125467	79.68200	القيمة الأكبر
3.094547	8.958000	القيمة الأصغر
1.997872	21.86684	الانحراف المعياري
0.033582	-1.131748	الالتواء
1.548004	2.877118	التفطح
2.112803	5.138517	Jarque-Bera
0.347705	0.076592	الاحتمال
145.3891	1431.235	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الجدول رقم (4-10) يتضح وجود تشتت كبير في قيم الانحراف المعياري لمتغير سعر الصرف الرسمي وهو ما يعكسه التفاوت بين القيمة الكبرى و الصغرى، أما الانحراف المعياري بالنسبة لعدد مشتركى الهاتف الثابت لكل 100 شخص يعتبر مقبول، كما أن الاحتمالات المقابلة لإحصائية Jarque-Bera أكبر من 5 % وعلية يجب قبول فرضية العدم القائل بأن توزيع القيم يخضع للتوزيع الطبيعي.

أما فيما يخص معاملات الارتباط فالجدول رقم (4-11) يبين نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات النموذج الرابع؛ حيث توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين جل المتغيرات، و أكبرها بين نسبة الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات، وذلك كنتيجة للارتباط الوثيق بين مداخل الاقتصاد و نمو الصادرات التي تتشكل في معظمها من المحروقات.

الجدول رقم (4-11): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الرابع

Correlation	X	IDE	ID	PIB	TEL	TAXCH
X	1.000000					
IDE	0.885459	1.000000				
ID	0.862315	0.769566	1.000000			
PIB	0.964322	0.846144	0.960201	1.000000		
TEL	0.920585	0.857435	0.761349	0.863989	1.000000	
TAXCH	0.558087	0.629532	0.427728	0.501213	0.791008	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

المبحث الثالث :

تقدير وتحليل نتائج النماذج القياسية المستخدمة

من خلال هذا المبحث سيتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ثم تحليل النتائج من خلال دراسة النموذج وفقا للدراسة الاقتصادية والإحصائية، وأخيراً القياسية.

المطلب الأول: تقدير وتحليل نتائج النموذج الأول

1- تقدير النموذج الأول

لدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والعوامل الأخرى نستعين بالصيغة الرياضية (اللوغاريتمية الخطية)، حيث يتم تحويل قيم المشاهدات (المتغيرات الداخلة في النموذج) إلى قيم لوغاريتمية، وذلك من أجل تلافي المشاكل القياسية. وعليه يصبح الشكل العام للنموذج اللوغاريتمي كمايلي:

$$\text{Log}(gy) = B_0 + B_1 \log(\text{IDE}) + B_2 \log(X) + B_3 \log(\text{ID}) + B_4 \log(\text{Kh}) + B_5 \log(M_2) + UT$$

حيث:

$B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5$ تشير إلى المقدار الثابت، ومرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وصادرات السلع والخدمات والاستثمار المحلي ورأس المال البشري وعرض النقود الموسع على الترتيب.

فيما يخص تقدير النموذج (النموذج اللوغاريتمي)، فقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews₈)، ونتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (4-12).

الجدول رقم (4-12): نتائج تقدير النموذج الأول اللوغاريتمي لقياس أثر الاستثمار

الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: log(GY)

Method: Least Squares

Date: 10/26/14 Time: 00:57

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.913150	0.350294	-28.29954	0.0000
Log(IDE)	-0.031052	0.004531	-6.852754	0.0000
Log(X)	0.225869	0.036202	6.239129	0.0000
Log(ID)	0.159309	0.056495	2.819886	0.0113
Log(KH)	0.396746	0.101560	3.906500	0.0010
Log(M2)	0.016558	0.041343	0.400501	0.6935
R-squared	0.996676	Mean dependent var	7.800027	
Adjusted R-squared	0.995753	S.D. dependent var	0.476249	
S.E. of regression	0.031036	Akaike info criterion	-3.895004	
Sum squared resid	0.017338	Schwarz criterion	-3.600491	
Log likelihood	52.74005	Hannan-Quinn criter.	-3.816870	
F-statistic	1079.547	Durbin-Watson stat	1.473702	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

وفقا للجدول رقم (4-12)، يمكن كتابة معادلة النموذج الأول كمايلي :

$$\text{LOG}(GY) = -9.9131 - 0.0310 \text{LOG}(IDE) + 0.2258 \text{LOG}(X) + 0.1593 \text{LOG}(ID) + 0.3967 \text{LOG}(KH) + 0.0165 \text{LOG}(M_2)$$

2- الدراسة الاقتصادية

يتبين من خلال تفحص الجدول رقم (4-12) إن هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكنه بنسبة ضعيفة، حيث تبرز النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر تعادل (-0,031)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,031%)، أما بالنسبة للصادرات فزيادتها

بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,226%)، وكذلك هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,16%)، كما أن زيادة الإنفاق على التعليم (رأس المال البشري) بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,397%)، أما فيما يخص عرض النقود الموسع M2 فزيادته بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,0165%).

إجمالاً يمكن القول أن المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الاستثمار المحلي، رأس المال البشري، وعرض النقود الموسع) تتفق نتائج تأثيراتها مع التوقعات المسبقة للنظرية الاقتصادية.

3- الدراسة الإحصائية

من أجل القيام بالدراسة الإحصائية لنموذج الدراسة نستعين بمجموعة من الاختبارات تدعى باختبارات الرتبة الأول (*Tests de niveau I*)، حيث نركز على الاختبارات التالية:

3-1- معامل التحديد المتعدد R^2

ويبين لنا معامل التحديد (R^2) أن 99.66% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) يعود سببها إلى المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر، صادرات السلع والخدمات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الاستثمار المحلي الإجمالي، عرض النقود الموسع)، أما الباقي 0.44% فهي مفسرة بواسطة عوامل أخرى لم يتمكن هذا النموذج من حصرها.

3-2- اختبار إحصائية ستودينت (*T-Student*):

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستودينت للنموذج النمو الاقتصادي من خلال مقارنة القيم المحسوبة (t_{cal}) للمعلمات المقدرة (أنظر الجدول (4-12)) والقيمة الجدولية

$$t_{tab} = t_{(n-k-1)}^{\alpha/2} = t_{18}^{0.025} = 2.101$$

وذلك عند مستوى معنوية 5%.

-بالنسبة لـ B_1 : للمتغير التفسيري (الاستثمار الأجنبي المباشر) نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_1 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_1 هو (0.0000) أقل من (5%)، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0) أي أن B_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2013).

- أما المعامل B_2 للمتغير (صادرات السلع والخدمات)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_2 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_2 هو (0.0113)، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_2 معنوي، ومنه نستنتج أن متغير صادرات السلع والخدمات له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2013) عند مستوى معنوية (5%).

- المعامل B_3 للمتغير التفسيري (الاستثمار المحلي)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_3 أكبر من قيمة T الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_3 هو (0.0000) أقل من (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_3 معنوي، ومنه نستنتج أن الاستثمار المحلي له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2013) عند مستوى معنوية (5%).

- المعامل B_4 للمتغير التفسيري (رأس المال البشري)، نلاحظ أن قيمة t المحتسبة لـ B_4 أكبر من قيمة t الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، ولدينا من جهة أخرى أدنى مستوى معنوية لـ B_4 هو (0.0010) أقل من (0.05)، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0)، أي أن B_4 معنوي، ومنه نستنتج أن رأس المال البشري له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2013) عند مستوى معنوية (5%).

- المعامل B_5 للمتغير التفسيري (عرض النقود الموسع)، نلاحظ أن قيمة t المحتسبة لـ B_5 أقل من قيمة t الجدولية أي $|t_{cal}| < t_{tab}$ ، ولدينا من جهة أخرى أدنى مستوى معنوية لـ B_5 هو (0.6935) أكبر من (0.05)، وعليه نرفض الفرض البديل (H_1) ونقبل فرض العدم (H_0)، أي أن B_5 ليس معنوي، ومنه نستنتج أن المتغير التفسيري عرض النقود الموسع ليس له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2013) عند مستوى معنوية (5%).

إجمالاً يمكن القول أن حسب اختبار إحصائية ستودينت، تبين أن المعاملات ($B_1.B_2.B_3.B_4$) تختلف عن الصفر، أما المعامل B_5 فهي تساوي الصفر، كما يستنتج من ذلك أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) و صادرات السلع والخدمات (X) و الاستثمار المحلي (ID) و رأس المال البشري (Kh) هي متغيرات لها معنوية إحصائية وبمستوى ثقة 95% في تفسير النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1990-2013)، أما متغير عرض النقود الموسع (M_2) ليس له معنوية إحصائية أي عدم وجود علاقة تأثير بين هذا الأخير والمتغير التابع.

3-3- اختبار إحصائية فيشر (T-Fisher):

من خلال مقارنة القيمة المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab}) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (5.18) تساوي 2,77، يمكن الحكم على مدى المعنوية الكلية للنموذج. وبقراءة الجدول رقم (4-12) نجد أن القيمة المحسوبة F_{cal} تساوي 1079.547 وهي أكبر من القيمة الجدولية $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه نرفض فرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) والقائل بوجود معلمة واحدة مقبولة إحصائياً على الأقل، أي هناك على الأقل متغير مفسر له تأثير على المتغير التابع، أي أن النموذج إجمالاً يعتبر معنوياً.

4- الدراسة القياسية:

وسيتم إجراء الاختبارات الآتية:

4-1- اختبار توصيف النموذج (**TEST DE RAMSEY**): من خلال الجدول رقم (4-13) يمكن معرفة مدى توصيف الصيغة اللوغاريتمية للنموذج وذلك باستخدام اختبار **TEST DE RAMSEY**.

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار **RAMSEY** لتوصيف النموذج الأول.

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: LOG(GY) LOG(IDE) LOG(ID) LOG(X) LOG(KH) LOG(M2) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.557132	17	0.1379
F-statistic	2.424661	(1, 17)	0.1379
Likelihood ratio	3.199923	1	0.0736

المصدر: مخرجات برمجية (EViewsg).

حيث نلاحظ من خلال نتائج هذا الاختبار أن مستوى معنوية (probability) اختبار فيشر أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك توصيف جيد للنموذج أي أن الشكل الدالي المستخدم مناسب للبيانات.

4-2- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء (اختبار **LM**): يتفق الكثير من الإحصائيين بأن استخدام إحصائية داربين واتسون للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء، لا يمكن من اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء لاسيما عند وقوع إحصائية داربين واتسن في منطقة عدم الحسم، كما أن هذا الاختبار لا يعطي نتائج دقيقة تتمتع بمصدقية إحصائية عالية للعينات الصغيرة، وبالتالي سيتم الاعتماد على اختبار

بريش قودفري (*Breusch-Godfrey*)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة ويمكن من اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ، حيث نقوم باختبار فرض العدم التالي:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$$

والذي ينص على غياب ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة p ضد الفرض المقابل الذي ينص عكس ذلك. وفقا لهذا الاختبار و باستعمال البرنامج الإحصائي (*Eviews8*) نحصل على انحدار مساعد كما هو موضح في الجدول رقم (4-14):

الجدول رقم (4-14): نتائج اختبار *Breusch-Godfrey* للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج الأول.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

<i>F</i> -statistic	1.121175	Prob. F(1,17)	0.3045
Obs*R-squared	1.484903	Prob. Chi-Square(1)	0.2230

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/29/14 Time: 20:40

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Presample missing value lagged residuals set to zero.

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
C	0.002274	0.349127	0.006513	0.9949
LOG(IDE)	0.000548	0.004546	0.120527	0.9055
LOG(X)	-0.003639	0.036244	-0.100399	0.9212
LOG(ID)	-0.007371	0.056734	-0.129919	0.8982
LOG(M2)	0.006032	0.041596	0.145018	0.8864
LOG(Kh)	0.004630	0.101315	0.045698	0.9641
RESID(-1)	0.258665	0.244287	1.058855	0.3045

<i>R</i> -squared	0.061871	<i>Mean dependent var</i>	2.96E-15
<i>Adjusted R</i> -squared	-0.269233	<i>S.D. dependent var</i>	0.027456
<i>S.E. of regression</i>	0.030932	<i>Akaike info criterion</i>	-3.875539
<i>Sum squared resid</i>	0.016266	<i>Schwarz criterion</i>	-3.531940
<i>Log likelihood</i>	53.50647	<i>Hannan-Quinn criter.</i>	-3.784382
<i>F</i> -statistic	0.186862	<i>Durbin-Watson stat</i>	1.838426
<i>Prob(F</i> -statistic)	0.976472		

المصدر: مخرجات برمجية (*EViews8*).

من خلال الجدول السابق نحسب إحصائية LM (Multiplificateur De Lagrange)

$$LM = N * R^2 = 24 * 0,061 = 1.464$$

بحيث: R^2 : معامل التحديد للانحدار المقدر؛ N : تمثل عدد المشاهدات للنموذج الأصلي المقدر.

نقارن إحصائية LM مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية ($k =$

1)؛ (k تمثل درجة الارتباط)، والتي من خلال جدول توزيع قيم كاي تربيع تساوي 3,84

و بما أنها أكبر من إحصائية LM فإننا نقبل بفرضية العدم و هذا يعني انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

3-4- اختبار ثبات تباين حد الخطأ: ومن بين الإختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم

ثبات التباين نجد اختبار " $Test de ARCH$ ". وفقاً لهذا الإختبار يجرى إنحدار ذاتي لمربعات البواقي

من الدرجة الأولى، حيث كانت نتائج التقدير وفقاً لهذا الاختبار، كما يوضحه الجدول رقم (4-4)

(15) الآتي:

الجدول رقم (4-15): نتائج اختبار ($ARCH$) للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.450261	Prob. F(1,21)	0.5095
Obs*R-squared	0.482791	Prob. Chi-Square(1)	0.4872

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/29/14 Time: 21:01

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000848	0.000319	2.661528	0.0146
RESID^2(-1)	-0.144501	0.215347	-0.671015	0.5095
R-squared	0.020991	Mean dependent var		0.000743
Adjusted R-squared	-0.025629	S.D. dependent var		0.001313
S.E. of regression	0.001330	Akaike info criterion		-10.32507
Sum squared resid	3.71E-05	Schwarz criterion		-10.22633
Log likelihood	120.7383	Hannan-Quinn criter.		-10.30024
F-statistic	0.450261	Durbin-Watson stat		1.909662
Prob(F-statistic)	0.509525			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews8).

إذا اعتبرنا أن اختبار $ARCH$ يعتمد بالدرجة الأولى على إحصائية مضاعف لاغرانج $(Multipliqueur de lagrange)$ ، فإن هذه الأخيرة تعطي بالعلاقة التالية:

$$LM = n \times R^2 \rightarrow \chi^2(K)$$

حيث ومن خلال الجدول رقم (4-15) لدينا:

$n=23$: عدد المشاهدات المستعملة.

$R^2=0.020$: معامل التحديد المتعدد غير المعدل للانحدار المساعد.

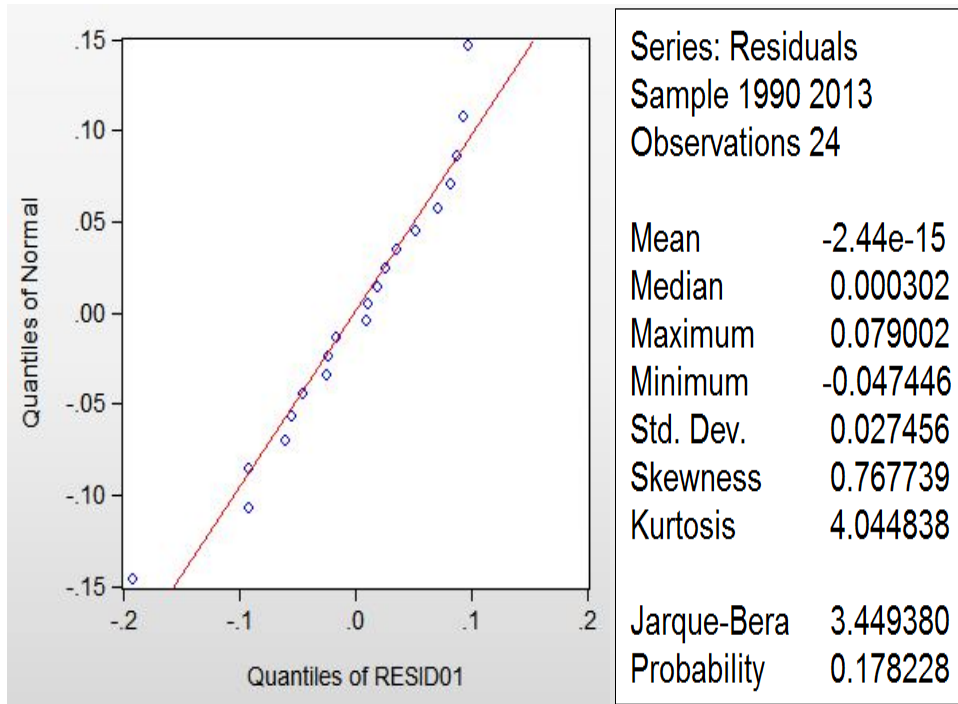
$K=1$: درجة الحرية.

ومنه تكون لدينا: $LM = 23 \times 0.021 = 0.48$

ومنه يكون القرار على أساس أن الإحصائية المحسوبة لإختبار $(LM = 0.48)$ أقل من الإحصائية الجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية $k=1$ عند مستوى معنوية 5% تساوي 3.84 أي: $LM = 0.48 < \chi_1^2 = 3.84$ ومنه نقبل فرض العدم، أي أن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

4-4- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر *Test de Normalité*:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار "جاك بير"، *Jarque Bera* الذي يعتمد على معاملي *Skewness* التناظر و *Kurtosis* التفلطح. الشكل رقم (4-5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول المقدر.



المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (Seuil de signification) أكبر من 0,05، وهذا ما يؤكد مخطط QQ-normale-Plot حيث نلاحظ أن اغلب المشاهدات موجودة بمحاذاة المستقيم مما يعني أن توزيع سلسلة البواقي قريب جداً من التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني : تقدير وتحليل نتائج النموذج الثاني

1-تقدير معلمات النموذج الثاني

يحاول النموذج الثاني كما سبق الإشارة إلى ذلك قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال استخدام دالة كوب دو كلاس.، وتحويل الصيغة الخطية إلى لوغارتمية نحصل على المعادلة الآتية:

$$\log\left(\frac{PIB}{L}\right) = \log A + \alpha_1 \log\left(\frac{K}{L}\right) + \alpha_2 \log\left(\frac{IDE}{L}\right) + \alpha_3 \log\left(\frac{M}{L}\right) + et$$

ولتقدير معلمات النموذج سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، حيث كانت نتائج تقدير النموذج الثاني بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews8) كما يلي:

الجدول رقم (4-16) : نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

النموذج الثاني

Dependent Variable: Log(PIB/L)
Method: Least Squares
Date: 10/22/14 Time: 01:20
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.907633	0.319837	9.090979	0.0000
Log(K/L)	-0.087791	0.213848	-0.410532	0.6858
Log(IDE/L)	-0.005397	0.011422	-0.472534	0.6417
Log(M/L)	0.891219	0.234902	3.794001	0.0011
R-squared	0.956751	Mean dependent var		9.078083
Adjusted R-squared	0.950264	S.D. dependent var		0.404423
S.E. of regression	0.090193	Akaike info criterion		-1.822722
Sum squared resid	0.162695	Schwarz criterion		-1.626379
Log likelihood	25.87266	Hannan-Quinn criter.		-1.770632
F-statistic	147.4802	Durbin-Watson stat		1.333556
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews8).

ومن خلال الجدول السابق، يمكننا كتابة المعادلة المقدرة لدالة النمو الاقتصادي:

$$\log\left(\frac{PIB}{L}\right) = 2.90 - 0.087 \log\left(\frac{K}{L}\right) - 0.0054 \log\left(\frac{IDE}{L}\right) + 0.089 \log\left(\frac{M}{L}\right) + et$$

2- الدراسة الاقتصادية:

من خلال قراءة الجدول رقم (4-16) تحديدا قيمة المعاملات المقدرة، يتضح أن هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تبرز النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لحجم العمل تعادل (-0,0054)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,0054%)، وهذا الأثر على رغم من صغره إلا أنه يعتبر غير معنوي، كذلك هناك علاقة عكسية بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (1%) تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,087%) لكنه يعتبر أيضا غير معنوي، أما فيما يخص أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي فقد حققت نتائج ايجابية؛ حيث تبلغ مرونته (0,891) وتعتبر هذه المساهمة كبيرة، إذ يرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات كنسبة من الناتج المحلي، فضلا على اعتماد الإنتاج المحلي على الخارج لتوفير جزء كبير من مستلزمات العملية الإنتاجية الضرورية.

3- الدراسة الإحصائية :

من أجل القيام بالدراسة الإحصائية لنموذج نستخدم الاختبارات الآتية:

3-1- معامل التحديد المتعدد R^2

بناء على نتائج التقدير المتحصل عليها في الجدول رقم (4-16)، يلاحظ أن القيمة المحصل عليها لمعامل التحديد المتعدد تعادل ($R^2 = 0.9567$)، وتدل هذه القيمة على أن 95,67% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي نسبة لحجم القوى العاملة هي تعود إلى المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لحجم العمل، الاستثمار المحلي نسبة لحجم العمل، الواردات نسبة لحجم العمل)، أما الباقي 0.33% فهي مفسرة بواسطة عوامل أخرى لا يحتويها النموذج.

3-2- اختبار إحصائية ستودينت (T-Student):

ويمكن توضيح مدى معنوية المعلمات المقدرة باستخدام اختبار ستودينت، والذي يعتمد على مقارنة القيم المحسوبة (t_{cal}) في الجدول للمعلمات المقدرة (4-16) والقيمة الجدولية

$$t_{tab} = t_{(n-k-1)}^{\alpha/2} = t_{20}^{0.025} = 2.086$$

وذلك عند مستوى معنوية 5%.

- المعامل B_1 للمتغير التفسيري (الاستثمار المحلي نسبة لحجم العمل)، نلاحظ أن قيمة t المحسوبة لـ B_1 أقل من قيمة t الجدولية أي $|t_{cal}| < t_{tab}$ ، وعليه نرفض الفرض البديل (H_1) ونقبل فرض العدم (H_0)، أي أن B_1 ليس معنوي، ومنه نستنتج أن المتغير التفسيري الاستثمار المحلي ليس له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية (5%).

- المعامل B_2 للمتغير التفسيري (الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لحجم العمل)، نلاحظ أن قيمة t المحسوبة لـ B_2 أقل من قيمة t الجدولية أي $|t_{cal}| < t_{tab}$ ، وعليه نرفض الفرض البديل (H_1) ونقبل فرض العدم (H_0)، أي أن B_2 ليس معنوي، ومنه نستنتج أن المتغير التفسيري الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية (5%).

- بالنسبة لـ B_3 للمتغير التفسيري (الواردات نسبة لحجم العمل) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ B_3 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0) أي أن B_3 معنوي، ومنه يمكن القول أن الواردات نسبة لحجم العمل له معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية (5%).

- بالنسبة لـ B_0 القاطع الثابت أو ما يعرف بالتغير التقني في معادلة دالة الإنتاج كوب دو كلاس فقد لوحظ معنوية هذه المعلمة عند مستوى معنوية (5%).

3-3- اختبار إحصائية فيشر (T-Fisher):

من خلال مقارنة القيمة المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab}) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (3.20) تساوي 3,10، يمكن الحكم على مدى المعنوية الكلية للنموذج. وبقراءة الجدول رقم (4-16) نجد أن القيمة المحسوبة F_{cal} تساوي 147,48 وهي أكبر من القيمة الجدولية $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه نرفض فرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) والقائل بوجود معلمة واحدة مقبولة إحصائياً على الأقل، أي أن النموذج إجمالاً يعتبر معنوياً.

4- الدراسة القياسية :

سيتم إجراء الاختبارات القياسية التالية:

4-1- اختبار توصيف النموذج (*TEST DE RAMSEY*):

من خلال الجدول رقم (4-17) يمكن معرفة مدى توصيف الصيغة الرياضية للنموذج الثاني وذلك باستخدام اختبار *RAMSEY*.

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبار *RAMSEY* لتوصيف النموذج الثاني.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LOG(PIB/L) LOG(C) LOG(K/L)
LOG(IDE/L) LOG(M/L)
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.949691	19	0.3542
F-statistic	0.901912	(1, 19)	0.3542
Likelihood ratio	1.113044	1	0.2914

المصدر: مخرجات برمجية (*EViews8*).

حيث نلاحظ من خلال نتائج هذا الاختبار أن مستوى معنوية (*probability*) اختبار فيشر أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك توصيف جيد للنموذج أي أن الشكل الدالي المستخدم مناسب للبيانات المستخدمة في صياغة النموذج.

4-2- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء (*اختبار LM*): ولإجراء هذا الاختبار سيتم استخدام اختبار بريش قودفري (*Breusch-Godfrey*)، حيث سنعمل على اختبار فرض العدم التي تنص على غياب ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة 1 ضد الفرض المقابل الذي ينص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. و باستعمال البرنامج الإحصائي (*Eviews8*) نحصل على النتائج الآتية:

الجدول رقم (4-18): نتائج اختبار *Breusch-Godfrey* للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج الثاني.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

<i>F</i> -statistic	2.394840	Prob. <i>F</i> (1,19)	0.1382
Obs*R-squared	2.686450	Prob. Chi-Square(1)	0.1012

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/30/14 Time: 01:21

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.045552	0.310633	0.146642	0.8850
Log (K/L)	0.025800	0.207430	0.124378	0.9023
Log(IDE/L)	-8.07E-05	0.011044	-0.007310	0.9942
Log(M /L)	-0.031741	0.228040	-0.139192	0.8908
RESID(-1)	0.337333	0.217982	1.547527	0.1382
<i>R</i> -squared	0.111935	Mean dependent var		-5.93E-16
Adjusted <i>R</i> -squared	-0.075026	S.D. dependent var		0.084105
S.E. of regression	0.087203	Akaike info criterion		-1.858099
Sum squared resid	0.144484	Schwarz criterion		-1.612671
Log likelihood	27.29719	Hannan-Quinn criter.		-1.792987
<i>F</i> -statistic	0.598710	Durbin-Watson stat		1.692699
Prob(<i>F</i> -statistic)	0.668042			

المصدر: مخرجات برمجية (*EViews*₈).

من خلال الجدول السابق يمكن حساب إحصائية (*Multiplicateur De Lagrange*)

$$LM = N * R^2 = 24 * 0,112 = 2.68 \text{ كمايلي:}$$

مقارنة إحصائية *LM* مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية (*k*)

($= 1$)؛ (*k*) تمثل درجة الارتباط، وبالتالي تكون قيمة توزيع كاي تربيع 3,84 و بما أنها أكبر من إحصائية *LM* فإننا نقبل فرضية العدم أي انعدام وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

3-4- اختبار ثبات تباين حد الخطأ: ومن بين الإختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم

ثبات التباين نجد اختبار "*Test de ARCH*". وفقاً لهذا الإختبار يجرى إنحدار ذاتي لمربعات البواقي

من الدرجة الأولى، حيث كانت نتائج التقدير وفقاً لهذا الاختبار، كما يوضحه الجدول رقم (4-19) الآتي:

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار (ARCH) للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.008822	Prob. F(1,21)	0.9261
Obs*R-squared	0.009658	Prob. Chi-Square(1)	0.9217

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/30/14 Time: 01:22

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.007208	0.003035	2.374908	0.0272
RESID^2(-1)	-0.020493	0.218184	-0.093925	0.9261
R-squared	0.000420	Mean dependent var		0.007063
Adjusted R-squared	-0.047179	S.D. dependent var		0.012253
S.E. of regression	0.012539	Akaike info criterion		-5.837000
Sum squared resid	0.003302	Schwarz criterion		-5.738261
Log likelihood	69.12550	Hannan-Quinn criter.		-5.812167
F-statistic	0.008822	Durbin-Watson stat		2.004129
Prob(F-statistic)	0.926059			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

وقصد إجراء اختبار ARCH يجب حساب إحصائية مضاعف لاغرانج (Multiplificateur de lagrange)، $LM = n \times R^2 \rightarrow \chi^2(K)$ ، حيث ومن خلال الجدول

$$LM = 23 \times 0.00042 = 0.0096 \quad \text{رقم (4-19)}$$

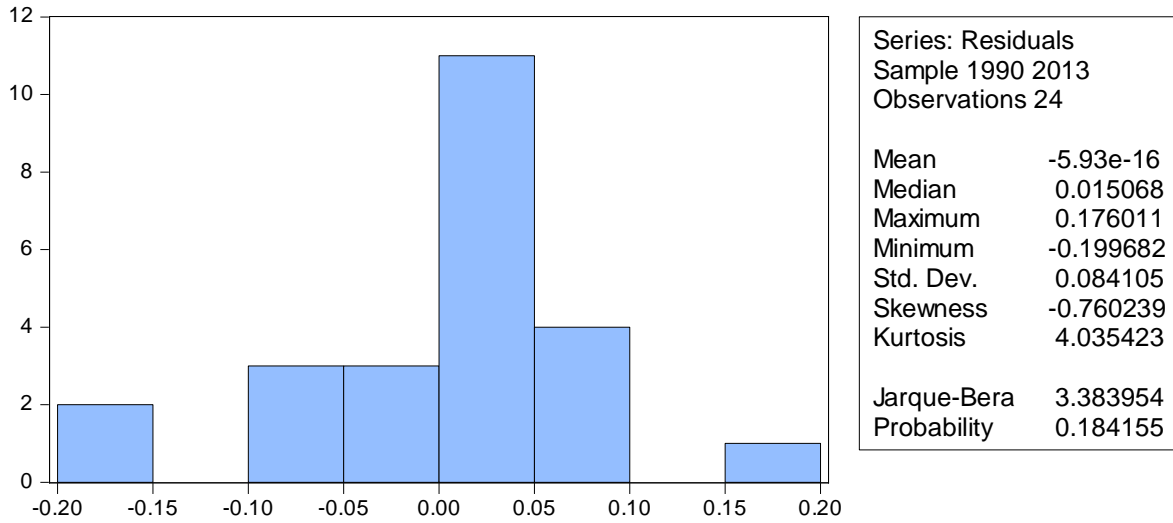
وبما أن الإحصائية المحسوبة أقل من الإحصائية المحدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية $k=1$ عند مستوى معنوية 5% والبالغة 3.84 نقبل فرض العدم القائلة بأن التباين الشرطي للأخطاء متجانس، وهذا ما يؤكد تحقق فرضية ثبات تباين حد الخطأ.

4-4- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر *Test de Normalité*:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار "جاك بير"،

"Jarque Bera

الشكل رقم (4-6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني المقدر.



المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

المطلب الثالث : تقدير وتحليل نتائج النموذج الثالث

1-تقدير معلمات النموذج الثالث

من خلال هذا النموذج سنحاول معرفة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي أن كانت تكاملية أم احلالية، ويتألف هذا النموذج من ستة متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي ID ، كما هو مبين في المعادلة الآتية:

$$ID = \beta_0 + \beta_1 IDE + \beta_2 PIB + \beta_3 X + \beta_4 PS + \beta_5 Interet + \beta_6 Cr + e_t$$

الجدول رقم (4-20): نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

Dependent Variable: ID

Method: Least Squares

Date: 10/10/14 Time: 02:14

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.22E+09	1.40E+09	-3.722848	0.0017
IDE	3.638258	1.105627	3.290675	0.0043
PIB	0.481446	0.052472	9.175239	0.0000
X	-1.207982	0.100409	-12.03058	0.0000
PS	0.561719	0.101725	5.521919	0.0000
INTER	-6.86E+09	5.16E+09	-1.329513	0.2012
CR	0.093910	0.087740	1.070316	0.2994
R-squared	0.993500	Mean dependent var		2.68E+10
Adjusted R-squared	0.991206	S.D. dependent var		2.20E+10
S.E. of regression	2.06E+09	Akaike info criterion		45.96796
Sum squared resid	7.21E+19	Schwarz criterion		46.31156
Log likelihood	-544.6155	Hannan-Quinn criter.		46.05912
F-statistic	433.0666	Durbin-Watson stat		1.662132
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

ومن خلال الجدول السابق، يمكننا كتابة المعادلة المقدرة لدالة الاستثمار المحلي:

$$ID = (-5.22E + 09) + 3.64IDE + 0.48PIB - 1.21X + 0.56PS - (6.68E + 09)Interet + 0.094Cr + e_t$$

2- الدراسة الاقتصادية:

يتبين من خلال قراءة الجدول رقم (4-20) إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (3,64%)، وعلى يمكن القول أن العلاقة بين المتغيرين تكاملية لكنها لم تكن بالقدر الكافي لتحويل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر إلى إيجابي، أما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي PIB: تدل الإشارة الموجبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي عن وجود علاقة طردية مع الاستثمار المحلي، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (0,48%)، وكذلك هناك علاقة طردية بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، حيث أن زيادة الادخار المحلي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (0,56%)، كما أن زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة (1%) تؤدي إلى

زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (0,094%)، أما فيما يخص سعر الفائدة فالمعلمة المقدرة تبين العلاقة العكسية بين متغير سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار المحلي. إجمالاً يمكن القول أن المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الادخار المحلي، سعر الفائدة الحقيقي، الائتمان المقدم للقطاع الخاص) تتفق نتائج تأثيراتها مع التوقعات المسبقة للنظرية الاقتصادية، أما فيما يخص الصادرات فقد حقق معامل سالب (-1.21) مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه والاستثمار المحلي، حيث أن زيادة الصادرات بنسبة (1%) تؤدي إلى تخفيض الاستثمار المحلي بنسبة (1,21%)، ولا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية وقد يرجع ذلك لتركز هيكل الصادرات على المحروقات، مما يؤكد ضعف مساهمة القطاع الخاص العامل خارج قطاع المحروقات من أي زيادة تذكر.

3- الدراسة الإحصائية :

كما هو معلوم سيتم الاعتماد على الاختبارات الآتية:

3-1- معامل التحديد المتعدد R^2

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (4-20)، يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المتعدد تبلغ ($R^2 = 0.9935$)، وتدلل هذه القيمة على أن 99.35% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الاستثمار المحلي تعود إلى المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الادخار المحلي، سعر الفائدة الحقيقي، الائتمان المقدم للقطاع الخاص)، أما الباقي 0.65% فهي مفسرة بواسطة عوامل أخرى لم يتمكن النموذج المدروس من حصرها.

3-2- اختبار إحصائية ستودينت (T -Student):

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودينت للنموذج الثالث من خلال مقارنة القيم المحسوبة (t_{cal}) في الجدول للمعلمات المقدرة (أنظر الجدول رقم (4-20)) والقيمة الجدولية $t_{tab} = t_{\frac{\alpha}{2}(n-k-1)} = t_{17}^{0.025} = 2.110$ وذلك عند مستوى معنوية 5%.

-بالنسبة لـ B_1 للمتغير التفسيري (الاستثمار الأجنبي المباشر) نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_1 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0) أي أن B_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية في تفسير الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية (5%) وهذا ما يؤكد على درجة التكامل بين المتغيرين.

-أما المعامل B_2 للمتغير (الناتج المحلي الإجمالي)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_2 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن

B_2 معنوي، ومنه نستنتج أن متغير الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية في تفسير الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية (5%).

- المعامل B_3 للمتغير التفسيري (الصادرات)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ B_3 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0)، أي أن B_3 معنوي، ومنه نستنتج أن المتغير التفسيري الصادرات له معنوية إحصائية في تفسير الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية (5%).

- المعامل B_4 للمتغير التفسيري (الادخار المحلي)، نلاحظ أن قيمة t المحسوبة لـ B_4 أكبر من قيمة t الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0)، أي أن B_4 معنوي، ومنه نستنتج أن الادخار المحلي له معنوية إحصائية في تفسير الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية (5%).

- المعامل B_5 للمتغير التفسيري (سعر الفائدة الحقيقي)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ B_5 أقل من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| < t_{tab}$ ، وعليه نرفض الفرض البديل (H_1) ونقبل فرض العدم (H_0)، أي أن B_5 ليس معنوي، ومنه نستنتج أن المتغير التفسيري سعر الفائدة الحقيقي ليس له معنوية إحصائية في تفسير الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية (5%).

- المعامل B_6 للمتغير التفسيري (الائتمان المقدم للقطاع الخاص)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ B_6 أقل من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| < t_{tab}$ ، وعليه نرفض الفرض البديل (H_1) ونقبل فرض العدم (H_0)، أي أن B_6 ليس معنوي، ومنه نستنتج أن المتغير التفسيري الائتمان المقدم للقطاع الخاص ليس له معنوية إحصائية في تفسير الاستثمار المحلي عند مستوى معنوية (5%).

إجمالاً يمكن القول أن حسب اختبار إحصائية ستودينت، أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) و الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و الصادرات (X) و الادخار المحلي هي متغيرات لها معنوية إحصائية وبمستوى ثقة 95% في تفسير الاستثمار المحلي خلال الفترة (1990-2013)، أما كل من متغير الائتمان المقدم للقطاع الخاص وسعر الفائدة الحقيقي فهي ليس له معنوية إحصائية.

3-3- اختبار إحصائية فيشر (T-Fisher):

من خلال مقارنة القيمة المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab}) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6.17) تساوي 2,70 وبما أن F_{cal} تساوي 433,06 وهي أكبر من القيمة الجدولية $F_{cal} > F_{tab}$ نرفض فرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) القائل بوجود معلمة واحدة مقبولة إحصائياً على الأقل، أي أن النموذج إجمالاً يعتبر معنوياً.

4- الدراسة القياسية :

من خلال هذه النقطة سيتم إجراء الاختبارات القياسية التالية:

4-1- اختبار توصيف النموذج (*TEST DE RAMSEY*):

من خلال الجدول رقم (4-21) يمكن معرفة مدى توصيف الصيغة الرياضية للنموذج الرابع وذلك باستخدام اختبار *RAMSEY*.

الجدول رقم (4-21): نتائج اختبار *RAMSEY* لتوصيف النموذج الثالث.

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: ID C IDE PIB X PS INTER CR

Omitted Variables: Squares of fitted values

	<i>Value</i>	<i>df</i>	<i>Probability</i>
<i>t-statistic</i>	0.283477	16	0.7804
<i>F-statistic</i>	0.080359	(1, 16)	0.7804
<i>Likelihood ratio</i>	0.120238	1	0.7288

من خلال الجدول السابق تبين النتائج أن مستوى معنوية *seuil de signification* اختبار فيشر أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك توصيف جيد للنموذج أي أن الشكل الدالي المستخدم مناسب للبيانات المستخدمة في صياغة النموذج.

4-2- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء (اختبار *LM*): نظرا لعدم إمكانية إجراء اختبار ديربون

واتسون فإننا نعمل على استخدام اختبار بريش قودفري (*Breusch-Godfrey*)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة، حيث سنعمل على اختبار فرض العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة 7 ضد الفرض المقابل الذي ينص عكس ذلك. و باستعمال البرنامج الإحصائي (*Eviews8*) نحصل على الانحدار المساعد كما هو مبين في الجدول رقم (4-22):

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبار *Breusch-Godfrey* للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج الثالث.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

<i>F</i> -statistic	0.695450	Prob. <i>F</i> (1,16)	0.4166
Obs*R-squared	0.999721	Prob. Chi-Square(1)	0.3174

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/29/14 Time: 21:28

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
<i>C</i>	3.81E+08	1.49E+09	0.256029	0.8012
<i>IDE</i>	-0.540892	1.290501	-0.419133	0.6807
<i>PIB</i>	-0.027002	0.062064	-0.435063	0.6693
<i>X</i>	0.033367	0.108935	0.306304	0.7633
<i>PS</i>	0.031924	0.109555	0.291400	0.7745
<i>INTER</i>	3.91E+08	5.23E+09	0.074887	0.9412
<i>CR</i>	0.009780	0.089310	0.109502	0.9142
<i>RESID(-1)</i>	0.283556	0.340022	0.833936	0.4166
<i>R</i> -squared	0.041655	Mean dependent var	-3.28E-07	
Adjusted <i>R</i> -squared	-0.377621	<i>S.D.</i> dependent var	1.77E+09	
<i>S.E.</i> of regression	2.08E+09	Akaike info criterion	46.00875	
Sum squared resid	6.91E+19	Schwarz criterion	46.40143	
Log likelihood	-544.1050	Hannan-Quinn criter.	46.11293	
<i>F</i> -statistic	0.099350	Durbin-Watson stat	1.957991	
Prob(<i>F</i> -statistic)	0.997619			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews8).

من خلال الجدول السابق إحصائية *LM* (*Multiplicateur De Lagrange*) تساوي:

$$LM = N * R^2 = 24 * 0,041 = 0.984$$

بحيث: R^2 : معامل التحديد للانحدار المقدر؛ N : تمثل عدد المشاهدات للنموذج الأصلي المقدر.

نقارن إحصائية *LM* مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية ($k =$

1)؛ (k تمثل درجة الارتباط)، والتي من خلال جدول توزيع قيم كاي تربيع تساوي 3,84

و بما أنها أكبر من إحصائية LM فإننا نقبل بفرضية العدم أي انعدام وجود ارتباط ذاتي للخطأ من الدرجة الأولى ، وهذا ما يعني خلو النموذج المدروس من مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء.

3-4- اختبار ثبات تباين حد الخطأ: ومن بين الإختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد اختبار "*Test de ARCH*". وفقاً لهذا الإختبار يجرى إنحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، حيث كانت نتائج التقدير وفقاً لهذا الإختبار، كما يوضحه الجدول رقم (4-23) الآتي:

الجدول رقم (4-23): نتائج اختبار (*ARCH*) للنموذج الثالث

Heteroskedasticity Test: ARCH

<i>F-statistic</i>	0.593771	<i>Prob. F(1,21)</i>	0.4495
<i>Obs*R-squared</i>	0.632439	<i>Prob. Chi-Square(1)</i>	0.4265

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/29/15 Time: 22:10

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

<i>Variable</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>C</i>	3.53E+18	9.53E+17	3.708171	0.0013
<i>RESID^2(-1)</i>	-0.169267	0.219666	-0.770565	0.4495
<i>R-squared</i>	0.027497	<i>Mean dependent var</i>		3.00E+18
<i>Adjusted R-squared</i>	-0.018812	<i>S.D. dependent var</i>		3.13E+18
<i>S.E. of regression</i>	3.16E+18	<i>Akaike info criterion</i>		88.11595
<i>Sum squared resid</i>	2.10E+38	<i>Schwarz criterion</i>		88.21469
<i>Log likelihood</i>	-1011.333	<i>Hannan-Quinn criter.</i>		88.14078
<i>F-statistic</i>	0.593771	<i>Durbin-Watson stat</i>		1.872346
<i>Prob(F-statistic)</i>	0.449547			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

وقصد إجراء اختبار *ARCH* يجب حساب إحصائية مضاعف لاغرانج

(*Multiplicateur de lagrange*)، $LM = n \times R^2 \rightarrow \chi^2(K)$ ، حيث ومن خلال الجدول

$$LM = 23 \times 0.027 = 0.621 \quad \text{رقم (4-23):}$$

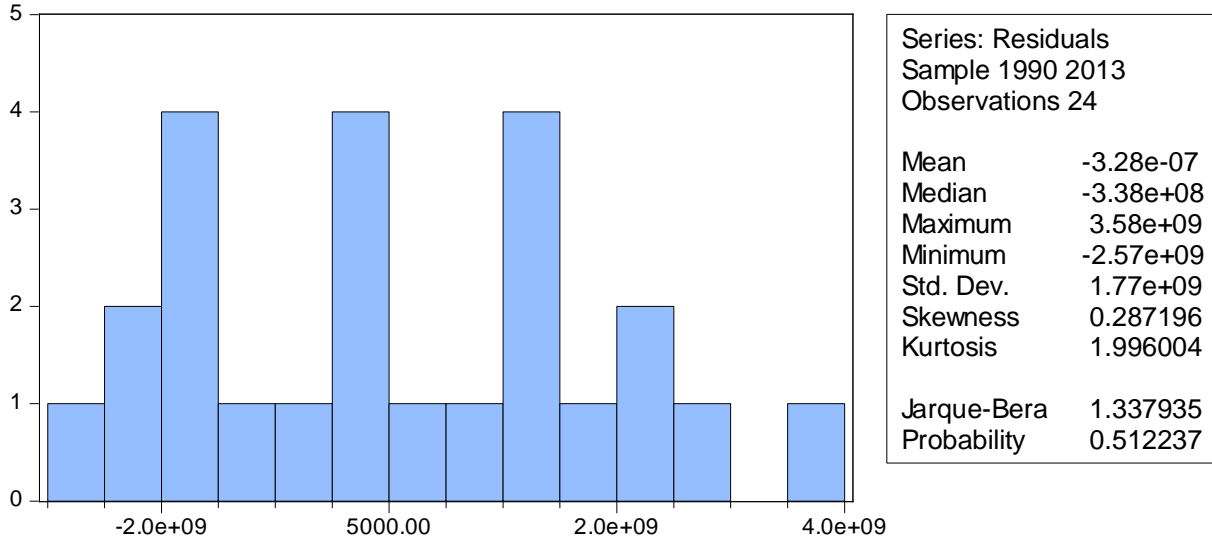
وبما أن الإحصائية المحسوبة لإختبار ($LM = 0.621$) أقل من الإحصائية الجدولة لتوزيع كاي

تربيع بدرجات حرية $k=1$ عند مستوى معنوية 5% والبالغة 3.84 أي:

ما يؤكد تحقق فرضية ثبات تباين حد الخطأ. $LM = 0.621 < \chi_1^2 = 3.84$ نقبل فرض عدم القائلة بأن التباين الشرطي للأخطاء متجانس، وهذا

4-4- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر *Test de Normalité*:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختبار "جاك بيرا، *Jarque Bera*" الذي يعتمد على معاملي *Skewness* التناظر و *Kurtosis* التفلطح. الشكل رقم (4-7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث المقدر.



المصدر: مخرجات برمجية (EViews8).

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن الاحتمال المقابل لاحصائية جاك بيرا (probability) أكبر من 0,05.

المطلب الرابع: تقدير وتحليل نتائج النموذج الرابع

1- تقدير معلمات النموذج الرابع

يحاول النموذج الرابع كما سبق الإشارة إلى ذلك معرفو درجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، حيث يتكون هذا النموذج من خمس متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الصادرات، كما هو موضح في المعادلة الآتية:

$$X = \beta_0 + \beta_1 IDE + \beta_2 PIB + \beta_3 ID + \beta_4 TEL + \beta_5 TAXch + e_t$$

ولتقدير النموذج فقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews8)، ونتائج تقدير النموذج الرابع يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (4-24).

الجدول رقم (4-24) : نتائج تقدير تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

Dependent Variable: X

Method: Least Squares

Date: 10/26/14 Time: 02:28

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.59E+10	2.52E+09	-6.294128	0.0000
IDE	3.001627	1.319896	2.274139	0.0354
PIB	0.542380	0.063165	8.586665	0.0000
ID	-0.673348	0.112972	-5.960285	0.0000
TEL	3.74E+09	1.18E+09	3.184596	0.0051
TAXCH	-1.29E+08	56388000	-2.295408	0.0339
R-squared	0.991357	Mean dependent var		3.47E+10
Adjusted R-squared	0.988956	S.D. dependent var		2.56E+10
S.E. of regression	2.69E+09	Akaike info criterion		46.47861
Sum squared resid	1.31E+20	Schwarz criterion		46.77313
Log likelihood	-551.7434	Hannan-Quinn criter.		46.55675
F-statistic	412.9296	Durbin-Watson stat		2.311690
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

ومن خلال الجدول السابق، يمكننا كتابة المعادلة المقدرة لدالة الصادرات:

$$X = (-1.59E + 10) + 3.001 IDE + 0.542 PIB - 0.673 ID + (3.74E + 09)TEL + (-1.29E + 08)Taxch + e_t$$

2- الدراسة الاقتصادية:

تقتصر الدراسة الاقتصادية للنموذج على مقارنة إشارة المعلمات مع التوقعات المسبقة، حيث يتضح من خلال الجدول رقم (4-24) إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة (3%)، وهذا يؤكد طبيعة العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي PIB: تدل الإشارة الموجبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي عن وجود علاقة طردية مع الصادرات، حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة (0,54%)، وكذلك هناك علاقة طردية بين تزايد عدد مشتركى الهاتف الثابت لكل 100 شخص والصادرات من السلع والخدمات، وإجمالاً يمكن القول أن المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، وعدد مشتركى الهاتف الثابت لكل 100 شخص) تتفق نتائج تأثيراتها ضمن معادلة النموذج الرابع مع التوقعات المسبقة للنظرية

الاقتصادية، أما فيما يخص الاستثمار المحلي فقد حقق معامل سالب ($B_3 = -0.67$) مما يدل على وجود علاقة عكسية بينه والصادرات، حيث أن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (1%) تؤدي إلى تخفيض الصادرات بنسبة (0,67%)، ولا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين المتغيرين، وعلى رغم من ذلك فإن الواقع العملي يؤكد على صحة هذه النتيجة إذ تعاني الجزائر من ضعف الصادرات خارج المحروقات فنسبتها لا تتجاوز 3% في أحسن الأحوال، وهذا يعني عجز باقي القطاعات الأخرى على توفير بدائل لتنويع الصادرات، بالإضافة إلى معدلات النمو السالبة التي بدأ يشهدها قطاع المحروقات خلال السنوات الأخيرة، كما يلاحظ وجود علاقة سلبية بين سعر صرف (الدولار مقابل الدينار) والصادرات من السلع والخدمات، ولا تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين المتغيرين وقد يرجع ذلك في الأساس إلى عدم تعبير أسعار الصرف الرسمية على قيم أسعار الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار، ذلك لأن الدولة تطبق نظام سعر صرف شبه عائم، وبالتالي هي تدخل في السوق قصد إسناد الدينار، بالإضافة إلى الضغوط التي تشكلها السوق السوداء للعملة.

من خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج الرابع يمكن القول أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، وعدد مشترك الهاتف الثابت لكل 100 شخص، تعد متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية، إلا أن حجم كل من الاستثمار المحلي، وسعر صرف (الدولار مقابل الدينار) تعتبر متغيرات تفسيرية مرفوض من الناحية الاقتصادية، نظرا لعدم توافق إشارة معاملتها ومنطق النظرية الاقتصادية.

3- الدراسة الإحصائية :

من أجل القيام بالدراسة الإحصائية لنموذج نستخدم الاختبارات الآتية:

3-1- معامل التحديد المتعدد R^2

بناء على نتائج التقدير المتحصل عليها في الجدول رقم (4-24)، يلاحظ أن القيمة المحصل عليها لمعامل التحديد المتعدد تعادل ($R^2 = 0.9913$)، وتدل هذه القيمة على أن 99.13% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الصادرات هي تعود إلى المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي الإجمالي، أسعار صرف الدولار مقابل الدينار، مشترك الهاتف الثابت لكل 100 شخص)، أما الباقي 0.87% فهي مفسرة بواسطة عوامل أخرى لم يتمكن النموذج المدروس من حصرها.

2-3- اختبار إحصائية فيشر (T-Fisher):

من خلال مقارنة القيمة المحسوبة (F_{cal}) مع القيمة الجدولية (F_{tab}) عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (5.18) تساوي 2,77، يمكن الحكم على مدى المعنوية الكلية للنموذج. وبقراءة الجدول رقم (4-24) نجد أن القيمة المحسوبة F_{cal} تساوي 412.92 وهي أكبر من القيمة الجدولية $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه نرفض فرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) والقائل بوجود معلمة واحدة مقبولة إحصائياً على الأقل، أي أن النموذج إجمالاً يعتبر معنوياً.

3-3- اختبار إحصائية ستودينت (T-Student):

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستودينت للنموذج النمو الاقتصادي من خلال مقارنة القيم المحسوبة (t_{cal}) في الجدول للمعلمات المقدرة (4-24) والقيمة الجدولية $t_{tab} = t_{(n-k-1)}^{\alpha/2} = t_{18}^{0.025} = 2.101$ وذلك عند مستوى معنوية 5%. وبالنسبة لـ B_1 للمتغير التفسيري (الاستثمار الأجنبي المباشر) نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_1 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0) أي أن B_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير الصادرات من السلع والخدمات.

- أما المعامل B_2 للمتغير (الناتج المحلي الإجمالي)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_2 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_2 معنوي، ومنه نستنتج أن متغير الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير الصادرات من السلع والخدمات.

- المعامل B_3 للمتغير التفسيري (الاستثمار المحلي)، نلاحظ أن القيمة المحتسبة لـ B_3 أكبر من القيمة الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1)، أي أن B_3 معنوي، ومنه نستنتج أن الاستثمار المحلي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير الصادرات من السلع والخدمات.

- المعامل B_4 للمتغير التفسيري (عدد مشترك الهاتف الثابت لكل 100 شخص)، نلاحظ أن قيمة t المحتسبة لـ B_4 أكبر من قيمة t الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0)، أي أن B_4 معنوي، ومنه نستنتج أن عدد مشترك الهاتف الثابت لكل 100 شخص له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير الصادرات من السلع والخدمات.

- المعامل B_5 للمتغير التفسيري (أسعار الصرف)، نلاحظ أن قيمة t المحتسبة لـ B_5 أكبر من قيمة t الجدولية أي $|t_{cal}| > t_{tab}$ ، وعليه نقبل الفرض البديل (H_1) ونرفض فرض العدم (H_0)، أي أن B_5 معنوي، ومنه نستنتج أن المتغير التفسيري أسعار صرف الدولار مقابل الدينار له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (5%) في تفسير الصادرات. إجمالاً يمكن القول أن حسب اختبار إحصائية ستودينت، أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) و الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و الاستثمار المحلي (ID) و عدد مشتركى الهاتف الثابت لكل 100 شخص (TEL)، أسعار الصرف هي متغيرات لها معنوية إحصائية وبمستوى ثقة 95% في تفسير الصادرات خلال الفترة (1990-2013)، أما متغير أسعار الصرف ليس له معنوية إحصائية.

4- الدراسة القياسية :

من خلال هذه النقطة سيتم إجراء الاختبارات القياسية التالية:

4-1- اختبار توصيف النموذج (TEST DE RAMSEY):

من خلال الجدول رقم (4-25) يمكن معرفة مدى توصيف الصيغة الرياضية للنموذج الرابع وذلك باستخدام اختبار RAMSEY.

الجدول رقم (4-25): نتائج اختبار RAMSEY لتوصيف النموذج الرابع.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: X IDE PIB ID TAXCH TEL C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.521510	17	0.1465
F-statistic	2.314993	(1, 17)	0.1465
Likelihood ratio	3.064039	1	0.0800

المصدر: مخرجات برمجية (EViews).

حيث نلاحظ من خلال نتائج هذا الاختبار أن مستوى معنوية (probability) اختبار فيشر أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك توصيف جيد للنموذج أي أن الشكل الدالي المستخدم مناسب للبيانات المستخدمة في صياغة النموذج.

4-2- اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء (اختبار LM): ولإجراء هذا الاختبار سيتم استخدام اختبار بريش قودفري (Breusch-Godfrey)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة، حيث سنعمل على اختبار فرض العدم التي تنص على غياب ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة 1 ضد

الفرض المقابل الذي ينص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. و باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews8) نحصل على النتائج الآتية:

الجدول رقم (4-26): نتائج اختبار *Breusch-Godfrey* للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج الرابع.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

<i>F</i> -statistic	0.905563	Prob. <i>F</i> (1,17)	0.3546
Obs*R-squared	1.213786	Prob. Chi-Square(1)	0.2706

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/29/14 Time: 23:44

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.18E+09	2.82E+09	0.418613	0.6807
IDE	0.884692	1.617287	0.547022	0.5915
PIB	-0.005531	0.063598	-0.086968	0.9317
ID	0.003025	0.113315	0.026692	0.9790
TEL	-3.10E+08	1.22E+09	-0.253734	0.8027
TAXCH	4044064.	56695998	0.071329	0.9440
RESID(-1)	-0.280885	0.295168	-0.951611	0.3546
<i>R</i> -squared	0.050574	Mean dependent var	1.46E-05	
Adjusted <i>R</i> -squared	-0.284517	S.D. dependent var	2.38E+09	
S.E. of regression	2.70E+09	Akaike info criterion	46.51005	
Sum squared resid	1.24E+20	Schwarz criterion	46.85365	
Log likelihood	-551.1206	Hannan-Quinn criter.	46.60120	
<i>F</i> -statistic	0.150927	Durbin-Watson stat	2.053255	
Prob(<i>F</i> -statistic)	0.986287			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews8).

من خلال الجدول السابق يمكن حساب إحصائية *LM* (Multiplificateur De Lagrange)

$$LM = N * R^2 = 24 * 0,050 = 1.20 \text{ كمايلي:}$$

بحيث: R^2 : معامل التحديد للانحدار المقدر؛ N : تمثل عدد المشاهدات للنموذج الأصلي المقدر.

بمقارنة إحصائية *LM* مع إحصائية كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية (k)

($= 1$)؛ (k تمثل درجة الارتباط)، وبالتالي تكون قيمة توزيع كاي تربيع 3,84 و بما أنها أكبر من

إحصائية *LM* فإننا نقبل فرضية العدم أي انعدام وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

3-4- اختبار ثبات تباين حد الخطأ: ومن بين الإختبارات المستخدمة في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد اختبار "Test de ARCH". وفقاً لهذا الإختبار يجرى إنحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، حيث كانت نتائج التقدير وفقاً لهذا الإختبار، كما يوضحه الجدول رقم (4-27) الآتي:

الجدول رقم (4-27): نتائج اختبار (ARCH) للنموذج الرابع

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.434243	Prob. F(1,21)	0.1337
Obs*R-squared	2.389136	Prob. Chi-Square(1)	0.1222

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/30/14 Time: 00:15

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.27E+18	1.88E+18	3.863635	0.0009
RESID^2(-1)	-0.325610	0.208697	-1.560206	0.1337

R-squared	0.103875	Mean dependent var	5.43E+18
Adjusted R-squared	0.061203	S.D. dependent var	7.26E+18
S.E. of regression	7.04E+18	Akaike info criterion	89.71676
Sum squared resid	1.04E+39	Schwarz criterion	89.81550
Log likelihood	-1029.743	Hannan-Quinn criter.	89.74159
F-statistic	2.434243	Durbin-Watson stat	2.118888
Prob(F-statistic)	0.133655		

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

وقصد إجراء اختبار ARCH يجب حساب إحصائية مضاعف لاغرانج (Multiplificateur de lagrange)، $LM = n \times R^2 \rightarrow \chi^2(K)$ ، حيث ومن خلال الجدول

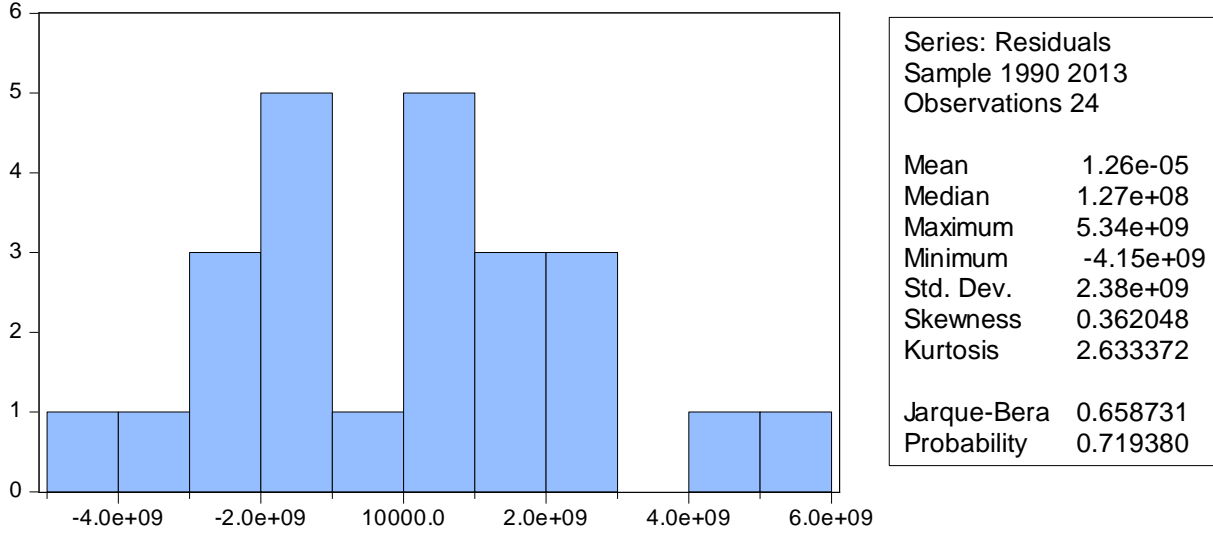
$$LM = 23 \times 0.104 = 2.39 \quad \text{رقم (4-27)}$$

وبما أن الإحصائية المحسوبة لإختبار ($LM = 2.39$) أقل من الإحصائية الجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجات حرية $k=1$ عند مستوى معنوية 5% وبالغلة 3.84 أي: $LM = 2.39 < \chi_1^2 = 3.84$ نقبل فرض العدم القائلة بأن التباين الشرطي للأخطاء متجانس، وهذا ما يؤكد تحقق فرضية ثبات تباين حد الخطأ.

4-4- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر *Test de Normalité*:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الإستعانة باختبار "جاك بيرأ، *Jarque Bera*" الذي يعتمد على معاملي *Skewness* التناظر و *Kurtosis* التفلطح.

الشكل رقم (4-8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر.



المصدر: مخرجات برمجية (EViews₈).

من خلال نتائج اختبار جاك بيرأ يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد أهتم هذا الفصل بالتعرف على الاقتصاد القياسي بشكل عام نظرا لأهميته في صياغة العلاقات الاقتصادية بطريقة رياضية بسيطة تسهل عملية فهم الظواهر والحكم على مدى صحة النظريات الاقتصادية، إذ يعتبر الكثير من رواد الاقتصاد القياسي على أنه علم تتكامل فيه النظرية الاقتصادية مع الطرق الرياضية والأساليب الإحصائية؛ حيث يتم جمعها بهدف استخدامها في عملية اتخاذ القرار.

لعل من أبرز الموضوعات التي يعنى بها الاقتصاد القياسي الانحدار الخطي المتعدد، الذي اختصت الدراسة بالتعرف على مضامينه النظرية بهدف التمهيد لعرض الآلية المعتمدة لتحليل النماذج القياسية المستخدمة للإلمام بخصوصية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2013.

وقد تبين بعد تحليل النموذج الأول وجود تأثير سلبى معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للجزائر ولكنه بنسبة ضعيفة، حيث تبرز النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر تعادل (-0,031)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة (0,031%)، وكذلك أفضى تحليل نتائج النموذج الثاني إلى وجود أثر سلبى لكنه غير معنوي، في حين اختص النموذج الثالث في قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر تكاملي بين المتغيرين، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (3,64%)، كما توصل النموذج الرابع إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة (3%).

علاوة على ما سبق، فقد تمتعت النماذج المقدره بقوة تفسيرية عالية فضلا على إثبات اختبار F معنوية النموذج ككل، وبين اختبار **RAMSEY** وجود توصيف جيد للشكل الدالي المستخدم في صياغة النماذج المعتمدة، كما أتضح خلو النماذج المستخدمة من المشاكل القياسية تحديدا مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لقد تغيرت و جهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت مسألة استمالاته من القضايا الضرورية و الحاسمة و غير قابلة للنقاش، إذ اندفعت جلها في سباق محموم للبحث عن طرق و آليات لاجتذابه فقد بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطرد، لذا عملت الدول النامية على توفير الحوافز و المؤسسات و الضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري و توفير عوامل لتوطينه، و إلا واحتهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي.

الجزائر شأنها شأن الدول النامية عملت على اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في ظل توجهها نحو اقتصاد السوق، و بالتالي تركيزها على القطاع الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح و النمو الاقتصادي، حيث عملت الحكومات المتعاقبة في الجزائر و بالذات بداية من التسعينيات من القرن العشرين على العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي و الهيكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي لجل المؤشرات الكلية، كما تم إصدار جملة من القوانين هدفها تحرير الاقتصاد و تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، و إنشاء الكثير من الهيئات المكلفة بالإشراف على عملية تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى بعث العديد من المشاريع الرامية إلى إنجاز بنية تحتية تعد أكثر من اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و رغم كل الجهود المبذولة لا يزال نصيب الجزائر من تدفقات هذا النوع من الاستثمار جد ضعيف.

1- نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج التي يمكن إيجاز أهمها في النقاط الآتية:

- أن التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ينحصر في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلي، و يبرز التأثير الضمني و غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية.

- أنصب تحليل الأدبيات الحديثة المرتبطة بنظرية النمو الداخلي في توضيح الآليات التي ينتقل من خلالها تأثير التقدم التكنولوجي إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق المؤثرات الخارجية الموجبة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، و المتمثلة في الاستفادة من تطبيق اقتصاديات الحجم، و دوره في رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التدريب و التأهيل المستمر، فضلا على تحفيز الدول النامية على

الرفع من ميزانية الإنفاق على البحوث و التطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تسند و تدعم الشركات المحلية و تحقق لها مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية، و يؤدي كل ما سبق إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

- بين الفكر الحديث أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث على التجارة بفعل حزمة الأصول الملموسة و غير الملموسة التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة، إذ عندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون مصحوبا بموارد تنصف بعدم المنافسة التجارية مثل: التكنولوجيا و المعرفة الفنية، العمالة الماهرة، إمكانية الدخول إلى شبكات الإنتاج الدولية و العلامات التجارية المختلفة.

- إن تحليل قناة التجارة ذو ارتباط وثيق باختلاف طبيعة إستراتيجية التصنيع، حيث أن الدول التي تطبق إستراتيجية ترقية الصادرات من المتوقع أن تحقق مزيد من تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر و تحفز النمو الاقتصادي، و ذلك مقارنة بالدول التي تطبق إستراتيجية إحلال الواردات، و يعبر عن هذه الأخيرة بأثر عدم الكفاءة بسبب فرض تعريفات جمركية مرتفعة و قيود غير تعريفية على الواردات، الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج و أسواق السلع و بالشكل الذي ينعكس على سوء تخصيص الموارد و بالتالي تشويه النمو الاقتصادي بالتبعية، بالمقابل يطلق على إستراتيجية تشجيع الصادرات بأثر الكفاءة، و ذلك لأنها تسمح بحرية العمل في ظل قوى السوق، و إمكانية تخصيص الموارد وفقا للميزة التنافسية للدولة، بالإضافة إلى الآثار أو العوائد الخارجية الموجبة التي قد تنجم عن التكنولوجيا الحديثة.

- هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي، حيث يؤدي الأثر التكاملي بين المتغيرين إلى تحفيز النمو الاقتصادي، في حين يتسبب أثر الإحلال بين المتغيرين إلى تثبيط النمو الاقتصادي، و في الأجل القصير تسود درجة من الإحلال بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي في الدول النامية، و يرجع ذلك إلى ضعف الإنفاق على البحوث و التطوير في تلك الدول، أما في الأجل الطويل فقد يساعد تحقيق عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية من خلال الابتكارات الجديدة المرافقة للاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد تكنولوجيا حديثة تحل محل التكنولوجيا القديمة، مما يؤدي إلى نشأة التكاملية بين الشركات المحلية و الأجنبية، و هو ما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

-لقد سمحت الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الجزائر من إعادة التوازنات الكلية و تحرير الاقتصاد، كما ساهمت في تطوير القطاع الخاص و زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكن من الضروري مواصلة وتيرة الإصلاحات واستكمالها.

- برزت مؤشرات إيجابية مع بداية القرن الواحد و العشرين توحى بأن الاقتصاد الجزائري دخل مرحلة جديدة سماها الانفراج المالي، نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات و ما نتج عنها من ازدهار لاحتياطات الصرف، لذا تم إقرار ثلاثة برامج اقتصادية واعدة تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي، و تهيئة البنى التحتية للاقتصاد، و استقطاب الاستثمارات الأجنبية، و تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي رصد له حوالي 7 مليار دولار، و البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي خصصت له 150 مليار دولار، و أخيراً برنامج توطيد النمو بمبلغ مالي معتبر قدرة 286 مليار دولار.

- حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الخام مستويات ضعيفة؛ حيث أنها لم تتجاوز في أحسن الأحوال معدل 2,2% سنة 2001، و ضمنياً تؤكد هذه النسب على هامشية تأثير هذا النوع من الاستثمار على الاقتصاد الجزائري.

- استحوذ قطاع المحروقات على أكبر نسبة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، و ذلك على رغم من تحسن نصيب القطاعات الأخرى، مما يؤكد أن قاعدة 49%/51% لم تأثر سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا القطاع، نظراً لكونه يشكل مصدر الميزة النسبية البارزة للاقتصاد الجزائري.

- احتلت الاستثمارات العربية الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية، وذلك لخصوصية العلاقات الجزائرية العربية و توفر بيئة استثمارية جاذبة من وجهة نظرهم، أما فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة فالمسألة تختلف كلياً، فاستثمارهم لا تزال ضئيلة، نظراً لاعتبار بيئة الاستثمار في الجزائر غير مواتية.

- تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا يرجع لتمتعها بموارد طبيعية و بشرية و موقع جغرافي متميز، بالإضافة إلى استقرار اقتصادي لجل المؤشرات الماكرو اقتصادية، غير أن مناخ الاستثمار لا يزال يشكل عقبة حقيقية أمام المستثمرين الأجانب، حيث تدل المؤشرات الدولية و الإقليمية على ذلك فالجزائر تصنف ضمن المراكز المتأخرة دولياً.

- يعاني مناخ الاستثمار في الجزائر من جملة من العقبات التي تتمثل أساساً في: البيروقراطية والفساد، تنامي القطاع غير الرسمي، عدم كفاءة السياسات الترويجية للاستثمار، ضعف البنى التحتية، تعثر

برامج الخوصصة، مشكلة العقار، عدم جاهزية القطاع المالي والبنكي لتوفير التمويل اللازم للاستثمار. و تؤكد هذه النتيجة على صحة الفرضية الثانية.

-أظهرت النتائج القياسية أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) يعد سلبيا و ذو معنوية إحصائية؛ إذ بلغت مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (-0,031)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 0,031%، و هذا الأثر على رغم من صغره إلى أنه يعد هام لأنه يعكس معدلات النمو السالبة التي بدأ يشهدها قطاع المحروقات، كما توصل تحليل دالة كوب دوكلاس إلى و جود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي إلا أنه يعتبر غير معنوي إحصائيا. يتبين من خلال هذه النتيجة عدم صحة الفرضية الأولى التي تم اعتمادها في الدراسة.

-هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي (علاقة تكامل). إذ أظهرت نتائج الدراسة القياسية خلال الفترة (1990-2013) معنوية العلاقة إحصائيا، و بلغ معامل الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 3,64 و هذا يدل أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 3,64%، و تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثالثة. لكن الجدير بالذكر أن هذا الأثر لم يكن بالقدر الكافي لامتناس الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

-التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خلال الفترة (1990-2013)، حيث كانت العلاقة بين المتغيرين معنوية إحصائيا و بلغت قيمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 3، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 3%. و تعد هذه النتيجة جد موضوعية ذلك لأن معظم صادرات الجزائر تتركز في قطاع المحروقات، و كذلك الأمر هو نفسه بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يستحوذ قطاع المحروقات على أكبر حصة من هذه التدفقات، و تبين لنا هذه النتيجة صحة الفرضية الرابعة المتبناة.

2- مقترحات الدراسة :

بناء على نتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم مقترحات من أجل تحسين مناخ الاستثمار، و ضمان تحقيق أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، و ذلك على النحو الآتي :

- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري لأنه يمثل المدخل الحقيقي لتحقيق أي تنمية، و يتم ذلك من خلال تأهيله و تدريبه حتى يكون قادرا على استيعاب و تطوير التكنولوجيا الحديثة، و لما لا تطويرها

و سينعكس ذلك إيجابا على تنافسية الشركات الأجنبية و المحلية. و يجب أن ينصب اهتمام الحكومة على نوعية رأس المال البشري بدلا من الانشغال بالأرقام.

- توفير قاعدة بيانات حقيقية شاملة تكون متاحة على مواقع الانترنت تشمل كافة المعلومات التي من شأنها المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كإعداد خرائط تبين مواقع انتشار الثروات الباطنية، وكذا شبكة الطرق البرية و سكك الحديد المتوفرة و مدى قرب أو بعد مصادر المياه و الكهرباء و الغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث المستمر لهذه المعلومات بشكل دوري؛
- تحسين و تحديث القوانين و التشريعات بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الاقتصادية العالمية، وكذلك يجب أن تتمتع القوانين و التشريعات بشيء من الاستقرار النسبي بهدف دعم الثقة مع المستثمر الأجنبي.

- تطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية و الرشوة و الفساد. و هذا باعتماد الحكم الراشد (الحوكمة) في إدارة الاقتصاد الوطني عن طريق بناء دولة المؤسسات و الفصل بين السلطات و تحقيق مبادئ الشفافية الإفصاح، المساءلة، و سيادة القانون.

- تفعيل و توسيع حجم الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية، حتى تدعم فرص التعاون و تسهم في زيادة انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

- تنمية مهارات الترويج للفرص الاستثمارية بالرفع من فعالية عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، و ذلك حتى تتمكن من الاستفادة من خبراتها في مجال إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات الترويجية.

- السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير أكبر حجم ممكن من الإنتاج إلى الخارج، و هذا حتى لا تأثر سلبا على الحصص السوقية للشركات المحلية؛

-إنشاء المكاتب الاستشارية و هيئات البحوث و الدراسات و بيوت الخبرة، لأنها تعد من المحفزات المهمة للاستثمار، إذ تعمل على تقديم المعلومات الدقيقة و الشاملة حول اقتصاد الدولة و كافة الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين، كما تساعد في تحسين مناخ الاستثمار نظرا لقربها من المستثمرين و قدرتها على معرفة المعوقات الحقيقية التي تقف وراء عزوفهم من عملية الاستثمار.

- ضرورة تحسين مستوى كفاءة البنية التحتية، أي الاعتماد مبادئ النوعية في الانجاز لا الاهتمام بالكم، كما من الممكن أن تشكل مشروعات البنية التحتية و سيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة مشاريع شراكة فاعلة بين الشركات المحلية و الأجنبية؛

- ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تبذل جهوداً أكثر من أجل محاربة القطاع غير الرسمي، و ذلك لن يتأتى إلا من خلال إصلاح النظام الضريبي و جعله يساير التطورات العالمية، تشديد العقوبات على المتهربين ضريبياً، تسهيل الإجراءات الإدارية، كما يتوجب على أجهزة الدولة تطبيق القوانين على الجميع و ليس بصورة انتقائية حتى يتيقن المواطن أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة.
- التسريع في عملية الخصخصة التي تعد عاملاً هاماً في تحرير حساب رأس المال و إفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي و ترقيته، حتى يتمكن من إنشاء روابط مع الشركات الأجنبية و تؤدي في المحصلة إلى تحقيق تكامل بين الشركات المحلية و الأجنبية مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.
- زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تدعم الشركات المحلية و تحقق لها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية.
- معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص و تشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة و تسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها.
- ضرورة تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق توجيه باقة التحفيزات المغربية نحو أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع أهداف التنمية المخططة، و تتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا و المعارف الإدارية و التنظيمية.
- ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بإجراء المزيد من الإصلاحات للقطاع المالي و المصرفي، من خلال العمل على عصنة و تحسين آلية عمل الجهاز المصرفي باعتماد و سائل الدفع الحديثة، إعادة تقويم الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال و إجراء عمليات اندماج فيما بينها لينتج عنها و حداث أكثر فعالية. و عموماً فإن وجود قطاع مالي و مصرفي متطور يساعد على تحقيق أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.
- عند تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، يجب إدراك أن ذلك الأثر يمثل المحصلة النهائية للتغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار و نوعه و كفاءته، إضافة إلى أن إمكانية تحقيق الآثار الإيجابية بمدى توفر العوامل الجاذبة لهذا النوع من الاستثمار، و عليه ينبغي على الدول المضيفة عامة و الجزائر خاصة الاهتمام بإيجاد بيئة استثمارية جيدة و العمل على تقييمها بصفة دائمة قصد إجراء التعديلات اللازمة في التوقيت المناسب.

3- آفاق الدراسة:

بعد عرض النتائج التي توصلنا إليها و الاقتراحات ذات الصلة بالموضوع، تبرز العديد من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث و التأصيل، لذا نقترح على الباحثين جملة من المواضيع التي قد تشكل نواة لأبحاث علمية في المستقبل:

- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر؛
- ❖ قياس و تحليل أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ❖ تحديد القطاعات الاقتصادية الداعمة لتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- ❖ دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع هيكل الصادرات الجزائرية.

فائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية :

1-الكتب

- (1) أ. ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة : علي محمد تقي عبد الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- (2) أبديمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
- (3) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2000.
- (4) إبراهيم متولى حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- (5) إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 .
- (6) أبي محمد صبري الوتار و أنيل عبد الجبار الجومرد، مدخل إلى الاقتصاد الرياضي، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993.
- (7) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- (8) إرشد فؤاد التميمي وأسامة عزمي، الاستثمار بالأوراق المالية: تحليل وإدارة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- (9) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- (10) أوجست سوانينبيرج، الاقتصاد الكلي بوضوح، ترجمة: خالد العامري، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008.
- (11) إيهاب الدسوقي ، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- (12) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- 13) بول هيرست وجراهم طومبسون، ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، الطبعة الأولى، بغداد، 2009.
- 14) بيتر بيتكي و ديفيد بريشيتكو، طريقة التفكير الاقتصادية، ترجمة: ليندا الحمود، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008.
- 15) تشارلز ويلان، الاقتصاد عاريا عرض طريف ومشوق للمفاهيم الاقتصادية، ترجمة: زينب حسن البشاري، كلمات عربية، بيروت، دون سنة للطبع.
- 16) جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 17) جودة عبد الخالق، سياسات التكيف الهيكلي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع: البعد الاقتصادي، EOLSS ناشرون واليونسكو و الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2007.
- 18) جون د. سولفيان و جين روجرز، الاستثمار الأجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة، طبعة منقحة، واشنطن، 2004.
- 19) جون ماينارد كيتز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عبدالروس، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2010.
- 20) جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- 21) جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
- 22) جيمس جوارتيبي، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- 23) حبيب كميل والبي حازم، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997.
- 24) حسين علي بجيت و سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007.
- 25) خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم - تحليل - إستراتيجية، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
- 26) دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

- (27) دومنيك سلفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة: سعدية حافظ منتصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، دون سنة للطبع.
- (28) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2007.
- (29) رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: "دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت، مارس 2006.
- (30) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.
- (31) رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها، دار الرضا للنشر، سوريا، 2004.
- (32) روبرت سولو، نظرية النمو، ترجمة: ليلي عبود، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003.
- (33) زكريا مطلق الدوري أحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- (34) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1998.
- (35) سمر كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- (36) السعدي رجال، بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار رجزو، قسنطينة، 2004.
- (37) سلام الربضي، النفوذ العالمي للشركات عبر الوطنية إشكالية العلاقة بين الدولة ورأس المال، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- (38) سلمان رشيد سلمان، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
- (39) سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في إتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.

- 40) صالح تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 41) صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 42) صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 43) صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
- 44) طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 45) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
- 46) عاشور كتوش، المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 47) عامر الكبيسي ، الفساد الإداري والعمولة " تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، السعودية، 2005.
- 48) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 49) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 50) عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
- 51) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003.
- 52) عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

- 53) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
- 54) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 55) عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
- 56) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
- 57) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
- 58) عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 59) عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 60) عثمان هندي، ناديه جبر، العولمة وسيادة الدولة، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 61) عصام خوري و عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 2000-2001.
- 62) عصام عزيز الشريف، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
- 63) علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 64) علي عبد القادر علي، ملاحظات استكشافية على النمو المستدام والتنمية في الدول العربية، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 2012.
- 65) عمر الرزاز، من الربيع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، في: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، 2012.

- (66) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- (67) فايز إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
- (68) فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- (69) فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية: من المنافسة إلى التعاون - خيارات القرن 21-، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.
- (70) فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، العبيكات، السعودية، 2002.
- (71) فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2010.
- (72) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، 1990.
- (73) قاسم النعيمي و ملهم ديبو، الاقتصاد القياسي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، مطبعة الروضة، 2009.
- (74) كامل بكرى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- (75) ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- (76) مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
- (77) مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 73، الكويت، يناير / كانون الثاني 1984.
- (78) محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
- (79) محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 107، الكويت، 1986.
- (80) محمد بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
- (81) محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011.

- (82) محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- (83) محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- (84) محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- (85) محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
- (86) محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- (87) محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2005.
- (88) محمد عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- (89) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1997.
- (90) محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- (91) مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر، الأردن، 2005.
- (92) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- (93) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، عمان، دار حامد للنشر، 2009.
- (94) مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج من إعداد المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004.
- (95) مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- (96) ميشال جريتمان، ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسية، معهد اللغات والترجمة، نيقوسيا، 1989.

- 97) ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012.
- 98) ميشيل تودار، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسني و محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.
- 99) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 100) نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 101) نوزاد عبد الرحمن الهيبي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، مطابع أديتار، كالياري، إيطاليا، 2000.
- 102) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 103) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 104) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي) طروحات فكرية وحالات دراسية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 105) هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم والاتجاه والمستقبل)، دراسات إستراتيجية، العدد: 32، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
- 106) وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 107) بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني 1995-2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
- 108) بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

- (109) بودخدخ كريم، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010/2009م.
- (110) بوزيان العجال، تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة 1989-1998 النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2005-2006.
- (111) جمال العص، إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، دون سنة.
- (112) جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002.
- (113) جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010.
- (114) داود محمد صبح، إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 1995.
- (115) دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على التنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- (116) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة: تونس، الجزائر، المغرب-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
- (117) زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.

- 118) سعد عجيل شهاب، دراسة تطبيقية لمشاكل الاقتصاد القياسي بين الاختبار والمعالجة، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، 2006.
- 119) سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الدول النامية الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 120) سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.
- 121) سلمان مبارك، دور الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ضوء برامج التكيف الهيكلي في أقطار عربية مختارة، أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، بجامعة الموصل، بغداد، 2000.
- 122) سيف هشام صباح الفخري، الشركات المتعددة الجنسيات وأنها السياسية والاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010.
- 123) صدر الدين صوالي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 124) عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.
- 125) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2008.
- 126) عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008.
- 127) عماد فايز أمين، الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة (1970-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.

- 128) عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007.
- 129) فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر مصر و المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 130) فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2011.
- 131) كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2012.
- 132) كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر3، 2013-2012.
- 133) محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 134) محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 135) محمد مطرود السميان، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008-2007.
- 136) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- 137) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

138) هيثم أحمد إبراهيم الحشمان، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن للفترة 1970-2004، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2006.

139) وسيم حير، دراسة وتحليل أثر العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه تخصص تمويل، كلية الدراسات المالية والإدارية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2007.

3- المقالات

140) أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، بغداد، 2010.

141) أشوكا مودي و شوكو نجيشي، عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001.

142) أنطوان زحلان، الطبيعة الشاملة للتحدي التقني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 263، 2001.

143) أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 69، مارس 2010.

144) بالرقى تيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011- دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، العدد 13، 2013.

145) بطاهر علي، سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004.

146) بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد الثالث، جويلية 2012.

147) تميم بيومي و جابريل ليبورت، الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية، التمويل والتنمية، سبتمبر 1997.

148) حسين عباس حسين الشمري، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي (من خلال تأثيره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية) في بعض الدول العربية للمدة

- 1980-2003 دولة المغرب أنموذجا، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العدد: 314، المجلد 8، 2013.
- (149) رفاه عدنان نجم و أنوار سعد إبراهيم، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (1980-2012)، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، المجلد العاشر، العدد: 34، بغداد، 2014.
- (150) روبرت ر. ميللر، محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 1، واشنطن، مارس 1993.
- (151) زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2005.
- (152) زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد (1)، يونيو 2007.
- (153) سامية عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 23، جامعة القاهرة، مارس 2005.
- (154) السعدي رجال و شوقي جباري، تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 14، جامعة واسط، العراق، 2014.
- (155) سمير حنا بهنام، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990-2011)، مجلة دراسات إقليمية، العراق، المجلد 10، العدد 32، 2013 .
- (156) الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة الشلف، 2009.
- (157) شوقي جباري و حمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية-تجربة إيطاليا الثالثة و وادي السلكون نموذجين-، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، تصدر عن مخبر العملة والسياسات الاقتصادية، العدد: 03، جامعة الجزائر 03، 2012.

- 158) شوقي جباري و محمد محبوب الحداد، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال أفريقيا دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)، *مجلة الإستراتيجية و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد: 04، جانفي 2013.*
- 159) شوقي جباري، تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة : تونس - الجزائر، *مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد السابع، العدد: 21، بغداد، 2012.*
- 160) شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، *مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد الأول، 2014.*
- 161) عباس جبار الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي-دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر-، *مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 17، كانون الثاني: 2006.*
- 162) غالب أحمد ميهوب، العرب والعملة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، *مجلة المستقبل العربي، العدد 456، (حزيران/يونيو) 1997.*
- 163) فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، "مجلة دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، إصدار خاص، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2012.
- 164) قدي عبد المجيد، قادة أقاسم، التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية، *المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، مجلة دورية محكمة تصدر عن مخبر العملة والسياسات الاقتصادية، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2010.*
- 165) كريم زرمان ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010.*
- 166) كريم نعمة النوري ، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد ، *مجلة علوم إنسانية ، الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات ، www.uluminsania.net*

- 167) محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري-برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاساته على المعاملات الخارجية-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 168) محمد ساحل، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تقييمية-، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 41، مارس 2009.
- 169) محمد كريم قروف و محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول 2012.
- 170) محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد العاشر، 2012.
- 171) مروان عبد المالك ذنون و أنوار سعيد إبراهيم، العلاقة السببية بين رأس المال الأجنبي والاستثمار المحلي في عينة مختارة من الدول الآسيوية للفترة (1970-2007)، مجلة تنمية الرفادين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 103، المجلد 33، 2011.
- 172) مريم عيسى محمد مهني، إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973-2010، أماراك:مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد 12، 2014.
- 173) مفتاح صالح و بن يسمينة دلال، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف-خريف 2008.
- 174) مفيد ذنون يونس و دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، العدد : 15، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الهدباء الجامعة، تموز 2006.
- 175) موريس آليه، "الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد"، ترجمة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، العدد الثاني، دار الخلدونية، الجزائر، 2000.
- 176) موفق أحمد السيدية و بشار ذنون محمد الشكرجي، كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسة دراسة تحليلية نظرية، مجلة تنمية الرفادين، العدد: 93، المجلد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2009.

177) ميلان براهيميات، يوري دادوش، أوجه التفاوت في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 3، واشنطن، سبتمبر 1996.

178) هناء عبد الغفار السامرائي، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 6، العدد 18، 1999.

179) وحيدة جبر، ارتفاع نسبة الاستثمار المحفظي في تركيبة تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، الأسباب والمخاطر، "مجلة كلية الإدارة والاقتصاد"، الجامعة المستنصرية، العدد 40، العراق، 2002.

180) وصاف سعدي محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

4- المؤتمرات والملتقيات والندوات

181) بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي العلمي الثاني للبحث في سبل تنشيط وترقية الاستثمار في اقتصاديات الدول الانتقالية البلدان العربية والجزائر، جامعة سكيكدة، 14 - 15 مارس 2004.

182) ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: الدروس المستفادة، بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان "نحو مناخ استثماري أفضل"، ليبيا، طرابلس، 2006.

183) حسن رفدان المهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

184) سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.

185) صفوة عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لآثار المحتملة لاتفاق TRIMS على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، 9-11 مايو 2004.

- 186) طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية - حالة مصر-، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر ورشة عمل : تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
- 187) عبد المجيد قدي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002.
- 188) عمر عثمان زروح، عبد الله ابراهيم فائد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي لدول شمال أفريقيا (حالة ليبيا، تونس، و مصر) للفترة (1986-2005)، بحوث و منافشات المؤتمر الذي نظمه معهد التخطيط العربي تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، ليبيا، طرابلس، 2007.
- 189) غسان عيسى العمري، العضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص - الآفاق"، الأردن، 10-11/11/2009.
- 190) مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الملتقى العلمي الدولي الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2005.
- 191) محمد قويدري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.
- 192) مخلوفي عبد الكريم، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، 20 و 21 أبريل 2004.
- 193) معاوية أحمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي: التكامل الاقتصادي الخليجي : الواقع والمأمول، الرياض، 26-28 مايو 2009.
- 194) مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: "أبعاد الجليل

الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة محمد بوقرة - بومرداس - ،
يومي 04-05 ديسمبر 2006.

195) هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن : حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني :
حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية
الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد الأهلية، عمان، 2001.

5- المنشورات والتقارير

196) الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار،
الأمم المتحدة، 2010.

197) الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الثاني
1995.

198) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة
والإنصاف مستقبل أفضل للجميع.

199) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم:
مقررات تمهيدية للتنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة، 2010.

200) البرنامج التكميلي لدعم النمو الفترة 2005-2009 ، مجلس الأمة، أبريل 2005.

201) البرنامج التكميلي لدعم النمو الفترة 2005-2009 ، مجلس الأمة، أبريل 2005.

202) تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار حول حصيلة عملية الخوصصة لعام 2007.

203) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
والبيئي في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع
دراسات حالات : الأردن والبحرين و اليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

204) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية
للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.

205) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II: قوائم برنامج التنمية الاقتصادية
الاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

206) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية
مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2014.

(207) المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية
2010.

(208) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
2011، الكويت، 2012.

(209) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008.
(210) كريم النشاشي وآخرون، تقرير حول الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق-دراسة حالة
الجزائر-، صندوق النقد الدولي، 1998.

6-القوانين والتشريعات:

(211) الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار، الجزائر، 2007.
(212) المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط
العقاري، الصادر بتاريخ 23 أبريل 2007.
(213) المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط
العقاري، الصادر بتاريخ 23 أبريل 2007.
(214) قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،
العدد 16، 18 أبريل 1990.

(215) القانون 12/93، الصادر في 5 أكتوبر 1993.
(216) المرسوم التنفيذي 94-321 مؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بترقية الاستثمار
ويحدد شروط المناطق الخاصة، الجريدة الرسمية: 67، الصادرة بتاريخ: 19 أكتوبر 1994.
(217) الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة
الرسمية، العدد 47.
(218) الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 01-03 المؤرخ
في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

7- مواقع الانترنت:

(219) الوكالة الوطنية للاستثمار، على الانترنت :
http://www.andi.dz/ar/PDF/investir_en_algerie/planquinquen_al2010ar.pdf

(220) مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

<http://www.investis-medea.org/media>,

(221) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

<http://www.iaigc.net> .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1-Ouvrages :

- 1) Abdellah Boughaba, *Analyse et Evaluation de Projets*, 2eme ed, Edition :Berti, Alger, 2005.
- 2) Alain Samuelson, *Economie Internationale Contemporaine*, Office des Publications Universitaire, Algérie, 1993.
- 3) B.HUGONNIER , *Investissements directs, coopération internationale et firmes multinationales*, Economica, Paris, 1984.
- 4) Bernard Guillochon & Annie Kamecki, *Economie Internationale*, Edition Dunod, Paris, 2006.
- 5) Bertrand Bellon et Ridha Gouia, *Investissement directs Etrangère Développement Industriel Méditerranéen* , Economica,1998.
- 6) Charles Oman et autres, *les nouvelles forme d'investissement dans les pays en voie de développement*, OCDE , 1989.
- 7) Charles-Albert Michalet, *la séduction des nations ou comment attirer les investissements*, Edition: Economica, paris, 1999.
- 8) Denis Tersen . Jean Luc Bricout, *L'investissement international*, édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996.
- 9) Éric DOR, *Économétrie*, Collection synthex, Pearson Education ,France,2009.
- 10) Frédéric Teulon, *Croissance crises et développement*, collection Major,9e edition, puf, France,2010.
- 11) Frederique sachwald et Serge perrin, *Multinationales et développement le rôle des politiques nationales*, éd Magellan, Paris,2003.
- 12) Gilbert Abraham-Frois, *Dynamique Economique*, 7 édition, Dalloz, 1991.
- 13) Gregory Manikiw , *Principles of Economics*, 4 th ed , Chaina , 2007.
- 14) Gregory N. Mankiw and Mark P. Taylor, *Principes de l'économie*,2e Edition européenne, Nouveaux Horizons, Paris, 2011.

- 15) *H. Peter et P. Themas, Economies Internationale, 10 eme Edition, Economica, Paris, 1996.*
- 16) *Hocine Benissad, Algérie : Restructuration et Réformes économiques 1979/1993 ,OPU, Algérie,1994.*
- 17) *Jack Johnston et John Dnardo, Econometriques, 4ème edition, Edition Economica, 2001.*
- 18) *Jacqueline et Florence Delahaye, Finance d entreprise , Manuel et applications, Dunod, Paris,2007.*
- 19) *Jean-Louis Mucchielli, relation économiques internationales, éd Hachette, paris,1994.*
- 20) *Josette Peyrard, Gestion financière international, Vuibert, Paris, 1995.*
- 21) *Kojima Kiyoshi, Direct Foreign Investment, Guildfed, London: Billing and Sons Ltd.,1982.*
- 22) *M. Z. Brook and H. L. remmers, " The strategy of multinational enterprise: organization and finance ", London: Logman , 1971.*
- 23) *Matouk Belattaf, Economie du développement, office des Publications universitaires, Alger,2010.*
- 24) *Michel Rainelli, Les Stratégies des Entreprises Face a la Mondialisation, Management Société, France, 1995.*
- 25) *Mohamed Haddar, Macroéconomie, deuxième édition, centre de Publication Universitaire, ,Tunisie,2006.*
- 26) *Nacer-Eddine Sadi, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux ,OPU, Algérie, 2005.*
- 27) *P. Joffre, comprendre la mondialisation de l'entreprise, Éd Economica, Paris, 1994.*
- 28) *Patrick Epingard, Investir Face aux Enjeux Technologiques et informationnels, Edition Ellipes, Paris, 1991.*
- 29) *Paul Samuelson, Wiliam Nordhaus, Economie, Edition Economica, Paris, 2000.*
- 30) *Philip Kotler & Gary Armstrong, Principles of Marketing , 12ed, Pearson Prentice Hall,2008.*
- 31) *Régis Bourbonnais, économétrie, 8iem édition, Dunod, Paris, 2011.*
- 32) *Robert J.Gordon, Macroeconomics,11th Edition, PEARSON Addison Wesley, New York, 2009*
- 33) *Salah Mouhoubi, L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques, OPU, Alger, 1998.*

- 34) Valérie Mignon, *Econométrie : Théorie et applications*, collection *Corpus Economie, Economica, Paris*, 2008.
- 35) William H. Greene, *ECONOMETRIC ANALYSIS*, Prentice Hall, New York, 2012.

2-Thèse doctorat :

- 36) Achour Tani Yamna , *L'analyse de la croissance économique en Algérie*, THESE De Doctorat en Sciences Option : Finances Publiques, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2013-2014.
- 37) Fatima Boualam, *L investissement Direct A L étranger Le cas de l Algérie*, Thèse Docteur en Sciences Economiques, Université Montpellier I, 12 juillet 2010.
- 38) Mahjoubia ZAITER LAHIMER, *L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économiques dans les pays en développement*, Docteur en Sciences Economiques, l'Université Paris Dauphine, 2011.
- 39) Thaalbi ines, *Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie*, Thèse Docteur en Sciences Economiques, Université de Strasbourg, 2013.

3-Revues :

- 40) Adam Wellstead, The (Post) Staples Economy and the (Post) Staples State in Historical Perspective, *Canadian Political Science Review*, Vol 1(1), June 2007.
- 41) Aln M. Rugaman, *Forty Years of the Theory of the Transitional Corporation*, UNCTAD, UN, Vol. No. 2, New York, August 1999.
- 42) Amer Bisat, Mohamed A.El-Erian. and Thomas. Helbling, *Growth Investment and Saving in the Arab Economies*, IMF working paper WP/97/85, july 1997.
- 43) Anupam Basu and Krishna Srinivasan, *Foreign Direct Investment in Africa-Some Case Studies*, IMF Working Paper No. 02/61, March 2002.

- 44) Ari Kokko, Ruben Tansini and Mario Zejan, *Local technological capability and productivity spillovers from FDI in the Uruguayan manufacturing sector*, *The Journal of Development Studies*, Vol.32, no.4, April 1996.
- 45) Athanasios Vamvakidis, *Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?*, Vol. 46, No. 1, *IMF*, March 1999.
- 46) Berthélemy J C and Démurger S , *Foreign Direct Investment and Economic Growth :Theoretical Issues and Empirical Application in China*, *Review of Development Economics*.VOL(12), October 2000.
- 47) Borensztein, E ,De Gregorio ,J, and J,w, Lee *HOW Does Foreign Investment Affect Growth!*, *Journal of Economics* ,45,1998.
- 48) Brahim Guendouzi, Khelifa Kabri, *Les retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie*, *Les Cahier du CREAD*, N° 46, 1998.
- 49) Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud , *Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic*, *International Journal of Business and Management* , Vol. 7, No. 18; 2012.
- 50) Claire Mainguy , *L'impact des Investissements Direct Etrangers sur les Economies en Développement* , *Revu Région et Développement* ,N20-20045, 2004.
- 51) Claire Mainguy, Eric Rugraff, *Le rôle des Investissements directs étrangers dans l'évolution des échanges extérieurs des pays en Transition : une comparaison Hongrie – Viêt-nam*, *The European Journal of Development Research*, Volume 16, Issue 2, 2004.
- 52) Daniel Kaufmann," *10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption*", in : *Finances et développement*, FMI, septembre 2005.
- 53) De Mello R. Luiz, *Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth A Selective Survey*, *The Journal of development Studies* , Vol 34 ,N1, October 1997.
- 54) Dr. Aurangzeb and Anwar Ul Haq, *Impact of Investment Activities on Economic Growth of Pakistan*, *Business and Management Review* ,Vol. 2(1) ,March 2012.
- 55) Earl L Grinols, *Foreign Investment and Economic Growth : Characterization of a Second –Best Policy Welfare Gains* ,*Journal of International Economic* , North Holland Vol .21, 1986.

- 56) Enric Fernandez, and Paolo. Mauro, *The Role of Human Capital in Economic Growth: The Case of Spain*, **IMF Working Paper**, WP/00/8, IMF, January 2000.
- 57) Evis Sinani and Klaus E. Meyer, *Spillovers of technology transfer from FDI: the case of Estonia* *Journal of Comparative Economics*,32, 2004.
- 58) Gérard Cornilleau, *croissance économique et bien-être*, **Revue de l'OFCE**, n96, Janvier 2006.
- 59) Ghislain Nzinzi, **Maladie hollandaise, un problème d'ajustement :cas du Congo**, Institut de Recherche et d'Enseignement sur la Paix, *thinking africa*, NAP n° 8 – 31 juillet 2013.
- 60) Glenn Firebaugh , *Growth Effects of Foreign and Domestic Investment*, **American Journal of Sociology**, The University of Chicago Press, Vol. 98, No. 1 ,July, 1992.
- 61) Hong Hiep Hoang, **foreign direct investment in southeast asia: determinants and spatial distribution**, Working Paper Series, DEPOCEN, No. 30,2012.
- 62) Hooi Hooi Lean and Bee Wah Tan, **Linkages between Foreign Direct Investment, Domestic Investment and Economic Growth in Malaysia**, *Journal of Economic Cooperation and Development*, 32, 4, 2011.
- 63) Ilhan OZTURK, **FOREIGN DIRECT INVESTMENT - GROWTH NEXUS: A REVIEW OF THE RECENT LITERATURE**, *International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies* Vol. 4-2 ,2007.
- 64) J.R.Markusen, *Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development* , **Eroupean Economic Review** , London , Vol 43 , 1999.
- 65) Jaratin Lily and others, *Exchange Rate Movement and Foreign Direct Investment in Asean Economies*, **Economics Research International**, Hindawi Publishing Corporation, Article ID 320949, Volume 2014.
- 66) John H Dunning. *Re-Evaluating the benefits of foreign direct investment*, **Journal of Transnational corporations**, UNCTAD ,UN VO 13 NO.1, 1994.
- 67) John H. Dunning, "The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future" ,**International Journal of the Economics of Business** , vol. 8, no. 2, 2001.
- 68) John's Henley, *Chasing the Dragon: Accounting for the under-performance of India by Comparison with China in Attracting*

- Foreign Direct Investment, Journal of International Development*, UK, No. 16, 2004.
- 69) Khalid Sekkat, *is there Anything special With intra-Arab capital Flows ?*, **Working Paper**,N.812, Economic Research Forum,2013.
- 70) Kyttack Hong, *Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970 -1990*,**journal of economic development**, Volume 22, Number 1, June 1997.
- 71) Lionel Fontagné, *l'investissement étranger direct et le commerce international : sont-ils complémentaires ou substituables ?*, Documents de travail sur la science, la technologie et l'industrie, Éditions OCDE, 1999.
- 72) Magnus Blomström & Ari Kokko, *How Foreign Investment Affects Host Countries*, World Bank Policy Research Working Paper No. 1745,1996.
- 73) Magnus Blomström & Ari Kokko, **Human Capital and Inward FDI**, CEPR Research Network on FDI and MNC Funded by the European Commission, Paper No. 167, 2003.
- 74) Manuel R. Agosin and Ricardo Mayer, **Foreign Investment in Developing Countries : Does It Crowd in Domestic Investment?**, UNCTAD Discussion Paper, No 146, February 2000.
- 75) Marouane Alaya, Dalila Nicet-Chenaf, Eric Rougier, **The law of growth and attraction: an endogenous model of absorptive capacities, FDI and income for MENA countries**, Groupement de Recherches Economiques et Sociales, Cahier n° 21,2008.
- 76) Marouane Alaya, *investissement direct étranger et croissance économique : une estimation a partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée* , **Les cahiers de l'IRD**, Paris, AUF, septembre2006.
- 77) Marouane Alaya, **investissement direct étranger et croissance économique: lé cas de Tunisie**, Séminaire Doctoral, Université de Montesquieu, Bordeaux, 25-26 Mars,2004.
- 78) Matthew J. Slaughter, **Does Inward Foreign Direct investment Contribute to Skill Upgrading in Developing Countries?**, CEPA Working paper No. 8, 2002.
- 79) Mohamed Harfi et Claude Mathieu, *Internationalisation de la R&D des entreprises et attractivité de la France*, **Revue Horizons stratégique**, centre d analyse strategique,N07 ,2008
- 80) Mohammad Mafizur Rahman, Muhammad Shahbaz, **Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth?**

- Cointegration and Causality Analysis in Pakistan*, Munich Personal RePEc Archive, 22. March 2011.
- 81) Mohammed setti, Fatima-Zohra Mohamed-Cherif et César Ducruet , *les Ports Algériens dans la mondialisation : la fin du paradoxe ?*, revues Mediterranee,N116,2011.
- 82) Nagesh Kumar and Jaya Prakash Pradhan, *Foreign Direct Investment, Externalities and Economic Growth in Developing Countries : Some Empirical Explorations and Implications for WTO Negotiations on Investment*, RIS DISCUSSION PAPERS, 2002.
- 83) Panagiotis G. Liargovas & Konstantinos S. Skandalis, *Foreign Direct Investment and Trade Openness :The Case of Developing Economies*, *Social Indicators Research*,N106,2012.
- 84) Paul Schreyer and Francette Koechlin, *Purchasing power parities –measurement and uses*, STATISTICS BRIEF, N3,OCDE, March 2002.
- 85) Pete Richardson, *Globalization and Linkages Macro structural challenges and opportunities*, *Working Paper*, N 181, OCDE, PARIS, 1997.
- 86) Philipp Harms & Pierre-Guillaume Méon, *the growth effects of greenfield investment and mergers and acquisitions: econometric investigation and implication for mena countries*, Working Paper NO:794,Economic Research Forum, November 2013.
- 87) Preeti Flora, Gaurav Agrawal, *Determinants of Direct Foreign Investment as a Means of International Market Entry: A Review*, *Indian Journal of Economics and Development* ,Vol 2 (4), 2014.
- 88) R. Boudjema, *Algérie : chronique d' un ajustement structurel*, *Revue d' Economie et Statistique Appliquées*, N 06, Alger,2006.
- 89) Raphaël Chiappini, *Un réexamen de la relation entre commerce et Investissement Direct à l'étranger (IDE) à partir d'un modèle en panel dynamique Le cas de l'Allemagne, la France et l'Italie*, LAREFI Working Paper N°04, 2012.
- 90) Sharan Kahn, *Global Mergers and Acquisitions: the year of Mega Feal*, *Global Finance*, September, 1998.
- 91) Slim Driss, *L'Attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie*, *Région et Développement*, no. 25 ,2007 .

- 92) Stephen Tallman , *Home country political risk and foreign direct investment in the united states*, **Journal of international Business studies**, Vol. 19 , Issue 2, 1988.
- 93) Stephen Thomsen, ***Southeast Asia the Role of foreign Direct Investment Policies in Development***, Working Papers on International Investment,OECD,1999.
- 94) Sumon Kumar Bhaumik et al., ***Determinants of employment Growth at MNEs: Evidence from Egypt, India, South Africa, and Vietnam***, Discussion paper No. 1272, Institute for the Study of labor, Germany, 2004.
- 95) The Heritage Foundation, *The Wall Street Journal*, ***Index of Economic Freedom***, 2012.
- 96) Vudayagiri Balasubramanyam, M Salisu and David Sapsford , *Foreign Direct Investment and Growth in EP and is Countries*, *The Economic Journal*, Vol. 106, No. 434 , Jan 1996.
- 97) Yohane Khamfula, *Foreign Direct Investment and Economic Growth in EP and IS Countries: The Role of Corruption*, *The World Economy*, Journal compilation, 2007.
- 98) Yu.Hsing and Wen-Jen Hsing, *Testing The Augmented Solow Growth Model The Case Of Taiwan* , *Risec* ,Vol.44,No.3,1997.
- 99) ZENASNI Soumia and BENHABIB Abderrezzak, *The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth :Panel Data Analysis for AMU Countries*, ***International Journal of Innovation and Applied Studies***, Vol. 2 No 3, 2013.

4-Colloques séminaires et conférences :

- 100)Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, ***Renforcer les liens entre l'investissement intérieur et l'investissement étranger direct en Afrique***, Cinquante-septième réunion directive, 17 avril 2013.
- 101)Jose Represas de Almeida, *patenting strategies and the patent cooperation treaty (pct)*, ***Paper Presented at the International Workshop on Management and Commercialization of Inventions***, Monterrey (Mexico), April 17 to 19, 2002.
- 102)Lucyna Kornecki, Vladislav Borodulin, ***foreign direct investment stock contributes to economic growth in the u.s. economy***, Department of Economics, Finance, and Information System College of Business, <http://www.eefs.eu/conf/athens/papers/563.pdf>

- 103) *Matthieu Crozet et Pamina Koenig, État des lieux du commerce international: Le rôle des Firmes multinationales dans le commerce international, Mondialisation et commerce international, Cahiers français, n° 325, 2004.*
- 104) *Noomen lahimer, investissements directs étrangers et investissements domestiques en Afrique subsaharienne : effets d'éviction ou de stimulation ?, SECOND INTERNATIONAL CONFERENCE : Innovation and Economic Development In the Mediterranean Countries, Cairo, Egypt, December 13-14, 2010.*
- 105) *Rui Moura and Rosa Forte ,The effects of foreign direct investment on the host country economic growth - theory and empirical evidence, Submitted to the 11th ETSG Annual Conference July 2009.*
- 106) *Selin Ozyurt, les investissements direct s étrangers entraînent –ils des effets de débordement vers les pays en développement ?, laboratoire Montpelliérain d'économie Théorique et Appliquée ,Faculté de Sciences Economique Université Montpellier 01 ,France .02 Septembre 2008.*
- 107) *Sevil ACAR, Bilge ERİŞ , Mahmut TEKÇE, The effect of foreign direct investment on domestic investment: evidence from MENA countries ,European trade study group, fourteenth annual conference, 13-15 September 2012.*
- 108) *V.N Balasubramanyam ,Foreign Direct Investment in Developing Counties Determinants and Impact, OECD Global Forum ON Intrenational Investment New Horizons & policy challenges for Foreign Direct Investment in the 21st century, Mexico, 26 – 27 November 2001.*

5-Rapports et Guide :

- 109) *CNUCD, Examen de la politique d'investissement en Algérie, 2003, http://unctad.org/fr/docs/iteipc20039_fr.pdf.*
- 110) *CNUCED, Rapport sur L'investissement dans le Monde: Sociétés Transnationales Production Agricole et Développement, Nations Unis, New York et Genève, 2009.*
- 111) *Eric Vergnaud, Investissements directs étrangers analyse des tendances récentes, Bulletin édité par les Etudes économiques BNPP arabas, Paris, December 2005.*
- 112) *ESCWA , comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region , U. N, New York, 2001.*

- 113) ESCWA, *The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries* , U. N, New York, 2000.
- 114) KPMG, *Guide Investir en Algérie*, édition, 2012.
- 115) *Les Rapports annuels de la Banque d Algérie (2000-2013)*
- 116) Michael Ross, *Extractive sectors and the poor*, Oxfam American Report, October 2001,
- 117) OCDE, *L'investissement direct étranger au service du développement Optimiser les Avantages Minimiser les couts*, synthèse, 2002.
- 118) R.A.D.P, *Ministère des finances, économie Algérienne les enjeux et les choix a moyen terme 1996-2000*, Algérie, 1996.
- 119) *Rapport de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement*, de l'ONU, présidée par Madame Gro Harlem Brundtland, Avril 1987.
- 120) Services du chef du gouvernement, *Le plan de la relance économique 2001 – 2004*
- 121) Services du chef du gouvernement, *Le plan de la relancé économique 2001 - 2004*, les composantes du programme.
- 122) UNCTAD, *Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies*, united nation, New York & Genève, 2000.
- 123) UNCTAD, *world Investment Report 1996 : Investment , Trade and International policy Arrangements* , Geneva and New York , 1996.
- 124) UNCTAD, *world Investment Report 2005 : Transnational Corporations and the Internationalization of R & D*, U. N, New York, 2005.
- 125) UNCTAD, *world Investment Report 2004 : The shift Towards services*, Geneva and new York , 2004.
- 126) UNCTAD, *World Investment Report, the Determinants of Foreign Direct Investment*, New York. 1998.
- 127) UNCTAD, *International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment*, March 2000.
- 128) UNCTAD, *World Investment Report, Geneva and New York* , 2003.
- 129) UNCTAD, *World Investment Report, New York & Genève*, 2006
- 130) United Nations, *The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries*, New York , 2000.

131) World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report (2013/2014)*.

6-Sites Internet :

132) 50-ans-de-bilan-de-l'économie-algérienne-1963-2012:

http://www.reflexiondz.net/50-ans-de-bilan-de-l-economie-algerienne-1963-2012-9eme-partie_a15985.htm

133) Arnaud DIEMER, *ECONOMIE GENERALE, ECONOMIE – GESTION, IUFM AUVERGNE*.

www.oeconomia.net/.../cours/economiegenerale/.../04.croissance.pdf

134) Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications ARPT, <http://www.arpt.dz>

Données sur l'emploi et le chômage en Algérie .Ministère du Travail de L'emploi et de la Sécurité Sociale http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr/N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf

135) Frederic A. Vogel, *What Is a Purchasing Power Parity?*, world bank [http://siteresources.worldbank.org/ICPINT/Resources/270056-1255977254560/6483625-](http://siteresources.worldbank.org/ICPINT/Resources/270056-1255977254560/6483625-1338834270350/FVogel_WhatisPurchasingPowerParity.pdf)

[1338834270350/FVogel_WhatisPurchasingPowerParity.pdf](http://siteresources.worldbank.org/ICPINT/Resources/270056-1255977254560/6483625-1338834270350/FVogel_WhatisPurchasingPowerParity.pdf)

136) Joseph Stiglitz, *We Can Now Cure Dutch Disease*, Guardian, August

18, 2004. https://www0.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/download/oped/We_Can_Now_Cure_Dutch_Disease.htm

137) Mehmet Baykal, *"Factors Influencing the Success of US Ventures in Turkey"*, 7 July, 2003/www.rpi.edu/~baykam/Proposal3.doc

overseas development institute, *foreign direct investment flows to low-income countries: a review of the evidence*, briefing paper, September 1997. www.odi.org/resources/docs/2626.pdf

138) Serge Amabile et autres, *"Les stratégies de développement adaptées par les PME internationales – les cas de pme méditerranéennes"*, <http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf>.

139) Soulimane Laghzaoui, *"L'internationalisation des PME : pour une relecture en termes de ressources et compétences"*,

http://www.entrepreneuriat.auf.org/IMG/pdf/A4C11_FINAL.pdf,

140) Transparency international, *Corruption Perceptions Index*, 2012, <http://www.transparency.org>

- 141) *World Bank, a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007.* http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf.
- 142) <http://unctad.org/en/Pages/AboutUs.aspx>
- 143) <http://data.worldbank.org>
- 144) www.wto.org
- 145) www.imf.org/
- 146) www.ons.dz/
- 147) www.bank-of-algeria.dz
- 148) <http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>

الملاحق

الملحق رقم (1): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج الأول

الوحدة : دولار أمريكي

Annees	gy	IDE	X	ID	M2	KH
1990	2364.54988	334914.564	1.4546E+10	1.6733E+10	3.8328E+10	2736132642
1991	1699.85651	11638686.5	1.3311E+10	1.1811E+10	2.2452E+10	2000787072
1992	1743.34607	30000000	1.2154E+10	1.2967E+10	2.4934E+10	2383851363
1993	1773.82048	40000000	1.088E+10	1.3489E+10	2.5023E+10	2795394607
1994	1479.60021	120000000	9585150371	1.2082E+10	1.928E+10	2162810504
1995	1424.64248	250000000	1.094E+10	1.2169E+10	1.5524E+10	1978702729
1996	1572.83194	270000000	1.397E+10	1.1409E+10	1.5493E+10	1952785882
1997	1587.64614	260000000	1.489E+10	1.0798E+10	1.7383E+10	2037586778
1998	1563.50097	606600000	1.088E+10	1.1801E+10	2.042E+10	2063298422
1999	1555.19103	291600000	1.304E+10	1.1572E+10	2.053E+10	2070572495
2000	1727.33325	280100000	2.256E+10	1.1049E+10	2.0727E+10	2326518104
2001	1702.78008	1107900000	2.0085E+10	1.1396E+10	2.9743E+10	2374283188
2002	1742.55761	1065000000	2.0152E+10	1.2882E+10	3.4228E+10	2437668919
2003	2056.2653	633700000	2.5957E+10	1.5713E+10	4.095E+10	2921956146
2004	2549.95719	881900000	3.4175E+10	1.9612E+10	4.8376E+10	3654647073
2005	3038.73597	1156000000	4.8715E+10	2.193E+10	5.1782E+10	4405150435
2006	3391.38587	1841000000	5.7122E+10	2.5269E+10	6.2415E+10	5030285605
2007	3845.82509	1686736540	6.3531E+10	3.3846E+10	8.1047E+10	5950081179
2008	4786.53289	2638607034	8.2035E+10	4.7349E+10	1.0059E+11	7581098965
2009	3771.26321	2747131664	4.8534E+10	4.9717E+10	9.2486E+10	6075252000
2010	4349.56932	2300041859	6.1975E+10	5.6191E+10	1.0143E+11	7192006228
2011	5271.59031	2571230052	7.7581E+10	6.0775E+10	1.2196E+11	8808550300
2012	5309.82237	1500402453	7.7123E+10	6.2888E+10	1.2467E+11	9024449863
2013	5360.70115	1689286299	6.8242E+10	8.8626E+10	8.9587E+10	9515284405

المصدر: راجع الجدول رقم (3-4)

الملحق رقم (2): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج الثاني

الوحدة : الدولار الأمريكي

<i>Annees</i>	<i>PIB/L</i>	<i>K/L</i>	<i>IDE/L</i>	<i>M/L</i>
1990	10285.9911	2774.08998	0.05552297	2565.02055
1991	7235.73412	1869.42412	1.84214727	1707.61621
1992	7264.4215	1962.30117	4.53995157	1733.98036
1993	7232.32793	1953.22469	5.79206487	1673.48376
1994	5894.77257	1674.17072	16.6274075	1535.8071
1995	5535.32857	1612.8256	33.1345262	1605.03656
1996	5963.85419	1449.46669	34.3031381	1428.02697
1997	5949.35316	1333.36423	32.106693	1269.44919
1998	5783.45897	1416.32709	72.8036486	1302.20921
1999	5676.34654	1350.43658	34.0296417	1344.38097
2000	6224.72835	1255.24053	31.8223131	1329.24335
2001	6043.13022	1257.93819	122.298267	1330.50742
2002	6107.197	1386.03453	114.590058	1565.25218
2003	7130.05176	1650.88793	66.5791133	1702.3671
2004	8753.97531	2012.0617	90.4791218	2245.23703
2005	10334.2897	2196.05188	115.762067	2487.81538
2006	11471.0133	2476.87824	180.454813	2514.36885
2007	12933.7954	3243.16317	161.626729	3216.63014
2008	16014.2997	4434.26253	247.106858	4597.89384
2009	12575.4751	4556.63901	251.776342	4521.22001
2010	14384.519	5013.93023	205.23261	4519.92
2011	16633.595	5078.08704	214.842083	4780.38101
2012	16260.6253	5004.61047	119.401755	4733.64922
2013	16338.8845	6889.46144	131.318898	4947.27596

المصدر: راجع الجدول رقم (3-4)

الملحق رقم (3): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج الثالث*

CR	INTER	PS	PIB	obs
34834114046	0.190895985	16811787030	62045098370	1990
21161262872	0.411186042	17078978934	45715368144	1991
3482551679	0.079261145	15460706213	48003297249	1992
3305333145	-0.003755753	13853072796	49946456681	1993
2760632226	-0.101316127	11298097453	42542573602	1994
2171474811	-0.079021659	11738664995	41764054035	1995
2518365607	-0.040492074	14783831679	46941496308	1996
1882509897	0.081366454	15424469270	48177861891	1997
2199204743	0.151040086	13112251903	48187780126	1998
2620798008	-0.000959869	15379880458	48640613515	1999
3268588799	-0.117161489	24570819816	54790058957	2000
4414982171	0.117428966	22726450602	54744716706	2001
6980760260	0.071682493	23003963483	56760288962	2002
7727946982	-0.001899078	30344327177	67863832648	2003
9484462324	-0.037841552	40673204732	85324997370	2004
12395539605	-0.069970608	56540445258	103198000000	2005
14455051247	-0.023037286	66777897204	117027000000	2006
18139139677	0.01508201	76488385451	134977000000	2007
22513178067	-0.067057563	96804526902	171001000000	2008
22793966721	0.215690389	63522430827	137211000000	2009
25201657941	-0.069925954	78109333770	161207000000	2010
27888515766	-0.08307901	95467594915	199071000000	2011
29716594313	0.022462515	98161426590	204331000000	2012
30694341807	0.0544	118889000000	210183000000	2013

المصدر: راجع الجدول رقم (3-4)

* بالنسبة لقيم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، والصادرات فهي مذكورة في النموذج الأول

الملحق رقم (4): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج الرابع*

TEL	TAXCH	obs
3.094546631	8.958000182999999	1990
3.28374755	18.47299957	1991
3.494613122	21.83600044	1992
3.793276122	23.34499931	1993
3.903658047	35.05899811	1994
4.012612729	47.6629982	1995
4.282570254000001	54.74900055	1996
4.614669618	57.70700073	1997
4.792274994999999	58.73896027	1998
5.115695449000001	66.5739975	1999
5.552829748	75.26000214	2000
5.847553412	77.21499634	2001
5.986557507	79.68199921	2002
6.300748873	77.39499664	2003
7.431619978	72.06700134	2004
7.573414641	73.27630833	2005
8.233921753	72.64661667	2006
8.742642506999999	69.2924	2007
8.590924037	64.5828	2008
7.080624513	72.64741667	2009
7.885884021	74.38598333	2010
8.101419587	72.93788333	2011
8.547861899999999	77.53596666999999	2012
9.125467	79.20777092	2013

المصدر: راجع الجدول رقم (3-4)

* بالنسبة لباقي قيم المتغيرات الداخلة ضمن النموذج الرابع فقد تم ذكرها في النماذج السابقة.

المُلخصات

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، و ذلك بالبحث على طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة على مستوى النظرية الاقتصادية، ثم تحليل الأثر باستخدام التحليل القياسي الكمي متخذة الحيز الزمني الممتد من سنة 1990 إلى غاية 2013، نظرا لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، و الجهود المبذولة من أجل استقطابه إلى الجزائر.

و قد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال النموذجين المدروسين، و ذلك راجع في الأساس إلى معدلات النمو السالبة التي يشهدها قطاع المحروقات، بينما كان تأثيره على الاستثمار المحلي إيجابيا و ذو معنوية إحصائية لكنه ليس بالقدر الكافي لتحويل الأثر السلبي الذي يشكله على النمو الاقتصادي إلى أثر إيجابي، و بينت الدراسة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات كان إيجابيا و ذو معنوية إحصائية و ذلك نتيجة للترابط الوثيق بين هيكل الصادرات و تركز تدفقات هذا النوع من الاستثمار في قطاع المحروقات.

وقدمت الدراسة جملة من الاقتراحات لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، لعل أبرزها ضرورة العمل على ترقية البنى التحتية، و الاهتمام بتطوير رأس المال البشري من خلال التركيز على التدريب و تنمية المهارات بغية استيعاب التكنولوجيا الحديثة، أيضا ضرورة العمل على إصلاح القطاع البنكي و المالي، و السعي إلى توسيع دائرة عقود الاتفاقيات الثنائية و الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، الصادرات، نقل التكنولوجيا، رأس المال البشري.

Résumé:

Cette étude vise à mesurer l'impact de l'investissement direct étranger sur la croissance économique en Algérie, à travers la recherche en nature de la relation entre les variables de l'étude sur le plan des théories économiques, ainsi l'analyse de cet impact en utilisant les méthodes économétriques au long de la période 1990-2013, en raison de l'augmentation des flux d'investissement direct étranger et l'accroissement des efforts pour la polarisation de ces investissements en Algérie au cours de cette période.

L'étude a conclu à travers les modèles étudiés que l'investissement direct étranger affecte négativement le taux de croissance économique en Algérie, et principalement en raison des taux de croissance négative réalisés par le secteur pétroliers, tandis que son impact sur l'investissement intérieur est positif et significatif, mais pas autant suffisant pour transformer l'impact négatif posé sur la croissance économique à un impact positif. L'étude a aussi montré qu'il existe un impact positif et significatif de l'investissement direct étranger sur les exportations, à cause d'une corrélation étroite entre la structure des exportations et la concentration des flux d'investissement sur le secteur pétroliers.

cette étude a été fourni aussi un certain nombre de suggestions visant à améliorer le climat des investissements directs étrangers, notamment: la nécessité de travailler sur le développement de l'infrastructure, l'importance de développer le capital humain en mettant l'accent sur la formation et le développement des compétences afin d'accueillir la technologie moderne, le besoin de travailler sur la réforme du secteur bancaire et financier, et la poursuite d'élargir le cercle des accords internationaux et bilatéraux.

Mots clefs: *L'investissement direct étranger, la croissance économique, l'investissement intérieur, les exportations, les transferts de la technologie, le capital humain.*

Summary:

This study aims to measure the impact of FDI on economic growth in Algeria, the focus of this research is to find the relationship between the variables of the study in terms of economic theory and the analysis of this impact by using econometric methods during the period 1990-2013, due to the increase in foreign direct investment flows and increased efforts to the polarization of these investments in Algeria during this period.

The study concluded that the models studied negatively affects the economic investment growth rate in Algeria, mainly due to negative growth rates achieved by the oil sector, even though, its impact on domestic investment is positive and significant, but not as sufficient to transform the negative impact on economic growth posed a positive impact. The study also showed that there is a positive and significant impact of FDI on exports, because of a strong correlation between the export structure and concentration of investment flows in the petroleum sector.

This study also provided a number of suggestions to improve climate for foreign direct investment, including: the need to work on the development of infrastructure, the importance of developing human capital by focusing on the training and skills development in order to accommodate modern technology, the need to work on the reform of the banking and financial sector, and continuing to expand the circle of international and bilateral agreements.

Keywords: *Foreign direct investment, economic growth, domestic investment, exports, transfers of technology, human capital.*